

جامعة الإسكندرية
كلية الآداب - فرع دمنهور
قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية

الصراع بين البيوتات المملوكية فى مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ) / (١٥١٧ - ١٧٩٨ م)

رسالة مقدمة من

الطالب / أحمد عبد العزيز على عيسى
لنيل درجة الماجستير فى الآداب
من قسم التاريخ والآثار المصرية و الإسلامية
شعبة التاريخ
تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - فرع دمنهور
والأستاذ الدكتور / عاصم محروس عبد المطلب
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإسكندرية - كلية التربية - فرع دمنهور

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م

قائمة الاختصارات

١- " " ما بين علامتي تنصيص يدل علي مصطلح أو فقرة منقولة حرفياً.

٢- جـ جزء.

٣- س سجل.

٤- ص صفحة.

٥- ق قسم.

٦- م مادة.

٧- (B S O A S) Bulletin of The School Oriental and African Studies.

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله وكفى وسلام علي عباده الذين اصطفى"

المقدمة

الدراسة التي أقدمها تحت عنوان "الصراع بين البيوتات المملوكية في مصر العثمانية" (٩٢٣-١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م)، لها أهمية خاصة فهي تلقي الضوء علي عنصر شارك في صنع التاريخ السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لمصر العثمانية، في ظل الإدارة العثمانية، فقد كان للمماليك رغبة قوية في السيطرة علي مقاليد الأمور في مصر، بعد أن انتزعها منهم العثمانيون، وتحولوا من حاكمين إلي محكومين؛ لذا ظل غالبيتهم طوال العصر العثماني مناهضين للعثمانيين، وعملوا قدر المستطاع علي إثبات وجودهم بطرق لا تتفق مع الأعراف والتقاليد، مما أثر بدوره علي وضع مصر، وأساء للإدارة العثمانية في تلك الفترة.

وترجع أهمية هذه الدراسة أيضاً إلي أنها تثبت أن العثمانيين لم يكونوا مسئولين مسئولية كاملة عن سوء الأوضاع في مصر، بل يشترك المماليك - بنسبه كبيرة - في ذلك؛ فقد استغلوا السلطات التي منحتها لهم الدولة العثمانية - خاصة في النواحي الإدارية - أسوأ استغلال، وبدلاً من استخدامها في تحسين أوضاع البلاد؛ استخدموها لتقوية نفوذهم الشخصي، بل إنها كانت من أهم أسباب الصراع بين البيوتات المملوكية، وكثيراً ما دار الصراع بينهم للسيطرة علي بعض المناصب المهمة، كإمارة الحج، والنفتردارية، وحكم الأقاليم.

كما توضح هذه الدراسة أن مصر في العصر العثماني كانت ولاية تتميز بالثراء الواسع، ويظهر ذلك بوضوح في سجلات الالتزام، ودفاتر التزام الجمارك، وسجلات إسقاطات القرى، وتركات الأمراء المماليك، وغيرهم، وذلك يدفعنا لأن نجزم بشيئين:

الأول أن الدولة العثمانية كانت تحرص في الغالب علي أن تظل مصر في وضع اقتصادي مستقر، كما أنها لم تنتظر لمصر علي أنها معين لا ينضب، فلم تكن مصر في يوم من الأيام مجالاً لنهب الإدارة العثمانية، إلا نادراً. أما الشيء الثاني، فباعتبار أن المماليك كانت مواردهم الاقتصادية كثيرة ومتنوعة، إلا أنهم لم

يستغلونها الاستغلال الأمثل، بل استغلوها — غالباً — في القضاء علي بعضهم البعض، وهو ما يظهر في الفصلين الرابع، والخامس. وتتقسم هذه الدراسة إلى مقدمة، وستة فصول، وخاتمة.

أما الفصل الأول: فيتعرض "لدراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع البحث"، وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة، ومنها وثائق سجلات محكمة القسمة العسكرية، والباب العالي، ومحكمة البحيرة، وسجلين للديوان العالي، وسجلات إسقاطات القرى، وسجلات التزام فروخت ومقاطعات، وهذه السجلات في مجملها تعطي صورة واضحة عن الدور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للبيوتات المملوكية، وتوضح هذه الوثائق كيف تحكم الأمراء المماليك في شتي مجريات الأمور في البلاد.

وبالنسبة للمخطوطات تعرضت لدراسة مخطوطتين، هما: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، والكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة، كليهما لمحمد بن أبي السرور البكري، وترجع أهميتهما إلي أنهما يوضحان ظهور العنصر المملوكي بصورة واضحة.

وهناك بعض المصادر العربية المنشورة، والتي ترجع أهميتها في أن بعض مؤلفيها عاصروا بعض الأحداث المهمة، وشاركوا فيها، واستخلصت منها ما يخص موضوع الدراسة، كمصدر محمد بن أحمد ابن إياس "بدائع الزهور في وقائع الدهور"، وأحمد بن زنبيل الرمال "تاريخ غزوة السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوه الغوري سلطان مصر"، وإبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي الحنبلي "تراجم الصواعق في واقعة الصناجق"، وأحمد شلبي ابن عبد الغني "أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من السوزراء والباشات"، وعبد الرحمن الجبرتي "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" الخ.

كما تمت الإشارة لبعض المراجع العربية، ككتاب الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم "الريف المصري في القرن الثامن عشر"، والدكتور/ عمر عبدالعزيز عمر "تاريخ مصر الحديث والمعاصر" (١٥١٧ — ١٩١٩)، والدكتورة/ ليلى عبد اللطيف أحمد "الإدارة في مصر في العصر العثماني"، والدكتور/ صلاح

أحمد هريدي "دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر" الجزء الأول (٩٢٣-١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م)، أما المراجع الأجنبية فقد رجعت لكتابات Shaw.S.J، و Holt . P.M وغيرهما.

ويتحدث الفصل الثاني عن "الفتح العثماني لمصر وموقف المماليك"، وتتألف فيه الفتح العثماني لمصر؛ ومقدماته - بإيجاز - إلى أن تمكن العثمانيون من هزيمة المماليك في موقعة الريدانية (ذو الحجة ٩٢٢هـ - / يناير ١٥١٧م)، ثم تعرضت لموقف العثمانيين من المماليك، والمعارك التي دارت بينهما، إلى أن تم القبض علي طومان باي - آخر سلاطين المماليك - وإعدامه، وتولي خايربك المملوكي حكم مصر (٩٢٣ - ٩٢٨هـ / ١٥١٧ - ١٥٢٢م) نيابة عن السلطان سليم، ثم تطرق الحديث بعد ذلك عن خايربك، وموقفه من المماليك، وكيف حاول إرضاء العناصر المملوكية المتبقية، بشرط ضمان ولاءهم للإدارة العثمانية الجديدة، وأوضحت كيف بدأ المماليك يظهرون مرة أخرى بتوليهم المناصب المهمة، كالكشوفيات، وسردار قافلة الحج (إمارة الحج)، وأخيرا تم التعرض لوضع المماليك بعد وفاة خايربك، وموقفهم من الإدارة العثمانية بتولي مصطفى باشا (٩٢٨ - ٩٢٩هـ / ١٥٢٢ - ١٥٢٣م)، وأهم الحركات الثورية التي قاموا بها، وكيف تصدت الإدارة العثمانية لها، إلى أن جاء إبراهيم باشا الصدر الأعظم، وأصدر قانون نامه مصر (٩٣١هـ / ٢٤ - ١٥٢٥م) لتنظيم شئونها.

وأما الفصل الثالث فيدور حول "الصراع المملوكي من فتنة السباهية حتى نهاية واقعة الصناجق" (٩٩٥ - ١٠٧١هـ / ١٥٨٦ - ١٦٦٠م)، واستعرضت فيه دور المماليك في فتنة السباهية، سواء في الجانب الشائر، أو الجانب المؤيد للإدارة العثمانية، وإن دل هذا علي شيء فإنما يدل علي رغبة المماليك في استعادة نفوذهم القديم، ولكن محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ / ١٦٠٧ - ١٦١١م) تمكن من القضاء علي هذه الفتنة، وأجل ظهور المماليك بصورة واضحة لأجل ما، وتحدثت كذلك عن حادثة مقتل قيطاس بك (١٠٤٠هـ / ١٦٣١م)، والتي أتاحت الفرصة لازدياد النفوذ المملوكي، وتطرق الحديث بعد ذلك إلى ظهور طائفتي الفقارية، والقاسمية، والروايات التي قيلت حول نشأتهما، وتحليلها، مع إيداء الرأي

الشخصي في ذلك، وأخيرا تعرضت للصراع الفقاري القاسمي حتى نهاية واقعة الصناجق، والذي يكشف عن مدي شراسة الصراع، ورغبة كل من الطرفين في القضاء علي الآخر، وموقف الإدارة العثمانية من ذلك.

ويتحدث الفصل الرابع عن " الصراع بين البيوتات المملوكية" من (١٠٧٣ - ١٢١٣هـ / ١٦٦٢ - ١٧٩٨م)، وتناولت فيه دور كوجك محمد (١٠٨٧ - ١١٠٦هـ / ١٦٧٦ - ١٦٩٤م) في الصراع بين البيوتات المملوكية وكيف أدى ذلك إلي قتله في نهاية الأمر، وتم التعرض لفتنة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ / ١٧١١م) ودور البيوتات المملوكية فيها، وما تركته هذه الفتنة من آثار سلبية، سياسيا؛ واقتصاديا، ثم تطرق الحديث بعد ذلك إلي الصراع بين بيتي الإيواضية، والشنبية القاسميين، ومساندة الفقارية لبيت الشنبية، وكيف حاول زعماء هذين البيتين أن يقضي كل منهما علي الآخر، وكيف انتهى الأمر بتفوق بيت الشنبية علي الإيواضية، ومقتل إسماعيل بك زعيم بيت الإيواضية.

ثم تحدثت بعد ذلك عن الصراع بين بيت الشنبية، والفقارية، وكيف انتهى المطاف بمقتل محمد بك جركس زعيم بيت الشنبية، وذي الفقار بك زعيم الفقارية، ويتناول هذا الفصل أيضا انفراد البيت القازدغلي بالأمور في مصر والصراع بين بكواته، كما يتعرض هذا الفصل للصراع بين بيتي العلوية والمحمدية، والمتمثل في علي بك الكبير، ومحمد بك أبي الذهب، وكيف انتهى ذلك الصراع بتفوق بيت المحمدية علي بيت العلوية، وأخيرا تعرضت للموقف بين بيتي إبراهيمية والمرادية، والمتمثل في إبراهيم بك، ومراد بك، وما دار بينهما من صراع في بعض الفترات، مما أثر سلبيا علي الأوضاع في مصر، وموقف الدولة العثمانية من ذلك بإرسالها حملة حسن باشا القبطان (١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م) من أجل العمل علي استقرار الأوضاع في مصر، وفشله في ذلك، وعودة إبراهيم بك، ومراد بك لمفاسدهما حتى مجيء الحملة الفرنسية.

أما الفصل الخامس فقد خصص "لأهم المقومات الاقتصادية للبيوتات المملوكية" باعتبارها من دعائم الصراع، والمتمثلة في الالتزام الزراعي، والالتزام الحضري، والتجارة سواء أكانت تجارة حاصلات زراعية، وثروة حيوانية، وتكشف

هذه المقومات عن مدي الثراء الواسع الذي تمتع به الأمراء المماليك، ولكن في الغالب كانوا ينفقون ريع هذه المقومات علي جولات الصراع فيما بينهم.

ويتعرض الفصل السادس "لبعض الملامح الاجتماعية للبيوتات المملوكية" والتي أثر الصراع فيها، فتحدثت عن تطور حياة المماليك منذ مجيئهم إلي مصر، وتربيتهم، وتعليمهم دينيا، وعسكريا، ثم عتقهم، وتوليهم المناصب المهمة، إلي أن يتم تعيين الأوصياء علي مخلفاتهم، وتطرق الحديث بعد ذلك لدور الأمراء المماليك في مجال الأوقاف، والدافع من وراء ذلك، ثم تحدثت عن الزواج المملوكي، وما يتعلق به بالزواج من الجواري البيض، والسود، علاوة علي المصريات، وعن قيمة الصداق، وإظهار نظام الطبقة في زواج المماليك، وأخيرا تم التعرض للإهتمامات العلمية للأمراء المماليك، وإن كانت محدودة، وتقتصر علي النواحي الدينية.

أما الخاتمة فتشير إلي أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلي أستاذي الفاضل الدكتور/ صلاح أحمد هريدي، لما شغلني به من عناية ورعاية يعجز اللسان عن التعبير عنها، كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/ عاصم محروس عبد المطلب، المشرف المشارك، علي ما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة.

ولن أنسي أن أتوجه بخالص شكري وتقديري لوالدي العزيز، وأخويا الفاضلين جمال، ومحمد، لما قدماه لي من عون، كما أشكر زميلي الأستاذ هيبه الله أحمد عبد الوهاب، والأستاذ/ علي العيسوي، كما أشكر السادة العاملين بدار الوثائق القومية، ودار الكتب لما يقدمونه من خدمات لكل الباحثين.

الفصل الأول

دراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع البحث

أولاً- الوثائق

ثانياً- المخطوطات

ثالثاً- مصادر عربية منشورة

رابعاً- المراجع العربية

خامساً- المراجع الأجنبية

سادساً- الدوريات العربية

سابعاً- الدوريات الأجنبية

الفصل الأول

دراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع البحث.

تتعدد مصادر تاريخ مصر العثمانية، فهي تمتاز بكثرة مصادرنا وتنوعها سواء أكانت وثائق، أو مخطوطات، أو مرجع و دوريات عربية وأجنبية، ولنبدأ بالوثائق.

أولاً- وثائق غير منشورة:

سجلات دار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة، وكانت هذه السجلات أساساً مبعثرة ما بين دار الوثائق القومية، ودار المحفوظات بالقلعة، وأرشيف الشهر العقاري بكل من القاهرة، والإسكندرية والأقاليم، وقد نقلت أخيراً إلى مكانها الجديد وأصبحت أكثر تنظيماً مما يسهل عملية الاطلاع على الباحثين.

١- سجلات القسمة العسكرية:

وقد سميت بهذا الاسم لأنها اختصت بضبط تركات، ومحاسبات، وأيلولات، وإشهادات رجال الأوجاق^(١) السبعة، وهي الانكشارية^(٢)،

(١) أوجاق أو وجاق: معناه الأول في التركية الموقد والمدخنة، ثم أطلق علي كل ما تنفخ فيه نار فأطلق علي البيت من وبر أو مدر، ثم أطلق علي أهله، ثم علي الجماعة تتلاقي في مكان واحد، ثم أطلق علي الطائفة من طوائف أرباب الحرف، وعلي الصنف من أصناف الجند (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبري من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٩٤).

(٢) الانكشارية: تركية من الكلمتين (يكي) yeni بمعنى جديد، (وجري) cery بمعنى العسكر، فيكيجري تعني العسكر الجديد (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣١) وقد اختلفت المصادر في كتابتها، فكتبها البعض ينكجيرية، وأحياناً اليكجيرية، والبعض الآخر الينشيرية، وذلك لأن الكاف التركية تنطق "نونا" وكذلك الجيم المعطشة تنطق "ش" (ch) بالإنجليزية، ولما كانت اللغة العربية لا تعرف الكاف النونية أي التي تكتب "كافا" وتنطق "نونا" فقد استعاضت عنها العربية بالكاف، ولذلك تحول النطق في العربية إلى الانكشارية، أو ينكشاري، أو انكشاري، أو ينشري، أو يكجيرية، أو ينكجيرية (إبراهيم يونس سلطح: تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣-١١٣١هـ/١٥١٧-١٧١٩م) من خلال مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" ليوסף الملواني الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب إسكندرية، قسم التاريخ عام ١٩٨١، ص ٤٠-٤١، هامش (٣) والانكشارية جيش من المشاة شارك السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٧هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) في فتح مصر سنة (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وقد عرف هذا الأوجاق في الوثائق، والمراجع العربية باسم جماعة مستحفظان قلعة مصر فقد كان يسند إليه مهمة حراسة عمرات القلعة وضواحي القاهرة، وكانت فرقة الانكشارية تساهم بأكبر عدد من جنودها في الإمدادات =

والعزب^(١)، والجنوليان^(٢)، والتفنجكيان^(٣)، والجرأكسة^(٤)، والجاويشية^(٥)،

= المطلوبة للسلطان، وكان هذا الأوجاق أقوى الأوجاقات وأكثرها عددا طوال فترة الحكم العثماني في مصر (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٨١ — ١٨٣).

(١) العزب: وتعني غير المتزوج، وهي فرقة من المشاة خدمت وقت فتوح السلطان سليم في مركز تابع للانكشارية، وبعد فتح مصر أسندت إلى العزب مهمة حراسة ممرات القلعة، وضواحي القاهرة فكان هذا الأوجاق يمثل مع الانكشارية هيئة الدفاع الأساسية عن القلعة، ولذلك يشار إليه في الوثائق باسم عزبان قلعة مصر، وأسندت إليه مهمات عسكرية أخرى مثل الدفاع عن مصر والأشتراك في الإمدادات العسكرية التي يطلبها السلطان علاوة على حراسة الأراضي الزراعية ضد غارات البدو وكان للعزبان مهمة إدارية بوليسية فكان يتألف من بين أفراد مراكز البوليس في القاهرة، وكان هذا الأوجاق يلي أوجاق الانكشارية في الأهمية، وكثيرا ما دار الصراع بينهما في فلك البيوتات المملوكية (انظر: Shaw, S. J., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridj Massachus, 1964, pp. 94 – 95, tter, 1964, pp. 94 – 95, وأيضا، ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ١٩٥ — ١٩٦).

(٢) الجنوليان: وتعني المتطوعين وأفراد هذا الأوجاق من الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم في فتح مصر، وكانت مهمة هذا الأوجاق توطيد الأمن في الأقاليم، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية، أو تهديد طرق المواصلات وقد أطلق فيما بعد على هذه الطائفة اسم جمليان (جمع فارسي لكلمة جملي أى صاحب الجمل) لاستخدام أفرادها الجمال (انظر: Shaw, Ottoman Egypt, p. 89)، عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦ — ١٧٩٨ م، دمشق، ١٩٦٨، ص، ١٤٤ — ١٤٥) ويذكر ابن إياس هذا الأوجاق باسم الكمولية، وأحيانا كلميا (انظر: محمد بن أحمد ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٤١ — ٣٠٦ — ٣٠٩ — ٤٢٩ — ٤٣٠).

(٣) التفنجكيان: وأفرادهم من حاملي البنادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم في فتح مصر، وأسهموا بعد ذلك في توطيد السلطة العثمانية في الأقاليم (انظر: عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥) وتفنجكيان جمع فارسي لكلمة تفنجكي، وتفنج كلمة تركية بمعنى البندق الذي يرمى به البارود والرصاص، وتعني أيضا بندقية، أو بارودة، وجي (gi) تفيد النسبة أو الحرفة، وعلى هذا فلفظ تفنجكي يعني صانع البارود، أو البندق، أو حامل البندقية، والمقصود بها هنا هو حامل البندقية (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٣٨، هامش ٤).

(٤) الجرأكسة: وأفرادهم من المماليك الفرسان، وقد نظم هذا الأوجاق في عام ٩٣١هـ / ٢٤ — ١٥٢٥ م من المماليك الذين أعلنوا ولائهم للسلطان العثماني ونائبه في مصر، وقد كلف هذا الأوجاق مثل بقية فرق الفرسان بخدمة حكام المقاطعات الريفية ومقاومة قبائل البدو عند محاولتها مهاجمة الطرق، والمناطق الزراعية، علاوة على مراقبة زراعة الأراضي، والحفاظ على شبكات الري وتوزيع المياه (انظر: Shaw, Ottoman Egypt, p. 90)، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥).

(٥) الجاويشية: من جاويشان، وقد تكون هذا الأوجاق بصفة رسمية بإعلان قانون نامه مصر ٩٣١هـ / ٢٤ — ١٥٢٥ م، من بعض المماليك الذين كانوا في الخدمة الشخصية للباشا * والتخلفين عن الجيش المملوكي المهزوم، والذين أعلنوا ولائهم للسلطان العثماني، وقد حدد قانون نامه مصر واجبات الجاويشان، بخدمة الباشا، والديوان العالي * وكان يحق للباشا ملء المناصب الخالية من الجاويشان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرق الانكشارية والعزبان (انظر: قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان القانون لحكم مصر، ترجمة، أحمد فؤاد متولى، دار الحاي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٧، ٧م، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ١٥١٧ — ١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٤٧).

* باشا: قيل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه) بمعنى سلطان أو ملك، وقيل إنها من (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس، وهذا اللقب كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين ووكلاء البزارات، ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار وملوك الأراضي، وألغى هذا اللقب سنة ١٩٥٢م (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣٦).

* * الديوان العالي: أنشئ هذا الديوان لأول مرة بعد إعلان قانون نامه مصر سنة ٩٣١هـ / ٢٤ - ١٥٢٥م، الذي نص في المادة الثانية والثلاثين منه على إنشاء هذا الديوان باسم الديوان فقط، ولم يحدد اختصاصاته ولا مقره ولا عضويته، وإنما اكتفى بتحديد مواعيد عقده بأربع مرات أسبوعياً، ولم يحدد الأيام التي تعقد فيها الجلسات، ونص على أن الباشا لا بد وأن يرأس جلسات الديوان إذا لم يحل بينه وبين ذلك مانع شرعي، ويشار إليه باسم الديوان العالي، وكان المقر الأساسي لهذا الديوان في القلعة في قاعة الغوري، أو ديوان الغوري، وكان من ضمن القرارات التي يتخذها القرار بإرسال الخزينة الإرسالية (أ) للأبواب العالية، وفي بعض الأحيان كانت تعقد جلسات الديوان العالي في بركة الحاج (ب) عند خروج أمير الحج (ج)، أو في القصر الكائن ببركة الخليج الحاكمي عند إعلان وفاء النيل، وكانت الجلسات التي تعقد لمحاكمة الباشا في نهاية مدة حكمه تقام في بولاق (د) أو في أحد القصور الملوكية، وفي بعض الأحيان كان الديوان العالي يعقد جلساته في أحد الميادين المحيطة بالقلعة، وكانت عضوية الديوان العالي؛ عضوية وظائف؛ وليست عضوية أشخاص، فكتبخدا الباشا (هـ) عضواً في الديوان العالي بحكم منصبه، وكذلك قاضي العسكر (و) والدفتار دار (ز) وكذلك الروز نايجي (ح) والأمراء الصناع (ط)، وأغاوات (ك) واختيارية (ل) الأوجاقات السبعة، وعضوية هؤلاء الأشخاص ثابتة، لذا كان لابد من حضورهم جلسات إرسال الخزينة، وإعلان وفاء النيل، ومحاكمة الباشا، أما الجلسات التي كان يعقدها الديوان العالي لمناقشة بعض القضايا المهمة فلم يكن يشترط حضور كل هؤلاء، وإنما كان يحضرها أساساً قاضي القضاء، ونائبه، وبعض الأشخاص الآخرين؛ بوصفهم أطراف في النزاع؛ أو شهود في صف أحد المتقاضين (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ١٣٣ - ١٣٧).

(أ) الخزينة الإرسالية: عرف فائض واردات مصر على مصارفها باسم "ال خزينة الإرسالية" أي المال المرسل إلى السلطان، وكان يشار إليها في الوثائق باسم "خزينة عامرة إرسالية إلى دركاه على لازال عالي إلى يوم الدين" أو "ال خزينة الإرسالية إلى الأبواب الشريفة الخنكارية" وكانت الخزينة الإرسالية وحتى أواخر القرن الثامن عشر ترسل إلى السلطان باحتفال مهيب. وقد اختص أحد البكوات الصناع، ويعرف بأمر الخزنة بمصاحبة المال المرسل للسلطان باسم الخزينة الإرسالية، وكان هذا المنصب دورياً يتولاه البكوات الصناع بالتناوب كمنصب أمير الحج، وتصحب أمير الخزنة بعثة عسكرية مكونة من سبعة سدادرة (قادة) من الفرق السبعة في مصر، وبمجموعة من جنود تلك الفرق (انظر: Shaw, Ottoman Egypt, p p. 152-153، ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٣٥٧ - ٣٧٠، وعن تولى الأمراء المال كقيادة الخزينة الإرسالية (انظر: القسمة العسكرية، س ١٦٣، ص ٧٥، ١٠٥م، بتاريخ ٧ رمضان ١١٦٦هـ / ٦ يوليو ١٧٥٣م) انظر الملحق رقم (١).

(ب) بركة الحاج: هي من النواحي القديمة التابعة لمركز شبين القناطر محافظة القليوبية، اسمها القديم جب عمره، ويقال لها بركة الجب، أو بركة الحاج، أو بركة الخراج، وذلك لتزول الحاج بها عند مسيرهم من القاهرة إلى الحج ونزولهم بها عند العودة (انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥، ق ٢، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣١).

(ج) أمير الحج: يعد هذا المنصب من أهم وأخطر المناصب في مصر العثمانية ذات الطابع الروحي والسياسي، وكان يتم تعيينه بموجب خط شريف؛ أي فرمان عالي سلطان يبعث به السلطان، وحين وصول هذا الخط للباشا كان الأخير =

= يعقد جلسة في الديوان للخلع على أمير الحج، وفيه كان يتم قراءة الخط الشريف على أسماع من حضر من الأغاوات؛ والصناجق وجميع اختيارية الأوجاقات، وأمير الحج وطائفته، وبعد قراءة الخط كان يخلع الباشا الخلة، والى هي عبارة عن لباس مزين على من عينه السلطان أميراً للحج، بعد ذلك يتول الأخير من القلعة في مركب مهيب (انظر: سمير فهمي عمر، إمارة الحج في مصر العثمانية، ٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م، رسالة ماجستير، غير منشورة، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨٣، ص ١٠٨-١٠٩).

(د) بولاق: من قرى الجيزة، كانت تعرف بمخنة بولاق، ثم عرفت ببولاق التكروري، حيث نزل بها الشيخ أبو محمد يوسف بن عبد الله التكروري في زمن العزيز بالله: زار بن المعز لدين الله الفاطمي، وكان الناس يعتقدون في الشيخ التكروري الخير والصلاح، فلما مات بنى عليه قبة، وعمل بجانبها جامع فاشتهرت هذه القرية من ذلك الوقت باسم بولاق التكروري، والصواب في شكلها بلاق بكسر أولها، لأن أصلها المصري bilaq، وهي كلمة مصرية معناها المرساه والموردة، وأطلق هذا الاسم على بولاق هذه لأنها كانت الموردة قبل إنشاء مدينة الجيزة، ثم حُرف اسمها إلى بولاق، ولما أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧١٣هـ/ ١٣١٣م مدينة جديدة على النيل تجاه القاهرة سماها بولاق، لأنها موردة ترسو فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٩-١٠).

(هـ) كتنخدا الباشا: كلمة كتنخدا من الفارسية كدخددا، والأخيرة من كلمتين (كد) بمعنى البيت، (وخدا) بمعنى الرب والصاحب، فالكتنخدا هو في الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر، وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد والأمين (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧٦) أما كتنخدا الباشا فهو وكيله ويسمى أحياناً الكنخيا ويعينه السلطان برتبة صنيق ويتغير بتغير الباشوات، وهو يعاون الباشا في كل أعماله ويرأس جلسات الديوان العالي إذا ما تخلف الباشا عنها لظروف خاصة، وهو يلازم الباشا ملازمة دائمة ويقوم مثله في القلعة، فقد كان يتمتع ببسطة واسعة، وقد ضعفت هذه السلطة في أواخر القرن الثامن عشر، فلم تصبح له قدرة في السيطرة على أمور البلاد وشئونها، ويرجع ذلك إلى سيطرة الأمراء المماليك على الإدارة واحتلالهم أهم مناصبها، واضعافهم لسلطة الباشا نفسه مما أدى إلى ضعف نفوذ وسلطة الكتنخدا نائبه ووكيله (انظر: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ١٢١-١٢٣).

(و) قاضي العسكر: كان يعرف أيضاً بشيخ الإسلام، وقاضي القضاة، وكان يتم تعيينه بواسطة قاضي الأناضول، وهو يحتل المركز الرابع بعد قضاة مكة والمدينة ودمشق، وكان قاضي العسكر في مصر أهم شخصية عثمانية بعد الباشا، وكان يقرن اسمه مع اسم الباشا دائماً في الفرمانات التي ترسل لباشا مصر بخصوص الشؤون الإدارية، وكان قاضي القضاة يشرف على الهيئة القضائية بمصر كلها، علاوة على أنه كان يفصل في القضايا التي تقدم إليه من أكبر وأهم محاكم مصر العثمانية، وهي محكمة الباب العالي، وقد اختصت هذه المحكمة بالقضايا المهمة المتعلقة بإسقاط الأرض وعمليات الاستبدال فيها، وإدارة الأوقاف الخيرية، والتعيينات لوظائف المساجد، والتواجح الطويلة الأجل، على أن أهم اختصاص إداري لقاضي القضاة عضويته البارزة في جلسات الديوان العالي، ورئاسته لجلسات هذا الديوان ذات الصلة القضائية والمتعلقة برجال الإدارة، وكان أيضاً يفصل في القضايا السياسية الهامة (انظر: Shaw, S.J., The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517- 1798) Princeton, New jersey, 1962, p. 58، محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م) رسالة حسين أفندي الروز ناجي، بعنوان "ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية" مجلة كلية الآداب، جامعة فواد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦، ص ٢٣، ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٢٤٧-٢٥٧،

= عبد الرازق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١١٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٤-٨٦).

(ز) الدفتر دار: هو صاحب الدفتر، كان بمثابة وزيراً للمالية، وكان للدولة العثمانية دفتراً واحداً فلما اتسعت البلاد بالفتوح، أصبحت الحاجة ماسة لأكثر من دفتر دار، وكان أكبر الدفتر دارات هو دفتر دار الروملي، ولذلك كان يلقب "بالباش دفتر دار" وكان يليه دفتر دار الأناضول، ثم أنشأ السلطان سليم الأول دفتر دارية سماها "عرب وعجم دفتر دار لنى" أى دفتر دارية العرب والعجم، وكانت تشرف على الشؤون المالية لشرقى الأناضول والشام وكان مركزها في حلب، وعندما فتح العثمانيون مصر لم يكن معهم من يستطيع إدارة مصر مالياً، ولذلك عهد العثمانيون للكتبة والموظفين الذين كانوا يعملون بالمالية قبل الفتح بإدارة الأمور المالية، فعينوا على كل إقليم متحدثاً أي رئيساً مالياً مملوكياً، وكان يرأس هؤلاء المتحدثين مسئول كبير هو ناظر الأموال، وكان أكبر معاونيه هو أمين شهر أي أمين المدينة وهو المشرف على الأمور المالية بمدينة القاهرة، وقد تقرر هذا النظام في القانون الصادر سنة ٩٣١هـ/ ٢٤-١٥٢٥م وبقي في مجملته لم يتغير حتى نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وإن كان العثمانيون مع إبقائهم على هذا النظام قد أحلوا عدداً من الكتبة الأتراك المرسلين من استانبول محل كبار المسئولين من المماليك، عندئذ حل لقب دفتر دار محل لقب ناظر الأموال (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢) وعلى هذا الأساس كان الدفتر دار في بداية العهد العثماني شخصية عثمانية يعين لرئاسة الإدارة المالية في مصر من بين رجال الخزانة السلطانية المركزية في استانبول، ولكن بازدياد سيطرة البكوات المماليك على الإدارة في مصر تمكنوا من شغل منصب الدفتر دار، وغدا هذا المنصب منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي منصباً سياسياً، وأصبح الدفتر دار لا يختار لمقدرته الفنية على إدارة مالية مصر، وإنما يختار لقوته العسكرية، ومركزه السياسي، وسيطرته على الأحزاب المملوكية، وأصبح البكوات الضناحق ذؤ الجاه والنفوذ هم الذين يشغلون منصب الدفتر دار (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٢٩٨-٢٩٩).

(ح) الروز ناجي: قبل التعرف على صاحب هذه الوظيفة يجب الإشارة إلى ديوان الروزنامه، فالروزنامه كلمة فارسية تتكون من مقطعين "روز" بمعنى "يوم" و"نامه" بمعنى "كتاب اليوم" أو "دفتر اليومية" ثم أصبح معناها الديوان الذي يقوم بضبط وتحرير الحسابات في الدفاتر الرسمية وكان ديوان الروزنامه تابعاً للديوان الدفترى، ومهمته جمع الأموال الأميرية، وصرفها في وجوهها المختلفة تحت إشراف الديوان الدفترى (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٣٠١، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، ص ١٥١) وكان يرأس ديوان الروزنامه "الروزناجي" الذي كان في أوائل العصر العثماني يأتي من استانبول، وظل كذلك إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وفي البداية كان الروز ناجي يلقى الدفتر دار في رئاسة الإدارة المالية، ولكن بمضي الرقت وتزايد عمليات الإدارة المالية في التعقيد تغير نظام الأرض من نظام الأمانات إلى نظام الالتزام زادت إيرادات الخزانة، كما ونوعاً ولم يعد الدفتر دار الذي أصبح يختار من كبار الأمراء المماليك، والذي انصرف للتنافس على المناصب المهمة يصلح للإدارة الفعلية لمالية مصر، فتم نقل إدارة الخزانة من الدفتر دار إلى الروزناجي، وأصبح من حق الباشاتعيينه، وكان الروزناجي يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى المطلوب من الدراية بالشؤون المالية، ولكن منصب الروزناجي كمنصب الدفتر دار مالمبث أن وقع تحت سيطرة البيوتات المملوكية فأصبح يتولاها في القرن الثامن عشر رجال من بين صفوف الحزب المملوكي صاحب السيطرة والنفوذ (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, pp.107-108، ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٣٠٢-٣٠٣، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٥١-٥٢، هامش ١) وكانت مهمة الروز ناجي تحصيل الأموال الأميرية، وصرفها في الوجوه المقررة لها، علاوة على أنه كان عضواً أساسياً في الديوان، ولا بد من حضوره في الجلسات الخاصة بالنواحي المالية في حالة محاسبة الباشا بعد انتهاء مدة حكمه، وفي حالة إرسال الخزانة الإرسالية إلى السلطان، وإرسال مال-

والمتفرقة^(١) ومن ينتمى لهذه الأوجاقات من المماليك، أوحى من التجار فالمقياس هو الانتماء للعسكرية، ومن سجلات القسمة العسكرية عثرت على حجج لأمرأه ممالكك تولوا مناصب مهمة مثل إمارة الحج، والدفتردارية، وتكمن أهمية هذه التركات فى أنها توضح المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمماليك، كما تضمنت سجلات القسمة العسكرية معلومات عن المعاملات الاقتصادية بين المماليك بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم، من إسقاط لحصص الالتزام، وعمليات البيع والشراء

—الحرمين الشريفين (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٥ — ٢٦، Shaw., Ottoman Egypt, P. 108, Idem The Financial, P. 200 .).

(ط) الصناجق: مفرد صناجق، وهى كلمة تركية بمعنى: لواء أو علم أو راية (انظر: محمد على الأنسى، قاموس اللغة العثمانية المسمى: الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات، يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والأفريقية المتداولة فى اللغة العثمانية بيروت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص ٣٠٠) وفى مصر كان لفظ صناجق يعنى إما حكاما فعليين على بعض الأقاليم، وإما مجرد رتبة أو وظيفة، وعلى أية حال كانت الصنحية أسمى الرتب فى مصر العثمانية (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٣١، هامش ٢).

(ك) أغاوات: مفرداها معناها سيد كبير، أو أخ كبير (انظر محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٢٨) وهى تركية من المصدر أغمق، ومعناها الكبير وتقدم السن، وقيل إنها من الكلمة الفارسية "أقا" وجرى العرف على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافا، وتطلق فى التركية على الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الحصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧).

(ل) اختيارية: مفرداها اختيار، وكان كبار ضباط الأوجاقات يسمون اختيارية وكان لهم نفوذ فى فرقهم، وكان أكبر هؤلاء الضباط سنا يسمى باش اختيار (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨، هامش ١، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٦٣، هامش ١).

(١) المتفرقة: لم يشر قانون نامه مصر لهذا الأوجاق، فقد تأسس فى مصر لأول مرة عام ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م من المماليك الذين كانوا يعملون من قبل فى خدمة الباشا، ومن الجند الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسية فى مصر، ثم إنتسب إليه أناس جلبوا خصيصا من استانبول، وهذا الأوجاق من المشاة والفرسان. وقد اختص هذا الأوجاق بخدمة الباشا، والديوان لذا عرف باسم "متفرقة ديوان مصر"، وكذلك الدفاع عن حدود مصر، ونغورها، وإمداد القلاع المحيطة بمصر بالجند بمشاركة الفرق الأخرى، وإن كان الجزء الأكبر يقع على عاتق المتفرقة، هذا بالإضافة للاشتراك فى الإمدادات المطلوبة للسلطان، والحملات التى توجه داخل مصر للقضاء على المتمردين على الدولة، وكان يشرف أيضا على تشييل القوافل ونقل الغلال، ومختلف البضائع، والمهمات بين الصعيد والقاهرة، والسويس، وقد منح أفراد هذا الأوجاق الكثير من الامتيازات فقد خصصت لهم مرتبات عالية تفوق التى كان يتقاضاها أعضاء الفرق الأخرى، ولكن بإزدياد نفوذ الانكشارية والمماليك فى القرن الثامن عشر أصبحت هذه الطائفة ميدانا لنفوذهم (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨، Holt. P. M., Egypt and the Fertile Crescent (1516-1922) a political history, London, 1966, p. 51, Shaw, Ottoman Egypt, p. 84, Idem The Financial, p. 193 عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٦، ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر ص ٢٠٣ — ٢٠٤).

سواء كانت أراضي أو وكالات^(١)، وحوانيت^(٢) علاوة على المعاملات الاجتماعية مثل عمليات الوقف، والوصاية، والزواج، وإعتاق المماليك من الجنسين ذكورا وإناثا بيضا وسودا على يد أمرائهم المماليك.

وتبدأ سجلات القسمة العسكرية بسنة ٩٦١هـ / ١٥٥٣م، حتى سنة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م، وعدد السجلات التي تخص الفترة العثمانية ٢٢٨ سجل من ٤١٨ سجلا، ويلاحظ أن بعض سجلات هذه الفترة مفقودة وهي تحت أرقام (٢١-٩٢-٩٧-١٢٢-١٣٢-٢١٥-٢٢٢) وقد كتبت هذه السجلات بخط ردي مما صعب على الباحث الإطلاع عليها في أول الأمر.

٢- سجلات محكمة الباب العالي:

هذه السجلات تحتوى على معلومات مهمة عن المجتمع المصرى فى العصر العثماني فى مختلف النواحي، أما ما يخص المماليك فهى تلقى الضوء على المعاملات الاقتصادية مثل إسقاط، واستبدال الأراضي، والبيع والشراء للأراضي والمنازل، والوكالات، والحوانيت، علاوة على المعاملات الاجتماعية، مثل الزواج،

(١) وكالات: مفردا وكالة، وتطلق على العمائر التى أعدت لتكون سكنا للتجار، ولحفظ بضائعهم، ولم تكن هذه الأبنية قاصرة فقط على الحكومة، بل كان الأفراد يقومون ببناء وكالات خاصة بهم، وإن كان يشترط فيمن يبنى وكالة أن يكون من كبار التجار، وحائزا لثقة وكيل التجار بالقاهرة، وقد كانت تسمى بأسماء مؤسسها، أو صنف البضائع المشهورة بتجارها، وكانت تنقل ملكيتها لورثة مؤسسها (انظر: حسام محمد عبد المعطى، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٤٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٥، هامش ١٩٨).

(٢) حوانيت: مفردا حانوت، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام وطول ضلعيه بين ثلاثة، أو أربعة أقدام، ويجاوره أحيانا مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن، وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة، وغالبا ما تمتد خارج واجهة الحانوت لتكون مقعدا مبنيا بالحجر، أو الطوب "مصطبة" ويتم غلق الحانوت ليلا بواسطة مصراع من الخشب، والجزء العلوى من هذا المصراع يرفع لكى يكون سقفية، أما المصراعان السفليان فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة، وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت، وبين العمارة التى يلتصق بها، ولم يكن التاجر يسكن عادة فى السوق، فبعد انتهاء عمله اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمنزلاج، أو بالأقفال، وهو تأمين ظاهرى أكثر منه حقيقى، هذا فضلا عن أن الأسواق كانت تحرس ليلا، ولم يكن التجار يضعون فى حوانيتهم سوى البضائع التى هم فى حاجة إلى بيعها فى الحال، وكان الحانوت يضم أثاثا متواضعة للغاية، وهى حصيرة، وسجادة، وبضع وسادات، ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضا زبائنه ويتحدثون أطراف الحديث التى قد يطول أمدها، ويتخللها أحيانا شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى فى العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٧٩).

والطـلاق، وتعييـن الأوصـياء بالإضافـة إلى الأوقاف، أما من الناحية الإدارية فهذه السجلات تشير إلى أهم الوظائف التي تولاها الأمراء المماليك مثل إمارة الحج، والدفتـر دارية وحكم الأقاليم الكبير والصغير^(١)،

(١) الأقاليم الكبرى والصغرى: اختلف التقسيم الإدارى لمصر عنه في سائر الولايات العربية الأخرى، فاعتبرت مصر كلها ولاية واحدة، وقسمت إلى عدد من الأقاليم الإدارية الصغيرة مع إقرار القبائل العربية في مناطقها واعترافها بالسيادة العثمانية ودفعها المال الميرى* المقرر عليها، وبعد أن أجرى مسحاً شاملاً للأراضي في عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م عرف باسم دفتر الترابيع، غيرت كلمة أعمال وكرر إلى ولاية وولايات، وكان استخدام العثمانيين لكلمة ولاية فيما يتصل بالأقاليم الإدارية في مصر مرادف لكلمة لواء في الولايات الأخرى. وقد قسم العثمانيون مصر إلى عدد من الأقاليم الإدارية، كان منها خمسة أقاليم إدارية كبرى حمل كل منها اسم ولاية وهي الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى، والمنوفية وعاصمتها منوف، والشرقية وعاصمتها المنصورة، والبحيرة وعاصمتها دمنهور، وجرجا وعاصمتها جرجا، ووجه بمصر أيضاً أربعة وعشرون كاشفية* * أصغر من الأقسام السابقة، وجد منها ثلاثة بمصر السفلى، وهي بليس، وقلوب (شرق الدلتا) ثم الطرانة (غرب الدلتا)، وكانت تابعة لولاية البحيرة، وسبع كاشفيات بمصر الوسطى، وهي أطفح (شرق النيل) الجيزة، الفيوم، بين سويف، المنيا، أشمونين، منفوط (غرب النيل) وأربع عشرة كاشفية في مصر العليا هي أسبوط، أبوتيج، طما، طهطا، أحميم، فرشوط، برديس، مهنورة، قنا، قوص، إسناء، إبرم ألواح (الواحات)، وتنبغي الإشارة هنا إلى أن هذه الكاشفيات لم تكن كلها مستقلة بذاتها فكان بعضها يتبع الولايات الكبرى أحياناً، والبعض الآخر قائماً بذاته (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٣٧٠-٣٨١، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦، هامش ٣).

* المال الميرى: يمثل الضريبة الرسمية التي قدرت على أرض الفلاحة، وقد حددت الروزنامة المال الميرى المقرر على كل حصة تبعا لمساحتها، ووحدة كل جزء من أرض الحصة، حيث قسمت كل حصة حسب جودتها إلى "عال" و"وسط" و"دون" أو إلى "عال" أو "وسط" أو إلى "دون" أو "وسط" وكان الملتزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية يجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسددها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقساط متساوية، وكان ديوان كل ولاية من ولايات مصر يقوم بتسديد ما يتجمع لديه من الأموال الأميرية المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين، قسط شتوى، وآخر صيفى بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة في الولاية، وكانت الروزنامة بعد أن يتجمع لديها المال الميرى المقرر على ولايات مصر كلها تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ثم ترسل "مال الخزينة السلطانية" السنوية إلى السلطان باستانبول وكان ولاية مصر يهتمون بإرسال "الخبزينة" اهتماما كبيرا؛ لأنها كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٣٩، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى في القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدهولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢٠-١٢١). * * كاشفية: جمعها كاشفيات، وهي وحدة إدارية أصغر من الولاية، وكان يتولى شئونها الكاشف، ولم يكن هذا اللقب معروفا في الدولة العثمانية، ولكنه كان مستعملا في زمن المماليك، وهم وكلاء البكرات في حكم المديرية، والكشاف وإن كانوا أقل مرتبة من الصناجق، إلا أن سلطتهم واحدة (انظر: عبد الرحمن الراجى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٣٢، هامش ٢).

ونظارة الأوقاف^(١)، وشيخة البلد^(٢)، وتبدأ سجلات محكمة الباب العالي من عام ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م حتى عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م، ويخص العصر العثماني ٣٢٢ سجل من عدد سجلات البالغ ٥٥٧ سجلاً.

٣- سجلات الديوان العالي:

وقد سميت بهذا الاسم؛ لأنه كان يسجل فيه محاضر جلسات الديوان العالي في سنوات من النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وتبدأ بعام ١١٥٤هـ / ١٧٤١م وتستمر حتى عصر محمد علي وبعده ٠٠٠٠ وهناك سجلان يخدمان موضوع الرسالة هما:

(١) ديوان عالي (١) ويبدأ من سنة ١١٥٤هـ / ١٧٤١م إلى سنة ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م.

(٢) ديوان عالي (٢) ويبدأ من سنة ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م إلى سنة ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م.

وسجلات الديوان العالي تسير على منوال سجلات محكمة الباب العالي في التعرض للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية، فيما يخص البيوتات المملوكية.

٤- محافظ الدشت:

هذه المحافظ على درجة كبيرة من الأهمية، وقد تحوى معلومات لا تحويها سجلات المحاكم السابقة، وهى عبارة عن أوراق متفرقة باقية من بعض السجلات قد تكون سجلات (قسمة عسكرية، أو باب عالي، وأحياناً إسقاطات قرى) وقد تم جمع هذه الأوراق في محافظ وضعت لها أرقام مرتبة حسب السنوات، إلا أنها غير مفهرسة. وهذه المحافظ تسير على نفس طريقة سجلات المحاكم السابقة خاصة

(١) ناظر الوقف: هو بمثابة المشرف العام على الوقف، وعادة ما يكون الناظر على الوقف هو الواقف ذاته، أو أحد ذريته أو عتقائه، أو أحد أقربائه الأقربين، وفي بعض الأحيان كان يقوم شيخ الإسلام بتعيين الناظر على الوقف (انظر: محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٤٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ٨٦) وعن تعيين نظام الأوقاف من الممالك (انظر: الباب العالي س ١٣٦، ص ١٠٩، م ١٩٩٠ بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٠٦٩هـ / ٢٨ ديسمبر ١٦٥٨م، س ١٨٣، ص ٤٠٥، م ١١٣٣ بتاريخ غرة شعبان ١١١٠هـ / ٢ فبراير ١٦٩٩م) وانظر هاتين المادتين بالملحق رقم (٣، ٢).

(٢) شيخ البلد: هو كبير الأمراء المماليك، وهو منصب استحدث في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وكان شيخ البلد هو الشخص الثاني في الأهمية بعد الباشا (انظر: ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٤٤٩).

الباب العالى- فى التعرض للنواحى الاقتصادية، والاجتماعية والإدارية للبيوتات المملوكية، وغالبية مواد محافظ الدتت غير مرقمة.

٥- سجلات محكمة البحيرة (١):

وبها (١٢٦) سجلا بداية من عام ١١٠٢هـ — ١٦٩٠م إلى ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، وعدد السجلات الخاصة بفترة البحث تسعة عشر سجلا، وهذه السجلات على درجة كبيرة من الأهمية، لأن البحيرة كانت أحد الأقاليم الخمس الكبرى فى العصر العثمانى، فهى تلقى الضوء على أوضاع البحيرة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، بل والسياسية أيضا فى هذه الفترة، سيما وأن هذا الإقليم كان له دور كبير فى الصراعات المملوكية. وعلى أية حال فسجلات محكمة البحيرة فى حالة سيئة وردينة للغاية، وتحتاج إلى ترميم. وقد واجهت الباحث العديد من الصعوبات فى الاطلاع عليها.

٦- سجلات إسقاطات القرى:

وهى سجلات مستطيلة الشكل يبلغ طول كل سجل ٤٥سم، وهى خاصة بعمليات التنازل، والإسقاط لحصص التزامات الأراضى الزراعية سواء بالبيع، أو الرهن، وهذه السجلات على قدر كبير من الأهمية، لأنها تعطى صورة واضحة لعملية التزام الأرض، والاقتصاد الزراعى فى مصر فى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى، وتوضح هذه السجلات دور الأمراء المماليك فى مجال التزام الأراضى التى كانوا يقومون بإسقاطها من أجل الانفاق على عمليات الصراع فيما بينهم، ويتضح منها أيضا دخول عناصر أخرى مجال الالتزام مثل التجار والنساء، وذلك عن طريق إسقاط حصص الأراضى لهم.

(١) البحيرة: هى من الأقسام الإدارية التى استحدثت فى عهد العرب باسم كورة البحيرة، وفى أيام الدولة الفاطمية أضيف إليها كور أخرى مجاورة لها، فصارت إقليما كبيرا باسم البحيرة، وفى سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م أطلق عليها أعمال البحيرة، وفى سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م سميت ولاية البحيرة، وفى سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م مديرية البحيرة، وقاعدتها مدينة دمهور (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص ٢٠) وكان إقليم البحيرة يأخذ شكل مثلث ضلعه الأيمن فرع رشيد من الجهة الشرقية، وضلعه الأيسر صحراء ليبيا من الجهة الغربية وضلعه الأعلى البحر الأبيض المتوسط ابتداء من مصب النيل عند رشيد حتى حدود محافظة الإسكندرية من الجهة الشمالية فهو يشغل بصفة عامة المنطقة الواقعة غربى فرع رشيد (انظر: محمد محمود زيتون، إقليم البحيرة، صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٩).

ونتيجة لكثرة عمليات الإسقاط أنشأت الروزنامة سجلات لها وسميت "سجلات إسقاطات القرى" وهى تتميز بأنها أحسن حالا فى الخط من السجلات السابقة، مما يسهل الاطلاع عليها. وعدد هذه السجلات خمسة وأربعون سجلا تبدأ بسنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، وتنتهى بعام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م.

٧- سجلات الالتزام:

وهى مفهسة تحت عنوان "سجلات التزام فروخت (١) ومقاطعات"، وعدد سجلاتها (٣٤٩) سجل تبدأ بسنة ١٠٧١هـ / ١٦٦١م، وهى سجلات مستطيلة الشكل طول كل منها ٤٥سم، وبياناتها تقتصر على تسجيل أسماء النواحي التى تتبع كل ولاية، والأموال الأميرية وغير الأميرية المقررة على كل ناحية، وأسماء الملتزمين بها. وقد خصص لكل عام سجل بالوجه البحري وآخر بالوجه القبلى، وكل سجل به أسماء الولايات المدونة ونواحيها، وبنهاية كل سجل الحساب الإجمالى المطلوب من الولاية، وبيانات هذه السجلات مكتوبة بخط القيرمة (٢)، وهو خط يصعب قراءته، إلا أن بعض الزملاء فى دار الوثائق ساعدنى فى فك رموز هذا الخط وقراءته.

ثانياً- المخطوطات:

(١) محمد بن أبى السرور البكرى "المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية" ورقمه (١١٠٥) بمكتبة جامعة الأزهر بالقاهرة، وقد حصلت على نسخة مصورة منه، ويتكون هذا المخطوط من سبعة عشر بابا تناول فى كل باب سلطانا من سلاطين آل عثمان وتاريخ توليه العرش، وأهم أعماله، وهذه الأبواب كما يلى:-
(١) الباب الأول: فى ابتداء دولتهم المنيفة، وأول من تسلط منهم وهو مولانا السلطان عثمان خان (٣).

(١) فروخت: كلمة تركية بمعنى بيع (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٣٨٦) وتورد فى الوثائق "دفتر فروخت نقود قرأى مذكوى رين" أى دفتر بيع أموال القرى المذكورة بمعنى ضريبة الالتزام المقررة عليها (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ٤٥١).

(٢) القيرمة: تركية من المصدر قيرمق بمعنى أن يكسر، ومعناها اللغوى "المكسر"، وهى فى الاصطلاح اسم نوع من الخط العربى استنبطه الكتبة الأتراك من خط الرقعة، متداخل متراكب يشبك الألف والذال والراء والواو بما بعدها من الحروف (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٦٧).

(٣) خان: كلمة تركية بمعنى "أمير" أو "حاكم" (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٢٣٤).

(٢) الباب الثانى: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان أورخان بن مولانا السلطان عثمان.

(٣) الباب الثالث: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان أورخان.

(٤) الباب الرابع: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان بايزيد بن مولانا السلطان مراد خان.

(٥) الباب الخامس: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان محمد بن مولانا السلطان بايزيد خان.

(٦) الباب السادس: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان محمد خان.

(٧) الباب السابع: فى ذكر سلطنة مولانا محمد بن مولانا السلطان مراد.
(٨) الباب الثامن: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان بايزيد بن مولانا السلطان محمد.

(٩) الباب التاسع: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان سليم فاتح مصر وهو ابن مولانا السلطان بايزيد خان.

(١٠) الباب العاشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان سليمان بن مولانا السلطان سليم.

(١١) الباب الحادى عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان سليم الثانى ابن السلطان سليمان.

(١٢) الباب الثانى عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان سليم.

(١٣) الباب الثالث عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان محمد بن مولانا السلطان مراد.

(١٤) الباب الرابع عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان أحمد بن مولانا السلطان محمد.

(١٥) الباب الخامس عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مصطفى ابن مولانا السلطان محمد.

(١٦) الباب السادس عشر: في ذكر سلطنة مولانا السلطان عثمان ابن مولانا السلطان أحمد.

(١٧) الباب السابع عشر: في ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان أحمد.

وقد استقدت من هذا المخطوط بداية من الباب التاسع، الذي يتناول الفتح العثماني لمصر على يد السلطان سليم الأول، ويذكر ولاية مصر الذين حكموها مبتدأً بخاير بك (٩٢٣ - ٩٢٨ هـ / ١٥١٧ - ١٥٢٢ م)، وفي الباب العاشر يتحدث عن السلطان سليمان المشرع (٩٢٦ - ٩٧٥ هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦) وأعماله، ومن ولى مصر من الولاة العثمانيين، ويستمر على هذا المنوال إلى أن يصل إلى الباب الأخير.

وكان من أهم النقاط التي تتعلق بالمماليك فترة السباهية^(١) وحادثة مقتل قيطاس بك^(٢)، وشخصية رضوان بك الفقاري أمير الحج، وتعرض المخطوط أيضاً لقضاة العسكر الذين تولوا رئاسة القضاء في مصر إبان تلك الفترة، وتنتهي أحداث المخطوط بعام (١٠٤٠ هـ / ١٦٣٠).

(٢) محمد بن أبي السرور البكري: "الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة" وهو عبارة عن نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٣٤١٩٣)، ويتكون من ١٧٥ لوحة، ويحتوي على مقدمة وعشرين باباً.

(١) الباب الأول: ذكر تسمية مصر.

(٢) الباب الثاني: في ذكر مصر.

(٣) الباب الثالث: في ذكر ملوكها قبل الطوفان، وفي زمن الجاهلية إلى عهد الإسلام ثم خلفائها وملوكها، ونوابهم إلى سنة ستين وألف.

(١) السباهية: جند فرسان مفردا سباهي، وقد وجدت بمصر أوجاقات السباهية الثلاثة وهم الجنوليان، والتفنكجيان، والجراكسة. وقد اختصت هذه الأوجاقات بالعمل في الأقاليم، والمحافظة على الأمن فيها (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٤٤٨، إبراهيم يونس سلطج، المرجع السابق، ص ٣٨ - ٣٩).

(٢) بك: تعني كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو آمر (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ١١٥) وكانت البكرية هي أرفع منصب يتطلع إليه أكثر المماليك طموحاً، وكان البكرات من كبار موظفي السلطان، ويقوم الباشا بمثله في مصر بتعيينهم في حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة وينطق الباشا كتفسي البك الجديد بمعطف من الفرو، وكان عدد البكرات في مصر أربعة وعشرين بكا. (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة، ١٥١٧ - ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦٧)

- (٤) الباب الرابع: في ذكر كور مصر وعدد قراها.
- (٥) الباب الخامس: في ذكر ما ورد في فضل مصر.
- (٦) الباب السادس: في ذكر دعاء الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) لمصر وأهلها.
- (٧) الباب السابع: في ذكر وصف العلماء لمصر.
- (٨) الباب الثامن: في ذكر من ولد بمصر، ومن كان بها من الأنبياء والحكماء، والملوك، والعلماء والصديقين.
- (٩) الباب التاسع: في ذكر خبر فتوح مصر.
- (١٠) الباب العاشر: في ذكر ما بها من ثغور مصر الرباط، والمساجد.
- (١١) الباب الحادي عشر: فيمن ذكر مصر من العلماء، والحكماء والملوك.
- (١٢) الباب الثاني عشر: في ذكر خراج مصر.
- (١٣) الباب الثالث عشر: في ذكر ما اختصت به مصر من ملبوس، ومأكول، ومشروب.
- (١٤) الباب الرابع عشر: في ذكر ما كان يعمل بأرض مصر من حفر الترع، وعمارّة الجسور، ونحو ذلك.
- (١٥) الباب الخامس عشر: في ذكر عجائب مصر، وغرائبها كالنيل والأهرام.
- (١٦) الباب السادس عشر: في ذكر مقاييس النيل.
- (١٧) الباب السابع عشر: في ذكر القاهرة بالخصوص وأول أمرها.
- (١٨) الباب الثامن عشر: في ذكر محاسن ديار مصر الكلية الجامعة التي تفضل بها على غيرها على سبيل الإجمال.
- (١٩) الباب التاسع عشر: في ذكر أقاليمها.
- (٢٠) الباب العشرون: في ذكر أخبار الإسكندرية، والمنارة، وما فيها من العجائب.
- والباب الذي يتعلق بموضوع البحث هو الباب الثالث، إذ أنه يتعلق بذكر ملوك مصر قبل الطوفان إلى سنة ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م، وما يخص مصر العثمانية

يقع فى الجزء الأخير من هذا الباب وخاصة عندما يتعرض المؤلف لفتنة السباهية، ودور الممالك فيها، وتعاضل نفوذهم وما اقترفوه من آثام، بل وصل تحديهم للسلطة بقتلهم لإبراهيم باشا (١٠١٢هـ / ١٦٠٤م)، واستمروا على ذلك إلى أن تم القضاء عليهم على يد محمد باشا (١٠١٦هـ - ١٠٢٠هـ / ١٦٠٧ - ١٦١١م)، واعتُبر المؤلف ذلك بمثابة الفتح العثماني الثاني لمصر^(١).

ويتعرض هذا الباب لشخصية مهمة هي شخصية رضوان بك الفقاري أمير الحج، وزعيم الفقارية، والذي تولى إمارة الحج طيلة ربع قرن، والمحاولات التي بذلت لإقصائه عن هذا المنصب من قبل خصومة القاسمية، وبعض الباشوات وتغلبه عليهم^(٢) مما يدل على مكانة منصب أمير الحج ومدى تعاضل نفوذ الفقارية.

ثالثاً- مصادر عربية منشورة:

(١) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحي العوفي الحنبلي "تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق" تحقيق الدكتور / عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، القاهرة، ١٩٨٦، وقد نالت به السيدة/ عصمت محمد حسن درجة الدكتوراه، بقسم التاريخ، آداب الإسكندرية، عام ١٩٨٨.

ويتكون هذا المؤلف من مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، فتعالج المقدمة موضوع القضاء والقدر والإيمان بهما، أما الباب الأول فيشتمل على بعض الآيات الشريفة، وأحاديث منيفة وتعبيرها مناسبة لواقعة الحال التي يضرب بها الأمثال، أما الباب الثانى فيشتمل على تاريخ الواقعة، والباب الثالث يتعرض لواقعة محمد بك والتي يرجع تاريخها إلى ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م، وناقشت الخاتمة بعض أحوال المصيبة، وما لها من الثواب، وأحكام الصبر، وما يعقبه من حسن المآب، وفى التوبة، والاستغفار، وفى سعة رحمة الله تعالى المنجية من النار، وفى تفسير قوله تعالى "وأطيعوا الله ورسوله وأولى الأمر منكم"، واتبع الصوالحي فى تدوينه للأحداث نظام التاريخ باليوميات، حيث كان يؤرخ لما يحدث باليوم.

(١) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٣٢ب - ٣٣ب، وما بعدها.

(٢) نفسه: ورقة ٧١ - ب وما بعدها.

(٢) أحمد بن زنبيل المحلى الرمال: "تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوه الغورى سلطان مصر" وقد قام عبد المنعم عامر بتحقيقه ونشره عام ١٩٦٢، تحت عنوان "آخرة المماليك".

ويتعرض المؤلف فى هذا المصدر للعلاقات التى قامت بين سلاطين المماليك، والسلاطين العثمانيين، والمعركة التى دارت بينهم فى مرج دابق عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م، ووصف هذه المعركة وصفا دقيقا، وكيف دبّت الخيانة فى صفوف المماليك، والمتمثلة فى خايربك، وجان بردى الغزالى، ونتيجة لذلك وعلاوة على تفوق العثمانيين العسكرى، انتصروا فى تلك الموقعة، ثم تقدم العثمانيون نحو مصر بإيعاز من خايربك، والغزالى، إلى أن انتصروا على المماليك فى موقعة الريدانية^(١) فى (نحو الحجة ٩٢٢هـ / يناير ١٥١٧م)، وتعرض المؤلف بعد ذلك للمفاوضات التى دارت بين طومان باى سلطان المماليك فى مصر، وبين السلطان سليم العثمانى، وتعرض هذه المفاوضات بقتل أعضاء الوفد المرسل من قبل السلطان العثمانى إلى السلطان المملوكى فى البهنسا^(٢)، وانتهى الأمر بإستئناف القتال مرة أخرى، وانسحاب طومان باى إلى الدلتا وخيانة ابن مرعى له، وتسليمه إلى السلطان سليم، وإعدامه على باب زويلة^(٣) عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م.

(٣) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: "كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف" تحقيق الدكتور / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة، ١٩٨٩.

(١) الريدانية: من القرى القديمة التابعة لمركز المنصورة محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢١٤).

(٢) البهنسا: كانت تعرف فى العصر العثمانى باسم ولاية البهنساوية، وفى عام ١١٣٣هـ / ١٧٢١م، تم نقل مركز هذه الولاية إلى الفشن، لتوسطها بين بلاد الولاية، وكان ذلك فى عهد محمد باشا (١١٣٣ - ١١٣٧هـ / ١٧٢٠ - ١٧٢٤م)، والبهنسا مدينة غربى النيل، تتبع حاليا مركز بنى مزار، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٦ - ٢١١ - ٢١٢).

(٣) باب زويلة: يقع فى شارع المنتمى إليه الذى أوله من بوابة المتولى، وآخره أول شارع تحت الربيع، وقام ببنائه فى عام ٤٨٥هـ / ١٠٩٢م، الأمير بدر الجمالى (انظر: على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، ومدنها، وبلاؤها القديمة، والشهرة، الطبعة الثانية، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٠٢).

وكتاب الدمرداشي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أنه يتناول التاريخ السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لمصر العثمانية في الفترة من (١٠٩٩-١١٦٩هـ/١٦٨٨-١٧٥٦م).

فمن الناحية السياسية يتعرض الدمرداشي بصورة واضحة للمنازعات التي كانت تقوم بين الأمراء المماليك، وصراعهم المستمر للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، ودور الفرق العسكرية في ذلك الصراع، ويذكر المؤلف أنه شاهد وشارك في الكثير من هذه الأحداث بدليل انتمائه لفرقة العزبان، علاوة على أنه دائماً ما يذكر "وكان العبد الحقير، واقفاً، أو مشاركا" كما تعرض الدمرداشي لظهور الفقارية والقاسمية فيقول "وكانت أيامه دولة مصر في فرقتين سعد وحرام، تبعي وكليبي (يزيدي وحسيني) رايته بيضا، واليزيدي رايته حمرا، وأكرى وقيسى، وكنا نعرف سعد وحرام، من المواكب رمانة سعد بجلبة مدورة، ومزارق نصف حرام بجلبة من غير رمانة، وما كان ظهر فقاري، وقاسمي بمصر، عسكر وعربان، وقرى إلا في دولة آل عثمان"^(١) وتحدث الدمرداشي كذلك عن العربان في الوجهين البحري، والقبلي ودورهم في الصراعات المملوكية.

ومن الناحية الاقتصادية تعرض المؤلف لانخفاض النيل وزيادته، وأثر ذلك اقتصاديا، وتعرض أيضا لارتفاع الأسعار بسبب الظروف السياسية المضطربة فيذكر علي سبيل المثال ارتفاع أسعار البن، والصابون، والسكر الخام، والعسل والزيت والطحينة، والزيتون، واللحم، والسمن، وتعرض أيضا لفساد العملة وغشها وأثر ذلك اقتصاديا.

أما من الناحية الاجتماعية فيتعرض المؤلف لدور بعض الأمراء المماليك في الأوقاف والأعمال الخيرية.

واتبع الدمرداشي في تدوينه للأحداث نظام التاريخ بالحواليات، وأسلوب الدمرداشي يتصف بالصعوبة الشديدة وكثرة استعمال الألفاظ العامية.

(٤) أحمد شلبي بن عبد الغنى الحنفى "أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات" تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، القاهرة، ١٩٧٨، وله أهمية كبيرة في تاريخ مصر العثمانية في النواحي السياسية،

(١) أحمد الدمرداشي: الدرّة المصانة، ص ٢.

والاقتصادية، والاجتماعية، وأثر ذلك على المجتمع المصري، ويبدأ تاريخ أحمد شلبي بالفتح العثماني لمصر (٩٢٣هـ/١٥١٧) وينتهي بسنة (١١٥٠هـ/١٧٣٧م).

وعندما يتعرض أحمد شلبي للناحية السياسية فإنه يوضح سيطرة الأمراء المماليك على مقاليد الأمور في مصر منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى سنة (١١٥٠هـ/١٧٣٧م) علاوة على إبراز العمليات العسكرية التي كانت تقوم بين الأمراء المماليك الفقارية والقاسمية ومشاركة الفرق العسكرية فيها مثل فتنة أفرنج^(١) أحمد عام (١١٢٣هـ/١٧١١م) وفتنة جركس^(٢) محمد وإسماعيل بك بن عوض، وصراع جركس فيما بعد مع ذو الفقار بك الفقاري، وما ترتب على تلك الفتن من اضطرابات سياسية واقتصادية ويظهر من تاريخ أحمد شلبي التئفس الشديد الذي دار بين الأمراء المماليك للاستحواذ على المناصب الهامة مثل منصب إمارة الحج، والدفتر دارية، وحكم الأقاليم ... الخ.

أما من الناحية الاقتصادية فإنه يتحدث عن فيضان ونقصان النيل، وأثر ذلك اقتصاديا ، علاوة على الأزمات الاقتصادية التي كانت تحدث بسبب الصراع بين البيوتات المملوكية، مثل استخدام المياه كسلاح تهديد في فتنة أفرنج أحمد، ويشير أحمد شلبي أيضا إلى اختلال قيمة العملة، كما أنه يتعرض لذكر أسعار الحاجيات. أما بالنسبة للناحية الاجتماعية، فنراه يتحدث عن دور الأمراء المماليك في الأوقاف وأعمال الخير، وتعرض أيضا لتركيب المجتمع المصري، ووضع كل فئة من هذه الفئات، مما يعطى صورة واضحة عن المجتمع المصري إبان تلك الفترة.

(٥) عبد الرحمن الجبرتي "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" أربعة أجزاء، بولاق، ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩ - ١٨٨٠م.

وهو من أهم مصادر تاريخ مصر الحديث، لأنه يؤرخ لثلاث فترات تاريخية هامة مرت بمصر، كانت أولها الفترة العثمانية، (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/١٥١٧ -

(١) أفرنج: وردت بعده مسميات في مصادر مصر العثمانية مثل فرنج، الفرنجي، أو فرنك، وعلى أية حال فكلها

مسميات تعني الأجنبي (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٢٧٧، هامش ٧).

(٢) جركس: معناها هو من ينتسب إلى أهالي قفقاسية (انظر: محمد على الأنسي، المرجع السابق، ص ٢٠٩).

١٧٩٨م) وثانيها تاريخ مصر إبان الاحتلال الفرنسي (١٢١٣-١٢١٦هـ/١٧٩٨-١٨٠١م)، وآخرها تاريخ مصر إبان حكم محمد علي، حتى عام ١١٣٦هـ/١٨٢١م.

وتعرض الجبرتي للمجتمع المصري، وطبقاته وفئاته، وطوائفه، خاصة العلماء، والمماليك، والتجار، ... الخ، واعتمد الجبرتي في تأريخه على كثير من المؤرخين الذين سبقوه أمثال أحمد شلبي عبد الغنى صاحب أوضح الإشارات، ويوسف الملوانى صاحب تحفة الأحياب، وبالإضافة إلى ذلك فإنه عاصر بعض الأحداث الهامة، وشارك فيها، وإن لم يشارك فيها فإنه كان قريبا منها، واتبع الجبرتي في كتابته طريقة الحوليات واليوميات، وكان أسلوبه في بعض الأحيان عاميا كثير الأغلاط.

(٦) محمد بن أحمد بن إياس المصري الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" يعتبر الجزء الخامس الذي حققه الدكتور/ محمد مصطفى عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، بالقاهرة المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثماني لمصر، والتنظيمات التى وضعها العثمانيون لحكم مصر عقب الفتح، وسرد الأحداث المهمة التى حدثت بمصر، وقد كان ابن إياس دائم النقد للحكم العثماني، ومساوئه؛ وإهماله مصالح المصريين. وقد تعرض لحكم العثمانيين حتى وفاة خيربك وصدور فرمانات العثمانية كل عام لتجديد حكمه حتى وفاته عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م. وقد كان ابن إياس دقيقا فى استقصاء الحقائق، واستخدم الألفاظ العامية، والألفاظ غير العربية، ويرجع ذلك إلى انتشار اللسان التركى فى مصر، ويظهر من كتابات ابن إياس أن المماليك لم يكونوا مؤيدين جميعا للحكم العثماني، ففى عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م وردت أنباء إلى القاهرة أن الأمير المملوكى جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم^(١) وإينال كاشف إقليم الغربية^(٢) قبضا على اثنين من مشايخ البدو، هما حسن بن مرعى وابن

(١) الفيوم: قاعدة محافظة الفيوم وهى من المدن المصرية القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص٩٦).

(٢) إقليم الغربية: تكونت بهذا الاسم فى عهد الدولة الفاطمية، وأطلق عليها الغربية لوقوعها غرب فرع النيل الشرقى، وفى سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م سميت الأعمال الغربية، وفى سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م سميت ولاية الغربية، وفى سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م قسمت إلى خمس مأموريات، وفى سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م جعلت إقليما واحدا باسم مديرية الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٨).

عنه، وقد سبق أن التجأ إليهما طومان باي حين هرب من وجه السلطان سليم، ثم سلماه إليه ليقتله، فثأرا منهما وشرب الممالك من دمهما، ويظهر من ذلك أن اثنين من الموظفين العثمانيين قد ثأرا لمقتل السلطان المملوكي^(١).

(٧) محمد بن أبي السرور البكري: "النزهة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية" تحقيق عبد الرازق عيسى، القاهرة، ١٩٩٨.

وهو قسمان، القسم الأول عبارة عن ذكر لحكام مصر منذ أقدم العصور، ويغطي الجزء الأخير منه العصر العثماني حتى فترة ولاية خليل باشا (١٠٤١-١٠٤٢هـ/ ١٦٣١-١٦٣٢م) ويتحدث البكري عن تولى مصر من قضاة العسكر، وأهم الموضوعات المتعلقة بالبحث هي فتنة السباهية، وحادثة مقتل قيطاس بك، وموقف الأمراء المماليك، وبصفة عامة فالنزهة صورة مطابقة لمؤلفات البكري السابقة.

أما القسم الثاني من النزهة فيتناول المؤرخ في حديث طويل عن خصوصيات مصر، وعجائبها ومتنزهاتها، وما قيل فيها نظما، ونثرا، والنيل، وفيضانه، ومقياسه، وكيفية الاحتفال بوفائه، وقد تحدث عما في مصر من بساتين، وآثار هامة، ثم ذكر الأشهر القبطية، وما اختصت به مصر من النباتات، والأطعمة، والفواكه، وأنواع الزراعة وأوقاتها، ويتخلل ذلك الترجمة لأفراد أسرته وأشعارهم في مدح مصر والتغنى بجمالها وعظمتها^(٢).

(٨) مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع الأمير حسن كتحدا عزبان الدمرداشي "تاريخ وقائع مصر المحروسة القاهرة كنانة الله في أرضه" تحقيق الدكتور/ صلاح أحمد هريدي، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

ويبدأ المؤلف أحداثه منذ عام ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨، حتى عام ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م، ويتعرض لتاريخ مصر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في تلك الفترة، فمن الناحية السياسية تحدث عن الصراع الذي كان دائرا بين البيوتات المملوكية للإستئثار بالنفوذ، والمناصب الكبرى مثل إمارة الحج،

(١) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص ٣٤-٣٥.

(٢) ليلي عبد اللطيف أحمد: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٩.

والدفتردارية، وحكم الأقاليم، فمن ضمن الأحداث التى تحدث عنها بإستفاضة فتتة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ / ١٧١١م)، وما أعقبها بعد ذلك، ثم تحدث عن صراع جركس محمد بك ضد إسماعيل بك ابن عوض، وأثر ذلك ويتحدث المؤلف أيضا عن دور عربان الوجهين القبلى والبحرى فى الصراع بين البيوتات المملوكية، ويستمر ابن الحاج إبراهيم فى سرد الأحداث حتى سنة ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م. ومن الناحية الاقتصادية نجد المؤلف يتعرض لاضطراب الأحوال الاقتصادية نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية، مما ترتب عليه ارتفاع فى الأسعار، وتعرض العملة للغش.

أما من الناحية الاجتماعية يتعرض ابن الحاج إبراهيم للتركيب الطائفى للمجتمع المصرى.

وبلاحظ أن ما دونه المؤلف يتشابه لحد كبير مع ما دونه أحمد الدمرداشى من أحداث سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وسار المؤلف على نفس منهج الدمرداشى فى التأريخ بالحواليات.

رابعاً- المراجع العربية:

(١) دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم"الريف المصرى فى القرون الثامن عشر" القاهرة، ١٩٨٦.

يعطى هذا المرجع صورة واضحة ودقيقة عن الحياة الاقتصادية، والاجتماعية فى الريف المصرى مع بيان علاقة الممالك بذلك، فمن الناحية الاقتصادية يتعرض المؤلف لنظام الالتزام بصورة مفصلة؛ من حيث أنواع الأراضي، وفئات الملتزمين، علاوة على الأعباء المالية فى ظل نظام الالتزام، ثم يتحدث المؤلف عن اقتصاديات الريف كالزراعة، والصناعة.

أما من الناحية الاجتماعية فالمؤلف يوضح التركيب الاجتماعى للريف من فلاحين، وعربان، علاوة على إبراز الدور السلبي والإيجابي للعربان فى الريف، كذلك أعطى صورة دقيقة وواضحة عن العادات الاجتماعية التى كانت سائدة فى الريف، مثل النذور، والأفراح، والمآتم.

وهذا المرجع يحوى مادة وثائقية قيمة مقتبسة من سجلات إسقاطات القرى، وسجلات الالتزام، وسجلات المحاكم الشرعية.

(٢) دكتور/ عمر عبد العزيز عمر "تاريخ مصر الحديث والمعاصر" (١٥١٧-١٩١٩) الإسكندرية، ١٩٩٦.

فى القسم الأول منه يتعرض المؤلف لدراسة تحليلية لبعض مصادر تاريخ مصر الحديث، ثم يتحدث عن التنظيم الإدارى، والمالى لمصر العثمانية، ثم يعقبه بالحديث عن المجتمع المصرى فى تلك الفترة بمختلف فئاته حاكمين، ومحكومين، ووضع كل من هذه الطبقات اقتصاديا واجتماعيا. أما القسم الثانى من هذا المرجع فيتعرض لتاريخ مصر فى القرنين التاسع عشر، والعشرين، مع بيان التطورات السياسية التى مرت بها مصر فى تلك الفترة، بداية من توضيح نتائج الحملة الفرنسية على مصر، حتى ثورة ١٩١٩، وهذا المرجع - هو الآخر - يحوى مادة وثائقية قيمة عربية، وأجنبية.

(٣) دكتورة/ ليلي عبد اللطيف أحمد "الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى" القاهرة، ١٩٧٨.

تتعرض المؤلفة فى الباب الأول من هذا المرجع لخصائص الإدارة فى مصر العثمانية، وتطورها، وفى الأبواب التالية تتحدث عن مسئولى الجهاز الإدارى فى مصر فتتحدث عن الباشا، ومعاونيه، وموارده المالية، والعينية ... الخ، ثم تتحدث بعد ذلك عن الديوان العالى، ونظام الجمعية^(١) مع بيان اختصاصات وعضوية كل

(١) نظام الجمعية: ظهر هذا النظام فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وتختلف الجمعية عن الديوان العالى فى أسباب عقدها وعضويتها، فكانت الجمعية اجتماعا مؤقتا لا يتم إلا فى حالة حدوث أزمة عامة تمس حياة الرعية، وتعقد الجمعية فى معظم الحالات فى بيت أحد كبار الأمراء صاحب النفوذ الأعلى فى وقته، وأحيانا كانت تعقد فى قاعة الديوان بالقلعة، وكان يحضر اجتماع الجمعية أعضاء الديوان العالى، من أمراء، وصناجق، وكتخدا الباشا، وكبار ضباط الأوجاقات، وقاضى القضاة، أما الباشا فلم يكن يحضر مثل هذه الاجتماعات إلا فى حالات قليلة عندما تعقد الجمعية فى مقر الديوان بالقلعة، ويحضرها أيضا المفتون*، ومشايخ الطوائف الحرفية**، وكبار المتزيمين، والأشراف***، وهؤلاء الأعضاء كانوا يختلفون من جمعية لأخرى، فلكل موضوع أشخاص معينون يستدعون لحضور الاجتماع، ومناقشته، والجمعية نظام اعترف به السلطان نفسه، وأحيانا كان السلطان يأمر بعقد الجمعية لحل مشكلة عامة، وأحيانا أخرى كان الباشا هو الذى يأمر بعقد الجمعية، وفى حالات أخرى كان الأمراء المماليك يعقدون الجمعية لمسألة ما (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ١٦٤-١٦٥، عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر، ص ١٣٤).

* المفتون: مفردا مفتى، وهو عالم يعطى رأيه فى كثير من القضايا الشرعية المختلف حولها، وقد عرف نظام الإنشاء فى مصر فى العصر المملوكى السابق لوجود العثمانيين فى مصر، إذ كان المماليك يعينون مفتيا من كل مذهب يقيم فى دار العدل القائمة فى عاصمة كل نوبة، وفى القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى، كان كثير من المفتين فى مصر من أصل رومى أى من الأناضول، أما فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الهجرين/ السابع عشر =

منهما ودور الممالك في تلك العضوية، ثم تتحدث بعد ذلك عن الجهاز العسكرى في مصر العثمانية (الأوجاقات) وتنتقل بعدها للحديث عن القضاء كجهاز إدارى، ثم الإدارة المالية، وإدارة الأقاليم الكبرى والصغرى، ودور الممالك في ذلك. واستعانت المؤلفة في هذا المرجع بالعديد من سجلات المحاكم الشرعية، علاوة على سجلات الالتزام.

(٤) دكتور/صلاح أحمد هريدى "دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر" الجزء الأول (٩٢٣-١٢١٣هـ / ١٥١٧-١٧٩٨م)، القاهرة، ٢٠٠٠م.

يتعرض المؤلف في الفصل الأول لدراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع تاريخ مصر العثمانية مبتدأً بالوثائق، ثم المخطوطات، ثم المصادر المنشورة، علاوة على بعض المراجع العربية والأجنبية، وهذه المصادر والمراجع في جملتها تخدم تاريخ مصر العثمانية في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ثم يتناول المؤلف في فصول الكتاب الأخرى الحديث عن تاريخ مصر العثمانية بداية من الفتح العثماني لمصر ونتائجه، ثم يليه التنظيم الإدارى والمالى لمصر العثمانية، ثم الالتزام والضرائب، ثم يتعرض المؤلف بعدها لدراسات أخرى

والثامن عشر الميلاديين غدا المفتون في مصر شخصيات محلية وقد وجد في مصر مفتون على المذاهب الأربعة، بالرغم من أن المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى في الدولة العثمانية، فقد سمحت الدولة للولايات العربية، ومن بينها مصر باختيار مفتين للمذاهب الثلاثة الأخرى، وكان العلماء في مصر هم الذين يختارون مفتيهم، ثم تعمل السلطات على الاعتراف بهم، وكان المفتى يتولى منصبه مدى الحياة (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٢٩٠-٢٩١).

* * مشايخ الطوائف الحرفية: كان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة لها شيخ تخضع لسلطته، وينوب عنها لدى الحكومة، ويتولى شئونها، ويدافع عنها، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها، ويعاقب من يخالف منهم العرف والتقاليد، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب، أو قروض إجبارية، ويوزعها عليهم حسب مقدرة كل منهم على الدفع، وكان منصب شيخ الطائفة وراثياً في بعض الأسر. بحيث يستمر فيها ما دامت مشغلة بالصناعة، وكان لمشايخ الطوائف نواب، أو وكلاء يعرفون باسم النقباء يختارهم حكام المدن التي يقيمون فيها، أو السلطة العليا، وكان الصبى في أية صنعة أو حرفة لا يمكن أن يصير معلماً دون موافقة شيخ الطائفة (انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، ص ١٨٠).

* * * الأشراف: كلمة أشراف تعنى أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، سواء كان ذلك عن طريق الأب، أو الأم، ولم يكن هؤلاء بالضرورة علماء، وإنما كان منهم التاجر، والصانع، والفلاح، وقد تمتع الأشراف باحترام كبير داخل المجتمع المصرى، وشكلوا جماعة منفصلة ومتميزة (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٢٩٢، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٧٨، هامش ٢).

عن أوضاع مصر في القرن الثامن عشر، في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهي في جملتها دراسات وثائقية من الدرجة الأولى.

وقد استخلصت من فصول هذا المرجع ما يخص موضوع البحث.

خامسا - المراجع الأجنبية:

(١) Deherain. Henri., L' Egypte Turque (histoire de la nation Egyptienne, Tome,v) Paris,1931.

وهو يتعرض لتاريخ مصر الحديث، بداية من الفتح العثماني (٩٢٣هـ/١٥١٧م) حتى مجيء الحملة الفرنسية وأحداثها (١٢١٣-١٢١٦هـ/١٧٩٨-١٨٠١م). ويتناول في الحديث عن الفترة العثمانية الفتح العثماني للشام، ومصر، وموقف المماليك، والحديث أيضا عن المماليك والكشاف، والبكوات، علاوة على أوضاع مصر في القرن الثامن عشر مبينا دور المماليك فيه، بداية من فتنة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) إلى أن سيطر إبراهيم بك، ومراد بك على مقاليد الأمور في البلاد حتى مجيء الحملة الفرنسية.

(٢) Holt. P. M., Egypt and the Fertile Crescent (1516- 1922)a political history, London, 1996.

وفيه تعرض لتاريخ مصر السياسي، والصراع بين البيوتات المملوكية؛ طمعا في الوصول إلى السلطة دون مراعاة لمصالح الشعب، والأهالي، ودون أدنى اعتبار لممثل السيادة العثمانية في مصر، وهو الباشا، كما أشار إلي دور الأوجاقات في ذلك الصراع، ويشير كذلك إلى انقسامات الفقاريه، والقاسمية، ودور العربان في الصراع المملوكي ويستمر في تتبع الأحداث إلى مجيء الحملة الفرنسية.

(٣) Shaw. S. J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottaman Egypt (1517-1798) princeton, New Jersy, 1962.

وهو عبارة عن رسالة دكتوراه عن النظام المالي، الإداري، وتطور مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م) وفي سبيل إعدادها زار المؤلف مصر، والشام، وتركيا خلال أعوام ١٩٥٥-١٩٥٦-١٩٥٧، ولقد استفدت من هذا المرجع فيما يخص دور المماليك في النواحي الاقتصادية خلال تلك الفترة، إضافة إلى أنه تعرض لبعض الأحداث السياسية الهامة.

سادسا - الدوريات العربية:

(١) المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

(١) الشيخ على بن محمد الشاذلى الفراء ذكر ما وقع من عسكر المحروسة القاهرة" (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) تحقيق الدكتور/ عبد القادر أحمد طليمات، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع عشر، القاهرة، ١٩٦٨.

يتعرض لانقسام الممالك إلى فقارية، وقاسمية، وتنافسهما على الزعامة، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل وصل التنافس على الزعامة فى البيت الواحد، وتحدث الفراء عن فتنة دموية دارت رحاها بين الفرق العسكرية. وقد استمرت سبعين يوما من عام ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، عاصرها المؤلف وشاهد أحداثها بنفسه، وتتبع تطوراتها منذ أن كانت في بدايتها خلافا كلاميا حتى تطور الخلاف إلى حرب قاتلة، وتعرض الفراء لأسباب هذه الفتنة، وأوضح أنها ترجع إلى التنافس بين ضباط أوجاق الانكشارية حول النفوذ، والسلطان، ودور أفرنج أحمد أوده باشى^(١) الذى أراد أن يفرض نفوذه على الأوجاق كله، وانتهى الأمر بحدوث حرب قاسية الأهوال، ترتب عليها هدم البيوت، ونهب الأموال، وسقوط القتلى، والجرحى^(٢) وتعرض الفراء لموقف كل من:

أولاً- الأوجاقات العسكرية: والنزاع الذى نشب، والتنافس الذى وصل لحد الاشتباك المسلح.

ثانياً- الوالى العثمانى: وضعفه عند نشوب النزاع بين الأوجاقات العسكرية، ووصل ذلك الضعف إلى الانحياز للجانب الأقوى دون مراعاة للمصالح العام.

ثالثاً- علماء الأزهر: واصدارهم فتاوى تؤيد فريق ضد الآخر، وبسبب ذلك إستبد كل فريق برأيه ورفض الصلح.

(١) أوده باشى: يختلف هذا المنصب عن بقية المناصب الأخرى الموجودة فى أوجاق الانكشارية، ولكى نتفهم طبيعة هذا المنصب يجب التعرف على أهميته بالنسبة للمناصب الأخرى فى هذا الأوجاق، فقد كان قائد الانكشارية يسمى أغا، وقد عهد إليه مهمة رئاسة الشرطة فى القاهرة، وكان يساعد فى العمل الإدارى فى هذا الأوجاق الكخيا أو الكتبخدا والذى عرف بكتبخدا الوقت، وكان متقدم على كل حاملى رتبة الكخيا بين الانكشارية، ويأتى بعده موظف يدعى جاووش أو جاووش (ويجب التفريق بين صاحب هذه الرتبة، وبين أفراد فرقة الجاوشية). ويرأس هؤلاء الموظفين شخص برتبة باش جاووش، وإلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار بين الانكشارية، الذين شكلوا جماعة ذات نفوذ عرفت بالاختيارية (من اختيار) ووجد موظفون أدنى رتبة مثل الأوده باشى، الذى كان يرأس إحدى فرق الانكشارية التى تقيم عادة فى أوده (غرفة) وكان يرأس الأوده باشية موظف يسمى باش أوده باشى (انظر: عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٨٤، لىلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ١٩١-١٩٢، Shaw Ottoman Egypt, pp. 80- 81).

(٢) صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية (١٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م) دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٤٥-٤٦.

رابعاً- الأمراء: وشرح كيف كانوا يعيشون عيشة كلها بذخ وتُرف، ولم يقاسوا من تلك الفتنة كما قاسى المجتمع المصرى أثناءها.

خامساً- سكان القاهرة: وقد انقسموا إلى فريقين متعارضين، مما كان له أثر سيئ على المنتصر والمنهزم على السواء.

سادساً- القبائل العربية (العربان): والتي استغلت الموقف لصالحها وقاموا بعمليات السلب والنهب.

(٢) محمد أبى السرور البكرى "كشف الكربة برفع الطلبة" تحقيق الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٧٦.

يتعرض للأوضاع السياسية والاقتصادية التى حدثت بمصر وخاصة إبان فتنة الجند السبائية الذين فرضوا الطلبة^(١) وغالوا فى تحصيلها منذ عهد أويس باشا (٩٩٤-٩٩٩هـ/١٥٨٥-١٥٩٠م) وكانت محاولات الباشوات إلغاء هذه الضرائب الظالمة السبب المباشر فى ثورات هؤلاء الجند، منذ بداية الفتنة إلى أن قضى عليهم تماماً فى سنة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٩ على يد الوالى محمد باشا مبطل الطلبة، وكان من نتيجة ذلك القضاء على قوة المماليك العسكرية، والسياسية لفئة ماء، وخاصة بعد أن ازدادت قوتهم ونفوذهم.

(٣) محمد البرلسى السعدى "بلوغ الأرب برفع الطلب" تحقيق الدكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٧

يتعرض البرلسى لأحداث فتنة الجند السبائية، وما اقترفوه من آثام، وترجع أسباب هذه الفتنة إلى العوامل الاقتصادية منذ ولاية على باشا الصوفى (٩٧١هـ-٩٧٣هـ/١٥٦٤-١٥٦٦)، حيث بدأ زيف العملة، وخلطها بالنحاس، فاضطربت

(١) الطلبة: ضريبة غير قانونية فرضها الجند السبائية على الفلاحين فى الأقاليم (انظر: لىلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر، ص ٤٥٠)، ويعرفها محمد بن أبى السرور البكرى فى الزهية بأنها الطلبة معناها "أهم أى الجند يأتون لكاشف الإقليم فيقولون له اكتب لنا على الناحية الفلانية كذا وكذا ما يريدون مثلاً، فيقول بأى طريق اكتب لكم ذلك، فيقولون إن فلانا اشتكى فلانا من أهالى الناحية الفلانية، فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون، ويكتب لهم حش الطريق بقولهم أكان له صحة أم لا، والغالب أن جميع ما يقع من قبل ذلك لا أصل له، بل الجميع لا أصل له، فهذا معنى الطلبة" (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى، الزهية ص ١٨٥).

أحوال البلاد حيث كثر اللصوص، وقطاع الطرق، فاستغل الجند السباهية ذلك لصالحهم، فقاموا بفرض المظالم على الأهالي في الريف، وبالغوا في ذلك مبالغة شديدة، ووصل بهم التحدي إلى قتل ممثل السلطان في مصر وهو إبراهيم باشا (١٠١٢-١٠١٣هـ/١٦٠٤-١٦٠٥م)، وبلغ هذا التحدي ذروته إلى درجة إعلان استقلالهم بمصر.

ويظهر من فترة السباهية بروز العنصر المملوكي على وجه الحياة السياسية والعسكرية في مصر سواء في الجانب الثائر، أو في جانب الإدارة العثمانية، مما يدل على أن العناصر المملوكية أصبحت هي المتحكمة في البلاد، وتم القضاء على نفوذ الجانب الثائر في ولاية محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م) ويسوق البرلسي على لسان الشيخ على الملاح عددا من الأبيات الشعرية عن فترة السباهية، والقضاء عليهم بقولة.

أجناد مصر قد طفوا	وبجهلهم قد باهوا.
طلبوا ببغى طلبه	عنهانها الله.
وخالفوا مليكهم	وبخلفهم قد تاهوا.
فاتى الوزير محمد	بالنصر من مولاه.
ليردهم عن غيهم	فأبوا اتباع رضاه.
وتجمعوا لقتاله	أرخت هد بغاه ^(١) .

(ب) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة).

(١) محمد شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م)
رسالة حسين أفندي^(٢) الروزنامجي بعنوان "ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة

(١) محمد البرلسي السعدى: بلوغ الأرب برفع الطلب، ص ٣٣٧.

(٢) أفندي: كلمة تركية بمعنى صاحب، أو ملك، أو مول، أو سيد، أو الرجل الرقيق الحاشية الدمث الطباع، أو القارئ، والكتاب بصفة عامه، والعالم، ورب القلم، وهو عنوان تعظيم: فيقال فلان باشا أفندي، أو فلان بك أفندي، ويعنى أيضا أحد كتبة ديوان الروزنامة، وقد لقب بهذا اللقب العلماء، والكتاب، وجمع بين الفريقين كونهم من أهل العلم. (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٨، هامش ١).

العثمانية" مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.

وهو عبارة عن إجابة لأسئلة طرحها على حسين أفندى، المسيو استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عن أحوال مصر الإدارية، والمالية فى العصر السابق على الحملة الفرنسية وقد انتظمت هذه التساؤلات والإجابات فى ستة عشر بابا، وهى كما يلى:

- (١) الباب الأول: وصف ترتيب القاهرة، ونظامها، وأمرائها.
- (٢) الباب الثانى: فى تعريف صنايق مصر، وعدتهم، وخدمتهم.
- (٣) الباب الثالث: فى ترتيب الأوجاقات السبعة، وأسمائهم.
- (٤) الباب الرابع: فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره.

- (٥) الباب الخامس: فى تعريف الأفندية، وخدمتهم.
- (٦) الباب السادس: فى تعريف الولايات، وبلاد الأقاليم المصرية.
- (٧) الباب السابع: فى تعريف التزام الملتزمين.
- (٨) الباب الثامن: فى تعريف الأراضى، ووضع يد الملوك عليها.
- (٩) الباب التاسع: فى ترتيب البلاد، وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم.

- (١٠) الباب العاشر: فى تعريف الميرى، وتمكين الملتزم من الالتزام.
- (١١) الباب الحادى عشر: فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى.
- (١٢) الباب الثانى عشر: فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شيء.
- (١٣) الباب الثالث عشر: فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد، وغيره.

- (١٤) الباب الرابع عشر: فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى.
- (١٥) الباب الخامس عشر: فى تعريف الموارىث، وما يخص بيت المال.
- (١٦) الباب السادس عشر: عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه.

وقد قام شو "Shaw" بتحقيق هذا المخطوط، ونشره عام ١٩٦٤ في كتاب

بعنوان: Ottaman Egypt in the Age of the French Revolution, by Husen Efendi.

ومقدمة الكتاب تعالج التكوين الإداري، والاجتماعي لمصر العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر، ثم يشير المؤلف بعد ذلك للاحتلال الفرنسي، ويناقش شو "Shaw" في نفس المقدمة شخصية حسين أفندي، ويرى أنه لم يكن من المماليك، أو أصدقائهم، ويتعرض لمناقشة التقرير^(١).

سابعا- الدوريات الأجنبية:

HOLT.P.M.

وله العديد من المقالات الخاصة بتاريخ مصر العثمانية، والأحداث المهمة بها، وقد نشرت هذه المقالات في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن(BSOAS) Bulletin of the School of Oriental and African Studies وأهم هذه المقالات:

(١) مقالة عن رضوان بك أمير الحج في القرن السابع عشر وتحدث فيه عن أصل المماليك الجراكسة^(٢) بعنوان: The exalted lineage of Ridwan Bey some observations on a seventeenth century Mamluk genealogy (BSOAS) XX11,P, 2, 1959.

(١) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص ١٩٠.

(٢) المماليك الجراكسة: بلاد الجراكسة هي بعض بلاد الكرج (جورجيا) بين بحر قزوين والبحر الأسود، وهي جزء من أقاليم الاتحاد السوفيتي السابق، وتوجد منطقة تعرف باسم جركس تمتد على الشاطئ الشرقي للبحر الأسود، وهي منطقة جبلية بإستثناء وادي نهر كوبان، والمعروف أن الجراكسة مشهورون بالشجاعة والفروسية فضلا عن الجمال، ولا سيما في نسائهم، وتجارة الرقيق بينهم راحة يبيعون أبناءهم وبناتهم، وكان ورود الجراكسة بكثرة في مصر المملوكية منذ عهد السلطان قلاوون، وسماهم ابنه خليل باسم البرجية، عندما قسم المماليك السلطانية إلى طوائف، وأُفرد منها طائفة الجركس ومعها طائفة الأرمن، وسماها البرجية، لأنه أسكنها في أبراج القلعة، وبلغت عدة هؤلاء في عهد خليل نحو (٣٧٠٠) مملوك، وكانت هناك عناصر غير جركسية مثل الأكرا، والأتراك، واليونانيين دخلوا في تلك الطائفة، وفي نهاية القرن الخامس عشر، والدولة المملوكية الثانية في عز أيامها وجد ممالك من صقلية، وأرجوننة، وقطالونيا كما وجد عدد من الجرجين الذين أسره العثمانيون في حروبهم في شبه جزيرة البلقان، وأرسلوهم ليعاوا في أسواق القاهرة، واستمرت دولة المماليك الجراكسة من عام (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) وحتى عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) (انظر: إبراهيم على طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، (١٣٨٢-١٥١٧) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٨-١٠).

الفصل الثاني

الفتح العثماني لمصر وموقف المماليك

أولاً- الفتح العثماني لمصر

ثانياً- العثمانيون والمماليك

ثالثاً- خاير بك والمماليك

رابعاً- المماليك بعد وفاة خاير بك حتى عام

(١٥٢٥م - ٩٣١هـ/ ٢٤ - ١٥٢٥م)

الفصل الثاني

الفتح العثماني لمصر وموقف المماليك

أولاً - الفتح العثماني لمصر:

في عهد السلطان قانصوه الغوري (٩٠٦ - ٩٢٢هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦م) اتجه العثمانيون بفتوحاتهم نحو الشرق، فقد كان الشرق محل اهتمام السلطان سليم منذ أن كان والياً في طرابزون، فقد شغله الخطر الصفوي، وامتداد المذهب الشيعي لمنطقة الأناضول، لذا ركز سليم في حروبه على محاربة القزلباش^(١) فيها، كذلك اتجه إلى فارس وهزم الصفويين في موقعة جالديران في (٩٢٠هـ / ١٥١٤م)، واستولى على عاصمتهم تبريز^(٢).

وعلى أثر ذلك تميزت العلاقة بين السلطان الغوري والسلطان سليم بالود أحياناً، والوعيد أحياناً أخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الخطر الصفوي، وممالأة السلطان الغوري للصفويين، في الوقت الذي كانت فيه مراسلات سرية بين السلطان سليم، وخاير بك نائب الغوري في حلب اتسمت بالصدافة، وقد حذر سييبي نائيب دمشق الغوري من ذلك، وأطلعه على مراسلات خاير بك مع السلطان سليم، ولكن

(١) القزلباش: تعني رافضي أو شيعي (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٤١٩) وهو اسم أطلقه الترك على تسع قبائل من التركمان كانت تلبس قلانس حمراء على الرؤوس وهي روملو، وشاملو، وإستاجلو، وتكه لرو، وذولقادر، وأفشار، وقاجار، وورساق، وصرفيه قرا باغ، والكلمة عبارة عن لفظين تركيين: الأول "قزل" ومعناه أحمر اللون، والثاني "باش" ومعناه رأس، ومعنى الاصطلاح "أصحاب الرؤوس الحمراء". وقد استطاع الشيخ صفى الدين الأردبيلي وأولاده من بعده بزعامتهم لجماعة الدراويش جذب الكثير من المريدن ليس في إيران فحسب بل في الولايات التركية في آسيا الصغرى والشام والعراق بتأثير دعايتهم القوية، وكان التصوف قد بدأ يشق طريقه إلى المجتمع الإيراني في ذلك الوقت. وقد تحولت فرقه الدراويش التي يتزعمها الشيخ صفى الدين الأردبيلي إلى مركز مذهبي لبست الدعوة الشيعية، وكان لممارسة شيوخ الأسرة الصفوية للناحيتين الدينية، والعسكرية معا الأثر الكبير في إبراز قدرتهم ونفوذهم، وقد مهد الشيخ صفى الدين الأردبيلي وابناه جنيد وحيدر المناخ لخليفتهما إسماعيل الصفوي الذي أعلن قيام الدولة مستفيداً من مركزه الروحي والمعنوي، ومستخدماً أفراد قبائل القزلباش الذين لا يهدفون إلى شيء سوى التضحية في سبيل نصرته شيخهم ومرشدهم، وعليه فقد كان لهذه القبائل دور كبير في إيجاد الكيان الصفوي (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ١٧٤، هامش ١، أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة له، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٣، هامش ١).

(٢) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩١٢، ص ٧٥، أحمد فؤاد متولي، المرجع السابق، ص ٩٦ - ١٠٤، إمام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد (٣٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٨ - ١٩.

الغورى لم يتخذ أى إجراء ضد خايربك^(١)، وربما يرجع ذلك إلى الثقة التى أولاها الغورى لخايربك، وعدم توقع الأول أى اعتداء من قبل السلطان سليم فى يوم من الأيام.

ولكن العلاقة بين الغورى وسليم ازدادت سوءاً؛ بسبب التنافس على إمارة ذى القدر أو "ذلغادر" فى أعالي الشام، وقيام سليم بالاستيلاء عليها، وقتل حاكمها علاء الدولة عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م) لأنه كان موالياً للمماليك، ويحظى بتأييدهم^(٢) فما كان من الغورى رداً على سليم إلا أن أوى الفارين من الأخير، وعلى رأسهم الأمير قاسم أحد أبناء الأمير أحمد أخى السلطان سليم، والذي قتله الأخير بسبب الصراع على العرش، واتخذة أداة للتهديد^(٣)، فما كان من السلطان سليم إلا أن رد عليه بإغلاق أسواق الرقيق التى كانت بمثابة المدد الطبيعى لقوة المماليك^(٤) ومما تجدر الإشارة إليه أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

ولكن سرعان ما لاحت فى الأفق بوادر الصدام بين المماليك والعثمانيين، فقد قام السلطان سليم بتجهيز حملة جديدة ضد أحد الأقاليم الصفوية عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، فما كان من السلطان الغورى إلا أن، خرج قاصداً البلاد الشامية والحلبية فى ١٣ ربيع آخر ٩٢٢هـ/ ١٦ مايو ١٥١٦م، وجعل طومايناى نائباً عنه بالقاهرة إلى حين حضرة، واصطحب السلطان الغورى معه فى حملته هذه الخليفة العباسى المتوكل على الله، وقضاة المذاهب السنية الأربعة، وفى ٣ جماد أول ٩٢٢هـ/ ٤ يونيو ١٥١٦م، وصل الغورى فى تقدمه إلى غزة، ثم رحل بعد ذلك إلى دمشق، وتوجه بعدها إلى حمص، ثم وصل إلى حلب فى ٣٠ جماد أول ٩٢٢هـ/ أول يوليو ١٥١٦م^(٥).

(١) محمد فريد: المرجع السابق، ص ٧٥.

(٢) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ — ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٠.

(٣) سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدهولى، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٦.

(٤) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٥) ابن إياس المصدر السابق، ص ٤٥ — ٤٦، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ — ١٩٢٢) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٧٤.

وقد وصلت أنباء تحركات السلطان الغورى إلى السلطان سليم، فدارت بينهما المراسلات لتجنب القتال، ولكن لم يكتب لها النجاح، فكان القتال بين الطرفين، ففي ٢٥ رجب ٩٢٢هـ / ٢٤ أغسطس ١٥١٦م، التقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى مرج دابق، وهزم المماليك فى هذه الموقعة بعد أن حققوا نصراً أولياً^(١)، وتوفى السلطان الغورى أثناء القتال^(٢).

ويعود انتصار العثمانيين فى هذه الموقعة إلى تفوقهم العسكرى، واستخدام الأسلحة النارية التى كان يحتقرها المماليك، علاوة على الخيانة التى دبت فى صفوف المماليك، فقد كان خايربك يعمل علناً لصالح العثمانيين، فقد أشاع فى المعركة أن السلطان الغورى قد مات، علاوة على خيانة جان بردى الغزالى نائب حماه من قبل السلطان الغورى، والذى ظهر أنه كان متواطئاً مع العثمانيين^(٣).

وبينما كان السلطان سليم يدعم سيطرته على كافة أجزاء الشام، اجتمع الأمراء المماليك العائدون من القتال، واتفقوا على اختيار طومان باى سلطاناً على البلاد؛ حتى يتمكن من تدعيم قوة المماليك الدفاعية لمواجهة العثمانيين، ولكنه رفض فى بداية الأمر بحجة أن الجنود لن تقدر جسامة المسؤولية، وستظل منقسمة إلى فئات متصارعة لا يهتمها سوى المطالبة بالمزيد من الأموال فى الوقت الذى تعاني فيه البلاد ضيقاً اقتصادياً، وأنه لن يتمكن من دفع مرتبات الجند، ورغم ذلك أصر أمراء المماليك على تنصيبه سلطاناً خلفاً للأشرف قانصوه الغورى، فما كان منه إلا أن وافق مرغماً بعد أن حلفوا له على المصحف ألا يخونوه ولا يثيروا ضده الفتن، وكان ذلك فى ١٤ رمضان ٩٢٢هـ / ١١ أكتوبر ١٥١٦م، وصار يلقب باسم أبو النصر طومان باى قانصوه الناصرى^(٤).

(١) ابن إياس: المصدر السابق، ص ٦٧ — ٦٨.

(٢) نفسه، ص ٧٣، أحمد بن زنبيل الرمال، تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوه الغورى سلطان مصر، تحقيق، عبد المنعم عامر، تحت عنوان "آخرة المماليك" إشراف، عبدالرحمن الشيخ، الألف كتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٧ وما بعدها، محمد بن على اللخمى الإشبلى، الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان، تحقيق هانس أرنست، دار البستان، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٩.

(٣) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٠٣ — ١٠٤، محمد عبد المنعم السيد الرائد، الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص ١٧٣، ولزيد من التفاصيل (انظر: Creasy. M. A., History of the Ottoman Turks, from the beginning of their empire to the present time, vol, 1, London 1854, pp. 229-230).

وفى ١٥ شوال ٩٢٢هـ/ ١٠ نوفمبر ١٥١٦م أثناء مقام سليم فى دمشق أرسل لطومان باى خطابا يعرض عليه الصلح شريطة أن يعترف الأخير بتبعيته لأول، فيقوم بدفع الخراج كل عام، وأن تكون الخطبة والسكة باسم السلطان العثمانى أيضا، وإذا وافق طومان باى على ذلك فسيكون نائب السلطان سليم فى مصر، وتكون منطقة نفوذه من غزة إلى مصر، وفى حالة عدم موافقته فإن السلطان سليم سيدخل مصر، ويقتل جميع مابها من المماليك، حتى الأجنة فى بطون الحوامل، ولما قرئ هذا الخطاب على طومان باى بكى وأمر بقتل حامل هذا الخطاب^(١).

كان من الطبيعى ألا يقبل طومان باى هذه الشروط، وألا يتراجع سليم عن التقدم نحو مصر، لأنه كان يعلم علم اليقين أن قاعدة المماليك الأساسية مصر وليست الشام، فلو أنه عاد إلى استانبول دون أن يغزو مصر، فمن المؤكد أن المماليك سيحاولون تجميع قواهم، والتحول من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم، واستعادة الشام مرة أخرى^(٢)، كما أن غرض سليم من عرض الصلح على طومان باى كشف رد فعله، والذى سوف يتحدد عليه الخطوة القادمة.

وعلى ما سبق قرر سليم الزحف على مصر، والقضاء على نفوذ المماليك الجراكسة وشجعه على ذلك خايربك^(٣)، حتى لا ينتقم المماليك منه لدوره المتخاذل ضدهم فى مرح دابق، وحتى يستجلب رضا القوة العثمانية، عله يفوز بمنصب كبير، وخاصة بعد أن رأى أفول قوة المماليك، وفى سبيل تحقيق ذلك أرسل كتباً إلى أمراء مصر ومشايخ العربان يرغبهم، فيها بالدخول فى طاعة السلطان سليم، وأن من يدخل فى طاعته فسوف يظل على وظائفه وأرزاقه^(٤).*

(١) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٢٤ — ١٢٥، إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٦ — ١٨٧، أحمد فواد متولى، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٢) محمد عبد المنعم الرائد: المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٣) أحمد بن زنبيل الرمال: المصدر السابق، ص ٤٢.

(٤) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٢٥، * الأرزاق: المقصود بها أراضى الرزقة بنوعها الأحباسية (الخيرية) والجيشية (العسكرية) والرزقة الأحباسية عبارة عن أراضى ديوانية أوقفها أصحابها على الأعمال الخيرية مثل الإنفاق على الحرمين الشريفين، والمساجد، وعلى مختلف أنواع البر والتقوى، وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب، والرزقة الجيشية (العسكرية) تخرج من ديوان الجيش، وهى عبارة عن الأقطان التى كان يمنحها سلاطين المماليك لأحد الأمراء أو الرعايل مكافأة له على خدمة أداها للحكومة، أو مجرد الإحسان إليه، وكان صاحبها ينتفع بها طوال حياته، ويورثها لذريته من بعده كما كان له حق التصرف فيها بالبيع والشراء. وقد تم ضبط هذه الأرزاق فى العصر المملوكى فى سجلات عرفت باسم "دفاتر الجراكسة" وقد أثنى العمل بهذه الدفاتر عام ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م أثناء عملية ضبط الأقاليم المصرية، وقلم-

وعلى هذا الأساس تحرك السلطان سليم من دمشق فى شهر ذى الحجة ٩٢٢هـ/ يناير ١٥١٧م، ثم وصل إلى يافا، ومنها إلى غزة ثم تقدم إلى العريش^(١)، ولما علم سليم بتجمع بعض قوات طومانباى عند الصالحية^(٢) تجنّبها وانحرف جنوباً، واخترق صحراء سيناء، ثم وصل إلى بلبس^(٣)، فما كان من طومانباى إلا أن تحصن فى الريدانية، فحفر خندقاً على طول الخطوط الأمامية، وأعد أسلحته، ورغم هذه الاستعدادات فقد جبن المماليك — كعادتهم — حتى إن بعضهم كان لا يقيم بالريدانية إلا خلال النهار كي يراهم السلطان، ثم يعودون إلى القاهرة حيث يبيتون فى منازلهم، وهذا يفسر بالطبع مدى ما لقيه طومانباى من عنف فى سبيل إعداد جيشه لحرب العثمانيين^(٤)، وكان ذلك من أسباب هزيمة المماليك فى المعركة القادمة، وهناك سبب آخر: وهو حينما علم السلطان طومانباى وهو فى الريدانية بتقدم العثمانيين أراد أن يهاجمهم فى الصالحية، وهم فى حالة إعياء بعد عبور الصحراء، ولكن الأمراء المماليك غلبوه على أمره، وأصروا أن يكون القتال فى الريدانية؛ ظناً منهم بأن الخندق الذى أعدوا، كفيل بحمايتهم، ولو أنهم عملوا برأى طومانباى ربما تغير الموقف لصالحهم^(٥).

وفى ٢٩ ذو الحجة ٩٢٢هـ/ ٢٣ يناير ١٥١٧م تلاقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى أوائل الريدانية، ودارت بينهما معركة عنيفة، وقتل من الطرفين أعداد

= المسئولون عن ذلك بتفحص أصل الرزقة، فإذا كانت تمسكات الرزقة (إيصالات) التى بيد المنتفعين صحيحة أبقرها على حالها وإن شاهدها شئ من التزوير أضيفت إلى الموى (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، دور الحماية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤ — ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٨، هامش ٢١٢).

(١) العريش: قاعدة قسم سيناء الشمالى، وهى مدينة قديمة تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط قرب نهاية الحد الشرقى لأرض مصر، بينها وبين رفح الواقعة على رأس الحد الفاصل بين مصر وفلسطين ٤٥ كيلو متر (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٦٤).

(٢) الصالحية: من القرى القديمة التابعة لمركز الصف، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٣٠).

(٣) بلبس: قاعدة مركز بلبس، وهى من المدن القديمة التابعة لمحافظة الشرقية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ١٠٠).

(٤) أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق، ص ١٨٧، صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول (٩٢٣ — ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ — ١٧٩٨م)، دار العين، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٣.

(٥) حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ — ١٧٩٨) من كتاب الجمل فى التاريخ المصرى، نشر حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢، ص ٢٤٢.

كبيرة، وقصد السلطان طومان باى صنق السلطان سليم يريد قتله، ولكنه قتل الصدر الأعظم^(١) سنان باشا ظانا أنه سليم، ودارت رحى المعركة بين الطرفين، وفى النهاية رجحت كفة العثمانيين لأنهم جاءوا أفواجا، ثم انقسموا فرقتين: فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر، وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق^(٢)، بالريدانية وضربوهم بالأسلحة النارية، وقتل عدد لا يحصى من المماليك، أما السلطان طومان باى فظل يقاتل بنفسه ومعه قليل من جنوده، فقتلوا عددا كبيرا من العثمانيين، ولكن لما تكاثرت عليه الجنود العثمانيين، ورأى أن جنوده قد قتلوا من حوله طوى الصنق السلطانى وتوجه إلى طرة^(٣) حتى لا يقع فى الأسر^(٤).

وبعد هزيمة المماليك فى الريدانية دخل العثمانيون القاهرة فى ٣٠ ذى الحجة ٩٢٢هـ / ٢٣ يناير ١٥١٧م، ودخل الخليفة المتوكل على الله المدينة فى صحبة

(١) الصدر الأعظم: كان الصدر الأعظم (Grandvezit) على رأس الجهاز الحاكم فى الدولة العثمانية، وهو يمثل السلطان العام فى أمور الدولة، ونتيجة لنمو الدولة العثمانية، منح السلطان سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول الصدر الأعظم، وعلى هذا صار منصب الصدر الأعظم الذى لم يكن فى بادئ الأمر أكثر من مستشار أول للسلطان، منصبا خطيرا وتعاطت أهميته بمرور الوقت، فجعله السلطان محمد الثانى (٨٥٥-٨٨٥هـ / ١٤٥١-١٤٨١م) وصيا فعليا على الدولة، ولم يكن للصدر الأعظم سلطة مباشرة على القصر العثمانى، أو على العلماء، وفيما عدا ذلك تمتع بسلطة قوية فى الإدارة المركزية، وفى الولايات، وقد سلمه السلطان خاتمه لاستخدامه فى التوقيع، وكان عليه إعادته للسلطان بعد عزله من منصبه ولعل أعظم دليل على تفويض السلطان سلطات واسعة للصدر الأعظم فيما بعد هو إيجاد الباب العالى (The Sublime Potte) الذى جعله مقرا رسميا لوزيره الأعظم درويش باشا، وأصبح الوزراء العظام يسكنون منذ ذلك الوقت فى الباب العالى، ويصرفون فيه شئون الدولة العليا التى كانت تصرف من قبل فى قصر السلطان، وبالتالي أطلق اسم المكان على ساكنه، ومن هنا كان القول "الباب العالى" أى الوزير الأعظم (انظر: عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٦٣-٦٤، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق، ص ٥٤-٥٥، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٢٦٦، هامش ٤).

(٢) الوطاق: جمعها وطاقات، وفى التركية أرتاق، وأوتاغ، وأوطاق، وقيل لها من كلمة أوت بمعنى النار، أو من المصدر أوتورمق بمعنى أن يجلس، وقد دخلت فى اللغة الفارسية فى صيغ أطاق، وأتاغ، بمعنى الغرفة، والأرجح أن تكون هذه الكلمة هى أصل الكلمة التركية (أوده) بمعنى الحجرة، والأطاق فى التركية اسم للخيمة الكبيرة المزخرفة تعد للعظماء، والوطاق فى العربية هو الخيمة، والمعسكر المكون من خيام (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٩٨-١٩٩).

(٣) طرة: من القرى القديمة التابعة لمركز محافظة الجيزة، وهى شهيرة بمحاجرها التى يخرج منها الحجر الجيرى الأبيض، ويقال لهذا اليوم طرة البلد، تميزا لها عن طرة الحجارة وطرة الاسمنت المجاورتين لها (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٥-١٦).

(٤) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦، على بن محمد اللخمى الإشبلى، المصدر السابق، ص ١٢-١٣، محمد بن أبى السرور البكرى، التهمة الذهبية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية، تحقيق، عبد الرزاق إبراهيم عيسى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣٩).

وزراء سليم، وخايربك، وقضاة المذاهب السنية الأربعة الذين قد أسرهم سليم فى مرج دابق، ونودى بالأمان بهدف إسباغ الشرعية على الحكم العثمانى، وتهئية الجو لدخول السلطان سليم القاهرة، وفى الثالث من محرم ٩٢٣هـ / ٢٦ يناير ١٥١٧م دخل سليم القاهرة فى موكب عسكرى مهيب، واتجه بموكبه إلى معسكره الجديد فى بولاق بعد أن نقل من الريدانية^(١).

ثانياً — العثمانيون والمماليك:

على الرغم من هزيمة طومان باى فإنه لم ييأس من تحقيق أدنى انتصار، فباغت السلطان سليم فى بولاق ليلة ٥ محرم ٩٢٣هـ / ٢٩ يناير ١٥١٧م، وضيق عليه الخناق، وأعمل السيف فى الجنود العثمانيين، وأخذ وجنوده يرجمون وطاق سليم بالمقاليع، واستمروا على ذلك حتى مطلع النهار، ولما أحس الأمراء المماليك المختفين بتفوق طومان باى على العثمانيين خرجوا من مخابئهم وانضموا إليه، ووقعت معركة عنيفة، انتهت بانتصار طومان باى، واستيلائه على بعض أجزاء من القاهرة^(٢)؛ ونتيجة لذلك قويت الروح المعنوية عند المماليك، وأخذوا يبحثون فى المنازل والحارات عن العثمانيين، ومن ظفروا به قتلوه، وحث السلطان طومان باى العوام على مdahمة العثمانيين أينما وجدوا، واتخذ من مسجد شيخو^(٣) مركزاً لعملياته الحربية، وما كاد يحل يوم الجمعة ٧ محرم ٩٢٣هـ / ٣٠ يناير ١٥١٧م حتى كانت الخطبة فى مساجد القاهرة للسلطان طومان باى^(٤).

ولكن بعد فترة اشتد القتال فلم يتحمل المماليك الجراكة ذلك، فما كان منهم إلا ان اختفوا فى بعض المساجد، والمنازل والاصطبلات خوفاً على أنفسهم من سطوة العثمانيين، ومن ثم تمكن العثمانيون من استعادة بولاق مرة أخرى، ووجد طومان باى نفسه يقاتل فى نفر قليل فأدرك استحالة النصر فهرب إلى البهنسا^(٥)، وعلى ذلك واصلت القوات العثمانية عمليات التصفية للمماليك خشية أن توجد قوات

(١) محمد عبد المنعم الراقى: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) ابن إياس المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٣) مسجد شيخو: أنشأه الأمير الكبير سيف الدين شيخو أحد مماليك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٥م، وهو من أجمل صوامع ديار مصر (انظر على باشا مبارك، المصدر السابق، ج ٥، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ٨٣—٨٤).

(٤) أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٥) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص ١٩٢، أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص ١٩٤.

للمقاومة، فهاجموا المساجد والحارات والبيوت، والمدارس، والمزارات، وقبضوا على حوالي ثمانمائة من المماليك فضربت أعناقهم جميعا أمام السلطان سليم، وفي النهاية خضعت القاهرة للعثمانيين بعد قتال مرير استمر قرابة ثمانية أيام أريقت فيه الكثير من الدماء من الطرفين^(١).

وفي محاولة يائسة من طومان باي لكسب المؤيدين أعلن إلغاء ضريبة الخراج لمدة ثلاث سنوات؛ فهرع لتأييده عدد من الفلاحين والعربان، ولكن الخيانة أخذت تدب في صفوف طومان باي؛ فهرب الغزالي ومعه عدد من أمراء المماليك وانضم إلى العثمانيين طمعا المكافأة، وانضم إلى العثمانيين جانم السيفي كاشف الفيوم بعد أن وعده السلطان سليم بإعطائه الفيوم إقطاعا له، مما تسبب ذلك في إضعاف جبهة طومان باي^(٢).

وكان السلطان قد عرض على طومان باي حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية؛ كي يبعده عن مركز الأحداث في القاهرة، ولكن سليم لم يكن صادقا في ذلك؛ لأن هدفه كان كسب الوقت، خاصة وأنه وعد خاير بك بحكم مصر كمكافأة له على خيانتته للمماليك، كما كان سليم يعلم جيدا أنه لو فعل ذلك فسوف يشق طومان باي عليه عصا الطاعة، كما سيسبب العديد من الاضطرابات لوالى مصر لبعد الصعيد عن السلطات الحاكمة في القاهرة، وكان طومان باي قد رفض هذا العرض من قبل^(٣).

ولما استبد به الحزن والأسى لكثرة مالمقى من متاعب أرسل إلى سليم يفاوضه في الصلح، وبعث له بكتاب مع قاضى البهنسا جاء فيه "إن كنت تسروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون نائبا عنك بمصر حسبما يقع الاتفاق عليه بيننا من المال الذى أحمله لك كل سنة، فأرحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية، وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل في خطيئة أهل مصر من كبار وصغار، وشيوخ،

(١) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، نسخة مصورة بمكتبة جامعة الأزهر تحت رقم (١١٠٥) ورقة ١٩ أ.

(٢) أحمد بن زنبيل الرمال المصدر السابق، ص ١٦٣ — ١٦٤.

(٣) صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ، ص ٥٥.

وصبيان، ونساء، وإن كنت ما ترضى بذلك، فإخرج ولا قينى عند بر الجيزة^(١) ويعطى الله النصر لمن يشاء"^(٢).

وافق السلطان سليم على الصلح وكتب اتفاقا بذلك وقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة، وذهب الوفد المرسل من قبل السلطان سليم، ماعدا الخليفة أرسل دوداره^(٣)، ولكن حدث ما عرقل تنفيذ هذا الاتفاق، إذ خرجت جماعة من أنصار طومان باي، وقتلوه ما عدا دودار الخليفة، من هنا أيقن سليم أن طومان باي لم يكن جادا في طلب الصلح، وانتقم له قتل الوفد بأن أخرج أمراء المماليك المسجونين بالقلعة، وقتلهم واستعد للحرب^(٤).

(١) الجيزة: كانت في عهد الفراعنة والبطالسة والرومان ثلاثة أقسام منفصلة هي؛ أوسيم، ومنف، وأطفيح، ولما استول الفاطميون على مصر جعلت أوسيم ومنف قسما واحدا باسم الجيزة مع بقاء أطفيح قسما قائما بذاته، وفي العهد العثماني سميت ولاية الجيزة، وفي عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م عرفت باسم مأمورية الجيزة، وفي عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م سميت بمديرية الجيزة، وفي عام ١٢٥٧هـ / ١٨٤١م، ضمت أطفيح للجيزة، وسميت بمديرية الجيزة وأطفيح، وفي عام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م صدر أمر بمحذف كلمة أطفيح من اسم المديرية، والاكتفاء بتسميتها مديرية الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ج٢، ص٣٦).

(٢) ابن إلياس: المصدر السابق، ص١٦٦.

(٣) دودار: كانت الداودية في دولة المماليك وظيفة صغيرة، ولكنها عظمت في منتصف القرن الرابع عشر، وكان ذلك في عهد الناصر حسن في فترتي حكمه من (٧٤٨-٧٥٢هـ / ١٣٤٧-١٣٥١م) إلى (٧٦٣-٧٦٣هـ / ١٣٥٤-١٣٦١م)، وفي عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثاني (٧٦٣-٧٧٧هـ / ١٣٦٣-١٣٧٧م) ولى أقبغا الداودية فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة، وفي عهود بروق (٨٠٢-٨٠٨هـ / ١٣٩٩-١٤٠٥م) والملك المؤيد (٨١٥-٨٢٥هـ / ١٤١٢-١٤٢١م) ازداد المنصب خطورة وخاصة حين وليه يشبك في أيام الناصر فرج، فقد كان الداودية يشرفون على البريد والمالية وعلى العزل، والتنصيب، والقضاء، وباتساع اختصاصات الدوادار كثر عدد الداودية حتى بلغ في بعض الفترات عشرا، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوادار الكبير، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثاني ثم الدوادار الثالث لنقل الرسائل بين السلطان والمماليك، وأصل اختصاص الدوادار تصدير الرسائل، والأوامر إلى المرسل إليهم وعرض المناشير والتمسعات ليوقعها السلطان، علاوة على تسلم البريد الوارد وعرضه على السلطان، وكان الدوادار يشارر السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر، فإن كان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشريف فإن الدوادار يلفته القواعد قبل المثلول بين يدي السلطان، وقد عرف هذا المنصب في الدولة العثمانية، ولكنه كان بمثابة الرئيس للكتاب، وكان في الديوان الهمايوني قلم يسمى (دويتار ديوان همايون) ويعمل به ثلاثة من الدويتارية وكان من بين (خدمة باب أصفى)، أى موظف الصدر الأعظم، وهو منسوب إلى أصف بن برخيا وزير سليمان (عليه السلام) دويتار، وكان في الدفتردارية دويتار يعرف بدويتار المالية يعرض الأوراق على الدفتردار للتوقيع، وفي أيام محمد علي كان لفظ الدوادار الذى استعمله رجالات دواوين الإنشاء في العصر المملوكي قد بطل استعماله وحل محله اللفظ العثماني دويتار بقلب الدال الأخيرة تاء في اللفظ هكذا (Divittar) (انظر: أحمد السعيد سليمان؛ المرجع السابق، ص١٠٩-١١٠).

(٤) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص١٩٣، محمد عبد المنعم الراقدي، المرجع السابق، ص١٩٥.

وبناء، على ماسبق باتت نية الطرفين مواصلة القتال، ففي ٦ ربيع أول ٩٢٣هـ / ٢٩ مارس ١٥١٧م عبر سليم نهر النيل إلى الجيزة للقاء طومان باى، ومكث العثمانيون أربعة أيام فى الجيزة، ثم زحفوا بعدها للقاء المماليك، وعند وردان^(١) التقى الجيشان، ودارت بينهما معركة عنيفة انتهت بانتصار العثمانيين على المماليك، بفضل استخدام الأسلحة النارية، وعلى أثر ذلك فرطومان باى هاربا مع مابقى من قواته إلى تروجه^(٢) بالبحيرة فلاقاه حسن بن مرعى وابن عمه شكر شيوخ عرب محارب بالبحيرة فى ضيعة تسمى البوطة^(٣)، وأخرج طومان باى مصحفا وحلفهما عليه ألا يخوناه بعدها طاب قلب طومان باى، ووافق على الإقامة عندهما^(٤).

وعندما تدبر ابن مرعى الأمر تراءى له خطورة إيواء طومان باى، وأيقن أنه يقف إلى جانب الكفة الخاسرة، وحدثته نفسه بالخيانة وشجعه على ذلك ابن عمه شكر، فما كان من ابن مرعى إلا أن أرسل للسلطان سليم يعلمه بوجود طومان باى لديه، فأرسل إليه جماعة من عسكره قبضوا عليه، وتوجهوا به إلى السلطان سليم، وأما الأمراء الذين كانوا مع طومان باى فقد تفرقوا فى البلاد^(٥).

دخل طومان باى على سليم، فقام له الأخير ورحب به، ودار بينهما حوار طويل، عاتب فيه سليم طومان باى على قتله الوفد الذى أرسله لمفاوضته فى الصلح، ولكن طومان باى نفى هذه التهمة وأخذ يمجّد فى نفسه، وأوضح للسلطان

(١) وردان: من القرى التابعة لمركز إمبابة محافظة الجيزة، وهى تنسب إلى وردان الرومى مول عمرو بن العاص، قتل فى الإسكندرية عام ٥٣هـ / ٦٧٢م قتل الروم أثناء ولايته عليها، وبسبب خراب هذه القرية التى كانت واقعة فى حجاز الجبل الغربى وردت فى معجم البلدان باسم وادى وردان، وقد أنشئت هذه القرية فيما بعد على شاطئ النيل وعرفت باسم وردان (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٦٥-٦٦).

(٢) تروجه: هى من البلاد المصرية القديمة، وردت فى معجم البلدان بأنها قرية بمصر من كورة البحيرة، وقيل اسمها تروجه. وقد اندثرت هذه القرية، ومكانها اليوم كوم تروجه الواقع بمحوض تروجه بأراضى ناحية زاوية صقر بمركز أبو المطامير بالبحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ١، ص ١٩٠).

(٣) البوطة: من أعمال البحيرة وهى من البلاد القديمة، وكانت هذه الناحية تابعة لمركز أبو حمص، فلما انشئ مركز أبو المطامير عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠، ألحقت به لقرىها منه (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٣٤).

(٤) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٤.

(٥) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٧٥، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٠٩، صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ، ص ٦٠.

سليم أنه لولا الخيانة ما تمكن هو وغيره من انتزاع بلاد الشام ومصر من المماليك^(١)، وإزاء ذلك أعجب سليم بشجاعة طومان باي وتردد في اتخاذ أى قرار بشأنه، ووضعه في السجن داخل معسكره بإمبابة^(٢).*

ولكن إبقاء سليم على حياة طومان باي كان من شأنه أن يهدد وجود جان بردى الغزالي، وخايربك، وعليه فقد أخذوا على عاتقهما إقناع سليم أنه ما دام طومان باي على قيد الحياة، فلا بقاء لملكه بمصر والشام، وأخيرا وافق على إعدامه في ١١ ربيع أول ٩٢٣هـ/ ٢٣ أبريل ١٥١٧، على باب زويلة^(٣).

أما الموقف بالنسبة لحسن بن مرعي وابن عمه شكر، فنجد أن إينال طراباي كاشف الغربية، وجانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم، قد قبضا عليهما لأنهما أبلغا سليم عن مكان وجود طومان باي، وسلماه إليه ليقتله، فثارا منهما وشربا من دمهما^(٤).

بعد أن خضعت مصر بصورة نهائية للسلطان سليم، قرر العودة إلى استانبول لمباشرة أحوال دولته داخليا وخارجيا^(٥)، ولكن قبل مغادرته كان له موقف من المماليك، فلم يكن هدفه القضاء عليهم نهائيا، وذلك تمشيا مع سياسة الدولة العثمانية في حكم الشعوب التي خضعت لها، فهي لم تغير كثيرا من نظم البلاد المفتوحة، لأن المماليك كانوا أدرى بشئون البلاد من العثمانيين، ورأى سليم ومن بعده سليمان (٩٢٧-٩٧٣هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م) أن بقاء المماليك للاشتراك في حكم البلاد سوف يكون عنصر موازنة بين الباشا ورجال الحامية العسكرية^(٦).

وعلى هذا الأساس قام السلطان سليم بعزل يونس باشا من نيابة السلطنة بمصر، وولى حكم مصر خايربك المملوكي بدلا منه، وذلك في ١٣ شعبان

(١) أحمد بن زنبيل الرمال: المصدر السابق، ص ١٣٣ وما بعدها.

(٢) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص ١٩٧، محمد عبد المنعم الراقدة، المرجع السابق، ص ١٩٧،* وإمبابة: قلعة مركز إمبابة، محافظة الجيزة، وهي من القرى القديمة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٥٦).

(٣) ابن إياس: المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٤) نفسه: ص ٢٩٥-٢٩٦.

(٥) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٦) حسن عثمان: المرجع السابق، ص ٢٥٢.

٩٢٣هـ / ٣١ أغسطس ١٥١٧^(١) وظل يحكم مصر حتى وفاته سنة ٩٢٨هـ / ١٥٢٢م ولم تمنح مصر إقطاعاً له^(٢)؛ لأن خيربك كان يتلقى أمراً سنوياً من السلطان سليم باستمرار نيابته على مصر وكذلك في عهد السلطان سليمان المشرع^(٣).

ثالثاً - خيربك والمماليك:

أما الموقف بين خيربك والمماليك كان ودياً، بدليل أن السلطان سليم استجاب لاقتراح خيربك بإعلان عفو عام عن المماليك^(٤)، وسمح لهم بركوب الخيل وشراء السلاح والتزى بزي المماليك لا العثمانيين^(٥) ويقول ابن إياس "تأدى خيربك في القاهرة بأن المماليك الجراكسة تظهر وعليهم أمان الله تعالى، فظهر منهم الجسم الغفير، وهم في أسوأ حال في زى الفلاحين وعليهم زموط قـرـع وبرد سود، وقمصان بأكمام كبار، فإذا رأهم أحد لا يفرق بينهم وبين الفلاحين"^(٦). ومن وصف ابن إياس للمماليك، نجد أن أرزاقهم ومرتباتهم قد انقطعت، فما كان من خيربك إلا أن عين لكل منهم علوفات^(٧) وأرزاق حسب درجاتهم كل شهر، ولكنها بدأت تتأخر فيما بعد حيث شرع في توزيع العلوفات والأرزاق كل شهرين أو ثلاثة، وكان خيربك يهدف من وراء ذلك إبقاء المماليك في حاجة دائمة وتحت سيطرته دائماً^(٨).

(١) عبد الله الشرقاوى: تحفة الناظرين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق، رحاب عبد الحميد القارى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١١٥، محمد بن عبد المعطى الإسحاقى، لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١هـ / ١٨٩٣ - ١٨٩٤، ص ١٣٥.

(٢) عبد الله الشرقاوى: المصدر السابق، ص ١١٥.

(٣) ليلي عبد اللطيف: الإدارة في مصر، ص ٣٢.

(٤) Creasy, OP'. cit. P. 232

(٥) أحمد بن زنبيل الرمال: المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٦) ابن إياس: المصدر السابق، ص ٢١٢.

(٧) علوفة: هي من المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراتب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٥٢).

(٨) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٩٧ - ٩٨.

Combe. Etienne., L'Egypte Ottoman de la conquete par Selim I (1517) a l'arrivée de Bonaparte (1798) en precis de Egypte, T.3, le Caire, 1933, p. 16.

ومن ناحية أخرى فقد خصص لجميع الأمراء المماليك - عدا المقدمين^(١)، علوفات وتعيينات شهرية، حيث عين لكل أمير من أمراء الطبلخانة^(٢) (٤٠٠) دينار^(٣)، ولكل من أمراء العشروات^(٤) (٢٥٠) دينار، علاوة على منحهم بدل مقاطعة وبدل لحوم، وعليق نقدا، أما الأمراء المقدمون الذين لم يستبعدوا إلى استانبول وبقوا في مصر، فقد عينوا على كشوفيات مصر المختلفة، أو كلفوا بمعاونة خايربك في تسيير شئون الولاية، كما خصص خايربك معاش تقاعد للمسنين والضعفاء من بقايا المماليك^(٥) كما سمح لهم باستمرار أوقافهم التي كانوا قد أوقفوها على المساجد^(٦).

وعلى هذا الأساس ظهر المماليك مرة أخرى، فقد استعان بهم خايربك في قمع الانكشارية، والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بإعادتهم إلى الأناضول؛ لاثارتهم المتعاقب للسلطة في مصر، وتم إرسالهم بالفعل، كما انضم المماليك إلى الحامية العثمانية، فكان العثمانيون أوجاق الجراكسة من المماليك الذين أظهروا خضوعا للسيادة العثمانية، كما أن

(١) الأمراء المقدمين: يبلغ عددهم أربعة وعشرين أميرا، ولكنهم بلغوا في عهد الناصر محمد في الدولة المملوكية الأولى خمسة وعشرين أميرا، ووصل عددهم في عهد قانصوه الغوري ستة وعشرين أميرا، ومن هؤلاء ينتخب السلاطين وأتابكة العسكر، وكان من حقهم امتلاك ألف مملوك (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ٢٢٩).

(٢) أمير طبلخانة: سميت كذلك لأنها أول الإمارات التي يصبح من حق صاحبها أن يبدى بالطلب على باه كل مساء، ويعرف بأمر أربعين، بمعنى أن الاقطاع الذي يحوزه صاحب هذه الرتبة في الجيش المملوكي يكفي لشراء أو استخدام أربعين مملوكا وربما يصل العدد إلى ثمانين، ولكن صاحب الرتبة لا يخرج عن كونه أمير طبلخانة، واختلف عدد أمراء الطبلخانة من عهد إلى عهد، فبلغوا في بعض العهود أربعين أميرا وبلغوا في عهد السلطان الغوري (٣٠٠) أمير (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ٢٣٠).

(٣) دينار: المقصود به النقود الذهبية، وهو أول دينار عثمانى ضرب في مصر عقب الفتح العثماني في عهد السلطان سليم الأول، وقد أطلق عليه اسم سلطان أو أشرف، وهو امتداد للفظ الأشرف الذي ألفه المجتمع المصري منذ عهد الأشرف برسباي سلطان الجراكسة (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجيرتي، بحث منشور ضمن كتاب "دراسات وبحوث عن عبد الرحمن الجيرتي" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة؛ ١٩٧٦، ص ٥٥٧).

(٤) أمير عشرة: تقضى هذه الرتبة على صاحبها أن يقيم عنده عشرة مماليك، وربما زاد بعضهم إلى العشرين، ولكنه يعد من أمراء العشرات من حيث الرتبة العسكرية (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص ٢٣١).

(٥) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٦) Combe, Etienne., OP. Cit. P. 16.

(٦)

المماليك كانوا عصب أوجاق المتفرقة الذى كونه العثمانيون علم ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م^(١).

وقد ازداد وضع المماليك أهمية فى عهد خيربك، فقد تولوا المناصب المهمة كالكتوفيات^(٢) وفى عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م عين الزينى بركات بن موسى المحتسب^(٣) أميرا للحج، وفى عام ٩٢٥هـ / ١٥١٩م عين برسباى أحد ممالك خيربك أميرا للحج لتأمين سلامة الحجاج ورد اعتداء البدو عنهم، وقد عين فى السنوات الثلاث التالية (٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨هـ / ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢م) الأمير جانم السيفى كاشف البهنا والفيوم فى عهد السلطنة المملوكية وفى عهد خيربك، أميرا للحج، أما الادارة المالية فقد استمر موظفو العهد المملوكى السابق من أسرة أولاد الجيعان يشرفون على تسيير الأمور بها^(٤).

رابعا - المماليك بعد وفاة خيربك حتى عام ٩٣١هـ / ٢٤ - ١٥٢٥م:

لم يرق المماليك فى مصر برفع راية العصيان ضد الإدارة العثمانية أثناء فترة ولاية خيربك؛ لان الأخير كانت لديه الخبرة والدراية فى التعامل معهم، وعرف كيف يتمكن من تحجيم نفوذهم، ولكن بعد وفاته عام ٩٢٨هـ / ١٥٢٢م، وتعيين مصطفى باشا واليا على مصر (٩٢٨ - ٩٢٩هـ / ١٥٢٢ - ١٥٢٣م) لم يقبل الأمراء المماليك تعيين والى عثمانى، فرفعوا راية العصيان، فكانت أول الحركات الثورية ضد الإدارة العثمانية بزعامة قانصوه بك.

(١) لى عبد اللطيف أحمد: الإدارة فى مصر، ص ٣٢، ٣٣.

Holt. P.M., Egypt, p. 44.

(٢)

(٢) المحتسب: نظام الحسبة نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى، حيث كان للمحتسب سلطة واسعة فى شئون الأمن والتنظيم فى كل الأسواق التجارية. وقد ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة عن السلطنة المملوكية، وكان شخصية دينية كما هو الأصل فى الحسبة، وبعد وفاة خيربك بدئ فى تعيين العثمانيين فى منصب المحتسب، واستمر الوضع كذلك حتى تغلب المماليك على الإدارة العثمانية فى مصر، وتسلبوا إلى وظائفها، فأصبح هذا المنصب يشغله أحد المماليك كمعظم المناصب الإدارية الأخرى، وكان من حق المحتسب تولى التزام جمر الاحتساب فى القاهرة ومن هنا لقب بأمين الاحتساب، وكانت مهمته ضبط الموازين والمقاييس والأسعار فى الأسواق (انظر: لى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ٢٣٥ - ٢٣٧، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٢٧٠، هامش ١).

(٤) لى عبد اللطيف أحمد: الإدارة فى مصر، ص ٣٣.

بعدما وصل الوزير الثانى مصطفى باشا إلى مصر قادما من جزيرة رودس، بدأت عناصر من الجراكسة تفكر فى إعادة دولة المماليك إلى سابق عهدها، بزعامة قانصوه بك أمير آخور^(١) خايربك، وأمين الخزينة، وقائد فرقة التوفكجية، وكان هدف هذه الحركة التى قادها قانصوه بك قتل ممثل السلطان فى مصر، وإعلان تشكيل السلطنة المملوكية مرة أخرى، كما كان مخططا لها تعيين إدارى الجراكسة القدامى كل فى منصبه حسب النظم المملوكية القديمة، ولكن الإدارة العثمانية فى مصر بمجرد وصولها الأخبار المؤكدة عن هذه الحركة حاصرتها، وتمكنت من القضاء عليها وإعدام العصاه^(٢).

وبعد القضاء على حركة قانصوه بك، قامت جماعة من الأمراء المماليك يتزعمهم جانم السيفى أمير الحج، وكاشف البهنسا والفيوم فى نفس الوقت، وإينال كاشف الغربية، بجمع قوة تقدر بنحو عشرين ألفا، وأعلنت عصيانها^(٣)، فى نفس الوقت شرع الثوار فى جذب طوائف المجتمع الأخرى للانضمام إلى هذه الحركة بشتى الطرق، فأرسلوا الخطابات لمشايخ العربان، ولأعيان وأهالى مصر أعلنوا فيها إعفاءهم من خراج عام كامل، وأنهم سوف يخفصون الضرائب التى ستجبنى فيما بعد بمقدار النصف، وبذلك استطاع العصاة كسب قطاع كبير من المستفيدين والأتباع^(٤).

ومما شجع جانم السيفى على العصيان أنه قد وصل إلى ما يرمى إليه من رفعة المقام لدى الأسنانة، حيث عين كاشفا على البهنسا والفيوم مدى الحياة، كما تولى إمارة الحج لعدة أعوام متتالية، فجمع ثروة عظيمة، وأصبح صاحب نفوذ كبير

(١) أمير آخور: أمير كلمة عربية معناها قائد، أو زعيم، أو رئيس، وآخور كلمة تركية بمعنى اصطبل، أو مكان للخيل، وعلى هذا فهى بمعنى قائد أو أمير الاصطبل (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ١٣، ٤٧) وكان أمير آخور عند المماليك هو الناظر فى أمور الاصطبلات والمناخات السلطانية، ورئيس العاملين بها جميعا، وأهم هؤلاء العاملين هو المسئول عن الأعلاف والمسمى بالسلاخور (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١١).

(٢) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١١٣.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية، ورقه ١٢٦، أحمد شلى عبد الفقى، أوضح الإشارات فىمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٠٢ — ١٠٣.

(٤) قانون نامه مصر: مقدمة المترجم، ص ٣.

فى فترة وجيزة^(١)، ومما شجع كل من جانم وإينال على العصيان أيضا، وفاة السلطان سليم، وتولى السلطان سليمان الصغير السن، فكيف يتسنى لهما أن يطيعاه؟^(٢).

وفى محاولة لتجنب القتال قام الزينى بركات المحتسب بالتوسط بين مصطفى باشا والمماليك الثائرين، وحصل من الأخير على كتاب بالأمان لهم، إذا ما عادوا إلى الطاعة، ولكن إينال السيفى إتهم الزينى بركات بخيانة المماليك، وتأييده للعثمانيين فقتله^(٣).

ونتيجة لذلك قرر مصطفى باشا القضاء على الثائرين، وكانت أولى الخطوات التى اتخذها، هى إرسال الرسل إلى الأمراء الجراكسة، ومشايخ العربان؛ يدعوهم لمناصرتهم ويخطرهم بأنه قرر تخفيض الضرائب على الأهالى، فأحدث هذا القرار رد فعل ضد الثائرين^(٤).

أما الخطوة الثانية التى اتخذها مصطفى باشا، فهى قيامه بتجهيز جيش بقيادة أغا الانكشارية^(٥) للقضاء على الثائرين الذين تجمعوا فى الشرقية^(٦) بعد أن تلقوا

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٢) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ١٣٨ — ١٣٩، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، ص ١١٤.

(٣) نفسه: المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٤) سيد محمد سيد: المرجع السابق، ص ١١٤.

(٥) أغا الانكشارية: كان قائد الانكشارية "الأغا" هو صاحب الصدارة على قواد بقية الأوجاقات، فهو قائد جميع الفرق، أو قائد جيش مصر، ورئيس قوات حفظ الأمن فى القاهرة، وضواحيها، وكانت سلطة أغا الانكشارية تشمل الحفاظ على الأمن العام والإشراف على كل شئون الشرطة فى كافة المجالات التى لا تخضع لسلطة المحتسب. وقد امتدت اختصاصات أغا الانكشارية لتشمل الأشقياء من كل نوع، واللصوص، والعاهرات، وباعة الخمر سرا والذين يقومون بما يعكر صفو الأمن، فكان أغا الانكشارية هو المسئول الرئيسى عن إقرار النظام، والأمن فى القاهرة، وكان يودى هذا الواجب عن طريق نقط الشرطة فى القاهرة، وضواحيها رجال من فرقة الانكشارية، ومن ممتلكاته الخاصة. وبلغت سلطة أغا الانكشارية فى الإشراف على الأمن فى القاهرة أوجها فى الربع الأول من القرن الثامن عشر، فقد كانت الإدارة العثمانية تعطى نوعا من التفويض العام بالسلطة، وفى وقت الأزمات مما أدى إلى اتساع سلطته اتساعا كبيرا، ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر ضعف نفوذ أغا الانكشارية، واقتصرت سلطته على المناادة فى شوارع القاهرة بالقرارات التى يريد الباشا إعلانها كحظر بعض التصرفات، مثل شرب الدخان فى الشوارع والحوانيت، والمناادة بالأمن والأمان فى شوارع القاهرة بعد حدوث بعض المناوشات بين أمراء المماليك فيها، ويرجع ذلك لاضمحلال نفوذ الانكشارية (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ٢٢٩ — ٢٣٢).

(٦) الشرقية: تكون هذا الإقليم فى عهد الدولة الفاطمية وكان قبل ذلك مقسما إلى عدة كور صغيرة كل كورة قائمة بذاتها ثم ضم بعضها إلى بعض وسميت الشرقية لوقوعها فى الجهة الشرقية من الوجه البحرى، -

وعودا من بعض أمراء المماليك في القاهرة وخارجها بتأييدهم، ولكن بعد عدة أيام من الانتظار تبين للثائرين كذب وعودهم، وقد استفاد مصطفى باشا من هذا الانتظار، فنظم الحملة ضد الثائرين، وخرج أغا التفكجية مع أغا الانكشارية، ودعمت الحملة بالأسلحة النارية، ودارت المعركة في الشرقية، وقتل جانم، وأرسلت رأسه إلى السلطان، أما إينال فقد فر إلى غزة، علاوة، على فرار بعض العناصر الأخرى البارزة^(١).

ولم تتوقف محاولات الأمراء المماليك عند هذا الحد، فقد كان لهم دور واضح في ثورة أحمد باشا (٩٣٠ - ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ - ١٥٢٥ م) المعروف بالخائن^(٢)، الذي كان معاديا لإبراهيم باشا لتوليته منصب الصدارة العظمى، ونتيجة لذلك ازدادت حدة الشقاق بينهما، فأخذ إبراهيم باشا يدبر المؤامرات ضده، فبعث برسالة إلى الأمراء المحافظين في مصر للقضاء على أحمد باشا، وتعيين قائمقام^(٣) إلى أن

= وفي سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م أطلق عليها اسم الأعمال الشرقية، وفي سنة ٩٣٣ هـ / ١٥٢٧ م أطلق عليها اسم ولاية الشرقية، وفي سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م قسمت الشرقية إلى مأموريات، وكانت كل مأمورية قائمة بذاتها، وفي سنة ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م ضمت هذه المأموريات بعضها إلى بعض فأصبحت إقليما واحدا باسم الشرقية وقاعدتها الآن مدينة الزقازيق (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ٢٢، جـ ١، ص ٢٢).

(١) أحمد شليبي: المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) أحمد باشا: كان أحمد باشا جرجي الأصل من ذوى الخطوة لدى السلطان سليم، تقلد عدة مناصب مرموقة، وكان يرغب في الوصول إلى منصب الصدارة العظمى، ولكن السلطان سليمان عين بدلا منه صهره إبراهيم باشا صدرا أعظم، وعليه فقد طالب أحمد باشا بتعيينه واليا على مصر فوافق السلطان على ذلك (انظر: عبد الجواد صابر إسماعيل، مصر تحت الحكم العثماني، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٧٩).

(٣) القائمقام: ليس من معارف الباشا، ولكنه الشخص الذى يقوم بعمل الباشا خلال فترة خلو منصبه لعزله أو وفاته، حتى قدوم باشا آخر، وفي بداية العهد العثماني في مصر كان منصب القائمقام يسند إلى قاضى القضاة، أو الدفتردار بمعنى أنه كان شخصية عثمانية، ولكن بتغلب المماليك، وسيطرتهم على المناصب الإدارية الهامة أصبح منصب القائمقام يسند إلى أحد البكوات المماليك، وفي بعض الأحيان النادرة كان كتخدا الباشا هو الذى يتولى منصب القائمقام في حالة وفاة الباشا فجأة، وفي معظم الحالات كان الباشا المعزول هو الذى ينصب القائمقام، ويقر الباشا الجديد هذا التنصيب عن طريق مسلمة أو يسند القائمقامية لأمر آخر، وفي القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى كان الأمراء يرسلون إلى الباشا بعد إزالته من القلعة أحد الصناجق ويكون عادة من كبار الأمراء المماليك الذين يتمتعون بثروة كبيرة ومكانة عالية ليؤليه القائمقامية (انظر: ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ١١٨ - ١٢٠)، وفي بعض الأحيان كان شيخ البلد هو الذى يتولى منصب القائمقام إلى أن يصل باشا جديد (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p. 73).

يتم تعيين والى جديد مكانه، ولكن هذه الرسالة وقعت في يد أحمد باشا قبل أن تصل إلى الأمراء المحافظين؛ فكانت ثورته^(١).

وتمثلت تلك الثورة في أنه عمل على إعادة العناصر المملوكية إلى سابق عهدها، وبذل أقصى ما في وسعه كي يوحد جهوداً مع بقايا العناصر المملوكية، وأرغم الخليفة العباسي والقضاة الأربعة على المبايعة له بالسلطنة، ثم أعلن نفسه سلطاناً على مصر، وأمر أن تكون الخطبة والسكة باسمه^(٢).

وكان علي رأس المعارضين لأحمد باشا جانم الحمزاوي ومحمود بك، فقام أحمد باشا بحبسهما في القلعة كي يتخلص منهما، ولكنه أخرهما لأجل غير مسمى، ولما نما إلى علمهما دخول أحمد باشا الحمام، هربا من الحبس، ثم نصبا صنجقاً سلطانياً، وناديا من أطاع الله ورسوله والسلطان فليقف تحت هذا الصنجق، فتجمع تحت هذا الصنجق عدد كبير، وسار سردارهم^(٣) جانم الحمزاوي، ومحمود بك، فتوجهوا بالعسكر إلى الحمام، فهجم عليه فيه، فما كان منه إلا أن فر هارباً، فذهبوا جميع ما عنده من السلاح وغيره، ثم تتبعوه فأدركوه بمنية جناح^(٤) وقتلوه، وقطعوا رأسه وأرسلوها إلى استانبول^(٥).

وأثر القضاء على أحمد باشا الخائن قدم الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر في سنة ٩٣١هـ / ١٥٢٤م، لينظم أموراً ويوطد السلطة العثمانية فيها، بإصدار قانون نامه مصر^(٦) وعن طريق إصدار هذا القانون تمتعت مصر بفترة من الاستقرار.

(١) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى: المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم ٣٤١٩٣، ورقة ٢١ب.

(٣) سردار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين، "سر" بمعنى رئيس، أو أول، أو آمر، أو مقدم، "دار" بمعنى: حرب، أو نزاع، أو ماسك، أو صاحب، أو مالك، وسردار تعني: أمير الجيوش، وسردار لقب كان بمنح لقادة الجنود في حالة الحرب، ويطلقون عليه أيضاً "سر عسكر" أى رئيس العسكر، وكان السلاطين قد منحوا هذا اللقب للوزراء العظام فيما بعد، وهو هنا بمعنى قائد (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٧٩ — ١٨٠ — هامش ٧).

(٤) منية جناح: من القرى القديمة التي كانت تابعة لمركز دسوق محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٠) ومركز دسوق تابع الآن لمحافظة كفر الشيخ.

(٥) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى، المصدر السابق، ص ١٣٥، محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقه

٢١ب، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٦) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ١٤٤.

وأعتقد أن الفتح العثماني لمصر كان لابد من حدوثه؛ لأن مصر كانت مهينة لذلك، فقد تردى وضع الممالك الاقتصادية، مما أثر ذلك على وضعهم السياسى والاجتماعى، فكان لابد من وجود قوة تملأ الفراغ، وقد تنوع موقف الممالك بين مؤيد ورافض للفتح العثماني، فلكل فريق وجهة نظر ومبررات.

الفصل الثالث

الصراع المملوكى من فتنة السباهية حتى نهاية واقعة الصناجق

(٩٩٥ - ١٠٧١ هـ / ١٥٨٦ - ١٦٦٠ م)

أولاً - دور المماليك فى فتنة السباهية

(٩٩٥ - ١٠١٨ هـ / ١٥٨٦ - ١٦٠٩ م)

ثانياً - حادثة مقتل قيطاس بك وازدياد النفوذ المملوكى عام

(١٠٤٠ هـ / ١٦٣١ م)

ثالثاً - ظهور طائفتى الفقارية والقاسمية

رابعاً - الصراع الفقارى القاسمى حتى نهاية واقعة الصناجق

(١٠٤٧ - ١٠٧١ هـ / ١٦٣٧ - ١٦٦٠ م)

الفصل الثالث

الصراع المملوكى من فتنة السباهية حتى نهاية واقعة

الصناجق (٩٩٥-١٠٧١هـ / ١٥٨٦-١٦٦٠م).

أولاً - دور المماليك فى فتنة السباهية
(٩٩٥-١٠١٨هـ / ١٥٨٦-١٦٠٩م).

مرت مصر عقب صدور قانون نامه مصر (٩٣١هـ / ١٥٢٥م) بمرحلة من الاستقرار، ويرجع ذلك إلى اعتلاء السلطان سليمان المشرع العرش، وحرصه الدائم على توطيد دعائم حكم الدولة فى ولاياتها، وتنظيم شئونها بعد أن توسعت فى فتوحاتها شرقاً وغرباً، وزادت مواردها، واحتلت مركز الصدارة بين دول العالم آنذاك، كان لهذا كله تأثير إيجابى على حالة الاستقرار التى تمتعت بها الولايات التابعة للدولة العثمانية خلال فترة سلطنته، ومن بينها مصر. فقد استطاعت الإدارة العثمانية السيطرة على مجريات الأمور تدريجياً بقضائها على النفوذ الإدارى والعسكرى للقوى المملوكية، كما كانت لإصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا فى مصر، وقضائه على عوامل إثارة الفتن، ووضع التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ قانون نامه مصر فى البلاد الأثر الكبير فى حالة الاستقرار التى مرت بها مصر.

ولكن بعد وفاة السلطان سليمان عام (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) بدأت عوامل الضعف تظهر على الدولة العثمانية؛ فقد تولى مقاليد الأمور فى استانبول - غالباً - سلاطين ضعاف ليسوا على مستوى من سبقهم، مما مهد السبيل لبداية التصدع فى الكيان العثمانى وانعكس ذلك على مصر. فقد تولى حكم مصر باشوات ليسوا أهلاً للمسئولية؛ ونتيجة لذلك بدأ الأمراء الجراكسة مع نهايات القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى فى استعادة مكانتهم السابقة؛ فاستطاعوا الحصول على التزامات ومقاطعات شاسعة فى الولايات، وعلى مناصب إدارية هامة كصناجق وكشاف، كما تمكنوا من إلحاق أبنائهم وأتباعهم فى الفرق العسكرية

المختلفة في الولاية، فكانت عودة النفوذ المملوكى إباننا بعودة الاضطرابات والفتن^(١) والتي كانت أولها فتنة السباهية.

ولكن ما أسباب فتنة الجند السباهية؟ إن أول هذه الأسباب كثرة تغيير الولاية العثمانيين أو عزلهم^(٢) قبل أن يوطوا نفوذهم فى حكم البلاد، مما أدى إلى انعدام خبرة السلف والخلف بالإدارة، فاعتمدوا عند مجيئهم إلى مصر على القوى السابقة التى كانت بيدها الحكم، وهم المماليك، الذين بدأ تحكمهم فى البلاد إدارياً واقتصادياً^(٣).

أما ثانياً هذه الأسباب فهو انخفاض قيمة العملة فى الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى؛ وذلك نتيجة لحاجة الدولة إلى الأموال لدفع رواتب الجند والموظفين لسد النفقات المالية الأخرى، وتفاقمت الأزمة بتدفق الفضة من أمريكا فانهارت قيمة النقد العثمانى^(٤)، وانعكس ذلك سلباً على مصر، وفى سنة ٩٩٢هـ / ١٥٨٤م، خفضت قيمة البارة الفضية (النصف فضة)^(٥) بمقدار النصف تقريباً ولم يصاحب ذلك زيادة فى رواتب

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) عزل الباشوات: كانت هناك طريقتان، الطريقة الأولى؛ عندما كان البكوات يقررون عزل الباشا، كان الأورده باشى هو الذى يبلغه بهذا القرار، نظراً لاحتلاله مركزاً هاماً بين رجال الأوجاقات، وكان يطلق عليه "أبو طبق" نظراً لشكل العمامة التى كان يضعها على رأسه، وكان يرتدى ملابس سوداء وضيقة ويمتطي حمراً، وكان منظره يوحى بوقوع شيء خطير، وكان يسير فى طريقه حتى يصل إلى القلعة، ثم يطلب مقابلة الباشا وينحى أمامه باحترام، ثم يقلب طرف السجادة التى كان منحنيًا تجاهها عند وقوفه ويقول "انزل يا باشا" وتنتهى هذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى مصر، ويخضع لجميع أوامر الأورده باشى (انظر: جلال يحيى: المرجع السابق، ص ١٤٦، ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ١١٤) أما الطريقة الثانية، عندما كان أمراء المماليك يرون أن باشا مصر متواطئ مع أحد من أطراف الصراع، أو ليس على هواهم كانوا يعتقدون جمعية يأخذون فيها قراراً بعزله، ويرسلون له من كل أوجاق اثنين اختياريين ويصعدون للقلعة ويقفون أمامه ويقولون له "إن العساكر قامت على اختياريتها، والاختيارية قامت على أغوائها والأغوات قامت على الصناجق ولم يرضوك حاكماً عليهم" فكان إزاء لك يطلب منهم أن يبحثوا له عن مكان يتزل فيه، فيحددون له المكان، إلى أن يغادر البلاد، وفى نفس الوقت يرسلون الشخص الذى تم الاتفاق عليه فى الجمعية ليقوم بعمله حتى يحى الباشا الجديد، فيخلع عليه الباشا المعزول منصب القائمقام، ويقول من القلعة بناء على أمر جمعية المماليك، الذين يكتبون تقريراً إلى استانبول يخبرونها بتفاصيل ما حدث، ويطلبون من الدولة أن ترسل لمصر باشا جديد، فكانت تستجيب لمطالبهم (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ١١٣).

(٣) ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة فى مصر، ص ٧٣ - ٧٤، محمد عبد المنعم الرائد، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٤) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٤٣، عفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٥) النصف فضة: نقد عثمانى، وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقداجات * "أخشا" وسرعان ما اختلف مركز "الأخشا" باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى، حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحمة =

الجند وغيرهم من الموظفين، فقلت قيمتها، وارتفعت تكاليف المعيشة، وكانت السباهية باعتبارهم أقل الأوجاقات راتباً كانوا أكثر تأثراً بهذا الوضع^(١) فكان تمردهم، وكان أول تمرد لهم فى عهد أويس باشا (٩٩٤-٩٩٩هـ/١٥٨٦-١٥٩١م).

بعد أن تولى أويس باشا الحكم، كانت الأحوال المالية لا تزال مضطربة، فقام بقطع علوفات أرباب الحرف والمتسببين من الجند، وقام بإقتطاع راتب ثلاثة أيام من كافة العسكر، كما أسند الباشا إلى أحد القضاة، وهو على بن القاق مهمة توزيع النقاسيط^(٢) على الملتزمين، وقد فرض على هؤلاء إضاقات كبيرة، وذلك لمضاعفة الأموال السلطانية، فتعرض بذلك لمصالح الجند، ومن بينهم السباهية، فما كان منهم إلا أن أجبروا كشاف الأقاليم على كتابة أوراق تنافيع عرفت باسم الطلب، وصلت إلى خمس طلب فى اليوم الواحد، وأظهروا العناد والفساد فى البلاد بمعاونة بعض الكشاف؛ مما أثر تأثيراً بالغ الضرر على الخزينة^(٣).

وبالغ السباهية فى عتوهم حين قاموا فى ٢ شوال ٩٩٧هـ/ ١٤ أغسطس ١٥٨٩م بالهجوم على أويس باشا فى الديوان، ودخل البعض منهم إلى قصره ونهبوا ما به من الموجودات الثمينة، وقتلوا ثلاثة من أتباعه، كما هجموا على بيت شيخ الإسلام أحمد أفندى الأنصارى، كما قتلوا باش^(٤).

- أى (١١، ١٢ جرام)، ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، وقل ما فيها من فضة، وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب فى استانبول ومصر على السواء، وقد كانت هذه العملة وسيلة هامة لتحقيق مرونة العمليات التجارية فى مصر (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٣) * أقجة: تعنى النقد المائل للبياض بالنسبة إلى لون الفضة فيه، وقد ضربت الأقجة لأول مرة فى عهد السلطان أورخان العثمان (٧٢٦-٧٢٦هـ/ ١٣٢٥-١٣٥٩م) بوزن قدره (٤,٦١٨ جرام)، ثم تغير هذا الوزن والحجم كثيراً فى السنوات التالية فى العصر العثمانى، ولم تعد الأقجة تضرب بعد سنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٢).

(١) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، مطبعة كليوباترا، القاهرة، ١٩٩٦ ص ٢٣٧.

(٢) نقاسيط: مفردتها تقسيط، وهو السند أو التذكرة الذى تعطيه الروزنامة للملتزم لتمكينه من التزامه (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى، ص ٩٣).

(٣) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى: المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٤) باش: من باش التركية أى الرأس، وتستعمل بمعنى الرئيس، وذلك بوضعها قبل اسم الصنعة أو الوظيفة، مثل باشكاتب، أو فى آخرها مثل حكيمباشى، ويلزم فى الحالة الأخيرة أن تلحق بالشين "ياء" الإضافة فيكون المعنى رئيس الحكماء (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣٦).

النار عليه حين وصل قرب القلعة، مما أدى إلى تخلى الانكشارية عنه، وبعد أن ينس من الحصار، أرسل إليهم كى يتعرف على مطالبهم، فطلبوا منه الدالى محمد من أكابر الجاويشية، والأمير مراد السكرى، والأمير خضر كاشف المنصورة^(١) والأمير محمد بك الشهير بالطباخ، لمعارضتهم للسباهية، فطلب الباشا منهم مهلة ثلاثة أيام، وكان ذلك تدبير منه حتى يتمكن من الهرب، فطلبوا منه تحكيم الشرع، وأثناء ذلك تمكن الباشا من الهرب داخل القلعة، بعد أن أطلق عليه النار، وكاد أن يقتل، وفى ذلك الوقت حضر حسن باشا السكران بكلر بك^(٢) الحبش^(٣) وبيرى بك أمير الحج^(٤) ووعظوهم فلم يزدادوا إلا عتوا^(٥).

(١) المنصورة: قاعدة مديرية الدقهلية، أنشأها الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبى بكر أيوب سنة ٦١٦هـ/ ١٢١٩م، عندما احتل الفرنج مدينة دمياط، وقد جعلها الكامل مقرًا لعسكره، وسمّاها المنصورة تفيًا لولا بانتصاره على الصليبيين، ولم يزل بها حتى استرجع مدينة دمياط، وقد صارت المنصورة بعد ذلك مدينة كبيرة بها المساجد، والحمامات، والفنادق والأسواق، وسميت بمركز المنصورة من سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٢١٥).

(٢) بكلو بك: لقب عثمانى معناه "بك البكرات" وقد كان هذا اللقب يدل في الأصل على القائد العام للجيش، ثم أصبح يدل على والى الإقليم، ثم أصبح آخر الأمر مجرد لقب من ألقاب التشريف. وقد استعمل سلاجقة الروم هذا اللقب مردافًا للقب "ملك الأمراء" كما كان هذا اللقب يمنح في مصر المملوكية لأتابك العسكر (أمير أمراء الجيش). وهو بمعنى "والى الجيش" (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص٢٤١، هامش ٦٧).

(٣) الحبش: بعد أن توطدت دعائم السيادة العثمانية في اليمن منذ منتصف القرن السادس عشر، اتجهت أنظار الدولة العثمانية إلى الساحل الشرقى الأفريقى؛ لإحكام قبضتها على مدخل البحر الأحمر، وإحباط محاولات البرتغاليين للتخالف مع حكام الحبشة، وشجعها على ذلك نشوب حرب أهلية بها لذا نصب السلطان سليمان المشرع أزدمر باشا حاكمًا على مدينة سواكن، وشعر الأحمر بأهمية بسط نفوذ الدولة على الساحل الشرقى الأفريقى لمدخل البحر الأحمر، وذلك بتشجيع من السلطان العثمانى، فأصدر السلطان أمرا إلى باشا مصر بتجهيز ثلاثة آلاف جندى لمصاحبة أزدمر باشا إلى سواكن، وقد تمكن الأخير بمعونة هذه القوات من فتح بعض الموانئ الهامة على البحر الأحمر (سواكن ومصوع) سنة ٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م) ولم يشأ التوغل داخل البلاد، وعقد معاهدة مع ملك الحبشة لإغلاق موانئ بلاده أمام البرتغاليين، ومن ثم تحولت مدينة سواكن من مجرد نيابة صغيرة إلى ولاية كبيرة، يتولى حكمها أحد الباشوات، وتعرف باسم ولاية الحبش. وقد ضمت إليها إدارة ميناء جدة، وعندما كانت تضطرب أحوال ولاية الحبش كان يقع على عاتق باشوات مصر إقرار الأمن فيها، وأحيانا كانت تفوض الدولة العثمانية باشا مصر لتعيين حاكم على ولاية الحبش (انظر: هاملتون جب، وهارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج١، ترجمة، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة، أحمد عزت عبدالكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص١٣٦، عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى فى مصر ص١٦٣-١٦٤). (٤) تولى بيرى بك إمارة الحج فى عام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٦م، واستمر يشغل هذا المنصب ثمانية أعوام، إلى أن توفى فى ١٥ شعبان ١٠١٢هـ/ ١٨ يناير ١٦٠٤م، وكان حريصا على فعل الخيرات والصدقات، وأنشأ فى طريق الحج جملة من الآبار لتوفير المياه للحجاج، وأهل الحرمين، وكان دائما يحرص على راحة الحجاج (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص٦٩، هامش ٦٩).

(٥) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة، ص٣٢٠، والزهرة الزهية، ص١٧٠-١٧١.

بعد ذلك توجه المتمرّدون قاصدين منزل الدالى محمد، وفى طريقهم قتلوا الأمير محمد بك الشهير بالطباخ، لأنه كان يحاول نصّحهم، ثم جاءوا إلى منزل الدالى محمد بقناطر السباع^(١) فقتلوه، ونهبوا جميع ما فى بيته من الأسباب، أما بقية المطلوبين، وهما الأمير مراد السكرى، والأمير خضر، فقد هربا ولم يظهر لهما أثر إلا فى استانبول، وعلى أثر ذلك تحكم السباهية فى البلاد، وولوا كشافا للأقاليم باتفاقهم، وخرجوا عن طاعة السلطان^(٢).

وقد واصل السباهية تمردهم فى عهد خضر باشا (١٠٠٦-١١١٠هـ/١٥٩٨-١٦٠١م)، وأعلنوا رغبتهم فى تسليم كتحدا الباشا الأمير بهرام وبعض أتباعه ليفصل القاضى بينهم فى شأن غلال الشونة^(٣) لاتهامه بالتلاعب فيها، ورغبتهم فى السيطرة والإشراف عليها، ولما رفض الباشا تنفيذ ما يطلبونه، استغلوا فرصة نزول الأمير بهرام من القلعة فقتلوه، وطافوا برأسه ثم علّقوها على باب زويلة، ثم توجهوا نحو بولاق، وقتلوا بها من وجدوه من خزان الغلال، فاضطر خضر باشا إزاء ذلك إلى تنفيذ مطالبهم، مما أضعف من هيئته وزاد من نفوذهم^(٤).

وأظهر على باشا السلحدار^(٥) (١٠١٠-١٠١٣هـ/١٦٠١-١٦٠٤م) أثر توليه الحكم سطوة بالغة بإرهاب الكشاف من حكام الأقاليم والقضاء على المفسدين منهم لتواطئهم مع السباهية،

(١) قناطر السباع: أنشأها الملك الظاهر ركن الدين بيبرس، ونصب عليها سباعا من الحجارة، فقبل لها قناطر السباع، وكانت عالية مرتفعة، تقع فى منطقة السيدة زينب بالقاهرة (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ج٣، ص١٠٥).

(٢) يوسف اللواتى: المصدر السابق، ص١٥٦، أحمد شلى، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٣) الشونة: المقصود بها عازن الغلال الأميرية، وكانت تعرف أيضا باسم الأنبار الأميرية، وأطلق قانون نامه مصر عليها اسم العنابر الأميرية، وكانت الشونة السلطانية موزعة على مستودعين كبيرين عل شاطئ النيل فى مصر القديمة، حيث كانت تخزن الحبوب التى كانت تجمع من جميع أنحاء مصر خاصة من الصعيد، وكان يشرف على العمل فى الشونة السلطانية أمين الشون، وكان يعرف أيضا بأمين الأنبار الأميرية (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص٢٤٣، هامش ٨٣).

(٤) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة، ص٣٢٢-٣٢٣، محمد البرلى السعدى المصدر السابق، ص٢٩٤.

(٥) السلحدار: المقصود به محافظ الأسلحة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢٩٩)، وقد أنشئ منصب السلحدارية فى أيام بايزيد الصاعقة (٧٩٢-٨٠٥هـ/١٣٨٩-١٤٠٢م)، وكان من أهم أعمال السلحدار أن يحافظ فى داخل السراى على سيف السلطان، وبندقيته، وقوسه، ودرعه، وكان يخرج فى المراكب الرسمية -

فقام بقتل كاشف المنوفية^(١) وكاشف النحرارية^(٢) ولكن سياسة على باشا هذه لم تغلح، لأن السباهية كانت شوكتهم أقوى من الباشا^(٣)، بعدها توجه على باشا إلى استانبول مرافقا للخزينة الإرسالية، وعين بيرى بك أمير الحج قائمقام، ولكن فى ١٥ شعبان ١٠١٢هـ / ١٥ يناير ١٦٠٤م توفى بيرى بك، فاجتمع الصناجق، واتفقوا على تولية صنجق آخر هو عثمان بك قائمقام^(٤) واستمر على ذلك إلى أن جاء إبراهيم باشا (١٤ ذى الحجة ١٠١٢ - ١٣ ربيع آخر ١٠١٣هـ / ١٤ مايو ١٦٠٤ - ٨ سبتمبر ١٦٠٤م).

- راجبا حصانا حاملا سيف السلطان على كتفه الأيمن، وعلى رأسه قلنسوة من القطيفة الحمراء، وهو يصاحب السلطان في الصيد، وفي الخروج للتفرقة في البستان، وعليه في أثناء الصيد أن يعد المائدة السطائية، وما زالت درجته تسمو حتى كان يعين - إذا ترك الخدمة في السراي - في درجة وزير، وكان في الأزمنة الأخيرة يعين في السلاحدارية بخطط هياويل، وكان القانون يقضى بترقية الجلودار * - وهو طبقا للتسلسل الوظيفي إلى السلاحدار - مباشرة إلى منصب السلاحدارية إذا شغل هذا المنصب. وكان السلاحدار يرقى أيضا إلى أغاوية الانكشارية، وكان يحتفل به عند خروجه من السراي إلى منصب في الخارج، فيخلع عليه كرك بمحضر السلطان نفسه، وله أن يقضى في السراي كضيف لمدة لا تزيد عن عشرة أيام، ثم يخلع عليه قبل الخروج كرك آخر يسمى حلعة الوداع، فإن كان له بيت خرج إلى بيته، وإن لم يكن له بيت نزل على الصدر الأعظم، وكان السلاحدار يجتمع يوميا بالسلطان. وقد أُلغى هذا المنصب سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣٠م: وأُلغيت أيضا السلاحداريات التي كانت في مكاتب الوزراء ورجال الدولة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨).

* الجلودار: "الجوخ" نوع من الأقمشة، و "دار" تعني "صاحب" في الفارسية، والجلودار هو صاحب الجوخ، والقيم عليه أولا به، والجلودار موظف غير عسكري يناط به النظر في شئون ملابس السلطان في العصر العثماني، فهو مثل "الجامدار" في العصرين السلجوقي والمملوكي، وقد أطلق عليه في أواخر عهد العثمانيين لقب "أتابي باشي"، وكان لقب الجلودار يطلق أيضا على الحاجب الذي يفتح الستارة ويغلقها على باب الوزير أو الأمير (فهو نظير السيد دار في العصر المملوكي)، وأطلق أيضا على السعاة الذين يودون أعمالا رسمية خارج مبان الدواوين الرسمية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧١).

(١) المنوفية: تكونت بهذا الاسم في عهد الدولة الفاطمية، نسبة إلى منوف التي كانت قاعدة لها، كانت قبل ذلك مقسمة إلى كور ضم بعضها إلى بعض، وفي سنة ٧١٥هـ / ١٣١٥م سميت الأعمال المنوفية، وفي سنة ٩٣٣هـ / ٥٢٧م، سميت ولاية المنوفية، وفي سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م أطلق عليها اسم مأمورية المنوفية، وفي سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م سميت مديرية المنوفية وقاعدتها الآن شبين الكوم (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٥).

(٢) النحرارية: اسمها القديم النحريرة، نسبة إلى منشئها نحرير الأوغلي الإخشيدى المعروف بابن الشوزيزان في القرن الرابع الهجري، وهي من القرى القديمة التابعة لمركز كفر الزيات، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٢٢).

(٣) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٤) نفسه - ص ١٤٧، أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

لقد وصل تحدى السباهية لممثل السيادة العثمانية فى مصر إلى ذروته عندما تمكنوا من قتل إبراهيم باشا، الذى كان مكلفا بإزالة الطلبة، فاستهل حكمه بالبطش بعدد من السباهية، فانقلبوا عليه، وخاصة بعدما رفض إعطاءهم مال الترقى^(١) فلم يرضهم ذلك، وأخذوا منه الترقى بالقهر والغلبة، فأراد الباشا الانتقام منهم، فصمموا على قتلته بعد مضى أربعة أشهر من توليه الحكم^(٢).

كان إبراهيم باشا قد خرج بموكبه إلى شبرا^(٣) لقطع سد قناطر أبى المنجا^(٤)، وكان يصحبه عدد كبير من الجاويشية والمتفرقة، وبعض الأمراء مثل محمد بك ابن خسرو - ملتزم مقاطعة الثغر السكندرى والبحيرف والأمير مصطفى أفندى الدفتردار والأمير عثمان بك العثمانى، وشيخ مشايخ الإسلام مصطفى أفندى عزمى، ولما نما إلى علم السباهية ذلك، توجهوا إلى ساحل بولاق لملاقاتهم، ولما طال بهم الانتظار اتجهوا نحو قصره فى الناحية المذكورة^(٥) ولم يستمع الباشا لمشورة رجاله بالفرار، فما كان من السباهية إلا أن حاصروا القصر، وتسلى منهم خمسة عشر فردا بسـيوفهم، فقتلوه، وقتلوا الأمير محمد بن خسرو، لأنه كان يحاول منعهم من ذلك، ثم أخذوا رأسيهما، وطافوا بهما، ثم علقوهما على باب زويلة إمعانا فى الانتقام^(٦).

ثم تولى الأمور فى مصر الوزير محمد باشا الكرجى (١٠١٣-١٠١٤هـ / ١٦٠٤-١٦٠٥م)، ثم الوزير حسن باشا

(١) الترقى: هو ما يدفعه الباشا ساعة قدمه من مكافآت مالية إلى كبار رجال الأوجاقات من إيراداته الخاصة، أو من الخزينة نظير تقلده المنصب، وكانت تفرض على كل من يتولى أى منصب ضريبة تسمى ترقى، واختلفت قيمتها من منصب لآخر (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٥٩، هامش ٥).

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٣٣ أ- ب، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

(٣) شبرا: هي شبرا الخيمة، من القرى القديمة، اسمها المصرى القديم شبرو، وهى محرفة عن جبرو القبطية بمعنى الكروم أو التل، وهى من ضواحي القاهرة التابعة لمحافظة القليوبية. (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ح ١، ص ١٢-١٣).

(٤) قناطر أبى المنجا: أنشأها الظاهر بيبرس على بحر أبى المنجا سنة ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م، وتقع غربى ناحية ميت نما بمركز قليوب، محافظة القليوبية حاليا (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تحقيق مخطوط أوضح الإشارات، ص ١١٥، هامش ٨٤).

(٥) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة، ص ٣٢٣-٣٢٥.

(٦) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى، المصدر السابق، ص ١٤٧-١٤٨.

(١٠١٤-١٠١٦هـ/١٦٠٥-١٦٠٧م) اللذان كانا مكلفين بالقضاء على الطلبة، ومعرفة مرتكبي حادثه مقتل إبراهيم باشا ولكنهما لم يتمكنوا من ذلك^(١) فكان لابد من تعيين وال جديد يعيد الأمن والاستقرار للبلاد، فكان الوزير محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م) قول قران^(٢) والذي كان مزودا بأوامر سلطانية صارمة بالقضاء على تمرد السباهية، وعناصرها البارزين، لما لاقاه الباشوات السابقون من إهانات كبيرة أساءت للإدارة العثمانية.

لذلك عندما تولى محمد باشا مقاليد الأمور في مصر، اتبع سياسة اللين والشدّة في نفس الوقت تجاه الكشاف والملتزمين، فكان كلما ورد عليه واحد منهم يقابله بالترحاب، ويلبسه قفطانا^(٣) بشرط أن يمشى بين الناس الاستقامة، وألا يكتب لأحد من الجند طلبه، وإن بلغه أن أحدا منهم أعطى طلبه لأي فرد من السباهية، سيكون هذا القفطان كفه^(٤).

بعد ذلك أخذ محمد باشا في القبض على بعض الكشاف المفسدين؛ مثل كاشف المنوفية، والغربية، والبحيرة فقتلهم، وعين بدلا منهم، بعد أن أخذ عليهم العهود بالسير بين الرعية بالعدل، ولكن السباهية لم يرضهم ذلك، فتصدوا لكاشف الغربية الجديد حسن الحلوجي وقتلوه، من هنا زاد تصميم محمد باشا في القضاء على هؤلاء المتمردين^(٥).

(١) محمد بن أبي السرور البكري: العزة الزهية، ص ١٧٧ وما بعدها، أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٢) قول قران: كلمة تركية مكونة من مقطعين "قول" بمعنى أسير، أو عبد، أو مخلوق، أو نفر، و"قران" بمعنى مهلك، أو مخرب، أو قاتل (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٤٣٦-٤٤٤) وهي تعني محطم العبيد، والمقصود هنا المالك.

(٣) قفطان: اسم أحد الألبسة الخارجية مأخوذة من الفارسية (خفتان) والمقصود بها هنا خلع التشرية (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٧٩، هامش ٦).

(٤) محمد بن أبي السرور البكري: كشف الكربة، ص ٣٤١، محمد البرلسي السعدى، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٥) نفسه ص ٣٤٤-٣٤٥، الإسحاقى، المصدر السابق، ص ١٤٩.

أيقن السباهية رغبة محمد باشا في القضاء عليهم، فاجتمعوا في الأرياف، وجاءوا جماعة، وتجمعوا عند مقام السيد أحمد البدوي بطنطا^(١) واتفقوا على عدم رفع الطلبة، وجعلوا لهم سلطانا ووزراء، وخرجوا من طنطا، إلى أن وصلوا إلى القليوبية^(٢) وأثناء ذلك كانوا يغرمون أهل البلاد التي يمرون عليها المغارم^(٣).
فما كان من محمد باشا إلا أن جمع الصناجق والعسكر الذين لهم علوفات سلطانية، وطلب منهم أن يجهزوا أنفسهم لقتال المتمردين، وجعل مصطفى كتحدا الجاويشية سردارا عليهم، وألبسه قفطان السردارية في قرا ميدان^(٤) وبعدها خرجوا بقيادة السردار بالمدافع، وجميع الجاويشية والمتفرقة، وطائفة الانكشارية والعرب والوند^(٥) وأرسل محمد باشا إلى عربان الأرياف يأمرهم بالحضور فحضروا وتحالفوا مع العسكر السلطاني على قتال المتمردين^(٦)، وفي ٨ ذي القعدة ١٠١٧هـ/ ١٣ فبراير ١٦٠٩م، التقوا مع المتمردين في الخانكة^(٧)، ووقع بينهم القتال، ولما رأى المتمردون أنهم مهزومون لا محالة

(١) طنطا: قاعدة مديرية الغربية، وهي من المدن القديمة، وقد ازدادت شهرتها من يوم أن دفن بها ولي الله تعالى السيد أحمد البدوي المتوفى سنة ٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٠٢).

(٢) القليوبية: من أقاليم الوجه البحري استحدثت في سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م بمرسوم من الملك الناصر محمد بن قلاوون لما أمر بعمل الروك الناصري، وكانت نواحيها قبل ذلك تابعة لإقليم الشرقية، ثم فصلت عنها باسم الأعمال القليوبية نسبة لمدينة قليوب التي كانت قاعدة لها، وفي سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م أطلق عليها اسم ولاية القليوبية، ثم مأمورية القليوبية في سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، وفي سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م سميت مديرية القليوبية وقاعدتها مدينة بنها (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ١٩).

(٣) محمد بن عبد المعطي الإسحاقى: المصدر السابق، ص ١٤٩، أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٤) قراميدان: هو الميدان الممتد أسفل سور القلعة، وكان يطلق عليه أحيانا ميدان الرملة، ومكانه الحال منطقة المنشية، وميدان صلاح الدين أسفل القلعة بقسم الخليفة (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تحقيق مخطوط أوضح الإشارات، ص ١٣٢، هامش ١٧٤).

(٥) الوند: من الفارسية لوند أى الحر المستقل المغامر، والجندي المتطوع، وهو اسم لطائفة من العساكر البحرية العثمانية، وقد دخلت هذه الكلمة في اللغة الإيطالية في صيغته Leventi، ومنها دخلت الفرنسية في صيغة Lebendi وقيل لها كلمة إيطالية الأصل، فكان الإيطاليون يطلقون على الشرقيين المستخدمين في جيوشهم اسم Levantino أى الشرقيين، ثم انتقلت إلى الترك (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٥١).

(٦) محمد بن أبي السورور البكري: كشف الكربة، ص ٣٥٠، وما بعدها، عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني، في مصر، ص ٢٤٣.

(٧) الخانكة: هي من البلاد القديمة، وكانت تعرف باسم خانقاة سريا قوس؛ ويرجع ذلك إلى أن الملك الناصر محمد ابن قلاوون أنشأ في سنة ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م خانقاة أى "دار للصوفية" يقيمون فيها لعبادة الله بصحراء سريا قوس، وبإحدى بجوار الخانقاة مسجدا وحماما، وعمر قصورا وبيوتا، وقد تمت هذه العمارة في سنة ٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م =

أعلنوا التسليم^(١).

وكان شرط السردار لقبول التسليم أن يسلم زعماء السباهية، والبالغ عددهم ثلاثة وعشرين فردا أنفسهم، فقبلوا ذلك، فوضعهم جميعا فى الحديد، ثم رجع السردار للخانكة، وأرسل لمحمد باشا يبشره بالنصر بعد أن قتل عددا كبيرا من المتمردين^(٢).

وفى ١١ ذى القعدة ١٠١٧ هـ / ١٥ فبراير ١٦٠٩، دخل السردار إلى القاهرة، وكان يوما مشهودا، إذ أنه يعتبر الفتح الثانى لمصر فى العهد العثمانى، وحين وصل السردار بين يدى محمد باشا، أمر الأخير بقتل الثلاثة وعشرين فودا زعماء السباهية، وقتل معهم من أمراء العسكر نحو الخمسين، بعد أن رفع الأمان عنهم، وصار كلما جاء له فرد منهم قتله، حتى قتل منهم ما يربو عن المائتين، وفى النهاية أمر بنفى العسكر الباقى إلى اليمن^(٣).

بذلك تمكن محمد باشا من القضاء على فتنة السباهية، والتي كانت من الممكن أن تودى بالحكم العثمانى فى مصر لولا صلابته، وحكمته فى معالجة الأمور، وعدم التهاون مع المتمردين مهما كانت الظروف بعكس من سبقه من الباشوات، الذين كانوا يظهرون فى بداية الأمر الشدة والحزم ضد المتمردين، ولكنهم سرعان ما يخضعوا لمطالبهم صاغرين، ونلاحظ من خلال فتنة السباهية ظهور العنصر المملوكى بصورة واضحة سواء فى الجانب الثائر أو الجانب المؤيد للدولة، مما يوحى ذلك أولا بطبيعة المماليك، وهى طبيعة الانقسام والصراع، وثانيا رغبة المماليك الجامحة لاستعادة وضعهم فى البلاد مرة أخرى.

= وأقبل الناس على البناء والسكنى حول الخانقاه، حتى صارت بلدة كبيرة تعرف بخانقاة سرىا قوس، لقرمها منها، وظلت تابعة لسرىاقوس، حتى فصلت عنها فى تربع ٩٣٣هـ / ١٥٢٧م، وأصبحت ناحية قائمة بذاتها يقال لها الخانقله أو الخانقاه السرىا القوسية، وهى تابعة لمركز شبين القناطر، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٣٢-٣٣).

(١) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية، ورقة ١٦٥، محمد بن عبد المطى الإسحاقى، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٢) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق ص ٣٣١-٣٣٢، محمد بن أبى السرور البكرى، الترحمة الزهية، ص ١٨٣.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية، ورقة ٦٥ب، يوسف الملوان، المصدر السابق، ص ١٦٤، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ١٣٢.

ثانياً - حادثة مقتل قيطاس بك وازدياد النفوذ المملوكى عام ١٠٤٠هـ/١٦٣١م.

بعد القضاء على فتنة السباهية، على يد محمد باشا، تدعمت السيادة العثمانية فى مصر من جديد، وظل المماليك بمنأى عن الانقلابات السياسية، ولم يظهر دورهم بوضوح إلا فى حادثة مقتل قيطاس بك على موسى باشا (جمادى آخر ١٠٤٠هـ - ذى الحجة ١٠٤٠هـ/يناير ١٦٣١م - يوليو ١٦٣١م).

وقد تميزت هذه الفترة بظهور الصناجق كقوة سياسية كبيرة، فقد ازدادت رتبة الصنجدية من انتساب المماليك الأقوياء إليها فازدادت قيمتها بازدياد قوتهم، وأصبحت تلك الرتبة فى معظمها قاصرة على المماليك^(١)، وكان ذلك إيذاناً بعودة النفوذ المملوكى من جديد، وعودة الكثير من الاضطرابات والفتن التى كان من أبرزها حادثة مقتل قيطاس بك.

كان موسى باشا يتبع سياسة ابتزاز الأموال، فقد وردت فى شهر شعبان ١٠٤٠هـ/مارس ١٦٣١م أوامر من السلطان مراد الرابع (١٠٣٣-١٠٥٠هـ/١٦٢٣-١٦٤٠م) بتوجه نحو ألف من العسكر إلى جهة القزلباش، فأرسل الوزير موسى باشا، أحضر أحد كبار الصناجق هو قيطاس بك، وكلفه بأن يكون سرداراً على الحملة، لأن موسى باشا بين لقيطاس بك أنه هو أصلاً من يقود هذه الحملة قائلاً له "ليس فى مصر من صناجقها أحد له قدرة على ذلك سوى أنت، والأمير قاسم بك والأمير رضوان بك الذافقارى، فأما قاسم بك، فإنه رجل كبير، وأما رضوان بك فهو أمير الحج الشريف، فقال يا مولانا ما قصدتم إلا الفقير فأنا مطيع لأمر مولانا السلطان" ولما قبل قيطاس بك هذه المهمة قام بجمع المال الميرى لتمويل الحملة، فجمع نحو مائة كيس^(٢) فأخذها موسى باشا، كما أخذ نحو (٢٢) كيساً من مال قيطاس بك، ولكنه طمع فى المال، وصرف نظره عن الحملة، محتجاً بأن الخزينة خاوية، مما لا يسمح بدفع علوفات العسكر،

(١) عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٥٤، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٢) تشير وثائق القسم العسكرية، والباب العالى، والديوان العالى وإسقاطات القرى، ومحافظ الدشت أن القيمة النقدية للكيس كانت (٢٥٠٠٠) نصف فضة.

وتجهيزهم، فراجعته في ذلك قيطاس بك عدة مرات، مما أثار حفيظة موسى باشا عليه^(١).

وفي ٩ ذى الحجة ١٠٤٠هـ / ٩ يوليو ١٦٣١م، يوم وقفة عيد الأضحى، ذهب الصناجق لتهنئة الباشا في القلعة، وكان بينهم قيطاس بك، وقد رحب به موسى باشا، وحينما أراد قيطاس بك الانصراف هجم عليه أتباع الباشا، وقتلوه، بعدها ذهب الأمير قاسم بك وغالب الصناجق إلى تجهيز قيطاس بك ودفنه^(٢).

وردا على ما فعله الباشا أرسل الصناجق إلى جميع العسكر، بالأ يطلع أحد لسماط الباشا يوم العيد، وتم ذلك بالفعل، وبعدها اجتمع قادة العسكر في منزل شيخ الإسلام، وطلبوا منه الذهاب إلى الباشا، والاستفهام عما إذا كان قتل قيطاس بك قد تم بأمر السلطان كما يزعم، وإن كان الأمر كذلك فيجب أن يبرز أمر السلطان، وإن كان غير ذلك فيجب تسليم القتلة، وحين عرض الأمر على الباشا ذكر أن ذلك كان بأمر من السلطان، ولكنه رفض إظهار الأمر، فأيقن الصناجق كذب الباشا، فما كان منهم، ردا على ذلك إلا أن قتلوا أربعة أفراد من أتباعه^(٣).

وفي ١١ ذى الحجة ١٠٤٠هـ / ١١ يوليو ١٦٣١م، اجتمع الصناجق، والعساكر في الرميطة، وأما الأكابر فاجتمعوا في مدرسة السلطان حسن^(٤)، بقلصى القضاة، ونقيب الأشراف^(٥)، والمفتى، وكان أول من تكلم على بك الفقارى— وهو

(١) محمد بن أبى السرور البكرى. الكواكب السائرة، ورقة ١٥٧،

Holt. P. M., Egypt. P. 79.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى: الترجمة الزهية، ص ٢٢٦—٢٢٧، أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ١٥٨، عبد الجواد صابر إسماعيل، المرجع السابق، ص ١١١—١١٢.

(٤) مدرسة السلطان حسن: مقرها جامع السلطان حسن تجاه قلعة الجبل كان يوجد بها لكل مذهب من المذاهب الأربعة شيخا إلى جانب الطلبة، والمدرسين، وكان الصرف عليها من ريع الأوقاف الكثيرة، الموقوفة على الجامع، والمدرسة (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ج ٤، الطبعة الثانية عام ١٩٨٥م، ص ٨٣—٨٤).

(٥) نقيب الأشراف: كان لنقيب الأشراف في استانبول سلطة على نقباء الأشراف في الولايات، وهو الذى يعينهم وله سلطة قضائية عليهم، وكان نقيب الأشراف في مصر يرسل من استانبول في بداية العهد العثمانى، واستمر على ذلك حتى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى، ثم أصبح يتولاها شيخ السجادة البكرية، من آل البكرى في مصر، وكان لنقيب الأشراف مهام إدارية، فقد كان يحضر الاجتماعات الإدارية الهامة التى كانت تعقدتها الإدارة في مصر في شكل جمعيات لحل الأزمات العامة، وذلك باعتباره شخصية لها وزنها في المجتمع، ولها تأثير كبير على أتباعها، وكان نقيب الأشراف يتولى منصبه مدى الحياة، ولم يكن لنقيب الأشراف مرتب من الخزانة، وإنما كانت له أوقاف معينة من أراض أوقفها السلاطين؛ ليستعين بها النقيب في معاشه ونفقة أتباعه، كما كان يحصل على بعض الوظائف -

أعظم القائمين فى خصوصية ذلك — ربما لعلاقته الوطيدة بقيطاس بك، فطلب من العلماء مقابلة الباشا، والاستفهام عن سبب مقتل قيطاس بك، فلما عرض الأمر على الباشا أجاب قائلاً "أنا وزير السلطان والأمور مفوضة إلى من قتل وغيره، وليس لأحد دخل فى ذلك، ولست مجبراً فى إظهار الأمر الشريف" فقالوا "لابد من إعطاء الثمانية أنفار" (١)، وإن لم تعطهم، فيقيموا لهم قائمقام، ويمنعوا أيديكم مولانا الوزير من التصرف" فقال "أما رأسى فإنها عوض هؤلاء الثمانية أنفار، وأما قولهم بأن يجعلوا لهم قائمقام، فيفعلوا إن كان ذلك يجوز شرعاً" (٢).

فلما بلغ الأمراء المجتمعون بمدرسة السلطان حسن ذلك، أراد على بك الفقارى الطلوع للقلعة ومهاجمة الباشا، ولكن الأمير قاسم بك رأى من الحكمة أن يكتفى بتولية حسن بك الدفتردار السابق قائمقام، وتم ذلك بالفعل وأنزلوا الباشا من القلعة (٣)، وكتب الطرفان إلى السلطان يوضح كل منهما وجهة نظره، وقد اقتنع السلطان بوجهة نظر الصناجق، وقرر عزل موسى باشا ومحاسبته (٤) ودفع ما قدر

= (المرتبات الخيرية) الموقوفة على الأشراف من بعض الباشوات، كما كان يحصل على هبات من الباشا تتمثل فى بعض خلع التشريف (فراوى)، يمنحها له الباشا فى بعض المناسبات (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٥، ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ٢٩٢—٢٩٣، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٧٨، هامش ٢).

(١) فى الغالب أن هؤلاء الثمانية أفراد هم الذين أمرهم موسى باشا بقتل قيطاس بك.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٥٨هـ.

(٣) نفس _____، ورقة ٥٩هـ، يوسف الملوان، المصدر السابق، ص ١٨٧، عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(٤) محاسبة الباشا: بعد صدور الأمر بعزل الباشا لم يكن يسمح له بمغادرة البلاد قبل محاسبته على يد الباشا الجديد عن خزينة البلاد وإيراداتها ومصروفاتها، وقد جرت العادة بأن يبقى الباشا فى مصر بعض الوقت بعد عزله منتظراً وصول الباشا الجديد الذى يقوم بمحاسبته عن طريق عقد جلسة للديوان العالى فى القصر الذى يتزل به الباشا المعزول سواء أكان ذلك القصر فى القلعة أو كان قصر أحد البكوات الممالك، ويحضر الجلسة تاضى عسكر أفندى، والدفتردار، وكبار موظفى الروزنامة، وكبار الاختيارية، وغيرهم، ويملى الروزنامى فى هذه الجلسة حساب الباشا وهو عبارة عن: ذكر ما دخل فى عهده من إيراد خزينة مصر مدة حكمه، من دين الديون، وترقيات العسكر، ومرتبات الموظفين. وكل ما يتعلق بإيرادات الخزينة ومصروفاتها، ثم يبين الروزنامى أيضاً ما قام الباشا بأدائه من تلك الوجوه وما بقى منها فى ذمته. ثم يقوم الباشا بسداد المبلغ الباقي طرفه من حساب الخزينة، إما بالدفع فوراً وتقداً وفى هذه الحالة كان من سلطة الباشا الجديد التخفيف عن الباشا المعزول، وإعفاءه من بعض المستحق عليه، وفى حالات أخرى كان الباشا يكتب إيصالا بالمبالغ الباقية فى ذمته يتعهد فيه بتسديدها عند وصوله إلى استانبول، وفى أحيان أخرى كان الروزنامى يعلن فى جلسة المحاسبة أمام الديوان تمهده بالوفاء بالمبالغ الباقية فى ذمة الباشا بعد اتفاهه معه على ذلك. وهنا يعلن الديوان أن ذمة الباشا قد برئت البراءة الشرعية بالطريق الشرعى، وبأنه لم يبق فى ذمته لجهة الروزنامة شئ قل ولا جلى، وتتم براءة الباشا و انتهاء محاسبته بإعلان جميع شهود الجلسة قبولهم ذلك منه، وكانت محاسبة الباشا بهذه الصورة -

عليه^(١) واستمر حسن بك قائمقام إلى أن وصل خليل باشا (١٠٤١ - ١٠٤٢ هـ/ ١٦٣١ - ١٦٣٢ م)، وتتبع الإشارة إلى أن موقف السلطان مما سبق كان مشجعا للصناجق على الاستمرار في معارضة الولاة العثمانيين، والسير قدما نحو تأكيد نفوذهم وسيطرتهم على البلاد، على الرغم من أن مقتل قيطاس بك، خطوة اتخذها موسى باشا لتحجيم نفوذ المماليك.

ثالثا : ظهور طائفتي الفقارية والقاسمية:—

لقد عالجنا العديد من مصادر تاريخ مصر العثمانية موضوع ظهور طائفتي الفقارية والقاسمية، والصراع الذي نشب فيما بينهما حتى سنة ١٠٧١ هـ/ ١٦٦٠ م، والذي دار فيما بعد في فلك البيوتات المملوكية.

فتشير بعض هذه المصادر أن ظهور الفقارية والقاسمية، يرجع إلى الفتح العثماني ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م، وذلك عندما قام السلطان سليم العثماني بزيارة لبيت الأمير المملوكي سودون الأعجمي، بعد أن علم أن لديه ولدين شجاعين كان أحدهما يدعى ذو الفقار، والآخر يدعى قاسم، فطلب منهما أن يتزامحا ويتسابقا، فظهرت من ذلك شجاعتهما، وأمر بعد ذلك الأمراء والجنود أن ينقسموا إلى فريقين: الفريق الأول كان تابعاً لذي الفقار، وضم إليه أكثر الفرسان من العثمانيين، وتميزوا بلبس اللون الأبيض، ومالوا إلى نصف سعد، أما الفريق الثاني فكان تابعاً لقاسم وضم إليه الكثير من الفرسان المصريين، وتميزوا بلبس اللون الأحمر، ومالوا إلى نصف حرام، ثم صدرت إليهم الأوامر بعد ذلك بالاشتباك واشتدت رحى النزاع بين الفريقين، حتى كادت أن تتقلب إلى معركة حقيقية، ولكن صدرت الأوامر بعد ذلك بالانفصال، وكان من أثر ذلك أن

= تتم في الأحوال العادية، وأصبحت عملاً تلقائياً يقوم به الديوان بمجرد إعلان قرار عزل الباشا، أما في الحالات التي كانت الدولة تشك فيها في ذمة الباشا المزعول أو تكون قد وصلتها أنباء عن تصرفاته في مصر، كانت ترفق بأمر العزل قرارا سلطانيا بالقبض عليه وحبسه في مكان معين، وبيع جميع ممتلكاته من متاع وملبس وأموال وغيره وذلك في مزارد يقيم في الديوان العالي، ويسارع الصناجق في تنفيذ ذلك ويظل الباشا المزعول سجيناً في مصر حتى تصل أوامر جديدة من الدولة، أما بإرساله إلى استانبول، أو قتله بعد مصادرة أمواله، وإن كان ذلك يحدث نادراً (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ١١٥ - ١١٧).

(١) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ١٥٩.

انقسم أمراء مصر إلى فريقين فقارية، وقاسمية ويؤيد هـذا الرأي، أحمد شلبي^(١) وعبد الرحمن الجبرتي^(٢) وأحمد جودت^(٣)، ولكن هذه الرواية بعيدة عن الواقع، وذلك لأن مؤرخي أحداث الفتح العثماني لمصر أمثال ابن إياس، وابن زنبيل الرمال لم يشيرُوا إلى ذلك^(٤) كما أن أحمد شلبي والجبرتي يكتبان في فترة بعيدة زمنياً عن وقائع الفتح العثماني، ومن المؤكد أن هذه الرواية، رواية أسطورية كانت شائعة بين الناس، ومما ينفي هذه الرواية أيضاً أن شيخ المؤرخين في القرن السابع عشر وهو محمد بن أبي السرور البكري لا يشير إليها من قريب أو بعيد.

ويحاول أحمد كتحدا عزبان أن يعود بأصل الفقارية والقاسمية إلى زمن السلطان سليم، كان وقتها أمير الحج زين الفقار بك، وكان الدفتردار قاسم بك، وقد اتفق أن الأخير أنشأ في بيته قاعة جلوس، واستضاف بها زين الفقار بك أمير الحج، وتناول عنده وجبة الغداء، فما كان من زين الفقار إلا أن رد تلك الضيافة على قاسم بك، وأثناء حضور الأخير الضيافة أثار زين الفقار حفيظته بأن قاعته لم تكن على المستوى المطلوب، لأنه ضعيف الثراء؛ فتغير خاطر قاسم بك على زين الفقار بك، من هنا نشأت الفقارية والقاسمية، ونشأ العداء بينهما، وسار التمييز بين الفقارية القاسمية في المواكب بواسطة المزارق، فالفقارية مزارقهم برمانسة، أما القاسمية فمزارقهم بجلبة من غير رمانسة^(٥) وبنفس المعنى جاءت رواية مصطفى ابن الحاج إبراهيم^(٦).

(١) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٢٨٣ — ٢٨٤.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج١، بولاق، ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩ — ١٨٨٠م، ص ٣١ — ٣٣.

(٣) أحمد جودت: تاريخ جودت، المجلد الأول، ترجمة عبد القادر الدنا، بيروت، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، ص ٣٣٩ — ٣٤١.

(٤) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٦٥ — ٢٦٦.

(٥) أحمد الدمرداشي كتحدا عزبان: كتاب الدرة المصانة في أخبار الكنانة في أخبار ما وقع بمصر في دولة المماليك من الصناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢ — ٤.

(٦) مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع الأمير حسن كتحدا عزبان الدمرداشي، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة كنانة الله في أرضه، تحقيق، صلاح أحمد هريدي، درا المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٦٧ — ٦٨.

وإذا حللنا هذه الرواية نجد أنها لا تتفق مع الحقائق التاريخية، لأن المصدر المعاصرة للفتح العثماني لابن إياس، وابن زنبيل الرمال، وغيرهما لا تشير إلى هذه الرواية، كما أنها لا تشير إلى شخصية كل من زين الفقار بك، وقاسم بك، كما يلاحظ أن مصطلح الدفتردار لم يظهر بين مصطلحات الإدارة العثمانية في مصر إلا في الربع الأخير من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث كان المصطلح السائد هو مصطلح ناظر الأموال^(١) وكذلك مصطلح أمير الحج، والذي كان يعرف (بسرदार قافلة الحج) في بداية العصر العثماني^(٢) ومما ينفي الروايتين اللتين ترجعان ظهور الفقارية والقاسمية والانقسام والصراع الذي حدث بينهما إلى بداية العهد العثماني في مصر أن الدولة العثمانية كانت في أوج قوتها، ومن هنا لم تكن إدارتها في مصر تسمح بظهور مثل هذه الانقسامات التي من الممكن أن تهدد الكيان العثماني في مصر.

وهناك رواية أخرى أوردها الجبرتي، وهي تتشابه مع رواية أحمد كتخدا، ولكنه يرجعها إلى عام ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م حيث يقول في مقدمتها "وقيل غير ذلك أن القاسمية ينتسبون إلى قاسم بك الدفتردار تابع مصطفى بك، والفقارية نسبة إلى ذي الفقار بك الكبير، وأول ظهور ذلك من سنة خمسين وألف، والله أعلم بالحقائق"^(٣).

وهذه الرواية هناك ما ينفيها، لأن الجبرتي يظهر في كلامه الكثير من الشك عندما يقول "وقيل غير ذلك" و "أول ظهور من ذلك سنة خمسين وألف"^(٤) وعندما يقول "والله أعلم بالحقائق"^(٥).

(١) ناظر الأموال: استبقى العثمانيون في بداية حكمهم في مصر الموظفين والكتاب الذين سبقت له الخدمة في خزينة السلطنة المملوكية، وعهدوا إليهم بإدارة الخزينة السلطانية في مصر، وهي التي عرفت بالخزينة العامة، وهو ما يمكن أن نسميها الإدارة المالية، وقد عين العثمانيون متحدثاً، أو مباشراً أو مفتشاً لكل إقليم، وكان أكثرهم من القضاة، ويتولى المتحدث الإشراف على سجلات الأراضي الزراعية الخاصة بإقليمه، ويحدد مقدار الضريبة المطلوبة منه، ويتسلم إيراداتها من العمال والكشاف الذين يسلمونه إياها في القاهرة في مقر الخزينة بالقلعة، وكان يرأس هؤلاء المباشرين في عملهم ويراقبهم رئيس أطلق عليه ناظر الأموال (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٢٩٧).

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مقدمة تحقيق الدرة المصانة، ص ٣٣.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣.

(٤) ينفي هذا التاريخ حادثة مقتل قيطاس بك ١٠٤٠هـ / ١٦٣١م.

(٥) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

والأرجح إذ رجعنا إلى حادثة مقتل قيطاس بك، نجد أنها قد أشارت إلى ثلاثة صناعق كبار، هم قيطاس بك المقتول، ورضوان بك الفقارى أمير الحج، وقاسم بك، بالإضافة إلى على بك الفقارى، من هنا يمكن القول بأن الفقارية والقاسمية قد ظهرتنا على مسرح الأحداث بصورة واضحة منذ بدايات العقد الثالث من القرن السابع عشر، ويعتبر رضوان بك الفقارى هو المؤسس الحقيقى لطائفة الفقارية والزعيم الروحى لها؛ فقد تبوأ مكانة عالية؛ بدليل توليه إمارة الحج طيلة ربع قرن، وأن يكون قاسم بك هو المؤسس الحقيقى لطائفة القاسمية، خاصة وأن محمد بن أبى السرور البكرى يشير فى حادثة مقتل قيطاس بك أنه كان رجلا كبير السن، ومن هنا انتسبت القاسمية إلى قاسم بك.

وتد نشأت عن الفقارية والقاسمية العديد من البيوتات المملوكية^(١) والتي يرجع ظهورها إلى اهتزاز قبضة الدولة العثمانية من خلال ممثليها الباشوات، وتداعى النفوذ العسكرى للأوجاقات دعامة السلطة العثمانية فى مصر، الأمر الذى هيا للبيوتات المملوكية الفرصة لملء هذا الفراغ السياسى مما أثر على الوجود العثمانى وأضعفه^(٢) وهناك بعض المصطلحات المتعلقة بالبيت المملوكى، وهى معنى (البيت المملوكى) و(فتح البيت) و(قطع البيت).

فمعنى مصطلح البيت المملوكى، هو جماعة أو حزب مملوكى سواء كان حزبا كبيرا مثل بيت الفقارية، أو فرعا صغيرا مثل القازغلية، وبلغية، والعلوية، الخ...، ويرتبط أفراد هذا البيت بعلاقات وروابط معينة هى أقرب إلى الروابط العائلية، فالسيد المملوكى يرتبط مع مماليكه برابطة الأستاذية^(٣) حيث يطلق عليه لقب أستاذ، بينما يرتبط المماليك المنتمون إلى أستاذ واحد برابطة

(١) نشأت من الفقارية بيوت بلغية، والصابونجى، والخشاب، والقطامشة، والدمايطه، والجلفية، والقازدغلية، والإبراهيمية، والعلوية، والمحمدية، وغيرهم، ومن القاسمية بيتا الإيواطية، وأبو شنب (انظر: محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٦، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق، ص ١٤١) وكان هناك بيوت مملوكية أخرى ولكنها لا تنسب إلى أحد الأمراء أو إلى هاتين الطائفتين، وإنما تنسب إلى أحد السراة أو الأعيان المصريين كبيت الشرايى، وجماعة الفلاح (انظر: محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٦).

(٢) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤٦.

(٣) أستاذ: أو سيد وهو من المصطلحات الموروثة عن السلطنة المملوكية، وهو يدل على الأمير المملوكى الذى يشتري مملوكا ويعتقه، فالأمير المملوكى بالنسبة لهذا المملوك بمثابة السيد أو الأستاذ أو المولى، ويكون المملوك بالنسبة للأمير بمثابة المعتوق، ويطلق على العلاقة بين السيد ومملوكه الأستاذية (انظر: صبرى أحمد العدل على، -

الخشداشية^(١) *.

أما مصطلح (البيت المفتوح) فوجد نتيجة لوفاة سيد البيت المملوكي أوقتلته، فيحتاج أتباعه وخشداشينه إلى من يقودهم، ويرعى شؤونهم ويحفظهم من التشتت، وهو ما حدث بالفعل عندما قتل إيواظ بك^(٢) القاسمي فاختر أتباعه ابنه إسماعيل بك ليفتح بيت والده، ويتمكن من مجابهة أعداءه، الذين كانوا يحاولون القضاء عليه^(٣) فبقاء البيت مفتوحا يعنى بقاء المجتمع المملوكي وربما يفسر ذلك سر بقاء النظام المملوكي حتى مطلع القرن التاسع عشر.

أما مصطلح قطع البيت فيعنى القضاء عليه بصورة نهائية بحيث لا تقوم له قائمة بعد ذلك، ويوضح ذلك مدى شدة الصراع الرهيب الذى دار بين البيوتات المملوكية، وسعى كل منهم فى القضاء على الآخر^(٤).

رابعاً: - الصراع الفقاري القاسمي حتى نهاية واقعة الصناجق (١٠٤٧ - ١٠٧١هـ / ١٦٣٧ - ١٦٦٠).

إن الصراع بين الفقارية والقاسمية فى النصف الأول من القرن الحادى عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وحتى عام ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م، كان صراعاً سياسياً الهدف منه الاستئثار بالمناصب المهمة فى مصر العثمانية، كإمارة الحج، والدفتردارية، وحكم الأقاليم . وقد اقتسمت كلتا الطائفتين هذه المناصب، وإن كان من الملاحظ أن كفة الفقارية هى الراجحة فى أغلب الأحيان.

وكان أبرز الأمراء الفقارية الذين احتلوا مكانة عالية ومرموقة فى هذه الفترة هو رضوان بك الفقاري

=سيادة البيت القاز دغلى على مصر (١٦٦٢ - ١٧٦٨م) رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس، قسم التاريخ، عام ١٩٩٥، ص ٢٥٨.

(١) صبرى أحمد العدل على: المرجع السابق، ص ٤٠، * والخشداشية من خشداش، وهى من المعجم الفارسي "خواجه تاش" من الكلمة الفارسية خواجه، ومعناها السيد، ومن المقطع التركي "تاش" وأصله "دش" ويدل على المشاركة، فمعنى خواجه تاش لغوياً هو الشريك فى السيد، وتطلق هذه الكلمة بصيغها المختلفة على المملوك ينشأ مع مملوك غيره فى خدمة سيد واحد مشترك، وهى تعنى الزمالة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٨٧).

(٢) إيواظ بك: أصل اسمه عوض، فحرفت باعوجاج التركية إلى إيواظ، أو إيواز، فالتركية ليس بما الضاد، فأبدلت بما يسهل على لسان الأتراك نطقها (انظر: عبد الرحمن الجبريتى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٦).

(٣) عن تفاصيل ذلك انظر الفصل الرابع.

(٤) عن تفاصيل ذلك انظر الفصل الرابع.

أمير الحج^(١) ذو الأصول الجركسية، فقد سيطر على منصب إمارة الحج لسنوات عديدة من عام ١٠٤١ - ١٠٦٦ هـ / ١٦٣١ - ١٦٥٦ م، باستثناء فترات قليلة^(٢) ولكن القاسمية لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه ذلك الوضع، فقد بذلت العديد من المحاولات لإبعاد رضوان بك عن إمارة الحج، وعن مصر، وكان الباشوات يحرضون القاسمية على ذلك، لأن وجوده أصبح خطرا يهدد نفوذهم.

وكانت أولى تلك المحاولات من قبل الوزير محمد باشا زلعة السّم (١٠٤٧ - ١٠٥٠ هـ / ١٦٣٧ - ١٦٤٠ م)، فقد جاءت الأوامر السلطانية لمحمد باشا بأن يعين الأمير رضوان بك الفقاري قائدا للحملة المتجهة للجبهة الصفوية، فما كان من رضوان بك إلا أن رشا محمد باشا بأربعين كيسا مقابل صرف النظر عن تعيينه سردارا على تلك الحملة، فتم ذلك وعين رضوان بك أبو الشوارب^(٣) سردارا للحملة^(٤)، ويبدو أن رضوان بك قد أيقن أن قبوله قيادة هذه الحملة ستبعده عن مصر، وإمارة الحج، مما سيُنتج ذلك الفرصة لأعدائه التقليديين وهم القاسمية لفرض نفوذهم^(٥)، وبمجرد خروج الحملة أرسل رضوان بك للباشا استرد منه الأربعين كيسا، فغضب الباشا لذلك وأضمر السوء لرضوان بك^(٦) وانتظر حتى تأتى الفرصة للقضاء على نفوذه.

(١) تأييدا لذلك تم العثور في سجلات القسم العسكرية، على وثيقة عبارة عن وصية لرضوان بك يظهر من خلالها أن هذا الرجل كان يتمتع بالثراء الواسع، مما ساعد ذلك على زيادة قوته ونفوذه، وكان رجل يتصف بالأمانة، مما أكسبه ذلك شعبية كبيرة، وكانت له علاقات واسعة مع جميع الفئات، سواء أكانوا تجارا، أو حكام ولايات، أو أمراء عسكريين من مختلف الفرق العسكرية، مما أعطاه ذلك نفوذا قويا على الدوام، وبما يدل على عظمة ومكانة هذا الرجل، وضع الأمراء الذين حضروا تحرير وصيته (انظر: القسم العسكرية: س ٦٢، م ١٠١، ص ٨٧ - ٨٩ بتاريخ ١٣ جماد الثاني سنة ١٠٦٦ هـ / ٨ مارس ١٦٥٦ م)، انظر الملحق رقم (٤).

(٢) Holt.P.M., The exalted Lineage of Ridwan Bey some observations on a Seventeenth century Mamluk genealogy (BSOAS) XXIV, p, 2, London, 1969, p. 229.

(٣) رضوان بك أبو الشوارب: قاسمى النسبة، وهو سيد إيواظ بك، ظهر بعد موت الأمير رضوان بك الفقاري، وانفرد بالكلية في مصر، مع مشاركة قاسم بك جركس، وأحمد بك بوشناق ولما مات قاسم بك سنة ١٠٧٢ هـ / ١٦٦١ م، وهو دفتردار بعد عزله من إمارة الحج، انفرد بعده رضوان بك أبو الشوارب، وأحمد بك بوشناق، ثم مات رضوان بك عن ولده أزهك بك، وانفرد أحمد بك بإمارة مصر نحو سبعة أشهر ثم قتل (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٩٣).

(٤) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ١٧١.

(٥) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٦) سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج، ص ٧٣.

وقد واثت هذه الفرصة محمد باشا، وذلك بعد أن توفي مصطفى بك بـكلـر بك الحبش، فعرض الوزير على السلطان مراد الرابع (١٠٣٣ - ١٠٥٠هـ / ١٦٢٣ - ١٦٤٠م) تعيين رضوان بك بـكلـر بك على ولاية الحبش نظير أن يلتزم الباشا للسلطان لخمسمائة كيس من تركة رضوان بك، فاستجاب السلطان لطلب الباشا، وعين ولى بك أميرا على الحج^(١)، ولما بلغ ذلك رضوان بك أجاب بالسمع والطاعة، وعند عودته بموكب الحج التقى بالأمير ولى بك أمير الحج وسلمه المحمل^(٢)، وبدلا من أن يتوجه إلى الحبش توجه إلى استانبول فى عام ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م، وحين دخل الأمير ولى بك إلى مصر، شرع الوزير فى بيع ما يملكه الأمير رضوان بك، وتم ضبط ما فى بيته^(٣).

وقد نعم السلطان مراد على رضوان بك، لعدم قيادته الحملة إلى الجبهة الفارسية، وعدم توجهه إلى ولاية الحبش، وأراد قتله، ولكنه اكتفى بسجنه بعد وساطة الصدر الأعظم مصطفى باشا البستنجى، وظل فى سجنه إلى أن تولى السلطان إبراهيم (١٠٥٠ - ١٠٥٨هـ / ١٦٤٠ - ١٦٤٨م) فأطلق سراحه، وعين مصطفى باشا البستنجى واليا على مصر (١٠٥٠ - ١٠٥٢هـ / ١٦٤٠ - ١٦٤٢م) فعمل على إعادة إمارة الحج إلى رضوان بك^(٤).

ولقد ورد الخبر بمجئ الأمير رضوان بك، وأنه أميرا للحج كما كان مع الصنـجقية، ونتيجة لذلك انقسم العسكر فريقين، فريق عارض عودته، وفريق قبل قرار السلطان بالعفو عنه وعقد العسكر اجتماعا فى منزل كنعنان بك قائمقام، ووقع

(١) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقه ١٧١.

(٢) المحمل: لقد اهتمت الدولة العثمانية اهتماما بالغا بالمحمل، ولم تـضـن فى سنة من السنوات على خروجه من مصر، والاحتفال به، وكان يقام للمحمل خلال العصر المملوكى دورتين، إحداهما فى شهر رجب، والأخرى فى شهر شوال، أما فى العصر العثمانى فقد ألغيت الدورة الرجبية، وأصبح يخرج المحمل مرتين فى شهر شوال، المرة الأولى فى أوائل هذا الشهر، كى يستعد الناس للسفر، والمرة الثانية فى (٢١) من نفس الشهر وكان يحضر يومى خروج المحمل فى المرتين، الباشا وأمير الحج، والصناجق، والأمراء والأغوات، والقاضى، وكان عند خروج المحمل كان يقام له احتفال مهيب، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على القيمة الروحية للمحمل (انظر: سميرة فهمى على عمر، إمارة الحج، ص ١٣٢ وما بعدها).

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧١ب، ١٧٢، عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى، ص ٩٢.

(٤) يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص ١٨٦ - ١٨٧، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ١٤٧ - ١٤٨ Holt, P. M., Egypt, P. 81.

الخلافاً حول ذلك، واقترح الأمير ماماي بك القاسمي ترك البت في أمر رضوان بك إلى الوزير مصطفى باشا، ويبدو أن ماماي بك كان لا يرغب في عودة رضوان بك إلى مصر، لأن ذلك سوف يحد من نفوذه ويضعف من شأنه، ولكن رضوان بك في النهاية عاد إلى مصر، وأظهر خط السلطان بأخذ البلاد المتعلقة بالحج^(١) فتمكن منها^(٢).

وتولى حكم مصر الوزير محمد باشا (١٠٥٦-١٠٥٧هـ/ ١٦٤٦-١٦٤٧م) وقد حدثت في عهده فتنة بسبب فجور جماعة من الانكشارية^(٣) فاستغل قانصوه بك القاسمي هذه الفرصة للدرس على الفقارية، وأشار على محمد باشا بأن يكتب إلى السلطان أن مسبب هذه الفتنة جماعة أحضرهم رضوان بك أمير الحج من مكة المشرفة للخدمة عنده وعند على بك الفقاري حاكم جرجا^(٤) وأن سبب

(١) هذه البلاد كانت موجودة بالقلوبية، وهي دجوى، ودندنا، وشبرا هارس، وكوم الأطرون، ويحتسهر أو مشتهر بمركز طوخ، وأجهور الكبرى، وأجهور الصغرى. بمركز قليوب (انظر: سجلات التزام فروخت ومقاطعات، ص ٨٩٠، عام ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م وانظر الملحق رقم (٥) وعن التعريف الجغرافي لهذه البلاد (انظر محمد رمزي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥-٤٧-٤٨-٥٣).

(٢) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ١٧٢ أ - ب،

Holt.P. M., The exalted lineage, p. 225

(٣) في ١٠ ربيع أول ١٠٥٧هـ/ ١٦ أبريل ١٧٤٧م اجتمع جماعة من الانكشارية وأخذوا امرأة وزهبا بها إلى مصر القديمة (الفسطاط) غصبا فعلم بذلك وإلى مصر القديمة، وكان بينه وبينها معرفة فأرسلت تستغيث به، فحضر إليها فوقع بينه وبين طائفة الانكشارية خلاف، فذهبوا للوزير، وقالوا لا بد من قتل الوالي، فأحضروا الأخير، وأقيمت عليه البينة بالديوان عند قاضي مصر فأمر الوزير بقتله (انظر: محمد بن أبي السرور البكري، الكواكب السائرة، ورقة ٨٤ ب).

* الوالي: عرف في اللغة العربية باسم الزعيم، وفي التركية باسم الصوباشي. وقد وجد ثلاثة من الولاة أو الزعماء في العاصمة أهمهم زعيم مصر (القاهرة) يليه زعيم بولاق، ثم زعيم مصر القديمة، ومن الواضح أن لوالى القاهرة الزعامية على زميليه، وكان الباشا هو الذى يقوم بتعيين الوالي، ويعزله من منصبه، وقد وجد مقر الولاة الثلاثة بباب زويلة، وعرف بيت الولاة، ومن ضمن اختصاصات الوالي أنه كان يشارك أغا الانكشارية في حفظ الأمن في القاهرة، ولكنه كان أقل منه مرتبة، وكان من سلطة الزعيم معاقبة المخالفين بالفرامات أو بعقوبات أشد، ولم يكن من حقه إصدار حكم الإعدام، ولكن كان من أهم اختصاصاته تنفيذ هذا الحكم الذى تصدره السلطات التى لها الحق في ذلك كالباشا ولعل وجود بيت الولاة، أى مقرهم بباب زويلة يفسر تنفيذ حكم الإعدام على باب زويلة في العصر العثماني، وقد اختص الوالي أيضا بالإشراف على تنظيف كل القنوات في القاهرة، ومكافحة الحرائق، والقبض على المجرمين وقطاع الطرق، والبنايا من النساء لحين صدور الأحكام في شأنهم (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٢، ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٢٣٣-٢٣٤، Shaw., Ottoman Egypt, p. 40).

(٤) جرجا: تكونت لأول مرة في العهد العثماني، باسم كشوفية دجرجا، (جرجا) ولما تغير اسم كشوفية، باسم ولاية، سميت ولاية جرجا وكانت حدودها تمتد في سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م، التى تولى فيها محمد على حكم مصر، =

تأخير الخزنة المرسلة للسلطان عدم دفع رضوان بك، وعلى بك وأتباعهما المال الميرى المقرر عليهما، وإذا أراد السلطان استيفاء المال الميرى، فعليه أن يولى الأمير ماماي بك إمارة الحج، ويولى الأمير قانصوه بك حكم جرجا^(١).

وما أن علم رضوان بك بذلك حتى أسرع بكتابة عرضحال^(٢) للسلطان قائلا فيه "إن العرض الواصل لكم لا أصل له، وإنما القصد بذلك الأغراض الفاسدة، وإنما الأموال الديوانية عند الأمير قانصوه بك وأتباعه، والأمير ماماي بك وأتباعه"^(٣) وذكر له أصل قضية الانكشارية، وقد وصل عرض رضوان بك قبل عرض القاسمية، واقتنع السلطان بما ذكره رضوان بك في عرضه^(٤).

وفي ٢٧ جماد الأول ١٠٥٧هـ/ ٣٠ يونيو ١٦٤٧م، اجتمعت الجند من جاويشية، ومنفرقة، واسباهية، وانكشارية، وعزب، وصناجق في الرملة - بإيعاز من الفقارية - لبحث موضوع المال الميرى المتأخر على ماماي بك، وقانصوه بك، ونتيجة لذلك سجنوا في القلعة، ثم قتل قانصوه بك^(٥) وماماي بك على يد قيطاس بك

= من صليبة بندر أسيوط، إلى وادي حلفا، وكان يتولى إدارتها موظف كبير، يسمى متصرف، أو والي، أو حاكم جرجا، ولبعد مركز هذه الولاية عن عاصمة القطر، حيث يقيم والي، فكان الأخير بمنح حاكم جرجا، سلطة تكاد تكون مطلقة في إدارة الأمور المالية والإدارية، وأعمال الضبط، وغيرها من أعمال الأقاليم حتى لا تتعطل إذا انتظر تصديق والي عليها مع بعد المسافة بين الجهتين، وفي سنة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، قسمت ولاية جرجا إلى قسمين، وهما قسم أول، ويشمل البلاد الواقعة قبلي أسيوط، من مركز أسيوط، ومركز أبو تيج والبدارى، ومراكز مديرية جرجا الحالية، وقسم ثان، ويشمل البلاد التي تدخل اليوم في اختصاص مديرتي قنا وأسوان، وفي عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م، قسمت ولاية جرجا إلى أربع مأموريات، وهى أسيوط، وجرجا، وقنا، وإسنا، وأصبح لكل مأمورية منها، مأمور يدير أمورها على إنفراد، وفي عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، جعل مأموريتي جرجا وأسيوط مديرية واحدة بإسم مديرية نصف أول قبلي، وفي سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، صدر أمر على بإنشاء مديرية عموم قبلي، فدخلت مديرية جرجا مع أسيوط، وقنا، وإسنا، وقد سمي مركز جرجا في عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ص ٢٤، ج ٤، ص ١٥-١١٣).

(١) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ٨٤ ب، ٨٥ أ، يوسف اللوان، المصدر السابق، ص ١٩٢-١٩٣، أحمد شلبي، المصدر السابق، ١٥٢.

(٢) عرضحال: طلب أو التماس مقدم للسلطان (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٤٥٠).

(٣) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ٨٥ أ.

(٤) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٥) تشير وثائق القسمة العسكرية أن تركة قانصوه بك قد بيعت لصالح السلطنة، ودخلت في دائرة المال الميرى السدى كان بذمة قانصوه بك، وذلك تأييدا لكلام رضوان بك الفقاري عندما اقم قانصوه بك، وماماي بك، ألهمسا سبب تأخير المال الميرى المرسل للسلطنة، وقد بلغت قيمة تركته بالنصف فضة، بعد أن بيع ما يملكه من متاع منزله، وثمان نقديّة، وثمان ممالك وحيول ما يعادل قيمته (٨٥٣٥٧٦) نصف فضة، أى ما يعادل (٣٤) كيسس و(٣٥٦٧) -

الفقارى، وصارت الكلمة فيما بعد لرضوان بك، وعلى بك، وقيطاس بك^(١) ويعد ذلك نصرا مؤزرا للفقارية على القاسمية.

ولم تتوقف محاولات القاسمية عند هذا الحد، ففي ٨ رمضان ١٠٥٧هـ/ ٧ أكتوبر ١٦٤٧م، أصدر محمد باشا أمرا إلى الأمير على بك الفقارى بالسفر إلى جرجا، وكان هذا بتحريض من أحد القاسمية بهدف إضعاف نفوذ الفقارية عامة، ورضوان بك خاصة^(٢) وتنفيذا لذلك أقام الباشا فى ١٢ رمضان ١٠٥٧هـ/ ١١ أكتوبر ١٦٤٧م، حفلا كبيرا، ودعى الأمير رضوان بك لحضوره، فامتنع الأخير عن الحضور لأنه أيقن أن هناك مؤامرة تحاك ضده من جانب الباشا والقاسمية، فما كان من الباشا إلا أن قام بتعيين الأمير حسن بك أميرا للحج، كما أنه عزل على بك من منصبه كحاكم للصعيد، وعين مكانه يوسف بك الدفتردار ونتيجة لذلك اتخذ رضوان بك موقفا عدائيا، فجمع رجاله من الفقارية، وغادر القاهرة نحو البساتين^(٣)، معلنين التمرد على الباشا، فما كان من الأخير إلا أن أمر بتجهيز تجريدة^(٤) بقيادة عابدى بك لمحاربتهم^(٥).

وفى ١٤ رمضان ١٠٥٧هـ/ ١٣ أكتوبر ١٦٤٧م، طلعت جميع العساكر إلى الرملة، والصناجق للقلعة، واجتمعوا بالباشا، وتحدث عابدى بك مع الباشا قائلا "إن العساكر لم يرضوا بقتال الأمير رضوان بك، ولا الأمير على بك، لأن هؤلاء رفقائنا خصوصا فى هذا الشهر الشريف، وغالب من معهما إما قريب لنا،

= نصف فضة، وبعد حساب المصاريف اللازمة من تجهيزه، وتكفيته، مؤخر صداق الزوجة، ورسم القسمة والديون المترتبة بذمته، إلى غيره من المصاريف ما قيمته (٢٢٣٧٠) نصف فضة، ما يعادل (٨) أكياس و(٢٣٧٠) نصف فضة، والباقي بعد ذلك (٦٢٩٨٨٦) نصف فضة، ما يعادل (٢٥) كيس و(٤٨٦٧) نصف فضة، رصدت لصالح المال الميرى (انظر: القسمة العسكرية، ص ٥٥، م ١١٠، ص ٧٨-٨٥، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٠٥٧هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٦٤٧م.

(١) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٥ب، ٨٦أ.

(٢) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٣) البساتين: هى من القرى القلعية التابعة لمركز ومحافظة الجيزة، وكانت تسمى بساتين الوزير نسبة إلى الوزير أبى الفرج محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن محمد المغربى، وزير الخليفة المستنصر، فكان بما بساتين فسبست إليه ومات عام ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٤).

(٤) تجريدة: جمعها تجاريد، هى حملة عسكرية تخرج لإنجاز مهام معينة تحت قيادة سردار، سواء فى داخل البلاد لصيد اعتداءات العربان على الأهالى أو لمحاربة أمراء المماليك المغاربة بالوجه القبلى، أو فى خارج مصر للمشاركة فى حروب الدولة (انظر: عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى، ص ٤٣٩).

(٥) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٧ب.

أوصهر لنا، أو صاحب، ونحن مسلمون، وهم مسلمون، وإن كان مرادك قتالهم تبرز لنا خط مولانا السلطان نصره الله تعالى بذلك، وتكون أنت السردار علينا، ويكون الأمير يوسف بك قائمقامك بالقلعة" وبهذه الطريقة فشلت خطة الباشا والقاسمية، ويبدو أن ذلك كان بتحريض من الفقارية، وتدعمت مكانة رضوان بك، وعلى بك بمنح الأول إمارة الحج، والثاني حكم جرجا مدى الحياة^(١).

وكانت آخر محاولة بذلت للقضاء على نفوذ رضوان بك في عهد الوزير أحمد باشا (١٠٥٩ - ١٠٦١ هـ / ١٦٤٩ - ١٦٥١ م)، الذي حاول جاهدا أن يزرع الخلاف والشقاق بينه، وبين على بك الفقاري، فاستصدر الباشا أمرا من السلطان بعزل رضوان بك من إمارة الحج، وتولية على بك مكانه، وتم استدعاء الأخير من جرجا، وألبسه الباشا قفطان إمارة الحج في ٢٣ محرم ١٠٦١ هـ / ٢٤ يناير ١٦٥١ م، ولكن الظروف خدمت رضوان بك بعزل أحمد باشا، وتولى عبدالرحمن باشا الخادم (١٠٦١ - ١٠٦٢ هـ / ١٦٥٠ - ١٦٥١ م) ونتيجة لذلك عاد رضوان بك إلى منصبه كأمرير للحج، ووقف من على بك موقف المصالحة^(٢).

ولكن ما لبث أن ضعف نفوذ الفقارية ب وفاة على بك حاكم جرجا^(٣) عام ١٠٦٣ هـ / ١٦٥٢ م، وتولى حكم الصعيد تابعه محمد بك، وبعدها توفى الأمير رضوان بك أمير الحج في ٢٣ جماد آخر ١٠٦٦ هـ / ٨ أبريل ١٦٥٦ م،^(٤) فأتاح ذلك الفرصة أمام القاسمية لفرض نفوذها.

تزعّم القاسمية في هذه الجولة أحمد بك البوشناق (البوسنوي)، وذلك بتحالفه مع محمد باشا أبو النور ١٠٦٣ - ١٠٦٦ هـ / ١٦٥٢ - ١٦٥٥ م) وقد قام الأخير

(١) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ٨٧ب، عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى، ص ٩٤.

(٢) محمد بن أبي السرور البكري: الكواكب السائرة، ورقة ٩٠ب ٩١أ،

Holt.P. M., Egypt,p..81.

(٣) بعد وفاة على بك الفقاري حاكم جرجا، بيع ما يملكه لصالح الدولة، ويرجع ذلك إلى الأموال المتأخرة عليه، علاوة على أنه قد أتم مسبقا من قبل القاسمية؛ أنه كان لا يدفع هو ورضوان بك المال المبرى المقرر عليهما، وقد بلغت قيمة خلفاته بعد أن بيعت (٢٢٠٦٨١) نصف فضة، وقد خصمت منها بعض المصاريف وبلغت (٤٤١٢) نصف فضة، يتبقى من ذلك (٢١٦٢٦٩) نصف فضة، أى ما يعادل (٨) أكياس و (١٦٢٦٩) نصف فضة، صارت لصالح الدولة (انظر: القسمة العسكرية، س ٦٠، م ٣٩٥، ص ٢٨٩ - ٢٩١، بتاريخ ٣ محرم ١٠٦٤ هـ / ٢٤ نوفمبر ١٦٥٣ م.

Holt. P. M., The exalted lineage, P. 226.

(٤)

بتعيين أحمد بك البوشناق أميراً علي الحج، ولكي يسترضي الفقارية قام بتعيين حسن بك الفقاري أحد ممالكك رضوان بك سردارا علي الخزنة (١).

ولكن رد فعل الفقارية كان عنيفاً، فما أن علموا بذلك تجمعوا بميدان الرميطة، وعزلوا الباشا، وعينوا لهم قائمقام، ونفوا أحمد بك إلي الإسكندرية، وجعلوا حسن بك الفقاري أميراً علي الحج، وأرسلوا للسلطان يخبرونه بما فعلوه، فأرسل وزيراً جديداً لمصر هو مصطفى باشا (١٠٦٦-١٠٦٧ هـ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ م) الذي تمكن من أن إقامة صلح مؤقت بين أحمد بك البوشناق والفقارية (٢).

وعلى الرغم من ضعف كفة الفقارية، إلا أن أهم المناصب كانت لا تزال في حوزتهم؛ كإمارة الحج، وحكم الصعيد، والقائمقاسية، ولقد أثبتت الأحداث أن زعماء الفقارية الذين خلفوا رضوان بك كانت تتقصهم الحكمة، والمرونة السياسية، فقد تمكن أحمد بك البوشناق من إرضاء السلطات العثمانية في استانبول، وحصل على أمر بجعله حاكماً على الصعيد بدلاً من محمد بك الفقاري الذي اختير والياً على الحبش، ولكنه رفض قبول المنصب الجديد (٣).

وعلى الرغم من ذلك لم يعمل محمد بك الفقاري على كسب ود زملائه الفقارية، بل إنه تعاضم عليهم، مما أدى ذلك لانقلاب زعماء الفقارية عليه، وعلى رأسهم قيطاس بك أمير الحج، الذي وقف بجانب محمد باشا الغازي (١٠٦٧-١٠٧٠ هـ / ١٦٥٧ - ١٦٦٠ م)، وحصل الأخير على فتوى من العلماء بوجوب محاربة محمد بك في ٢٠ جماد أول ١٠٦٩ هـ / ١٣ فبراير ١٦٥٩ م، وقاد تجريدة من أجل ذلك (٤).

وفي ٢ جماد الثاني ١٠٦٩ هـ / ٢٠ فبراير ١٦٥٩ م، عين الباشا يوسف أفندي قائمقام، ونزل بالجند من القلعة إلى باب قراميدان؛ متجهاً ناحية البساتين،

(١) Holt, P.M., The beylicate in Ottoman Egypt during the seventeenth century (BSOAS) XXIV, p. 2, London, 1961, p. 230, Idem, Egypt, p. 82.

(٢) يوسف الملوأ: المصدر السابق، ص ١٩٨، أحمد شلي، المصدر السابق، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي الحبلي: تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٩٤، صلاح هريدي، دور الصعيد، ص ١٩٨.

(٤) عراقى يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي، ص ٩٥-٩٦.

ومنها توجه إلى المنيا ^(١)، ولما بلغها في ١٤ جماد الثاني ١٠٦٩هـ/ ٩ مارس ١٦٥٩م عين الأمير قيطاس بك، وبعض القواد العسكريين، وقليل من العسكر، وأرسلهم أمامه إلى ناحية منفلوط ^(٢) لمحاربة محمد بك ^(٣).

وصل قيطاس بك إلى ناحية منفلوط في ١٨ جماد الثاني ١٠٦٩هـ/ ١٣ مارس ١٦٥٩م، وبعدها وصل الوزير إلى منفلوط، وأمر قيطاس بك أن يتجه بمن معه خلف محمد بك، وفي غرة رجب ١٠٦٩هـ/ ٢٥ مارس ١٦٥٩م وصلت الأنباء للباشا من قيطاس بك بالقبض على محمد بك، فما كان من الباشا إلا أن أرسل مكتوبا لقائمقام؛ لإشهار النداء في مصر بالأمان، وبما حدث من القبض على محمد بك ^(٤)، بعدها أمر الباشا بقطع رأس محمد بك، وقتل العديد من رجاله ^(٥) وقد أدى مقتل الأخير إلى إضعاف الفقارية، وازدياد نفوذ أعدائهم القاسمية بزعامة أحمد بك البوشناق، والذي ارتفع شأنه بتعيينه حاكما على الصعيد في ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م، ثم قائمقام مصطفى باشا (١٠٧٠-١٠٧١هـ/ ١٦٦٠-١٦٦١م) وحدثت في عهده واقعة أدت إلى القضاء على نفوذ الفقارية في ١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م ^(٦)، ألا وهي واقعة الصناجق.

اشتكى خمسة أفراد من طائفة العزب لدى مصطفى باشا؛ نتيجة لما تعرضوا له من إهانة كبيرة، علاوة على قتل وجرح بعض زملائهم، عند قيامهم بحماية ناحية صنافير ^(٧) بالقلوبية، وذلك من قبل أحد ملتزميها ويدعى عثمان بك الوالي، والذي كان ملتزما فيها بحق النصف، فقد طلب من مصطفى أفندي كتحدا

(١) المنيا: قاعد مديرية المنيا، وهي من المدن المصرية القديمة، التي تقع على الضفة الغربية للنيل (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ٣، ص ٢٣-١٩٦-١٩٧).

(٢) منفلوط: قاعدة مركز منفلوط، محافظة أسيوط، وهي من المدن القديمة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٧٨).

(٣) إبراهيم الصوالحي العوفي: المصدر السابق، ص ٩٩ وما بعدها.

(٤) في فترة عصيان محمد بك حدثت أزمة اقتصادية لأنه أعاق وصول مراكب الغلال المشحونة من الصعيد إلى القاهرة، مما ترتب عليه غلاء في الأسعار، فلما شاع الخبر بمقتل محمد بك، تواترت الأخبار بمجيء المراكب موسوقة إلى الشونة (انظر: إبراهيم الصوالحي العوفي، المصدر السابق، ص ١٠٥).

(٥) إبراهيم الصوالحي العوفي: المصدر السابق، ص ١٠٢ وما بعدها.

(٦) عراقي يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي، ص ٩٦.

(٧) صنافير: هي من القرى القديمة التابعة لمركز قلوب محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٥٧).

الجاويشية أن يتنازل له عن نصف البلدة المذكورة، فرفض مصطفى أفندي ذلك، فحدث ما ذكر من تعرض العزب للإهانة (١) لمعارضتهم عثمان بك.

ونتيجة لما سبق طلب الباشا من عثمان بك الحضور للنظر في هذا الأمر، فخشى الأخير من ذلك، ولجأ إلى أدد أعيان الفقارية، وهو شخص يدعى بيرم، فتحالف الاثنان معا، وساندتهما قلة من طائفة الانكشارية. وبناء على ذلك صارت الفقارية في جانب، والباشا، والعزب، والفرق العسكرية الأخرى، والقاسمية، بالإضافة إلى قاضي القضاة في جانب، وذلك بعد أن أرسل الأخير إلى عثمان بك مرارا لكي يحضر مجلس الشرع للنظر في قضية العزب، فلما رفض أعلن عصيانه، ولما رأت القلة من الانكشارية المؤيدة للفقارية ذلك تخلوا عنهم بضغط من غالب الانكشارية المؤيدة للباشا (٢).

ونتيجة لما سبق ضعف موقف بيرم وعثمان، فما كان منهما إلا أن دخلا إلى حوش أغا الانكشارية للإحتماء به فقبض عليهما، بعدها أصدر الباشا بيورلدى بخنق بيرم، وآخر. بقتل عثمان بك، وإمعانا في الانتقام أخذت العزب رأس عثمان بك وعلقوها على باب مركز قيادتهم، بعدها اشتدت المناوشات الحربية بين طائفة العزب وحلفائها من ناحية، والفقارية من ناحية أخرى، ولما رأى الفقارية عين الغلبة قرروا التوجه إلى الصعيد لمواصلة تمردهم، فخرجوا إلى البساتين، متوجهين جنوبا، وبذا خلا الميدان في مصر للباشا والقاسمية (٣).

وكان مصطفى باشا عازما كل العزم القضاء على نفوذ الفقارية، فأتم استعدادته العسكرية، وخرج بجنوده من القاهرة في ٦ صفر ١٠٧١هـ / ١١ أكتوبر ١٦٦٠م إلى البساتين، ولكن الفقارية غادروها، وحدث خلاف بينهم، فتوجه فريق منهم إلى جرجا، وفريق آخر إلى السودان، وفريق إلى البحيرة (٤).

وعلى الرغم من ذلك ظل مصطفى باشا مصمما على قضائه على الفقارية فقرر السفر خلف الفقارية الذين توجهوا إلى البحيرة، وأمر العسكر بالاستعداد لذلك، فحضر له أحمد بك البوشناق، والتزم بالسفر خلفهم، وأن يحضرهم له، فوافق الباشا

(١) إبراهيم الصوالحي العوفي: المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٢) نفس: ص ٤٥ وما بعدها، أحمد شلي، المصدر السابق، ص ١٥٨-١٥٩.

(٣) نفس: ص ٥٢، وما بعدها.

(٤) نفس: ص ٦١-٦٢.

على ذلك، فتوجه خلفهم وأدركهم بالطرانة^(١) فقتلهم هناك فى ٢٢ صفر ١٠٧١هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٦٦٠م، وعاد إلى مصر برؤسهم، وطلع إلى الديوان فى موكب عظيم، ثم خلع عليه الباشا خلعتين^(٢).

وعلى الرغم من ذلك لم يكن الباشوات مخلصين للقاسمية ففى ٩ ذى الحجة ١٠٧٢هـ/ ٢٦ يوليو ١٦٦٢م، طلع أحمد بك البوشناق لإبراهيم باشا شيطان (١٠٧١-١٠٧٤هـ/ ١٦٦١-١٦٦٤م) — حسب العادة — يهنئه بيوم عرفه، فسلم على الوزير، ولما أراد الانصراف هجم عليه أتباع الباشا فقتلوه بالخناجر، وتم نفي أتباعه وقد أضعفت هذه المؤامرة القاسمية وجعلتهم أكثر خضوعا ومسايرة للباشا، بدليل أن أفرادها لم يثوروا أثر مقتل زعيمهم، وانحسر النفوذ السياسى لهذه الطائفة حتى أواخر القرن السابع عشر^(٣) وقد دار الصراع فيما بعد بين الفقارية والقاسمية فى فلك البيوتات المملوكية.

(١) الطرانة: من القرى القديمة التابعة لمركز كرم حمادة، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق،

ق٢، ج٢، ص ٢٣١ — ٢٣١).

(٢) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ١٦٠.

Holt.P.M., The beylicate. pp. 218-219.

(٣) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٢٧٩.

الفصل الرابع

الصراع بين البيوتات المملوكية من

(١٠٧٣-١٢١٣هـ/١٦٦٢-١٧٩٨م)

أولاً - دور كوجك محمد في الصراع بين البيوتات المملوكية

ثانياً - دور البيوتات المملوكية في فتنة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ/١٧١١م)

ثالثاً - الصراع بين بيتى الإيواظية والشنبية وموقف الفقارية

رابعاً - الصراع بين بيت الشنبية والفقارية

خامساً - انفراد البيت القازدغلى بالأمور في مصر والصراع بين بكواته

سادساً - الصراع بين بيتى العلوية والمحمدية

سابعاً - الموقف بين بيتى الإبراهيمية والمرادية

الفصل الرابع

الصراع بين البيوتات المملوكية من

(١٠٧٣-١٢١٣هـ/١٦٦٢-١٧٩٨م).

أولاً- دور كوجك محمد فى الصراع بين البيوتات المملوكية:

بعد القضاء على النفوذ السياسى لكل من الفقارية عام ١٠٧٠هـ/١٦٦٠م، والقاسمية عام ١٠٧٢هـ/١٦٦٢م، استطاع باشوات مصر أن يحكموا دون منازع، وتوطدت دعائم الحكم العثمانى فى مصر، ويرجع ذلك إلى تحكم أسرة كوبريللى^(١) فى شئون الدولة العثمانية، وما قاموا به من جهد كبير لاستعادة جزء من هيبتها المفقودة خارجياً، وتحكمهم فى إدارة الدولة، فبعث ذلك شيئاً من الأمان والاستقرار، وانعكس ذلك على مصر^(٢).

وبناء على ذلك فقد بكوات المماليك سيطرتهم على النظام السياسى فى مصر، ولكن سرعان ما ظهرت قوى جديدة تسلمت زمام المبادرة السياسية من الولاة، وملأت الفراغ السياسى الذى خلفه زوال الصناجق الفقارية والقاسمية، إذ نشأت البيوتات المملوكية، نتيجة للتنافس بين هاتين الطائفتين^(٣).

وكما سبق القول، فإن قبضة الباشوات فى مصر كانت قوية، والدليل على ذلك أن عمر باشا السلحدار (١٠٧٤-١٠٧٧هـ/١٦٦٤-١٦٦٧م) قام بالقضاء

(١) أسرة كوبريللى: (١٠٦٧-١٠٩٥هـ/١٦٥٦-١٦٨٣م) مؤسسها هو محمد كوبريللى الألبانى الأصل؛ الذى دخل فى الخدمة العسكرية للدولة العثمانية، ثم التحق بقوة حراسة قرية (كوبرى) فى الأناضول، ومنها اتخذ اسمه، ثم ترقى فى مناصب العاصمة والأقاليم إلى أن تولى منصب الصدارة العظمى، ومنح تفويض كامل فى شئون الدولة، وبناء على ذلك قام بعمليات الإصلاح الداخلى، حيث قام بالقضاء على المتمردين فى العاصمة، أما من الناحية الخارجية فقد قضى على الثورات التى كانت تهدد الدولة العثمانية فى ترانسلفانيا والأناضول، واستعاد قوة الدولة البحرية، وحصن قلاع الدردنيل، كما شدد قبضة الدولة فيما وراء البحر الأسود، إلى غير ذلك من الجهود المحمودة، ولما أحس بتقدم سنة أفتع السلطان محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ/١٦٤٨-١٦٨٧م) فى ١٠٧٢هـ/١٦٦١م بأن يمنح ابنه فاضل منصب الصدارة العظمى، وشغل هذا المنصب طيلة خمسة عشر عاماً، وواصل سياسة والده فى الحفاظ على هيئة الدولة داخلياً وخارجياً (انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، بيروت ١٩٨٢، ص ١٠٤-١٠٣).

(٢) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى، ص ٩٩-١٠٠.

(٣) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق، ص ١٤١، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ٩٧.

على فتنة أثارها في عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٥م، محمد بك حاكم جرجا القاسمي الذي كان يسانده الزرب^(١)، وترجع أصل هذه الفتنة أن محمد بك المذكور اجتمع عليه خمسة أفراد من الانكشارية، وانضم إليهم طائفة من هذا الأوجاق، فأذوا الناس واستباحوا أموالهم، وصبوا جام غضبهم على الفقارية منهم^(٢)، وكان محمد بك قد طلع إلى الديوان بمفرده فأمر الباشا بقتله، وهو خارج من عنده، ولما بلغ أعوانه ذلك تجمعوا وذهبوا إلى جامع المؤيد^(٣)، وتحصنوا فيه معلنين عصيانهم، فأمر الباشا الأمراء، والصناجق، والأغوات أن يتوجهوا لمحاربتهم - وإن أدى ذلك إلى هدم الجامع - ولما أخذوا يطلقون عليهم النيران، طلبوا الأمان، وخرجوا من الجامع محاولين الفرار، فأخذت الأيادي تتخطفهم، وأمر الباشا بضرب أعناقهم، بعد أن قتل العديد من أتباعهم، ولم ينج منهم إلا القليل^(٤)، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على رغبة الإدارة العثمانية في مصر، في عدم عودة الفوضى السياسية مرة أخرى، ولكن سرعان ما ظهر الصراع الحزبي، والفوضى السياسية من جديد.

وعندما نشأ الصراع الحزبي من جديد لم يكن في أول الأمر صراعاً بين بكوات المماليك، أو بين الفقارية، والقاسمية، بل داخل الأوجاقات العسكرية السبعة، وخاصة بين أوجاق الانكشارية والعزب، وقد انضم الباشا، والصناجق الفقارية، والقاسمية، والعلماء إلى فريق أو آخر فتوزع ولاؤهم بين طرفي الصراع^(٥).

وقد حدثت في عهد عبد الرحمن باشا (١٠٨٧-١٠٩١هـ/١٦٧٦-١٦٨٠م)، أزمة داخل أوجاق الانكشارية، نتيجة لمحاولة كوجك محمد، الذي كان يشغل منصب باش أوده باشي الانكشارية منذ (١٠٨٥هـ/١٦٧٤م) الانفراد بالسلطة فيه، فقد أوقع القتل والنفي بين زعماء الانكشارية، وأظهر ولائه للفقارية، في الوقت

(١) الزرب: كلمة تركية بمعنى متجبر، باغ، طاغ، غاصب، شرس، عنيد، أو شديد (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٢٨٣).

(٢) عبد الجواد صابر إسماعيل: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣) جامع المؤيد: أنشأه الملك السلطان المؤيد أبو النصر شيخ الحمودى الظاهر سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م، بجوار باب زويلة، وتكلف إنشاؤه مبالغ طائلة، وأوقف عليه عدة مواضع بمصر والشام، وكان به مكتبة كبيرة تضم أنواع كثيرة من العلوم. (انظر: علي باشا مبارك، المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨٣ وما بعدها).

(٤) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦، أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

(٥) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق، ص ١٤١.

الذى تولى فيه ذو الفقار بك (١) إمارة الحج، وحظى بمعاوضة كوجك محمد، ولما ضاقت الانكشارية من أعماله، عزموا فى ١٢ رجب ١٠٩١هـ/ ٨ أغسطس ١٦٨٠، على قتله، فلجأ إلى طائفة العزب، فتم الاتفاق بين الأخيرة والانكشارية على نفيه إلى الدولة العثمانية (٢).

وقد أتاحت الاضطرابات التى حدثت بأوجاق الانكشارية الفرصة أمام الفقارية والقاسمية واشتهرت معهما الصنجدية من جديد، فقد حظى ذو الفقار بك بالصنجدية وإمارة الحج، على حين بعد عزل عبد الرحمن باشا، وتولى عثمان باشا عهد الأخير إلى قيطاس بك القاسمى بالقائمقامية، وبعدها منح إبراهيم بك بشناق، والشهير بأبي شنب زعيم بيت الشنبية - وهو ابن أخت أحمد بك بشناق - رتبة الصنجدية، ويعتبر هذا تدعيماً للقاسمية على الفقارية (٣).

وفى شوال ١٠٩٧هـ/ سبتمبر ١٦٨٦م، عاد كوجك محمد من منفاه إلى مصر والتحق بأوجاق الانكشارية، وعاد إلى منصبه القديم كباش أوده باشى، ولكنه كان سيئ التصرف داخل الأوجاق، فقد أخرج منه ما يقرب من تسعين فرداً، فجمع عليه العسكر بزعمه جلب (٤) خليل وتمكنوا من إخراجهم من الأوجاق، فذهب إلى حسن أغابلية الفقارى (٥) أغا الجنلليان، وزعيم طائفة البلقية أحد البيوتات المملوكية، فعينه برتبة جرجى (٦) فـــــــ

(١) ذو الفقار بك: تابع الأمير حسن بك الفقارى تولى الصنجدية وإمارة الحج فى يوم واحد، وطلع بالحج إحدى عشرة مرة (انظر: عبد الرحمن الجيرى، المصدر السابق، ج١، ص ١٢٠).

(٢) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٢٥، عبد الرحمن الجيرى، المصدر السابق، ج١، ص ١٢٤، Holt.P.M., the career of kucuk Mohammed (1676- 94) (BSOAS) XXVI, P,2, London,. 1963, pp. 278- 280.

(٣) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ١٧٧ وما بعدها.

(٤) جلب: كلمة تركية بمعنى "الله جل جلاله" (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٢١٣) والمقصود هنا التعظيم لخليل أحد زعماء القاسمية، داخل أوجاق الانكشارية.

(٥) حسن أغابلية الفقارى: أصله رومى الجنس، تابع محمد جاويش فياله، تولى أغاوية العزب سنة ١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤، ثم تولى أغاوية الجنلليان سنة ١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م، وكان أميراً جليلاً ذو دهاء ورأى وكلمة مسموعة بمصر، فكان لا يتم أمر من الأمور الصغيرة أو الكبيرة إلا بعد مراجعته ومشورته، واستمر على ذلك حتى توفى سنة ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م، (انظر: عبد الرحمن الجيرى، المصدر السابق، ج١، ص ١٢١-١٢٢).

(٦) جرجى: ضابط انكشارى تعادل رتبته رتبة اليوزباشى، وكان يعرف فى التركية أحياناً باسم (باباباشى)، وفى الفارسية بـ (سرباد كان) وهما بمعنى رئيس المشاة، ويشرف الجرجى على كل أمور الكتيبة، وله حقه تأديب -

طائفته^(١).

وفى عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م ، توفى ذو الفقار بك أمير الحج، فأعطيت صنجقيته إلى ابنه إبراهيم، وعين إسماعيل بك الدفتردار^(٢) أميراً للحج، ثم قلد حسن باشا السلحدار (١٠٩٩-١١٠٠هـ/١٦٨٨-١٦٨٩م) إمارة الحج لإبراهيم بك أبو شنب، بعد أن عزل إسماعيل بك منها وولاه الدفتردارية ثانياً^(٣)، ولكن فى ٨ رجب ١١٠١هـ/ ١٧ أبريل ١٦٩٠م عين إبراهيم بك ابن ذى الفقار بك أميراً على الحج، فكان ذلك بمثابة تدعيم للفقارية على القاسمية^(٤).

وحاول الفقارية الاشتراك فى الصراع الدائر داخل أوجاق الانكشارية، فحاول إبراهيم بك - أمير الحج - السيطرة على هذا الأوجاق، واستخدم كوجك محمد كأداة يضرب بها نفوذ القاسمية داخل أوجاق الانكشارية، فحاول أن يعيد كوجك محمد لمنصبه القديم كباش أوده باشى بالأوجاق، فدبر معه مؤامرة للتخلص من قادة القاسمية داخل الأوجاق بمعاوضة حسن أغابلفية، فتخلص من جلب خليل وتم رفع

= الجند فى الجرائم الصغيرة، وفى عهد السلطان عمود الثانى (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) - قبيل إلغاء الانكشارية - ألغى هذا اللقب واستعمل بدلاً منه لقب (أورتاباشى) أى رئيس الأورطة، وكان لقب الجريشى يطلق أحياناً على الأغنياء من تجار النصارى، وعلى أصحاب السفن التجارية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٦٦-١٧).

(١) الملوان المصدر السابق، ص ٢٢٩-٢٣٠،

Holt.p.M., The career, p. 280.

(٢) إسماعيل بك: تابع حسن بك الفقارى، وصهر حسن أغا بلفية تولى الدفتردارية ثلاث سنوات، وسبعة أشهر، ثم عزل، وسافر على العسكر المتجه للدولة العثمانية، ورجع إلى مصر وأعيد إلى الدفتردارية ثانياً، ولم يزل على ذلك حتى توفى عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م (انظر: عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢١).

(٣) يظهر من الوثائق أن إسماعيل بك الدفتردار كان لا يتصف بالأمانة، فقد استغل هذا المنصب الهام تقوية لنفسه ونفوذ الفقارية ضد القاسمية، بدليل أن تركته قد بيعت لسداد ما عليه من التزامات وديون، فقد بيع ما يملكه من متاع البيت، ومن أرقاء بيض وسود، وغلل ومواشى بمناطق التزامه بالغريبة والدقهلية، وعلارة على المبالغ التى بذم بعض الأفراد، وقد بلغت قيمة ذلك (٩٦٤٩٧٩١) نصف فضة، ما يعادل (٣٨٥) كيس، و(٢١٧٩١) نصف فضة، وضع من ذلك ما هو متأخر عليه من مال مبرى، وديون لصالح بعض الأشخاص، وبلغت قيمة ذلك (١٣٩٦٨٦٣٤) نصف فضة، ما يعادل (٥٥٧) كيس و(١٨٦٣٤) نصف فضة، قيمة المطلوب لأرباب الديوان وجهة المال المبرى، وغمره (٤٢٩٦٨٤٣) نصف فضة، ما يعادل (١٧١) كيس و(١٨٤٣) نصف فضة، وهذا يؤكد ما قلناه أنفاً عن إسماعيل بك من اتصافه بعدم الأمانة (انظر: القسمة العسكرية، س ١٠٠، ص ٢٨-٣٤، م ٤٣ بتاريخ ١٨ جمادى آخر ١١١٩هـ/١٦ سبتمبر ١٧٠٧م).

(٤) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٣١-٢٣٢، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ٧، سمرة فهمى عمر، إمارة الحج، ص ٨١.

كل من رجب كتحدا، وسليم أفندي كاتب كبير مستحفظان^(١) إلى رتبة الصنجدية تمهيداً للتخلص منهما، وتم ذلك بالفعل، حيث استعفى رجب كتحدا من رتبة الصنجدية ونفاه إلى الحجاز، أما سليم أفندي فتم تدبير حيلة وقتل، مما زاد من حدة العداء بين الفقارية والقاسمية^(٢).

ونتيجة لذلك رجع كوجك محمد إلى منصبه كباش أوده باشى بأوجاق الانكشارية، ثم قام بنفى مصطفى كتحدا القازدغلى إلى الحجاز. فى عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢، بسبب المنافسة القائمة بينهما داخل الأوجاق، وأقام مصطفى كتحدا بالحجاز عامين (١١٠٤-١١٠٦هـ/١٦٩٢-١٦٩٤م)، ثم عاد إلى مصر بوساطة حسن أغابلية لدى كوجك محمد^(٣)؛ ونتيجة لما سبق زاد العداء بين مصطفى كتحدا القازدغلى وكوجك محمد، حيث لم يمر سوى عدة أسابيع على عودة الأول حيث قتل الثانى فى ٢١ محرم ١١٠٦هـ/١٣ سبتمبر ١٦٩٤م، وتشير أصابع الاتهام فى ذلك إلى مصطفى كتحدا القازدغلى^(٤).

وبعد مقتل كوجك محمد سيطر على أوجاق الانكشارية مصطفى كتحدا القازدغلى، واستمر على ذلك حتى وفاته عام ١١١٥هـ/١٧٠٣م، ودار صراع على النفوذ بين أصحاب الزعامة فى مصر، والممثلين لطائفتى الفقارية والقاسمية، وهما إبراهيم بك الفقارى، وإبراهيم بك أبو شنب القاسمى، وحاول الأول أن يقضى على نفوذ زعماء القاسمية، ولكنه لم يتمكن خاصة بعد تعيين إبراهيم بك أبو شنب قائمقام إسماعيل باشا (١١٠٧-١١٠٩هـ/١٦٩٥-١٦٩٧م)، ثم حدث فى عام ١٧٠٧هـ/١٦٩٥م، أن توفى إبراهيم بك الفقارى أثر طاعون عم مصر، فأعطيت

(١) كاتب كبير مستحفظان: كان لكل أوجاق اثنان من الكتاب أحدهما كاتب كبير والثانى كاتب صغير، ولهما الإشراف على شئون الأوجاق المالية، وكانوا يمثلون الأوجاقات فى ديوان الروزنامة، ويساعدهما فريق من الكتبة، ويقع على عاتقهم تسجيل أسماء أفراد الأوجاق كل منهم حسب رتبته وراتبه الذى يتقاضاه من الخزينة، وإجراء التعديلات اللازمة فى دفاتر الجند، من شطب قيد المعزولين من الأوجاق، وإحلال أسماء البدائل مكافهم، والتعاون مع أفندية الروزنامة فى صرف مرتبات رجال الأوجاقات، وكان يطلق على كتاب الأوجاقات، أفندية الأوجاقات السبعة (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص ٧٤).

(٢) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ١٨٧-١٨٨، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥-١٢٠-١٢٤، Holt.p.M., The career, p. 284.

(٣) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٤-١٧.

(٤) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧.

صنّجقيته لقيطاس بك الفقارى، وإمارة الحج لأيوب بك الفقارى^(١)، ولكنه عزل منها وتولى مكانه قيطاس بك الفقارى^(٢).

ثانياً - دور البيوتات المملوكية فى فترة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ/١٧١١م).

كان مصطفى: كتحذا القازدغلى هو صاحب النفوذ داخل أوجاق الانكشارية، ولكن بعد وفاته حاول أفرنج أحمد باش أوده باشى الانكشارية الوصول إلى الزعامة داخل هذا الأوجاق، ولكن أصحاب الزعامة فى الأوجاق من القازدغلية وأنصارهم لم يرضهم ذلك، وتمكنوا من نفي أفرنج أحمد وزميله جلبى^(٣) حسين إلى الطينة^(٤)، وتولى كور^(٥) عبد الله القازدغلى باش أوده باشى الانكشارية^(٦).

وبعد فترة قصيرة عاد أفرنج أحمد من منفاه، فلجأ إلى مصطفى أغابلية^(٧) أغا الجراكسة، والذى تزعم البيت البلى بعد وفاة أستاذه حسن أغابلية، فى حين لجأ جلبى حسين إلى أوجاق التفنكجيان، ولما علمت الانكشارية بعودة أفرنج أحمد وزميله، طلبوا من الباشا نفيهما إلى الطينة، وكادت أن تحدث فتنة بسبب ذلك، لولا تدخل العلماء، والأشراف، والصناجق، فتم الاتفاق على جعل أفرنج أحمد صنّجقاً، وصار يعرف بأفرنج أحمد بك^(٨)، ولم تعد له سلطة على أوجاق الانكشارية.

(١) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٥٢-٢٥٣، أحمد كتحذا عزبان، المصدر السابق، ص ٢٤ وما بعدها.

(٢) أحمد كتحذا عزبان: المصدر السابق، ص ٧٠.

(٣) جلبى: كلمة تركية بمعنى، مولى، أو سيد، أو قارئ (انظر: محمد على الأنسى: المرجع السابق، ص ٢١٣).

(٤) الطينة: تابعة لدمياط، وكانت نقطة عسكرية لحراسة الحدود، وما قلعة لهذا الغرض، وسميت بالطينة لوقوعها فى أرض رخوة تعلوها مياة البحر فى بعض الأوقات، ومكالمها اليوم أثر قلعة الطينة الواقعة بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفى الشمال الغربى من أطلال مدينة الفرما على بعد ثلاثة كيلو مترات، وشرق مدينة بورسعيد على بعد ٣٤ كيلو متراً (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ١، ص ٨٠).

(٥) كور: كلمة تركية بمعنى أعمى، ضرير، كال، غير قاطع، مظلم، غافل (انظر: محمد على الأنسى: المرجع السابق، ص ٤٧٤) وربما تكون هذه صفات أطلقت عليه.

(٦) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٧٩، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٧) مصطفى بك بلفية: تقلد الإمارة والصنّجقية فى أيام إسماعيل بك ابن إيواظ سنة ١١٣٥هـ/١٧٢٢م، وكان من أصحاب الأمر والنهى والحل والعقد، توفى سنة ١١٤٨هـ/١٧٣٥م (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١ ص ٢٢٥).

(٨) على بن محمد الشاذل الفراء: ذكر ما وقع بين عسكر الخروسة القاهرة (١١٢٣هـ/١٧١١م) تحقيق عبد القادر أحمد طليمات، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع عشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٤٦-٣٤٧.

وفى عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م، حدثت فتنة بين أوجاق الانكشارية والأوجاقات السنة الاخرى، فقد ثار خلاف بين عثمان أوده باشى، والذى كانت تسانده الانكشارية، ومملوك محمد أغا كتحدا الجاويشية، والذى كانت تسانده بقية الأوجاقات، ورفع الفريقان حالة الاستعداد فى صفوفهما، وأملى كل فريق مطالبه على الفريق الآخر، فقد طالبت الأوجاقات، السنة بإلغاء الحمایات (١) التى كانت تتمتع بها الانكشارية، على حين طالبت الأخيرة بإبطال المظالم التى كانت تتمتع بها السباهية فى الأقاليم والأرياف، وتمسك كل من الفريقين بمطالبه، وتم عرض الأمر على حسن باشا السلحدار (١١١٩-١١٢١هـ/١٧٠٧-١٧٠٩م) ولكنه كان مغلوباً على أمره، ولا يدرى أوامر من ينفذ، فما كان من الأوجاقات السنة إلا أن اجتمعوا، ونقيب الأشراف، وقاضى العسكر، والصناجق فى باب العزب، وهددوا بعزل الباشا فأذعن لمطالبهم (٢).

أما الانكشارية فقد اجتمعوا ببابهم فى محرم ١١٢١هـ/مارس - أبريل ١٧٠٩م، وقرروا الاستمرار فى المعارضة، كما احتجوا على مطالبة الفرق الأخرى بنقل دار الضرب (٣) من القلعة، وألا يمكنوا أحداً غير قيطاس بك الفقارى من إمارة الحج،

(١) الحمایات: هى أموال تفرض من قبل بعض أصحاب النفوذ من الجند، وعلى أصحاب المصالح حمايتهم (انظر: عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٨٦).

(٢) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٢١٨-٢١٩، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨، عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ٤٧-٤٨.

(٣) دار الضرب: عملية سك النقود تتمثل فى قيام الدولة بتأسيس داراً للضرب، وتعرف بالضربخانه، تقوم بمهمة صهر وتجزئة المعادن إلى أجزاء ملائمة معلومة الوزن، محددة العيار (درجة النقاوة)، مع دمجها بخاتم رسمى يغطى وجهى العملة وحواشيها منعاً للتزوير، وإعطائها اسماً حسابياً يسجل عليها، كالنور محبوب * والقروش * وإصدار أجزاء لهذه الوحدات النقدية بأوزان مناسبة مدموجة بخاتم الدولة أيضاً، وقد عرفت منذ فجر الإسلام دور للضرب كثيرة أقدمها بالإسكندرية، والفسطاط، والفيوم، والبهنسا، والقاهرة، وقد استمرت هذه الدور فى إنتاج النقود الذهبية والفضية والنحاسية فى العصر الأيوبي، حين تركز ضرب النقود فى دارين هما الإسكندرية، والقاهرة وحتى مجئ العثمانيين كان العمل جارياً فى هاتين الدارين، ولكن الجيرتى يفيدنا بتركيز السك فى ضربخانه القاهرة وحدها، وكانت أول الأمر بمعمل البارود، ثم نقلت إلى الديوان بالقلعة عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٦٩-٥٧٠).

* الزرمحبوب: نقد ذهب تركى، ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦-١١١٥هـ/١٦٩٤-١٧٠٣م)، وهو يزن أربعين حبة أى ٢,٦ جرام، وقد أطلق عليه فى تركيا "طغراالى التون"، و "التون" فى التركية تعنى "الذهب" و "طغراالى" نسبة إلى نقش "الطغراء" أو "الطرة" باسم السلطان على أحد وجهى هذا النقد. وقد أطلق الجيرتى على =

بعد أن أشيع أنهم سيولون غيره^(١)، وكتبوا عرضاً بذلك للسلطان في حين كتب أعداء الانكشارية عرضاً آخر للسلطان، وقع عليه العلماء، ونقيب الأشراف، والصناجق بضرورة نقل دار الضرب؛ حتى يتمكنوا من تقليص نفوذ الانكشارية شيئاً ما، وكادت أن تحدث فتنة تصل إلى حد القتال، ولكي يتم القضاء عليها طلب الصناجق والأوجاقات بنفى ثمانية من قادة الانكشارية^(٢) - وهم في تقدمهم مثيروا الفتنة - ولما بلغ الانكشارية ذلك اجتمعوا ببابهم لقتال الأوجاقات الستة، وعزمت بقية الأوجاقات على قتال الانكشارية، مالم يسلموا بنفى الثمانية أفراد، واستصدروا فتوى من قاضى العسكر بمحاربتهم، ولما أرسلت إليهم تلك الفتوى تراخت عزائمهم، وسلموا بنفى الثمانية أفراد بشرط إعطائهم الأمان^(٣) ثم جاء بعد ذلك رد السلطان بإلغاء حمايات الانكشارية، ومظالم الاسباهية معاً، ونقل دار الضرب للدايون^(٤).

= هذا النقد في أسواق مصر اسم "دينار طرل" سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م، "والدينار" هنا امتداد لنقود الذهب الإسلامية منذ عهد المماليك، أما "الطرل" فهي نسبة إلى "الطرة" أى "الطغراء"، كما أطلق عليه الجيرتى أحياناً "الجزرى" أو "المحبوب الجزرى" نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد، وهى أشبه بالإطار أو الجيرير (انظر: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٥).

* * القرش: في الأصل تعريب Groshen الألمانية، وهى تعنى البياستر "Piastre" أى النقد الأسبانى الفضة، الذى بدأ ضربة وتداوله في مطلع القرن السادس عشر، ثم استقر في التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى، فأطلق على البياستر، الفضة التركى اسم "قرش" أو "قرش" أو "ارش" كما يسميه العامة في مصر، وقد ضرب هذا النقد في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثانى (١٠٩٩-١١٠٢هـ/١٦٨٧-١٦٩٠م)، وفي مصر ضربت القروش في عهد على بك الكبير لأول مرة سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م، وقد أشار إليها الجيرتى في أحداث سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢م، وذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش: المحوز، والى قيمة القطعة منها عشرة أنصاف، والقرش المفرد، وقيمتها خمسة أنصاف، وذكر أن محمد بك أبو الذهب أبطل سنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢، كل هذه القروش التى كانت تحمل علامة اسم على بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب في مصر بقيمة تقدر بأربعين نصف فضة، أو أربعين بارة، وأطلق عليه أحياناً اسم القرش الرومى، أو القرش التركى، وكانت لهذا القرش أجزاء منها نصف القرش، وهى قطعة قيمتها عشرون نصف أوبارة وفي عام ١٣٣٥هـ/١٩١٦، حدد قيمة القرش المصرى بعشرة مليمات، وأصبح المليم هو أصغر وحدات النقود في مصر (انظر: عيد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ٥٧٤-٥٧٥).

(١) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٩٢-٢٩٣، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) هم: حسن كتخدا النجلى، وناصر كتخدا، وكور عبد الله باش أوده باشى، وإسماعيل كتخدا، ومصطفى كتخدا الشريف، وأحمد جرجى تابع باكير أفندى، وإبراهيم أوده باشى، وحسين أوده باشى العنتبلى (انظر: أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٢٢٤، عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٤١).

(٣) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٤٨-٣٤٩، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٢.

(٤) الملوان: المصدر السابق، ص ٢٩٦، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

وفى ٢ ربيع آخر سنة ١١٢١هـ/ ١١ يونيو ١٧٠٩م، تم التصالح بين أفرنج أحمد، وأوجاق الانكشارية، وعاد إلى منصبه القديم، كباش أوده باشى فى الأوجاق، وفى نهاية هذا الشهر عاد الثمانية أفراد المنفيين، ووزعوا على الأوجاقات بمعرفة الصناجق (١).

وفى ١٥ جماد آخر سنة ١١٢١هـ/ ٢٢ أغسطس ١٧٠٩م، ألبس الباشا قفطان الدفتردارية لقيطاس بك الفقارى، وقفطان لإبراهيم بك أبو شنب على إمارة الحج، ولكن فى نهاية ربيع الآخر ١١٢٢هـ/ ٢٧ يونيو ١٧١٠م، عزل الباشا الأخير من إمارة الحج، ومنحها لإيواظ بك القاسمى (٢)، وبدأت بودار الفتنة تلوح فى الأفق من جديد، فقد اجتمع أتباع مصطفى كتحدا القازدغلى بباب العزب، ومن تبعهم من أعيان الانكشارية، واتفقوا أنهم لا يرضون أفرنج أحمد باش أوده باشى، وإن لم يتم تنفيذ ذلك فسوف ينضمون إلى أى أوجاق آخر يريدونه، وأيدهم فى ذلك أصحاب الأوجاقات الستة، وصمموا على ضرورة عودة الثمانية المنفيين إلى أوجاق الانكشارية (٣).

ونتيجة لاحتدام الموقف وخوفا من اشتعاله سعت الأمراء والصناجق، وأغوات الأوجاقات الستة بينهم لعقد الصلح، وصاروا يجتمعون تارة بمنزل قيطاس بك الدفتردار، وتارة أخرى بمنزل إبراهيم بك أبو شنب — أمير الحج الأسبق — وفى نهاية الأمر تم الاتفاق على أن ينقل الأفراد الثمانية، ومن انضم إليهم من أهلى الأوجاق البالغ عددهم ستمائة فرد إلى أوجاق العزب (٤)، وهنا يظهر دور الأمير حسن الإخمىمى أمير إخمىم (٥) بأن قام بالاتفاق على الجنود المنفيين حتى أبهر

(١) على الفراء، المصدر السابق، ص ٣٤٩،

Holt, P. M., Egypt, p. 88.

(٢) الملوانى: المصدر السابق، ص ٣٠٢، عبد الرحمن الجبرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ٥١.

(٣) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٥٠، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٢٢٩، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٨٢ — ١٨٣.

(٤) الملوانى: المصدر السابق، ص ٣٠٦ وما بعدها.

(٥) إخمىم: قاعدة مركز إخمىم، التابعة لمديرية جرجا، وهى من المدن القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق،

ق ٢ ج ٤، ص ٨٩).

عقولهم (١)، من هنا كان العداء بين أفرنج أحمد، وحسن الإخميمي وازداد الموقف اشتعالا بعدما قام الانكشارية الذين انتقلوا إلى باب العزب بقطع الطريق المؤدى للقلعة، وقطعوا الماء عنها، فانتهاز أفرنج أحمد تلك الفرصة، واستصدر أمرا من خليل باشا (١١٢٢-١١٢٣هـ/١٧١٠-١٧١١م) والقاضى بمحاربتهم، فشرع فى ضرب باب العزب بالمدافع، وقتل منهم عدة أفراد واستمر على ذلك ثلاثة أيام (٢)، فما كان من الأمراء، والصناجق القاسمية المواليين للعزب، وعلى رأسهم إيواظ بك أمير الحج وإبراهيم بك أبو شنب، وقانصوه بك إلا أن قرروا التوجه إلى الرميصة، ومحاربة الانكشارية، ولكن نما إلى علمهم أن أيوب بك الفقارى، وجماعته المواليين للانكشارية، قد نصبوا المدافع على طريق المارين هناك، فخشوا إذا ما خرجوا للقتال أن تهاجم بيوتهم؛ فأقاموا فى بابهم متسلحين، فى حين استمر أفرنج أحمد فى إطلاق النار (٣).

وجرت محاولة لعقد الصلح بين الفقارية والانكشارية، وبين القاسمية، والعزب، فكان رد أفرنج أحمد أنه لا يأبى الصلح بشرطين؛ الأول أن ينقل الثمانية أفراد الذين كانوا سبب الفتنة من أوجاق العزب، إلى الأوجاقات التى كانوا فيها بعد عودتهم من النفى، وأن يقيموا خارج القاهرة والشرط الثانى أن يسلموا الأمير حسن الإخميمي للباشا يفعل به ما يشاء، فلم يرض العزب بذلك، وحاول الصناجق وضع حل لهذه الأزمة، وهو أن يرجع الثمانية أفراد إلى ما كانوا عليه فى الأوجاقات بعد النفى، ولكن يعفونهم من النفى، وألا يطلبوا الأمير حسن الإخميمي منهم، فلم يوافق أفرنج أحمد على ذلك وصمم على القتال (٤)*.

(١) على الفرا: المصدر السابق، ص ٣٥١، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص ٢٠٧.

(٢) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٢٣٠-٢٣١، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٣) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص ١٨٧-١٨٨، عبد الرحمن الجيرى، المصدر السابق،

ج ١، ص ٥٣-٥٤.

(٤) على الفرا: المصدر السابق، ص ٣٥٣، الملوان، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤، * نلاحظ أن أفرنج أحمد كان هو

صاحب رأى فى عقد الصلح مع القاسمية والعزب، ولم يظهر دور زعماء الفقارية فى ذلك، ويرجع ذلك إلى تأييدهم لأفرنج أحمد فى مسعاه، وهو القضاء على القاسمية.

وفى ٤ ربيع أول ١١٢٣هـ/٢٢ أبريل ١٧١١م، اجتمعت جميع الصناجق، والأغوات ببيت إبراهيم بك أبو شنب، واتفقوا على إجراء الصلح بين الفريقين، وطلبوا من أيوب بك الفقارى أن يرسل لأفرنج أحمد يعلمه بذلك، كى يتم وقف القتال، ولذا توقفت الحرب ثلاثة عشر يوماً، وانتهر أفرنج أحمد هذه الهدنة المؤقتة، وأخذ ينصب المدافع، وقام ببناء المتاريس، وجمع البارود والرصاص، وخزن المياه فى صهاريج القلعة، فأخذت العزب هى الأخرى تسليح نفسها (١).

فى هذه الأثناء حضر محمد بك الفقارى حاكم الصعيد، بناء على طلب الباشا، وأيوب بك الفقارى، فدخل القاهرة فى جمع كبير من العسكر، والعربان، ثم كلفه الباشا بمحاربة العسكر المتحصنين بجامع السلطان حسن، والذين كان يتزعمهم محمد بك تابع قيطاس بك المعروف بقطامش الفقارى، وعثمان بك بارم ذيله، ودارت معركة عنيفة بين الطرفين، أسفرت عن قتل عدد كبير من أتباع محمد بك حاكم الصعيد، فما كان من الأخير إلا أن قرر الهجوم على باب العزب، وأسفر هذا الهجوم عن قتل عدد كبير من الطرفين، وعلى أثر ذلك توجه العزب إلى بابهم (٢).

ولقد كان لبعض علماء الأزهر موقف متخاذل إزاء هذه الفتنة، فقد أفتت طائفة منهم بجواز محاربة العزب، والقاسمية، والفقارية المنشقين، على حين أفتت طائفة أخرى منهم بجواز محاربة الانكشارية ومن والاهم من الفقارية (٣)، وربما أفتى العلماء بذلك تحت الضغط أو بريق المال.

وعلى هذا الأساس دارت العديد من المعارك الحربية أسفرت عن تفوق العزب والقاسمية على أعدائهم (٤)، ولما رأى أيوب بك أن مركزه صار مهدداً أرسل إلى حبيب

(١) على الفرا: المصدر السابق، ص ٣٥٥، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) الملوان: المصدر السابق، ص ٣١٦، أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير

الشايب، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) على الفرا: المصدر السابق، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٤) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٢٣٥ وما بعدها، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٩٢ وما بعدها.

الدجوى^(١) زعيم عربان الحبايبة يستعين به، وردا على ذلك أرسل إبراهيم بك أبو شنب استعان بعربان السلامة والهنادى^(٢) بالبحيرة^(٣).

وبناء على ذلك انقسم طرفى الصراع فى مصر إلى فريقين، الفريق الأول (القاسمى — عزبان) ويضم زعماء القاسمية، إيواظ بك أمير الحج، وإبراهيم بك أبو شنب وقانصوه بك، والفقارية المنشقين، قيطاس بك الدفتردار، وتابعه محمد بك المعروف بقطامش، وعثمان بك بارم ذيله، ورجال أوجاقات السباهية الثلاث بدون الأغاوات، والمتفرقة والجاويشية، والستمائة فرد انتى جاءت للعرب من الانكشارية، وعربان السلامة والهنادى، والأمير حسن الإخميمى، أما الفريق الثانى (الفقارية — الانكشارية) فيضم زعماء الفقارية، أيوب بك الفقارى، ومحمد بك حاكم جرجا، وأغاوات السباهية الثلاث، وأغا المتفرقة، وكتخدا الجاويشية، وأفرنج أحمد، والباشا العثمانى، وقاضى العسكر وعربان أولاد حبيب^(٤).

(١) حبيب الدجوى: هو حبيب بن أحمد، من أكابر عظماء مشايخ العرب بالقليوبية، وكان مقر إقامته بدهجوة، وأصله من قرية شطب بأسسوط، وكان كبير نصف سعد، وصار له خفارة البرين الشرقى، والغربى ابتداء من بولاق إلى رشيد ودمياط (انظر: عبد الرحمن الجبريتى، المصدر السابق، جـ ١، ص ٤٤٩).

(٢) السلامة والهنادى: أصلان القبائل العربية التى كانت بالصعيد الأعلى إلى جانب عربان هواره* واعترفوا وسلموا بنفوذ الأخيرة فى الصعيد (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧—١٧٩٨) المجلة التاريخية المغربية، تونس، ١٩٨٢، ص ٣٣).

*هواره: كانت قبائل هواره موجودة بالمغرب قبل الفتح العربى له سنة (٨٠هـ/٦٩٧م) وقد استقروا بالصعيد منذ سنة (٧٨٢هـ/١٣٨٠م)، وامتد نفوذهم من قرص جنوبا إلى البهنسا شمالا، وقد اعترفت لهم السلطات المملوكية بالإمارة فى المنطقة، وعند دخول العثمانيين مصر أبقي السلطان سليمان على إمارة جرجا فى يد الهواره، وكانت خلعة الولاية على إمارة جرجا تصل إلى الأمير الهوارى، طالما كان الهواره يقومون بجمع المال، والغلال المقررة للدولة، وظلّت إدارة جرجا فى يد الهواره حتى عام (٩٨٣هـ/١٥٧٦م) حينما صدر فرمان بإقصائهم عن إمارة جرجا، لما رأته الدولة من تقصيرهم فى جمع الخراج، وأسندت إمارة جرجا، إلى أحد البكوات المماليك، ولكن الهواره استطاعوا عن طريق علاقاتهم الطيبة بالأهالى والإدارة أن يستعيدوا مكانتهم، وسيطرتهم خلال القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى، وقد وصلت لذروتها فى عهد همام بن يوسف (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة فى مصر، ص ٣٥—٣٦).

(٣) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٢٣٧، سمرة فهمى عمر، دور عربان الوجه البحرى فى تاريخ مصر العثمانية (٩٢٣—١٢١٣هـ/١٥١٧—١٧٩٨م) رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب إسكندرية، قسم التاريخ، ١٩٩٢، ص ٨٨—٨٩.

(٤) الملوان: المصدر السابق، ص ٣٢٥—٣٢٦.

ولما طال أمر القتال على القاسمية والعزب، وازدادت كلفة القتال، قرروا عزل الباشا، وتولية قانصوه بك منصب القائمقام، وعينوا لأوجاقات السباهية الثلاث، والمتفرقة، والجاويشية خمسة أغوات موالين لهم، ولما بلغ ذلك خليل باشا كتب أمرا لأيوب بك بمحاربة الصناجق القاسمية، وكل من والاهم لكونهم عصاه خارجين عن طاعة السلطان (١).

وبناء على ذلك اتفق محمد بك حاكم جرجا مع أفرنج أحمد الهجوم على العزب من طريق قراميدان ولكن العزب وصل إليهم هذا التدبير فاستعدوا له، وتمكنوا من هزيمة محمد بك، بعد أن قتل من طائفته عددا كبيرا (٢).

وفي هذه الأثناء أرسل قانصوه بك قائمقام فرمانا (٣) إلى محمد بك حاكم جرجا يأمره بالتوجه إلى ولايته، وأعطاه الأمان لنفسه وماله، حتى يتمكن من جمع الأموال الأميرية، والغلال باعتباره مسئولا عن إرسالها إلى القاهرة، ولكن محمد بك عندما وصل إليه هذا الفرمان اشتاط غضبا، ورفض الرجوع لجرجا، وصمم على مواصلة القتال مع حزبه (٤).

ولما ينس خليل باشا من قتاله مع القاسمية، والعزب، اتفق مع أيوب بك ومن انضم إليه من العسكر على محاربتهم، ففي ربيع الأول ١١٢٣هـ/ أبريل - مايو ١٧١١م، أرسل أيوب بك ومحمد بك إلى العربان يأمرهم بأخذ جمال السقائين، وحميرهم، فشح الماء في القاهرة، ووصل ثمن قربة الماء إلى خمسة أنصاف، فأمر إيواظ بك وقانصوه بك وقيطاس بك جماعة من العسكر أن يتوجهوا إلى القصر العيني، ويستخلصوا جمال، وحمير السقائين ممن نهبا، ولكن محمد بك حاكم جرجا تصدى لهم، وقتل منهم جماعة؛ لذا قرر القاسمية البروز لميدان القتال (٥).

(١) على الفرا: المصدر السابق، ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) على الفرا: المصدر السابق، ص ٣٦٩-٣٧٠، الملوان، المصدر السابق، ص ٣٢٩.

(٣) فرمان: كلمة تركية بمعنى أمر، أو براءة سلطانية (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٣٨٥).

(٤) أحمد شلي: المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٥) نفس: ص ٢٤١.

وفى ربيع الثانى ١١٢٣هـ/ مايو - يونية ١٧١١م، خرج الفريقان للقتال بجهة القصر العينى، ودارت بينهما معركة شرسة قتل فيها عدد كبير من الطرفين، إلا أن أهم نتائج هذه المعركة هى قتل إيواظ بك زعيم الإيواظية (١) وبعد دفنه اجتمع الأمراء القاسمية وقرروا الأخذ بثأره، وعينوا الأمير يوسف جرجى الجزار صنجقا وأميرا للحج، وعينوا الأمير إسماعيل بك بن إيواظ صنجقا مكان والده كى يفتح بيته (٢)، ويعتبر مقتل إيواظ بك حدثا مهما فى تاريخ العلاقات بين الفقارية والقاسمية، إذ تحول التنافس المحدود فيما بينهما إلى صراع حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر (٣).

وعلى هذا الأساس بدأت المعارك بين الطرفين من ١٩ حتى ٢٨ ربيع الثانى ١١٢٣هـ/ من ٦ إلى ١٥ يونية ١٧١١م، وكان يتزعم الفقارية أيوب بك، ومحمد بك حاكم جرجا، أما القاسمية، فكان يتزعمهم محمد بك، قطامش، وعثمان بك بلرم ذيله، ويوسف جرجى الجزار، ودارت معارك شرسة بين الطرفين، أسفرت عن ظهور التفوق الحربى لحزب القاسمية، وهروب أيوب بك من ساحة القتال، وقتل ما يقرب من أربعمئة فرد من الطرفين، وقيام يوسف بك الجزار بنهب حديقة أفرنج أحمد، وما فيها من غلال ومواشى، وقطع جميع الأشجار الموجودة بها، ثم أشعل فيها النار، ولما بلغ محمد بك حاكم جرجا ما فعله الجزار بحديقة أفرنج أحمد، توجه هو وطائفته إلى حديقة حسن كتخدا النجدلى، وفعل فيها مثلما فعل يوسف بك الجزار بحديقة أفرنج أحمد (٤).

ولكى يتمكن حزب القاسمية من إضعاف جانب الفقارية اجتمعوا فى ٢ جماد أول ١١٢٣هـ/ ١٨ يونيو ١٧١١م بمنزل قائم مقام وانتفقوا على أن يعلنوا فى

(١) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٧٢-٣٧٣، أحمد كتخدا عزبان، المصدر السابق، ص ٩٠-٩١،

Holt. P. M., Egypt., p. 89, Idem, the pattern of Egyptian political history from (1517- 1798) in political and social change in modern Egypt, London, 1968, p. 86.

(٢) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص ٩١، إسماعيل بن سعد الخشاب، أخبار أهل القرن الثانى عشر (تاريخ

الممالك فى القاهرة) تحقيق، عبد العزيز جمال الدين، عماد أبو غازى، مراجعة، يحيى السيد حسين، العرب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٤.

(٣) عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق، ص ١٤٣.

(٤) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٨٧ وما بعدها، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢١٥.

المدينة بأن من له اسم فى أوجاق من الأوجاقات السبعة، ولم يحضر إلى بابه فى خلال ثلاثة أيام ستهب أملاكه ويقتل، وكان ذلك سببا فى أن يتخلى عدد كبير من الانكشارية عن الفقارية وأفرنج أحمد (١).

وفى ٤ جماد أول ١١٢٣هـ / ٢٠ يونيو ١٧١١م، اجتمع الصناجق والأمراء القاسمية فى منزل قائمقام، واتفقوا على مواصلة القتال، وتم إرسال الفرسان والمشاة لمحاصرة منزل أيوب بك، فحملوا عليه حملة رجل واحد، فما كان أيوب بك إلا أن فر هاربا من بيته فملكوه، ونهبوا ما فيه من أمتعة وأسباب وعلى أثر ذلك فر أيوب بك من مصر، ثم توجه إلى الشام، ثم إلى استانبول (٢)، أما محمد بك حاكم جرجا لما رأى هزيمة حزب الفقارية، فر ذو الآخر، ولحق بأيوب بك (٣).

أما الموقف بالنسبة لخليل باشا، فنجد أن العسكر والصناجق قد اجتمعوا بمنزل قائمقام، وقرروا عزله، ثم قاموا على أثر ذلك بمحاصرة القلعة، وأطلقوا بعض طلقات المدافع على مقر الباشا، فأعلن الأخير التسليم وطلب الأمان، ونزل

(١) الملوان: المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(٢) تشير سجلات القسمة العسكرية أنه بعد وفاة أيوب بك الفقاري أمير الحج المصرى فى استانبول، انحصر ميراثه الشرعى فى زوجته، وأولاده الصبية التسعة القصر إلا كبيرهم غير أولاده البنات، ويظهر أن أيوب بك على الرغم من أنه كان من مشاهير الأمراء الفقارية، لم يكن يتمتع بالثراء الواسع؛ بدليل بعد فراره، كان كل ما هو خلف عنه حديقة موجودة بظاهر القاهرة المحروسة بالقرب من قبة المسبك، وما تشتمل عليه من آبار ماء، وأشجار فواكه، وغير ذلك، وكانت هذه الحديقة جارية فى وقف الأمير رضوان بك الفقاري أمير الحج، وتم إسقاط هذه الحديقة بمعرفة صالح أغاجليان الوكيل الشرعى عن الزوجة والابن الأكبر للذى شاهين بن ميخائيل النصران، وذلك لسداد الدين المخلّف عن أيوب بك للذى شاهين، والبالغ قيمته (٨٠٧٥٠) نصف فضة، وتم إسقاط هذه الحديقة نظير هذا المبلغ، وقام الذمى شاهين باستلامها، وعليه أن يقوم بدفع الأجرة الموجلة لجهة الوقف المذكور، والبالغ قيمتها خمسة آلاف نصف فضة سنويا (انظر: القسمة العسكرية، ص ١٠٣، ١٠٠-١٠١، ١٢١م بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١١٢٤هـ / ١٧ سبتمبر ١٧١٢م)، والسؤال ما الذى دفع أيوب بك أن يقترض هذا المبلغ على حساب كل ما يملكه؟ نقول إن الصراع بين الفقارية والقاسمية فى ١١٢٣هـ / ١٧١١م، كان على أشده، وإستلزم ذلك أموالا طائلة، فقام أيوب بك باقتراض هذا المبلغ حتى يساهم فى الإنفاق على كلفة هذه الفتنة، لأنه كان فى اعتقاده أنه سينتصر، ولذا ضحى بكل شيء فى سبيل ذلك، ولكن بعد هزيمة الفقارية، وفرار أيوب بك لم يستطع ورثته سداد هذا المبلغ، فتم النازل عن حديقة أيوب بك لصالح الذمى شاهين.

(٣) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٨٧-٣٨٩، أحمد كنعان عزبان، المصدر السابق، ص ٩٧-٩٨، عبد الرحمن

الجيرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ٦١-١٣١.

الباشا من القلعة بأحد البيوت المعدة له من أجل ذلك (١)، أما أفرنج أحمد فقد قتل بعد أن منح الأمان، ثم قام القاسمية والعزب بعملية تصفية لبقايا الفقارية، ممن كلن لهم دور بارز فى أحداث الفتنة (٢)، وتم نفى من أفتى من علماء الأزهر لصالح الفقارية والانكشارية، وبعد القضاء على هذه الفتنة، تم النداء فى القاهرة بإعلان الأمان، وسريان الحياة بطريقة طبيعية، وعاد الثمانية أفراد المنفيون وجميع من خرج معهم إلى ما كانوا عليه سابقا (٣).

ولكن ما هى أسباب تفوق القاسمية على الفقارية؟ يرجع ذلك إلى وقوف الأوجاقات العسكرية عدا الانكشارية إلى جانب القاسمية، علاوة على أن الأخيرة كانت تتمتع بوضع اقتصادى قوى سمح لها بمواصلة القتال على الدوام، بالإضافة إلى أن الفقارية كانت لا تقدر الأمور التقدير الصحيح، فعلى سبيل المثال لو قدروا عاقبة مقتل إيواظ بك ما فعلوا ذلك مطلقا، وأخيرا رغبة القاسمية الجامعة فى أن يكون لها السيطرة على مجريات الأمور فى البلاد.

وبعد القضاء على النفوذ السياسى للفقارية جاء وقت توزيع المناصب الكبرى، فقد قام قانصوه بك قائمقام فى ١١ جماد الثانى ١١٢٣هـ / ٢٧ يوليو ١٧١١م، بمنح الصنجدية، وإمارة الحج ليوסף جرجى الجزار، وفى ١٤ جماد الثانى ١١٢٣هـ / ٣٠ يوليو ١٧١١م، ألبس محمد بك الصغير - المعروف بقطامش - قفطان على ولاية جرجا ومنفلوط (٤)، وعندما تولى ولي باشا (١١٢٣-١١٢٦هـ / ١٧١١-١٧١٤م) منح أحمد بك الأعسر تابع إبراهيم بك أبو شنب قفطان الصنجدية مع كشوفية البحيرة، ومنح زين الفقار مملوك قانصوه بك كشوفية بنى سويف، ومنح يوسف بك الجزار إقليم الغربية، فنزل فيها مملوكه

(١) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٩١، الملوان، المصدر السابق، ص ٣٤١.

Deherain. Henri., L'Egypte Turque (histoire de la nation Egyptienne) Tome, V, paris 1931, p. 98.

(٢) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٠٠، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٢٥، أندريه

ريمون، فصول من التاريخ، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) على الفراء: المصدر السابق، ص ٣٩٥ وما بعدها.

(٤) الملوان: المصدر السابق، ص ٣٤٥، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

إبراهيم كاشف، وفي تحول جديد في توزيع المناصب، وردت أوامر من الدولة العثمانية بعزل قيطاس بك الفقاري من الدفتردارية، وتوليته إمارة الحج مكان يوسف بك الجزائر، وتولية إبراهيم بك أبو شنب الدفتردارية محل قيطاس بك^(١)، ويظهر مما سبق استئثار القاسمية بالمناصب المهمة.

وفي ١٣ شعبان ١١١٤هـ/ ١٥ سبتمبر ١٧١٢م، ألبس الباشا الأمير أحمد بك الأعسر قفطانا على ولاية جرجا، بدلا من محمد بك قطامش في حين تولى الأخير إمارة الحج في ١٢ ربيع الثاني ١١٢٥هـ/ ١٢ أغسطس ١٧١٣م، وفي نفس العام وردت أوامر سلطانية بمنح قيطاس بك الدفتر دارية بدلا من إبراهيم بك أبو شنب، وأن يكون محمد بك قطامش مملوكه أميرا للحج^(٢) ويدل توزيع المناصب على كل من عناصر القاسمية، والفقارية، أن الإدارة العثمانية كانت تحاول استرضاء الطرفين، بحيث تتمكن من تهدئة الأوضاع في مصر بعد انقضاء فتنة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م.

ولكن بتولى عابدي باشا (١١٢٦-١١٢٩هـ/ ١٧١٤-١٧١٧م) انقلب ميزان توزيع المناصب الكبرى لصالح القاسمية، فقد أصدر أمرا بتعيين إبراهيم بك أبو شنب قائمقام^(٣) ثم عزل قيطاس بك من الدفتردارية، ومنحها ليوسف بك الجزائر، ثم قام بعزل محمد بك الصغير "قطامش" من إمارة الحج، ومنحها لإسماعيل بك ابن إيواظ، ويرجع ذلك إلى اتهام الباشا لكل من قيطاس بك، ومحمد بك بالتلاعب بالمال الميري^(٤)، ويبدو أن عابدي باشا كان مزودا بأوامر عليا، وهي تقليد أظافر الفقارية حتى لا تتكرر فتنة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، وإزاء ذلك قام بقتل قيطاس بك الفقاري.

(١) أحمد شلي: المصدر السابق، ص ٢٥٥ وما بعدها، أحمد كتنخدا عزيان، المصدر السابق، ص ١١٣، سميرة فهمي عمر،

إمارة الحج، ص ٨٤، وعن تولى قيطاس بك منصب إمارة الحج (انظر: القسمة العسكرية، ص ١٠٣، ص ٣٩، م ٤١ بتاريخ ١١ رمضان ١١٢٤هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧١٢م.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) أحمد شلي: المصدر السابق، ص ٢٦٤، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٠.

(٤) اللواتي: المصدر السابق، ص ٣٧٣-٣٧٤.

ففى ٨ رجب ١١٢٧هـ / ١٠ يوليو ١٧١٥ نزل الباشا إلى قراميدان، وأرسل لقيطاس بك فحضر، ولما دخل على الباشا رحب به، ثم أخرج خطا شريفا (١) بقتله، فأشار إلى أتباعه فقتلوه، وحملت جثته إلى منزله، وتم ضبط ما فى بيته (٢)، ولما علم تابعه محمد بك قطامش بذلك، سكن فى بيت سيده، فاجتمع رأى الأكابر، وأصحاب الحل والعقد، واتفقوا على تولى محمد بك قطامش حكم جرجا، وعثمان بك بارم ذيله حكم منفلوط تسكينا للفتنة، وأرسل الباشا فى طلبهما ليلبسهما خلع التنصيب، فرفضا لأنهما كان ينويان الأخذ بثأر سيدهما (٣).

ولما علم الباشا بذلك اشتاط غضبا وأرسل إلى قاضى القضاة، والعلماء، ونقيب الأشراف، والصناع والأمرء، وأصحاب الحل والعقد فى الأوجاقات، وعرفهما بعصيان محمد بك، وعثمان بك، وطلب من العلماء أن يعطوه إذنا بقتالهم، ولكن العلماء طلبوا من الباشا أن يأذن لهم بالتدخل لحل هذه الأزمة، فأذن لهم بذلك، وذهب معهم نقيب الأشراف، وتوجه الجميع إلى منزل إبراهيم بك أبو شنب زعيم الشنبيهة، ثم أرسلوا لمحمد بك، وعثمان بك للحضور، كى يتم الاتفاق معهم لتسكين الفتنة، ويقنعهما بأن يتوليا حكم جرجا ومنفلوط، ولكنهما رفضا، وأصرا على الأخذ بثأر سيدهما، فلما بلغ العلماء ذلك توجهوا للباشا وأعطوه إذنا بمحاربتهم (٤).

فكتب الباشا فرمانا إلى الأوجاقات السبعة بمحاربة محمد بك، وعثمان بك، والقبض عليهما، ودارت مناوشات حربية بين حزب الباشا بزعامة يوسف بك الجزار، وحزب محمد بك بزعامة حسن كتحدا النجدلى، وكور عبد الله جاویش، وناصر كتحدا القازدغلى، وأسفرت هذه المناوشات عن مقتل حسن كتحدا النجدلى، وناصر كتحدا القازدغلى، وإصابة كور عبد الله إصابة بالغة وهروبه، ثم قيام جركس محمد بالقبض عليه، وحضر به أمام عابدى باشا فسببه ووبخه، ثم قتل بعد

(١) الخط الشريف: هو فرمان العالى السلطان (انظر: لى عبد اللطيف أحمد، الإدارة ن مصر، ص ٤٤٦).

(٢) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٥٧ وما بعدها.

(٣) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٤) الملوان: المصدر السابق، ص ٣٨٢، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ١١٧.

ذلك بالقلعة، ثم أنزلوه إلى بيته^(١)، ولما بلغ محمد بك قطامش ذلك فر إلى الشام، ومنها إلى استانبول، أما عثمان بك بارم ذيله فقد فر ولم يعلم له خبر^(٢) ثم وصل بعد ذلك خطا شريفا في غرة ذى الحجة ١١٢٧هـ / ٢٨ نوفمبر ١٧١٥م بعزل يوسف بك الجزائر من الدفتردارية ومنحها لإبراهيم بك أبو شنب^(٣).

ويظهر مما سبق مدى تحامل الإدارة العثمانية على طائفة الفقارية، خوفا من حدوث فتنة جديدة قد تزيد الأوضاع اضطرابا في مصر، ولكن سرعان ما لاحت في الأفق فتنة أخرى بين بيتي الإيواضية والشنبية القاسميين.

ثالثا - الصراع بين بيتي الإيواضية والشنبية وموقف الفقارية:

بعد انتهاء فتنة ١١٢٣هـ / ١٧١١م، وانتصار طائفة القاسمية ظهر الانقسام التقليدي فيما بينهم، فعلى حين أصبح أكبر القاسمية إبراهيم بك بوشناق المعروف بأبى شنب وله أتباعه من الشنبية، صار إسماعيل بك ابن إيواظ زعيما للإيواضية، وتوفي إبراهيم بك أبو شنب عام ١١٣٠هـ / ١٧١٧م، تاركا ولده محمد بك، وتابعه محمد بك جركس الكبير، وبزعامة الأخير لبيت الشنبية، دخل في صراع على السلطة مع إسماعيل بك ابن إيواظ زعيم بيت الإيواضية، واستغرق هذا الصراع ما يقرب من عشر سنوات حتى وفاه إسماعيل بك عام ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م^(٤)، وكان الأخير قد بلغ مبلغا كبيرا من القوة والنفوذ بتوليته إمارة الحج، علاوة على الثراء الواسع الذي تمتع به^(٥) مما أوغر صدور الكثيرين عليه، وكان على رأسهم محمد

(١) الملواني: المصدر السابق، ص ٣٨٢ وما بعدها، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٠.

(٢) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٢٥٧ وما بعدها.

(٣) نفسه، ص ٢٨١، وبسجلات الباب العالي مادة تشير إلى الوظائف الكبرى التي تولها إبراهيم بك أبو شنب وهي إمارة الحج، والدفتردارية، والقائمقامية (انظر: الباب العالي، ص ١٩٢، ص ٢٥١ م ٨٤١، بتاريخ ٧ رمضان ١١٢٣هـ / ٣٠ أكتوبر ١٧١١م).

(٤) عراقى يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي، ص ١١٦.

(٥) بعد مقتل إيواظ بك انحصر ميراثه الشرعى في زوجته وأولاده الخمسة، وكان كبيرهم إسماعيل بك، وتم حصر ممتلكاته والتي كانت موجودة بمنزله من أواني، وأسلحة، ونحاس، وأختام، وأحجار كريمة، علاوة على قيمة الموجودات بالعديد من النواحي، من ثروة حيوانية، وغلل، بالإضافة للأموال المستحقة بدم بعض الأفراد، ويضاف لذلك قيمة النقديّة المخلفة عنه، وقد بلغت قيمة ذلك كله (١٦٥٧٣٢٧٨) نصف فضة، أى ما يعادل (٦٦٢) كيس و (٢٣٢٢٧٨) نصف فضة، وضع منها الديون والمصاريف اللازمة، وبلغت قيمة ذلك (٢٥٠٥٧٩٩) نصف فضة أى -

بك جركس الكبير، وكان الأخير يعلم جيدا أنه لن تكون له كلمة بمصر، ما دام إسماعيل بك على قيد الحياة، لذا شرع في تدبير المؤامرات للتخلص منه^(١).

وعلى هذا الأساس استغل محمد بك جركس الخلاف بين ذى الفقار بك والفقارى، وإسماعيل بك ابن إيواظ بسبب التزام ناحية قمن العروس^(٢) فقد كان لذى الفقار بك نصف التزام تلك الناحية، ولكن إسماعيل بك تصرف فيها كاملة، وطرد أتباع ذو الفقار بك منها، فلما ظهر جركس طلب منه ذو الفقار بك أن يستخلص له التزام نصف قمن العروس من إسماعيل بك، ولكن الأخير رفض وساطة محمد بك جركس، فما كان من ذى الفقار بك إلا أن اتفق مع الأخير على قتل إسماعيل بك، فاستغل فرصة طلوع إسماعيل بك إلى الديوان يصحبه بعض أتباعه، وأطلق عليه النار، ولكنه لم يصيب بسوء، وأيقن إسماعيل بك أن هذه المؤامرة بتدبير من محمد بك جركس، لأنه علم أن منفذى هذه المؤامرة توجهوا إلى بيته؛ وبناء على ذلك أخذ إسماعيل بك فرمانا من على باشا (١١٢٩-١١٣٢هـ/١٧١٧-١٧٢٠م) بالتقاضى مع جركس بالديوان، ولكن الأخير رفض، فأرسل الباشا إلى قاضى القضاة ليعلن عصيانه^(٣) وبناء على ما سبق أرسل الباشا فرمانا إلى الأوجاقات السبعة بنزول البيارق^(٤)، والعسكر لمحاصرة منزل جركس بك، ودارت الحروب بين الطرفين طيلة عشرة أيام، وقتل عدد كبير من الطرفين، ولما رأى جركس أنه مهزوم لا محالة، ولى هاربا، حتى وصل عند عربان الصوالة^(٥) فأنزلوه عندهم وأكرموه وأعطوه الأمان، إلى أن إطمأن إليهم؛ ولكنهم بعد ذلك اقتادوه وسلموه إلى إسماعيل بك ابن إيواظ، إلا أن مروءة الأخير منعتهم من قتله فقام بعلاجه، ونفاه

= ما يعادل (١٠٠) كيس، و (٥٧٩٩) نصف فضة، الباقي المقسم على الورثة (٥٦٢) كيس، و(١٧٤٧٩) وكان نصيب إسماعيل بك وحده (٣٤٤٣٦٠١) نصف فضة، أى ما يعادل (١٣٧) كيس و(١٨٦٠١) نصف فضة (انظر: الدشت، محفظة ٢٢٥، ص٣٤٩، مادة بدون رقم بتاريخ ١٨ جمادى آخر ١١٢٣هـ/٣ سبتمبر ١٧١١م).

(١) De herain. Henri., op. Cit. P. 101.

(٢) قمن العروس: من القرى القديمة التابعة لمركز الواسطى، يحافظه بنى سرييف (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص١٣٢).

(٣) الملوان: المصدر السابق، ص٤٢٤.

(٤) بريق: فى التركية بايراق أو براق، وتعنى العلم (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٨).

(٥) عربان الصوالة: إحدى القبائل الحجازية، تنسب إلى قبائل حرب الحجازية، هاجروا إلى الطور ثم زحفت موجلت كبيرة منهم إلى الشرقية والقلبية (انظر: سمرة فهمى عمر، دور عربان، ص٦٨).

بعد ذلك بفرمان من الباشا إلى قبرص بعد مصادرة ممتلكاته^(١)، ولكن جركس لم يقبل الانسحاب من الميدان بهذه الصورة، فرجع إلى مصر بعد أن تعرف على أحد القباطنة^(٢) في قبرص، حيث كانت بينهما معرفة سابقة أثناء تولي جركس ولاية البحيرة، فقدم له المساعدة في الهروب من قبرص إلى مصر سرا^(٣).

وبعد ذلك صارت الأمور لصالح جركس بك ضد إسماعيل بك ابن إيواظ، فيبدو أن الأول استطاع الاتصال بالباب العالي، وأوغر الصدر على إسماعيل بك، خاصة بعد أن تعهد بدفع مبلغ كبير من المال إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته وصنجاته، ثم قام رجب باشا (١١٣٢-١١٣٣هـ/١٧٢٠-١٧٢١م) بإظهار خط شريف بقتل إسماعيل بك ابن إيواظ، الذي كان يقود قافلة الحج آنذاك، فلما بلغه ذلك تخلى عن قيادة قافلة الحج، ودخل مصر سرا، وعلى أثر ذلك تولى محمد بك ابن إسماعيل الكبير الدفتردار الفقاري إمارة الحج محل إسماعيل بك، على حين تولى أحمد بك الأعسر دفترداریة مصر، وألبس الباشا قفطان الصنجات لمحمد بك جركس^(٤)، وكان يشار إليه في الوثائق بـ "قدوة الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام، المقر الكريم العالي أمير اللوا^(٥) الشريف السلطاني، الأمير جركس محمد بك دام ت

(١) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٢٩٧ وما بعدها، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٨٥ وما بعده.

Deherain. Henri., op. Cit. P. 102

(٢) القبطان أو قيودان: كلمة تركية بمعنى أمر أو رئيس السفينة (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٤١٢)،

وكان بمصر أربعة قيودانات هم قيودان الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والسويس، وكانت خدمتهم حفظ القلاع، والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٥،

Shaw., Ottoman Egypt, pp. 80-81.

(٣) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٣٠١، ٣٠٢، أحمد كتخدا عزبان، المصدر السابق ص ١٣١.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٣٤، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٢-١٥٥،

Deherain, Henri., op. Cit., p. 103.

(٥) أمير اللوا: قسمت الدولة العثمانية في أول الأمر إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عرفت بالصناجق

(الألوية) على رأس كل منها صندق بك (أمير لواء) من قوة الفرسان الإقطاعية، وخول هذا الصندق حق رفع علم (لواء أو صندق) بصفته ممثل السلطان في المقاطعة، والتف حول علمه الجند الإقطاعي كلما نودي للقتال، ولكن عندما اتسعت الإمبراطورية وضمت ألوية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية أو إيالة، وعينت على كل ولاية بك (أمير أمراء الألوية، أو مير ميران باللغة العربية المشتركة) برتبة باشا، وقد اقتصر اختصاصات أمراء الألوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: عمر عبدالعزیز عمر، تاريخ المشرق، ص ٥٥).

عزته" (١).

وفى ٢٨ جماد أول ١١٣٤هـ/ ١٦ مارس ١٧٢٢م، وقعت فتنة بالقلوبية بين سليمان أبو دفيه، وكان قائمقام من طرف إسماعيل بك ابن إيواظ، وبين سالم ابن حبيب^(٢)، وإخوته، فاستغل إسماعيل بك هذه الفرصة كي ينتقم من سالم بن حبيب، وأرسل إسماعيل بك على أغا الأصفر لمساعدة سليمان أبو دفيه، وبصحبه عدد كبير من الجند والعرب تقوية على ابن حبيب، وتحالف جركس مع أولاد حبيب نكاية في إسماعيل بك، وأرسل لهم جركس كاشفا المنصورة، والقلوبية تقوية على سليمان أبو دفيه، ودارت رحى الحرب، وقتل فيها عدد كبير من الطرفين، ولما رأى الصناجق ذلك، وتأثيره على البلاد سلبيا، اجتمعوا في بيت أغا المتفرقة، وجمعوا إسماعيل بك وجركس محمد، وأمير الحج، والدفتدار، وغيرهم، وأصلحوا بين جركس محمد، وإسماعيل بك صلحا شافيا، وكتبوا مكتوبين، الأول من إسماعيل بك لسليمان أبو دفيه، والآخر من جركس لأولاد حبيب بوقوع الصلح بين الطرفين، ووقف القتال^(٣) ولكن بعد عقد الصلح واصل سليمان أبو دفيه اعتداءه على سالم بن حبيب، ولكن الأخير تمكن من هزيمة أبو دفيه، بعد أن نهب جميع ما كان معه، ولما بلغ إسماعيل بك ذلك، أخذ من الباشا فرمانا بالقوة بإرسال تجريدة على سالم بن حبيب، حيث قامت هذه التجريدة بمشاركة عربان الصوالة بنهب دجوة^(٤)، وتخريبها، وهروب أولاد حبيب إلى الصعيد^(٥). مما زاد من حدة العداء بين إسماعيل بك، ومحمد بك جركس.

(١) القسم العسكرية: س ١٢٣، ص ١١٦، م ١٤٧ بتاريخ ١١ رجب ١١٣٧هـ/ ٢٥ مارس

١٧٢٥م.

(٢) سالم بن حبيب: تولى الزعامة بعد أبيه، وعظم أمره، وكثرت جنوده ورجاله وخيوله، وصار له خفارة البرين الشرقي والغربي كوالده، وظل قوى النفوذ إلى أن توفى عام ١١٥١هـ/ ١٧٣٨م (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٤١، ص ٤١-٤٥).

(٣) أحمد شلي: المصدر السابق، ص ٣٣٨، سميرة فهمي عمارة، دور عربان، ص ٩٧.

(٤) دجوة: من القرى القديمة التابعة لمركز طوخ محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٤٥).

(٥) أحمد شلي: المصدر السابق، ص ٣٣٩.

وقد جرت محاولة لعقد الصلح بين إسماعيل بك ابن إيواظ، وجركس محمد، فأرسل أحمد بك الأعسر تابع الأخير إلى يوسف بك الجزائر تابع ابن إيواظ، أن يحضر ومن معه إليه بعد المغرب، فما كان من يوسف بك إلا أن أرسل من أحضر أنصار ابن إيواظ من صناعق، وكتخداوات، وحضر معهم ابن إيواظ ولكنه كان متخفياً^(١)، وفي ذلك الوقت حضر أحمد بك الأعسر، ومحمد بك جركس، وتمكن أحمد بك الأعسر من عقد الصلح بين إسماعيل بك ومحمد بك جركس واتفق المجتمعون على عزل رجب باشا، وتعيين أحمد بك الأعسر قائمقام، وأرسلوا عرضاً للدولة بذلك يطلبون فيه أن ترسل لهم باشا غيره^(٢) ويرجع سبب عزل الباشا أنه كان يستغل الصراع بين بيتي الإيواظية والشنيية كي يقضى عليهما، ولكنه لم يتمكن من ذلك.

ولكن هذا الصلح لم يكتب له البقاء، فقد ازدادت الأحقاد بين جركس بك، وإسماعيل بك؛ وذلك لسببين أولهما، أن جركس لم يتخل عن مساندته لسالم ابن حبيب فقد أرسل إليه كي يعود إلى دجوة، ووعدهم بالحصول على فرمان بالأمان من الوزير، وطلب جركس بك من أحمد بك الأعسر السعى في ذلك، إلا أن الأخير قال لجركس "هذا أمر لا يمكن إلا برضى إسماعيل بك، وبغير رضاه لا يتم، فزاد جركس غيظاً وحنقاً على إسماعيل بك بكلام الأعسر"^(٣).

أما ثانياً هذه الأسباب ففي ٢٥ رجب ١١٣٤هـ/ ١٢ مايو ١٧٢٢م، وصل أغا من الدولة العثمانية، وطلع الديوان، وأعطى الوزير كيسا به عدة خطوط قرئت بالديوان، تضمنت العفو عن إسماعيل بك ابن إيواظ، وألبسه الباشا قفطاناً، ولما رأى محمد بك جركس ذلك - وكان حاضراً ازداد حقه على ابن إيواظ، وكان هناك خط آخر بمنح الدفتردارية لإسماعيل بك جرجا مملوك إسماعيل بك ابن إيواظ،

(١) يظهر أن إسماعيل بك كانت لديه نية صادقة في عقد الصلح.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص ٣٠٣ وما بعدها، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ص ٧٠-١٥٨.

(٣) أحمد شلي: المصدر السابق، ص ٣٤٣.

ويرجع ذلك إلى تحسن العلاقة بين الدولة العثمانية والأخير^(١)، وازداد الإيواضية نفوذا بتولى عبد الله بك^(٢) تابع إسماعيل الكبير إمارة الحج، وصار إسماعيل بك ابن إيواض شيخا للبلد^(٣) وبذلك رجحت كفة الإيواضية على الشنابية، مما زاد من حدة العداء بينهما.

ولكن هذا التفوق الذى حازه الإيواضية لم يدم طويلا، ففي ١٢ شوال ١١٣٥هـ / ١٦ يوليو ١٧٢٣م، تولى محمد بك ابن إبراهيم أبو شنب الدفتردارية، بعد أن عزل منها إسماعيل بك جرجا^(٤) * وعلى الرغم من ذلك ظل إسماعيل بك ابن إيواض متمتعا بالهيبة والنفوذ، فكان يشار إليه فى الوثائق بـ (افتخار الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام المقر الكريم العالى مستجمع رتب المعالى مولانا الأمير إسماعيل بك أمير اللوا الشريف السلطانى، وأمير الحج المصرى سابقا دامت عزته)^(٥) ولذا أيقن جركس بك أنه لن تكون له الكلمة فى البلاد ما دام إسماعيل بك على قيد الحياة، لذا تحالف مع ذى الفقار بك الفقارى، وبعض الفقارية على قتل إسماعيل بك، فاستغل جركس بك الخلاف الذى كان بين ابن إيواض، وذى الفقار بك حول حصة التزام قمن العروس وتمكن جركس بك من إقناع الأخير بأخذ فرمان من الباشا بحقه فى التزام تلك الناحية^(٦).

وكان ذو الفقار بك قد اشترط على كتخدا الباشا أنه إذا تمكن من قتل إسماعيل بك أن يمنح الصنجدية، ونصف التزام قمن العروس، وإقطاع برمبال^(٧)

(١) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى، ص ١٢٣.

(٢) عبد الله بك: تولى إمارة الحج وعمره ستة وثلاثين عاما، وكان حليما سموح النفس (انظر: عبد الرحمن الجيرتى،

المصدر السابق، ج ١، ص ١٦٤).

(٣) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٣٧٠، عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٦.

(٤) نفسه: ص ٣٧٩، * كان عزل إسماعيل بك جرجا خطوة اتخذها الدولة، حتى لا ينفرد بيت

الإيواضية بالأمر فى البلاد، مما يهدد الوجود العثمانى فى مصر.

(٥) القسمة العسكرية: س ١٢١، ص ٢٢٩، م ٣٠٧ بتاريخ ١٤ شوال ١١٣٥هـ / ١٨ يوليو ١٧٢٣م.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٤٣، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤.

(٧) برمبال: هى من القرى القديمة التابعة لمركز دكرنس، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق،

ق ٢، ج ١، ص ٢٣٢).

ولما علم محمد باشا النشنجي^(١) (١١٣٣-١١٣٨هـ/١٧٢١-١٧٢٦م) بذلك وعد ذا الفقار بك أنه إذا تمكن من قتل ابن إيواظ فسوف يمنحه إقبلم المنوفية، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين كل من جركس بك، وذو الفقار بك على قتل إسماعيل بك بالديوان، على أن يكون جركس بك حاضرا^(٢).

وفى ٩ صفر ١١٣٦هـ/ ١٨ نوفمبر ١٧٢٣م، طلع ذو الفقار بك وجماعته للديوان، ثم طلع إسماعيل بك ابن إيواظ، وتابعه إسماعيل بك جرجه، ثم طلع محمد بك جركس، ومماليكه، ثم عقد الديوان، وتم تنفيذ المؤامرة، فقد قام ذو الفقار بك بتقديم فرمان الباشا بحقه في نصف التزام ناحية قمن العروس إلى إسماعيل بك، وعندما أخذ الأخير في قراءته، استغل ذو الفقار بك هذه الفرصة، وطعن إسماعيل بك فأرداه قتيلا، وقتلوا إسماعيل بك جرجه، ففى حين هرب جركس بك، ومماليكه^(٣)، ويعتبر مقتل إسماعيل بك بن إيواظ نهاية لوجود بين الإيواضية.

وبعد تنفيذ هذه المؤامرة منح ذو الفقار بك ما وعد به من قبل الباشا^(٤) وأعطاه جركس بك أربعة بلدان في الغربية من أهم بلاد ابن إيواظ، وأعطاه ستة بلدان في الصعيد^(٥) وبموت إسماعيل بك صار الحل والربط في البلاد لجركس بك

(١) النشنجي: كلمة تركية المقصود بها الماهر بالرمي، أو رئيس قلم كتابة الطغراء السلطانية (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٥٢٠) والنشنجى هو المنوط بوضع علامة الحاكم على ما يصدر عنه من فرمانات، وبراءات ومنشورات، وكان النشانجية يختارون في الدولة العثمانية من بين أصحاب الأقلام من العلماء، ثم قضى قانون محمد الفاتح (٨٥٥-٨٨٦هـ/ ١٤٥١-١٤٨١م) بأن يختاروا من بين المدرسين بدارس (صحن ثمان) أى المدارس ذات الصحن الثمانية، وكان يشترط في النشنجى أن يكون عالما بأحكام الشرع، والقوانين قادرا على التأليف بينها، ولذلك كان يلقب أحيانا بلقب مفتى القانون، ثم اختير النشانجية من بين الصالحين للوظيفة من رؤساء الكتاب، ثم أسند المنصب إلى كبار رجال الدولة من غير أصحاب التخصص، فربما صار أمير الأمراء نشانجيا بل جمع الوزير بين الوزارة وعمل النشنجى، وإذا لم يكن النشنجى وزيرا أو أمير أمراء فموقعه طبقا لقواعد التشريفه بلى موقع الدفتردار، وهو لا يحضر يوم اجتماع الوزراء برئاسة السلطان، ولا يستقبله السلطان إلا مرة واحدة ليتقبل منه الشكر على التعيين وهو — مع هذا — لم يكن يعين ببراءة مكتوبة، ولكن بإرادة شفوية سلطانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١).

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٣) أحمد شليى: المصدر السابق، ص ٨٣ وما بعدها، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦.

١٥٨-٧١-١٦٠-١٨٣، إسماعيل بن سعد الحشاش، المصدر السابق، ص ٣٦، Deherain. Henri., op. Cit., p. 104, Combe, Etienne, op. Cit., pp. 41-42.

(٤) مصطفى بن الحاج إبراهيم: المصدر السابق، ص ٣١٧.

(٥) أحمد شليى: المصدر السابق، ص ٣٩٠.

واستغل هذا النفوذ في نهب البلاد وظلم الرعية، والاستيلاء على أموال كبار التجار ونهب بيوتهم^(١).

رابعا - الصراع بين بيت الشنبية والفقارية:

بعد القضاء على العدو المشترك لكل من جركس بك، وذو الفقار بك، انفصم عرى التحالف بينهما، وتحول هذا التحالف إلى عدا، وصراع شرس حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر^(٢)، ومن أجل ذلك أرسل محمد بك جركس إلى الباشا يطلب منه فرمانا بتجريدته على المنوفية للقضاء على ذى الفقار بك، ومن معه من الفقارية، فرفض الباشا، خوفا من ازدياد نفوذ محمد بك جركس، فما كان من الأخير إلا أن نزل إلى بيته، ورفض الطلوع للديوان هو وأتباعه، فلما ضاق الباشا ذرعا من ذلك قرر رفع صنجقية جركس بك، وأرسل فرمانا إلى الأوجاقات السبعة والعلماء يخبرهم بذلك، فلا يجب أن يدخل أحد بيته، أو يجتمع به، وكل من يخالف ذلك فسوف يعرض نفسه للهلاك، فما كان من جركس إلا أن أرسل إلى اختياريه الأوجاقات، والعلماء للاجتماع في بيته في أمرا، فلما حضروا هددهم بالقتل إذا لم يوافقوا على عزل الباشا، وتم ذلك بالفعل، وعين محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب الدفتردار قائمقام، ومنح محمد بك جركس الصغير^(٣) كشوفية المنوفية، وقائدا للتجريدة الموجهة إلى المنوفية للقضاء على ذى الفقار بك، ونزلت هذه التجريدة عند منوف^(٤)، ولما بلغ الأخير ذلك فر هاربا إلى القاهرة^(٥).

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ١، ص ١٧٢.

Holt. P. M., Egypt. P. 91.

(٢)

(٣) محمد بك جركس الصغير: تابع محمد بك جركس الكبير، ولما قتل الأخير اختفى المذكور، ودخل إلى مصر متكررا، واختفى في بيت رجل من أتباعه، ولما بلغ مصطفى بك بلفية ذلك وصل إليه، وأوقد نارا في أسفل المكان المختبئ فيه، فحاول الهرب، ولكنه قبض عليه وقتل (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٨٦-١٨٧).

(٤) منوف: قاعدة مركز منوف، محافظة المنوفية، وهي من المدن القديمة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٢، ص ٢٢٢).

(٥) أحمد كتحدا عربان: المصدر السابق، ص ١٤٥، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، جـ ١،

ص ٧٥-١٦٨-١٦٩.

ونتيجة لما سبق ازدادت العداوة بين جركس بك الكبير، وذى الفقار بك، وصمم الأخير القضاء على الأول نهائيا، ولما رأى على باشا (٢١ ربيع الأول ١١٣٨ - ٨ جماد آخر ١١٣٨ هـ / ٢٧ نوفمبر ١٧٢٥ - ١١ فبراير ١٧٢٦ م) مدى ما وصل إليه جركس بك الكبير من قوة ونفوذ، أحضر العلماء، والصناجق، والأغوات، وأعيان العسكر، ونقيب الأشراف، وقاضى القضاة، وحضر محمد باشا المعزول - النشجى - وأظهر على باشا خطا شريفا بتعيين محمد بك جركس الكبير حاكما على غزة، ولكنه رفض قبول هذا المنصب، فما كان من الباشا إلا أن أخذ من العلماء إذنا بإعلان عصيانه، ووجوب محاربته، ودارت المعارك بين الطرفين، وتزعم حزب الباشا ذو الفقار بك، وتبادل الطرفان النصر والهزيمة بعد أن قتل عدد كبير منهما، وتمكن ذو الفقار فى نهاية الأمر بمعاونة قوة كبيرة من الهجوم على بيت محمد بك جركس الكبير، وهزيمته، فما كان من الأخير إلا أن فر هاربا مع أتباعه الباقين، ثم قام ذو الفقار بك بنهب بيوتهم (١) .

وواصل جركس بك الكبير فراره إلى أن وصل إلى حوش عيسى (٢)، ومنها توجه إلى مدينة درنة الليبية، وأثناء تواجده فى درنة استقل أحد المراكب الروسية، وأخذ معه محمد بك جركس الصغير، ومملوكين، وفراشا وطباخا وتوجه إلى موسكو (٣) * .

بعد خروج جركس بك الكبير من مصر عاد إليها الأمان لحد ما، وأصبحت الزعامة فى مصر بيد الفقارية، وكان على باشا قد عزل من باشوية مصر، وتولى مكانة محمد باشا النشجى ثانيا (١١٣٨ - ١١٤١ هـ / ١٧٢٥ - ١٧٢٨ م) فعقد ديوانا

(١) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٤٧٢ وما بعدها، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٨١ - ١٧٠،

جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٢) حوش عيسى: تكونت فى العهد العثمانى، وذلك بفصلها عن زمام الكرم الأخضر، وتنسبت إلى شيخ العرب الأمير عيسى بن إسماعيل أمير بنى عون، من كبار أعيان العرب فى - القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى، وكلنت هذه الناحية تابعة لمركز أبو حمص محافظة البحيرة، فلما أنشئ مركز أبو المطامير فى سنة ١٩٣٠ م، ألحقت به لقرها منه (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٣٤) وأصبحت فيما بعد مركزا يعرف بمركز حوش عيسى.

(٣) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٤٧٥، أحمد كتنخدا عزبان، المصدر السابق، ص ١٦٨ وما بعدها، إسماعيل بن سعد الخشاب، المصدر السابق، ص ٣٧، * ربما يرجع هروب جركس محمد إلى روسيا، للعداء القائم بين الدولة العثمانية وروسيا، وطمعا فى مساندة الأخيرة له.

حضره جميع الصناجق والأغوات، وجميع اختيارية السبع أوجاقات وألبس قيطاس بك الصغير (الأعور) (١) قفطانا على إمارة الحج، وألبس على بك الهندي (٢) قفطانا على دفتردارية مصر، وألبس ذا الفقار بك قفطانا على شياخة البلد، وقسم الباشا مناصب مصر قسمين على موجب العادة القديمة، نصفها للفقارية، والنصف الآخر للقاسمية، وصار أوجاق الانكشارية طرف ذى الفقاربك، وأوجاق العزب طرف على بك الهندي (٣).

وفى ٣ صفر ١١٣٩هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٧٢٦م توفى قيطاس بك الأعور أمير الحج أثناء قيادته لقافلة الحج، قتم تعيين ذى الفقار بك مكانه (٤)، ولكى يعمل الفقارية على زيادة نفوذهم ضد خصومهم القاسمية، أرسلوا للدولة العثمانية بضرورة حضور محمد بك قطامش إلى مصر، فلما حضر أنعموا عليه بالدفتردارية، ولكنه لم يتمكن منها إلا بعد قتل على بك الهندي (٥)، وانتهت الزعامة فى مصر لذى الفقار بك، وأصبح فيما بعد قائمقام باكير باشا (١١٤١-١١٤٢هـ/ ١٧٢٨-١٧٢٩م) (٦).

وفى ١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م تمكن محمد بك جركس الكبير من العودة إلى مصر (٧)، فلما بلغ ذلك ذا الفقار بك، اجتمع مع محمد بك قطامش، وقررا إرسال

(١) قيطاس بك الصغير: تابع قيطاس بك الفقارى، تقلد الإمارة فى أيام أستاذه، ورفض الاشتراك مع محمد بك قطامش وعثمان بك بارم ديله فى أخذ ثار سيده قيطاس بك (انظر: عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٣).
(٢) على بك الهندي: هو مملوك أحمد بك تابع إيواظ بك الكبير، جرجى الجنس تقلد الإمارة والصنحية بالدولة العثمانية، وذلك بعد استشهاد سيده فى حروب الدولة العثمانية فى المرة ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م، ولما رجع إلى مصر صار من الأمراء المعدودين، وبعد هروب جركس بك الكبير وظهور أمر ذى الفقار بك تولى منصب الدفتردارية، وقتل عام ١١٤٠هـ/ ١٧٢٧م (انظر: عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج١، ص١٧٣-١٧٥).
(٣) أحمد شلى: المصدر السابق، ص٤٧٧.

(٤) القسم العسكرية: س ١٢٧، ص ١٩، م ٤٢ بتاريخ ٢٥ ربيع ثانى ١١٣٩هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٧٢٦م، نفس السجل، ص ٩٢، م ١٥١ بتاريخ ١٠ جماد أول ١١٣٩هـ/ ٣ يناير ١٧٢٦م، وأيضا، أحمد شلى، المصدر السابق، ص ٤٩٨.
(٥) أحمد كتنخدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٦٩ وما بعدها، عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج١، ص ١٧١.
(٦) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٥٣٤.
(٧) أحمد كتنخدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٢.

تجريدة بصنّجقين، بعد أن تحمل التجار تكاليفها الباهظة، ثم طلع ذو الفقار بك، ومحمد بك قطامش عند باكير باشا فخلع على بك قطامش، وعثمان بك تابع ذى الفقار بك صنّجقين، وجعلهما قائدين على التجريدة، أما جركس فقد نزل إلى البحيرة، ومنها إلى الفيوم، ثم بنى سويف^(١)، ثم توجه إلى جرجا وعندها حدث اللقاء بين الطرفين أسفر عن هزيمة منكرة لتجريدة ذى الفقار بك، وتعرضها للنهب، وأخذ جركس بك الكبير يطارد تلك التجريدة حتى البدرشين^(٢).*

ولما بلغ ذو الفقار بك ذلك اشتاط غضبا، وقرر إرسال تجريدة أخرى، وكتب عرضا إلى الباشا يطلب منه فرمانا بخمسائة كيس؛ كي يتمكن من إعداد تلك التجريدة، ولكن الباشا رفض متعلا بعدم وجود أموال كافية لذلك، فما كان من ذى الفقار بك إلا أن قام بعزل باكير باشا، وعين محمد بك قطامش قائمقام، وأخذ منه فرمانا بالخمسائة كيس، وتم جمعها من التجار، وبالفعل تم إعداد التجريدة، وأرسلوا إلى سالم بن حبيب للاستعانة به فى محاربة جركس بك الكبير، وجعلوا على رأس التجريدة على بك قطامش تابع محمد بك قطامش — والذي تولى إمارة الحج — وتم تعيين عثمان بك جاويش القازدغلى سردارا على طائفة الانكشارية، وعلى كتخدا الجلفى^(٣) سردارا على طائفة العزب، علاوة على الإمدادات الأخرى التى أرسلها اختيارية الأوجاقات الأخرى من جنود وسلاح^(٤).

(١) بنى سويف: قاعدة محافظة بنى سويف، وهى من المدن المصرية القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٥٥).

(٢) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص ١٨٢ وما بعدها، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٩٤، Deherain, Henri., op. Cit. 105 * البدرشين قاعدة مركز البدرشين محافظة الجيزة، وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٤٣-٤٤).

(٣) على كتخدا الجلفى: تابع حسن كتخدا الجلفى تنقل فى الإمارة بباب عزبان بعد سيده، وتقلد الكتخدانية وصار من أعيان الأمراء، ومن أرباب الحل والعقد، قتل فى ولاية سليمان باشا العظم (١١٥٢-١١٥٣هـ/ ١٧٣٩-١٧٤٠م) والسبب فى ذلك أن الباشا المذكور أراد إيقاع الفتنة بين زعماء مصر، واتفق مع عمر بك ابن على بك قطامش على قتل عثمان بك الفقارى، وإبراهيم بك قطامش، وعبد الله كتخدا القازدغلى، وعلى كتخدا الجلفى، واتفق عمر بك مع أحمد كتخدا عزبان الكاوى على قتل الأخير، فأحضر أحمد كتخدا شخصا يدعى لاه إبراهيم من أتباع يوسف كتخدا الكاوى، وتمكن من قتله (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٣-٢٢٥).

(٤) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٥٥٤-٥٥٥، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المصدر السابق، ص ٤٠١ وما بعدها.

وقد تمكنت هذه التجربة من الانتصار على قوات سليمان بك أبو شنب
الموالى لجركس فى البدرشين، وقتله، ولما بلغ ذلك محمد بك جركس الكبير توجه
إلى البحيرة فعاث فيها فسادا بالقتل والنهب، وأخذ يتهرّب من البهنسا إلى
الواحات^(١) إذا ما أحسّ بقدوم تجريدة عليه، واستمرت مطاردته حتى مات غريقا
فى ٢ شوال ١١٤٢هـ/ ١٨ أبريل ١٧٣٠م، عندما كان يحاول عبور النيل إلى البر
الشرقى متجها لناحية شرونة^(٢)، ولم يشأ الحظ أن يعلم ذو الفقار بك بوفاة محمد
بك جركس الكبير؛ لأنه اغتيل قبل وفاة الأخير بخمسة أيام^(٣) على يد القاسمية،
وبوفاة محمد بك جركس الكبير صارت الكلمة الأولى فى مصر للفقارية، ولم تقم
لطانة القاسمية قائمة بعدها^(٤).

خامسا — انفراد البيت القازدغلى بالأمور فى مصر والصراع بين بكواته:

بعد وفاة ذى الفقار تزعم طائفة الفقارية بيت القطامشة بزعامة محمد بك

(١) الواحات: المقصود بها هنا الواحات البحرية التابعة لمحافظة قنا، وبلادها القديمة هي، البايطي، والفرافرة، والقصر،
أما البلاد الحديثة فهي، الحارة، والزبر، وعين الخير، ومنديشة (انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ق ٢، ج ٤،
ص ٢٥٦—٢٥٧).

(٢) شرونة: من القرى القديمة التابعة لمركز مغاغة، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ق ٢، ج ٣،
ص ٢٤٨).

(٣) من المعلوم أن ذا الفقار بك، كان رجلا له وضعه ووزنه فى هذه الفترة، ويظهر ذلك عند تحرير تركته، والى
حضرها أشهر أمراء مصر من الفقارية، والى حررت بناء على أمر من عبد الله باشا الكبورلى (١١٤٢—١١٤٤هـ/
١٧٢٩—١٧٣١م) وذلك بوصاية تابعه عثمان بك الفقارى، وكان ذو الفقار بك رجلا واسع الثراء، بدليل أن المخلف
عنه من متاع البيت، ومواشى، وغلّال وعقارات، ومراكب، وبواقي من الأموال الديوانية التى كانت حارية فى مناطق
التزامه، كل ذلك حرر وبيع وبلغت قيمته (١٤٠٤٨٦٠٠) نصف فضة، ما يعادل (٥٦١) كيس و (٢٣٩٠٠) نصف
فضة، ولكن هذا المبلغ الضخم لا يكفى لتوفية ما على ذى الفقار بك من التزامات، والى منها المال الميرى، والأوقلف،
والترقى، والديون التى بذمته لبعض الأمراء، وقد بلغت قيمة ذلك كله (٤١٧٢٨٣٣٢) نصف فضة، أى ما يعادل
(١٦٦٩) كيس و (٣٣٣٢) نصف فضة، الفرق بين قيمة تركة ذى الفقار بك، وما عليه (٢٧٦٧٩٤٣٢) نصف فضة،
ما يعادل (١١٠٧) كيس و (٤٤٣٢) نصف فضة، وقد قام الأمير عثمان بك الفقارى الوصى، بدفع هذا المبلغ من ماله
الخاص لسداد ما على سيده من التزامات (انظر: القسمة العسكرية. س ١٣١، ص ٤٤٣—٤٤٨، م ٨٤٠، بتواريخ
غايته ٢٩ جماد ثانى ١١٤٣هـ/ ٩ يناير ١٧٣١م) ويدل هذا على شيئين، أولهما مدى شراسة الصراع بين ذى الفقار
بك، ومحمد بك جركس الكبير لأن ما السبب فى أن يتراكم هذا المبلغ الضخم على ذى الفقار بك سوى تكاليف
العمليات الحربية التى دارت بيه وبين محمد بك جركس الكبير، ثانيهما مدى ثراء عثمان بك الفقارى ومدى العلاقة
الوثيقة والوطيدة التى تربطه بسيده، وهى من إحدى صفات المجتمع المملوكى، أى العلاقة الروحية بين السيد ومملوكه.

(٤) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٥٥٦، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ١٨٨، عبد الرحمن الجبريتى، المصدر

السابق، ج ١، ص ١٧١، سميرة فهمى عمر، دور عربان، ص ٩٩،

Deherain. Henri., op. Cit, P.106, Holt. P.M., Egypt, P. 91.

قطامش، الذى تولى منصب إمارة الحجج^(١) هو وتابعه على بك قطامش^(٢) فضلا عن تولى منصب الدفتردارية^(٣)، ثم ازدادت مكانة محمد بك قطامش بتعيينه قائمقام بعد عزل محمد باشا السلحدار (١١٤٤-١١٤٦هـ/١٧٣١-١٧٣٣م) علاوة على شياخة البلد، وفى ١٤ جماد آخر ١١٤٦هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٧٣٣م، تولى إمارة الحج ثانيا^(٤).

وكما هى العادة فى طبيعة العلاقة بين البيوتات المملوكية، فلم تكن البيوتات الأخرى تسمح بمثل هذا التفوق الذى حازه بيت القطامشة، فدبرت مؤامرة تم فيها استئصال شأفتهم، وملخصها أن صالح كاشف القاسمى قد تزوج من هانم بنت إيواض، وكان ملتجئا إلى عثمان بك الفقارى، فطلب منه أن يتوسط لدى محمد بك قطامش زعيم البلاد فى أن يحصل له على الإمارة والصنجدية، ولما عرض عثمان بك الفقارى هذا الأمر على محمد بك قطامش رفض بشدة قائلا "تريد أن تفتح بيتنا للقاسمية فيقتلوننا على غفلة هذا لا يكون أبدا مادمت حيا"^(٥) ولما بلغ صالح كاشف ذلك، اتفق مع عثمان كتحدا القازدغلى على قتل محمد بك قطامش، وعلى بك قطامش، وأيدهم فى ذلك باكير باشا (١١٤٧-١١٤٩هـ/ ١٧٣٥-١٧٣٧م)، ويتضح من ذلك رغبة عثمان كتحدا القازدغلى فى أن ينفرد بالأمور فى مصر^(٦).

وتم تدبير المؤامرة بالإتفاق بين صالح كاشف، وعثمان كتحدا أثناء انعقاد الجمعية لمناقشة أمر الخزينة فى بيت محمد بك الدفتردار، ودعى الأمراء المطلوبون، وبعض أتباعهم، وحضر عثمان بك الفقارى، وعثمان كتحدا القازدغلى، وحضر أيضا عددا كبيرا من الأمراء، وبمجرد أن انتهت الجمعية من مناقشة الموضوعات المطروحة، وأراد الأمراء المجتمعون الانصراف، وقف الدفتردار،

(١) القسمة العسكرية: س ١٣١، ص ٥٥٤، م ١٠١٧ بتاريخ ١٦ شوال ١١٤٣هـ/ ٢٤ أبريل ١٧٣١م.

(٢) نفسه: س ١٣٤، ص ٥٥٥، م ١٠٢٨ بتاريخ ١٥ جماد آخر ١١٤٥هـ/ ٢ ديسمبر ١٧٣٢م.

(٣) نفسه: س ١٣١، ص ٣٢٩، م ٦٢٣ بتاريخ ٣ جماد أول ١١٤٣هـ/ ١١ ديسمبر ١٧٣٠م.

(٤) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٥٨١ وما بعدها، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ١٩٨-١٩٩،

عبدالرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٢.

(٥) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٦) نفسه: ص ٢٠٤.

وقال "هاتوا شربات" وكانت هذه الكلمة إشارة لإطلاق النار، ووسط دخنة البارود قتل عدد من الأمراء، هم محمد بك قطامش، وعلى بك قطامش، وعن طزيق الخطأ قتل عثمان كتحدا القازدغلي، وتمكن عثمان بك الفقاري، من الفرار^(١).

وعلى أثر وفاة عثمان كتحدا القازدغلي، انفرد بالأمور في مصر عثمان بك الفقاري، فقد تولى إمارة الحج^(٢)، وأصبحت له الكلمة الأولى في البلاد، وعن ذلك يقول الجبرتي "وطلع بالحج تلك السنة ١١٥٥هـ / ١٧٣٩م - ورجع سنة ست وخمسين ومائة ألف ورجع في أمن، وأمان، وانتهت إليه الرئاسة، وشمخ على أمراء مصر، ونفذ أحكامه عليهم قهرا عنهم، وعمل في بيته دواوين لحكومات العامة، وإنصاف المظلوم من الظالم"^(٣)، ولكن زعامة عثمان بك لم تدم وقتا طويلا، فقد دار صراع بينه، وبين إبراهيم جاويش القازدغلي لأمر لا تخلوا عن الرئاسة والزعامة، وفي النهاية أطاح إبراهيم جاويش بعثمان بك وفر إلى استانبول. وملخص ذلك أن طهطا^(٤) كانت في التزام كل من عبد الرحمن جاويش القازدغلي، وعلى كاشف الذي كان يسانده عثمان بك الفقاري، ثم قام الأخير باستتجار حصة عبد الرحمن جاويش، وقد توجه على كاشف إلى طهطا لمباشرة حصة التزامه، وحصة حليفه عثمان بك الفقاري، وهناك أغراه رجل على قتل شيخ بلد^(٥) تلك الناحية، واشترط على كاشف على أبناء شيخ البلد المقتول دفع مبلغ كبير

(١) أحمد شلبي: المصدر السابق، ص ٦١٩، أحمد كتحدا عزبان، المصدر السابق، ص ٢٠٥ وما بعدها، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٧، حسن عثمان، المرجع السابق، ص ٢٨٠، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٢) القسم العسكرية: ص ١٥٢، ص ٦١، م ٩٥ بتاريخ ١٨ شوال ١١٥٥هـ / ٢٩ يناير ١٧٣٩م.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٤.

(٤) طهطا: قاعدة مركز طهطا، وهي من المدن القديمة، اسمها العربي القديم طحطا، ولما أنشئ قسم طهطا في سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م جعلت مدينة طهطا قاعدة له، وقد سمي مركز طهطا في أول سنة ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠ (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٤٣ - ١٤٤). وهو تابع لمحافظة سوهاج حاليا.

(٥) شيخ البلد (القرية): كان من أبناء القرية، وقد وجد في كل قرية شيخ واحد، أو عدد من المشايخ، وكان أبرزهم يطلق عليه "شيخ المشايخ" وقد أصبحت وظيفته بمرور الزمن شبه وراثية، وكان شيخ البلد يبلغ الملتزم بأسماء الفلاحين العصاة والمشايخين، وكان يوفر الأمن للفلاحين الذين يزرعون الأراضي، عن طريق قوة يطلق على أفرادها -

من المال إذا أراد أحدا منهم أن يتولى شياخة البلد مكان والده، فلجأ أحد هؤلاء الأبناء إلى إبراهيم جاويش، يشكو له سوء تصرفات على كاشف، فتوجه إبراهيم جاويش إلى عثمان بك الفقاري، يشكو له ما فعله حليفه على كاشف، ويطلب منه تعيين هذا الابن مكان والده المقتول، ولكن عثمان بك رفض بحجة أن هذه الأرض تقع في دائرة التزامهم، فما كان من إبراهيم جاويش القازدغلي نكاية في عثمان بك إلا أن قام باستئجار حصة عبدالرحمن جاويش القازدغلي منه لنفسه، لأن مدة عثمان بك قد انتهت، وأرسل إبراهيم جاويش إلى الباشا يطلب منه فرمانا بالتصرف في هذه الناحية، فرفض الباشا بإيعاز من عثمان بك، ولما بلغ إبراهيم جاويش ذلك، صمم على الإطاحة بعثمان بك، ولكن على كتحذا الجلفى تدخل وأصلح بينهما، وأصبح لإبراهيم جاويش حق التصرف في ناحية طهطا، وعين ابن شيخ البلد محل والده (١)، وعلى الرغم من ذلك ظل العداء كامنا في النفوس بين إبراهيم جاويش، وعثمان بك لأن الأول أيقن أنه لن تكون له الكلمة الأولى في مصر ما دام عثمان بك موجودا بينهم.

وعلى هذا الأساس استغل إبراهيم جاويش الخلاف الذي بينه، وبين همام ابن يوسف شيخ قبيلة هواره كى يقضى على عثمان بك، فقد رهن الثانى عند الأول ناحية برديس (٢) نظير مبلغ معين، على أن يكون لإبراهيم جاويش الحق في التصرف في تلك الناحية، لو تأخر الشيخ همام عن سداد المبلغ المتفق عليه في الميعاد المحدد له، وعمل همام على التحلل من الاتفاق المبرم مع إبراهيم جاويش (٣)، واتصل بعثمان بك الفقاري كى يساعده في ذلك، وأرسل الأخير للباشا

- "الخفر" بمنعون السرقات، ويقومون بتنبيه الأهالي عند اقتراب غارات العربان من القرية، فشيخ البلد كان بمثابة الوسيط بين الملتزم والفلاح، وكان يرجع إليه الفضل في حفظ تماسك القرية، (انظر: Shaw, the Financial, p.54. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى، ص ٣٦-٣٧).

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٧-٢٣٨، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) برديس: من المدن القديمة التابعة لمركز البلينا، التابع لجرجا (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٩٨).

(٣) لقد عمل همام على التحلل من الاتفاق المبرم مع إبراهيم جاويش على الرغم من ثرائه وأمانته، ويرجع ذلك أن لإبراهيم جاويش أراضى واسعة أخذها بالالتزام في ولاية جرجا مهد نفوذ الشيخ همام، ولقد ساء الأخير كثيرا أن تبقى تلك الأراضى في التزام إبراهيم جاويش، ولعله بمحاولة عدم تنفيذ الاتفاق المبرم مع إبراهيم جاويش ما يجبره -

يحرصه على عدم إعطاء فرمان لإبراهيم جاويش بحقه في الناحية المذكورة، فوافق الباشا على ذلك، وزاد هذا الموقف من العداء بين عثمان بك وإبراهيم جاويش، وعمل الأخير على التخلص من عثمان بك، بعد أن انضم إليه رضوان كتحدا الجلفي^(١).

وقد استغل إبراهيم جاويش ورضوان كتحدا فرصة طلوع عثمان بك، وبعض أتباعه إلى الديوان فقاموا بمهاجمتهم، وقتل البعض منهم، وأصيب عثمان بك إصابة طفيفة، فرعى أثرها إلى الصعيد، حيث التف حوله بقايا القاسمية اللاجئون هناك خوفا من اضطهاد الفقارية، ولكي يتمكن إبراهيم جاويش ورضوان كتحدا من القضاء على عثمان بك، قاما بإرسال تجريدة إلى الصعيد بقيادة خليل بك قطامش^(٢)، ووعداه بولاية جرجا إذا تمكن من القضاء على عثمان بك، فذهب هو الآخر على رأس مدد من القوات لمساندة خليل بك، ولما بلغ عثمان بك ذلك فر هاربا إلى استانبول وبقي بها إلى أن مات^(٣) سنة ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م، وكان فراره من مصر سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٤م^(٤).

— على التخلي عن تلك الأراضي والتنازل عنها، وبالفعل على مدار عدة سنوات — ولما يس إبراهيم جاويش من هلم — اضطر إلى التنازل عن أراضيه التي بالصعيد في عهد شيخ العرب (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الصعيد في عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٦ — ١٢٨).

(١) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق، ص ٢٣٠، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٧.

(٢) خليل بك قطامش: تقلد الإمارة والصنحية سنة ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م وطلع بالحج سنة ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م، وقتل سنة ١١٦٠هـ / ١٧٤٧م (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٨).

(٣) على الرغم من الثراء الواسع الذي تمتع به عثمان بك، إلا أنه بعد فراره من مصر تم نهب معظم ما يملكه، ولم يبق منه سوى قطعة أرض مساحتها ثمانية قراريط، وذلك من أصل جنينة مساحتها ستة أفدنة تقع بالقرب من بولاق القاهرة، وكانت هذه الجنينة تقع في وقف قرقماس الشريف، وكان الوريث الشرعي الوحيد لعثمان بك هو ابنه يحيى بك، وبموجب ذلك أصبح له حق التصرف في الثمانية قراريط بكامل وجوه التصرفات الشرعية، بشرط أن يقوم بدفع الأجرة الموجهة لحصة الوقف المذكور، وقدرها كل سنة (١٥٠) نصف فضة عن الثمانية قراريط بداية من ١١٩١هـ / ١٧٧٧م (انظر: الدشت، محفظة ٢٩٦، ص ٦٠٩، مادة بدون رقم بتاريخ ١٨ جماد أول ١١٩١هـ / ٢٤ يوليو ١٧٧٧م) وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى شدة الصراع بين إبراهيم جاويش وعثمان بك الفقاري.

(٤) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق، ص ٢٣١ وما بعدها، عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٨.

وما بعدها، إسماعيل بن سعد الخشاب، المصدر السابق، ص ٤٠،

Deherain. Henri., op. Cit., pp. 109- 110.

وبعد فرار عثمان بك انتهت الرئاسة في مصر لكل من إبراهيم جاويش القازدغلي، ورضوان كتخدا الجلفي، وبدأت شخصية الأول تطغى على شخصية الأخير؛ لأن رضوان كتخدا ترك أمور السياسة واعتكف على لذائذه وشهواته، وقوى نفوذ إبراهيم جاويش بتوليته كتخدائية باب مستحفظان ثلاثة أشهر، وأصبح يعرف بإبراهيم كتخدا القازدغلي، واستكثر من شراء الممالك، وقلد بعضهم الصنغقيات أمثال على بك الكبير "الغزاوي"، وحسين بك كشكش، وعثمان بك الجرجاوي، وحسين بك الصابونجي، وعلى بك "بلوت قبان" أي مبيد اللصوص، وحمل هو الآخر لقب الكبير^(١) وأثناء تولي إبراهيم كتخدا الأمور نعمت مصر بفترة استقرار دامت ست سنوات^(٢).

وفي عام ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م، توفي إبراهيم كتخدا القازدغلي، وبعدها بستة أشهر توفي رضوان كتخدا الجلفي، بعد أن قام بمالك الأول بطرده من القاهرة إلى الصعيد، وتعتبر وفاته بمثابة النهاية لبيت الجلفية^(٣).

بعد وفاة إبراهيم كتخدا، تولى زعامة القازدغلية عبد الرحمن كتخدا مستحفظان، ولكنه لم يتمكن من الوصول لشياخة البلد؛ لأنه لم يكن لديه من الممالك ما يسمح له بانتزاع هذا المنصب من منافسيه، وقد تولى شياخة البلد عثمان بك الجرجاوي، ولكنه لم يستمر فيها وقتاً طويلاً، فتولى بدلا منه حسين بك الصابونجي عام ١١٧١هـ / ١٧٥٧م، وكان بطبعه يميل إلى نصف حرام، فعمل على التخلص من خصومه البارزين، فقام بنفي على بك "بلوت قبان" إلى

(١) هناك أثنان من البكرات الممالك كان يحملان لقب على بك الكبير "شيخ البلد" ووفقا للتسلسل الزمني نجد أن أولهما كان معروفا لدى معاصرة "بالغزاوي" أما الثاني فهو علي بك "بلوت قبان" والذي يعرف بعلي بك الكبير شيخ البلد (١١٧٤ - ١١٨٦هـ / ١٧٦٠م، فأشار الجبرتي للأول بعلي بك الغزاوي، بينما أشار للآخر بلقي "بلوت قبان" و"الكبير" (انظر: Livi ngston. J., The rise of Shaykh AL-blal Ali Bey Al- kabir: Astudy in the: accuracy of the chronicle of Al-Jabarti (BSOAS) XXX1, P,2, London, 1970, P. 284.)

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ١، ص ٢٥٠-٢٥١، عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي، ص ١٣٩، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق، ص ١٤٤.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ١، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

Holt. P.M., Egypt., P. 92.

النوسات^(١)، ونفى عثمان بك الجرجاوى إلى أسيوط^(٢)، وأراد نفى على بك الغزاوى إلى جهة العادلية^(٣)، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن الأخير سكن فى بيت صهره محبوسا، ونقل حسين بك كشكش من جرجا إلى البحيرة، وكان غرضه من ذلك على حد قول الجبرتى "إظهار دولة نصف حرام" ولكن حسين بك كشكش استمال إليه رجال الصابونجى، وقاموا باغتياله فى قصره فى ١٣ ربيع أول ١١٧١هـ / ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧م^(٤).

وتولى شياخة البلد بعد الصابونجى على بك الغزاوى، ثم تولى إمارة الحج عام ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م، وترك شياخة البلد لخليل بك القازدغلى الدفتردار، واتفق الأول مع الثانى على قتل عبد الرحمن كتحدا، ولكن الأخير نما إلى علمه نبأ هـاذه المؤامرة، فعمل على تعيين على بك "بلوت قبان" شيخا للبلد، وكان هدفه من ذلك أن يحكم من ورائه ريثما يوطد سلطته، ولما بلغ على بك الغزاوى ذلك أثناء عودته بقافلة الحج تركها وتوجه إلى غزه، ومكث بها ثلاثة أشهر، ولذا سمي بالغزاوى، وتولى إمارة الحج حسين بك كشكش، ثم تمكن الغزاوى من العودة إلى مصر، ومات بعدها بثمانية أيام^(٥).

وكما هى العادة عندما يصل أى أمير مملوكى إلى الزعامة، يعمل على التخلص من زملاؤه المماليك حتى ممن قدموا له العون فى سبيل الوصول لهذا

(١) النوسات: هناك قرنتان تحملان هذا الاسم تابعتين لمركز أجا محافظة الدقهلية، الأولى اسمها نوسا البحر، وسميت بذلك لأنها تقع على فرع النيل الشرقى، وتميزا لها عن نوسا الغيط الواقعة فى وسط الأراضى الزراعية، وقد تم الجمع بين نوسا البحر ونوسا الغيط، فقيل النوسات (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ١٧٨ — ١٧٩).

(٢) أسيوط: قاعدة محافظة أسيوط، وهى من المدن القديمة، التى تقع على الضفة الغربية للنيل (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٢٥).

(٣) العادلية: من القرى القديمة التابعة لمركز فارسكور محافظة الدقهلية، وقد أسسها الملك العادل أبو بكر بن أيوب سنة ٦١٤هـ / ١٢١٧م، عندما تابع ورود أمراء وغزاة الفرنج إلى الشرق زمن الحروب الصليبية وتهددهم لدمياط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٤٢).

(٤) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦٩ — ٢٧٠، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٢١ — ٢٢، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٥) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٢ — ٣٢٣، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٤٠١ — ٤٠٢، دانيال كريستيلوس، جذور مصر الحديثة، ترجمة عبد الوهاب بكر، مكتبة لهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٩، Holt, P. M., Egypt, p. 93, Livingston, J., op. Cit., p. 287.

المنصب، وبالفعل قام بنفى عبد الرحمن كتحدا إلى الحجاز بفرمان من الباشا فى عام ١١٧٩هـ / ١٧٦٦م، ولم يبق أمامه سوى صالح بك القاسمى، وحسين بك كشكش، فنفى الأول إلى رشيد^(١) وعين الثانى صنجقا لجرجا، ولكن صالح بك تمكن من الفرار إلى جرجا عام ١١٧٩هـ / ١٧٦٦م، وفى جرجا التفت حوله بقايا القاسمية، وأمه شيخ العرب همام بن يوسف بكل ما يحتاج إليه من ذخيرة وعتاد، وحاول على بك أن يقضى على ذلك الخطر، فقام بإرسال تجريدة بقيادة حسين بك لقتال صالح بك، حتى يتخلص منهما فى وقت واحد، ولكن هذه التجريدة لم تقم بأى دور إيجابى، وربما يرجع ذلك إلى اتصال صالح بك بحسين بك، وعادت التجريدة مرة أخرى إلى القاهرة، وحاول على بك أن يتخلص من حسين بك؛ فاستصدر فرمانا من الباشا بنفيه، إلا أنه رفض تنفيذ هذا الأمر، ولما رأى على بك ضعف موقفه فر إلى الشام، واصطحب معه أتباعه، وكان أبرزهم محمد بك أبو الذهب، وعلى أثر ذلك عاد خليل بك إلى شياخة البلد، وتولى حسين بك إمارة الحج، وبعد فترة عاد على بك، ومحمد بك أبو الذهب إلى مصر، فتم نفى الأول إلى النوسات، ونفوا بقية رجاله وعلى رأسهم أبو الذهب إلى أسبوط^(٢).

وأثناء تواجد على بك بالدقهلية دبر مؤامرة أسفرت عن قتل عثمان بك الجرجاوى، وجرح فيها حسين بك كشكش فاتهموا حمزة باشا (١١٧٩-١١٨٠هـ / ١٧٦٥-١٧٦٦م) باشتراكه فى هذه المؤامرة فعزلوه، وعينوا خليل بك بلفية قائمقام، كما قاموا بنفى على بك إلى أسبوط، وأثناء تواجده فى أسبوط قام بالاتصال بالشيخ همام كى يتمكن من عقد الصلح بينه، وبين صالح بك القاسمى، وكان هدف على بك من ذلك كسب حليف قوى كى يعود إلى مركزه

(١) رشيد: قاعدة مركز رشيد محافظة البحيرة، وهى تقع على النيل قرية من مصب البحر الأبيض المتوسط، وكانت رشيد محافظة من محافظات مصر، وفى ٤ رجب ١٣١٣هـ / ٢١ ديسمبر ١٨٩٥م، صدر أمر على بإلغاء محافظة رشيد، وجعلها مقرا لمركز ثامن من مراكز محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ٢، ج-٢، ص ٣٠٠).

(٢) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج-١، ص ٣٢٧ وما بعدها، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨، دانيال كريسيلىوس، المرجع السابق، ص ١٠٩.

Livingston. J., op. Cit., 294.

القديم، وبالفعل تمكن الشيخ همام من عقد الصلح بينهما، شريطة أن يمنح على بك صالح بك جهة قبلى مدى الحياة^(١).

وعلى أثر التحالف بين على بك، وصالح بك تقدما بقواتهما قاصدين القاهرة، فما كان من حسين بك إلا أن خرج على رأس تجريدة فى ١٥ جماد الأول ١١٨١هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧٦٧م، ولكن على بك تمكن من هزيمة هذه التجريدة شمالى بنى سويف عند بياضة^(٢)، فما كان من كشكش بك إلا أن فر هاربا إلى غزة، وعلى أثر ذلك تمكن على بك من دخول القاهرة، وتولى شياخة البلد، وعمل على التقرب من والى العثمانى، فأظهر له الطاعة والولاء، وعمل على كسب ود السلطان بإرسال الخزنة إلى استانبول^(٣)

وفى شهر ذى الحجة ١١٨١هـ/ مارس - أبريل ١٧٦٧م، عاد حسين بك، وخليل بك بجموع كثيرة من المماليك، والعربان فنزلوا دمياط^(٤)، ثم تقدموا إلى المنصورة، فأرسل على بك تجريدة فتلاقوا عند سمند^(٥) وتمكن حسين بك من هزيمة تجريدة على بك، ثم واصل حسين بك وخليل بك تقدمهما نحو الغربية قاصدين القاهرة، فأخذ على بك فى إعداد تجريدة لمواجهةهما، وساعده فيها الشيخ همام، كما أيده الباشا العثمانى، وقاد هذه التجريدة صالح بك، ومحمد بك أبو الذهب،

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج١، ص٣٣٠، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص٢٨، ليلى عبداللطيف أحمد، الصعيد، ص١٣٨-١٣٩.

(٢) بياضة: من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظه بنى سويف اسمها الأصلي بياض، تقع على الجانب الشرقى للنيل (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص١٥٩).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ص٣٣١، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص٢٩، عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى، ص١٤٣.

Deherain. Henri., op. Cit., pp. 125- 126, Combe Etienne., OP. Cit., p. 44.

(٤) دمياط: من ثغور مصر القديمة واقعة على الشاطئ الشرقى لفرع النيل الشرقى المعروف بفرع دمياط، بينها وبين مصب هذا الفرع فى البحر الأبيض المتوسط ١٥ كيلو مترا، وهى من المحافظات القديمة التى يتولى إدارتها محافظ باعتبار ألها من الثغور، أنشئت سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، وفى سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، صدر قرار من نظارة الداخلية بإلغاء محافظة دمياط ومركز فارسكور وضم بلاده إلى دمياط وجعلها مركزا واحدا باسم مركز دمياط وقاعدته مدينة دمياط، ولكن هذا التغير لم يدم طويلا، ففى سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، صدر قرار بإعادة محافظة دمياط إلى حالتها وجعلها محافظة كما كانت، وإعادة مركز فارسكور إلى حالته وجعل فارسكور قاعدة له وللمحافظة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠ (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٨).

(٥) سمند: من القرى القديمة التابعة لمركز أجا محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص١٧٦).

وقام هذان القائدان بمحاصرة المتمردين في طنطا، ولما نفذ ما لديهم من مؤن وذخيرة طلبوا الأمان من أبى الذهب، فمنحهم إياه، ولكن الأخير غدر بهم فقتل حسين بك، أما خليل بك فقد نقل إلى قلعة الإسكندرية حيث قتل هناك، ولم يبق أمام على بك سوى صالح بك القاسمى فأمر بقتله غدا فى ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م (١) وبذلك قضى على بك على أقوى ثلاثة منافسين له.

ولكى يحكم على بك سيطرته التامة على البلاد قام بالقضاء على نفوذ سويلم ابن حبيب (٢) زعيم عربان الحباية، وقام بالقضاء على نفوذ همام فمات مكمودا مقهورا (٣)، ويقول الجبرتي "وخلص الإقليم بحرى وقبلى إلى على بك وأتباعه" (٤). وأراد على بك أن يدعم سلطته، فاستغل الحرب الدائرة بين روسيا والدولة العثمانية عام ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م، فاستصدر أمرا من الديوان، وعزل الباشا، وتولى القنمقامية (٥) حتى آخر عهده، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر، ولم يبق من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة، والعملة، والخزنة السنوية، أما الأولى فقد بقيت كما هى، وأحدث فى الثانية تغييرا طفيفا، أما الخزنة فقد أوقف إرسالها منذ سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م (٦).

سادسا — الصراع بين بيتى العلوية والمحمدية:

بعد أن دعم على بك سلطته داخليا، أراد أن يدعمها خارجيا، فأرسل قائده

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، صفحات ٣٣٤-٣٩٤-٣٩٥، إسماعيل بن سعد الخشاب، المصدر السابق، ص ٤٤-٤٦، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٣٢،

Holt. P.M., Egypt, p. 95.

(٢) سويلم بن حبيب: تزعم الحباية بعد وفاة أخيه سالم، وعظم صيته أكثر من أخيه، وكان مع شدة بأسه يجلب العلماء وأرباب الفضائل، ولم يزل قوى النفوذ حتى جرد عليه على بك فهرب إلى البحيرة، فجرد عليه ثانيا سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م، وعلى الهنادى فقتل سويلم، وأتوا برأسه، وعلقت بالرميلة ثلاثة أيام (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ٤٥٢-٤٥٤).

(٣) لقد أخطأ على بك فى القضاء على الشيخ همام، لأنه لم يكن يمثل عليه أدنى خطورة، وخاصة بعد تصالحهما، وربما لو تركه لكان ذلك بمثابة درع الأمان له فى الصعيد، نظرا لثراء همام وسمعته الطيبة.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ص ٣٩٧-٤٣٧، ليلى عبد اللطيف أحمد، الصعيد، ص ١٤٢، وما بعدها، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص ٢٢٦،

Holt. P.M., the pattern, p. 88.

(٥) ديوان على (٢): ص ١٢١-١٢٢، م ١٥٨ بتاريخ ١٣ محرم ١١٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٧٦٨م.

(٦) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٩، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٥ وما بعدها.

محمد بك أبو الذهب على رأس حملة إلى الحجاز لفرض نفوذه عليها، ونجح فى ذلك لحد ما^(١) ، وشجعة ذلك على إرسال حملة أخرى إلى بلاد الشام، معتمدا على مساعدة كل من الشيخ ظاهر العمر فى عكا، والروسيا، وقد استطاع أبو الذهب أن يحرز بعض الانتصارات، فسقطت فى يده العديد من مدن الشام، ومنها دمشق، وقد ساعده الشيخ ظاهر مساعدة صادقة فى ذلك ولعل دافع على بك من وراء ذلك رغبته فى عودة دولة المماليك إلى سابق عهدها، ولكن أبا الذهب قضى على ذلك الحلم لسببين، أولهما أن النصر الذى حققه أبو الذهب إنما ينسب لعلى بك، ثانيهما اتصال الباب العالى بأبى الذهب ليكسبه إلى صفوفهم، وجعلوه يطمع فى مركز سيده، لذا قرر العودة إلى مصر فجأة، مما زاد ذلك من حدة العداء بين على بك وتابعه محمد بك أبو الذهب، لذا عمل الأول على اغتيال الأخير ولكنه فر إلى الصعيد فى ١١٨٥هـ / ١٧٧٢م، والتف حوله بقايا القاسمية، والهواره نكاية فى على بك^(٢) وبدأت جولة جديدة من الصراع بين على بك، ومحمد بك أبو الذهب، أى بين بيتى العلوية والمحمدية.

رأى على بك الكبير أن ملكه الذى أسسه على وشك الزوال، فقرر القضاء على محمد بك أبو الذهب بالقوة، فقام بإرسال تجريدة إلى الصعيد، وأسند قيادتها لمملوكه إسماعيل بك، ولكن الأخير انضم لمحمد بك أبو الذهب، ولما بلغ على بك ذلك ازداد حنقا على محمد بك أبو الذهب، فجهز تجريدة جعل على قيادتها سبعة من مماليكه^(٣) وقلدهم الصنجدية، ولكن هذه التجريدة لم تكن على المستوى المطلوب، فما كان من على بك إلا أن أعد تجريدة أخرى جعل على قيادتها مملوكه على بك الطنطاوى، وبالفعل خرجت هذه التجريدة فى شهر المحرم سنة ١١٨٦هـ / أبريل ١٧٧٢م، وتوجه على بك إلى ناحية البساتين للإشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل، وتلاقت قوات على بك مع قوات محمد بك أبو الذهب عند بياضة شمالى بنى سويف، ومنيت قوات الأول بهزيمة ساحقة، فلما بلغ على

(١) حسام محمد عبدالمعطى: المرجع السابق، ص ٣٧ وما بعدها.

(٢) عبدالرحمن الجيرتى: المصدر السابق جـ ١، ص ٤٧٩ وما بعدها، سيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧-١٨٨٢) دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٢٧-٢٨.

(٣) هم: مصطفى بك، وحسن بك، ومراد بك، وحمزة بك، ويحيى بك، وخليل بك كوسة، ومصطفى بك أوده باشى، وأطلق عليهم أهل مصر السبع بنات (انظر: عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، جـ ١، ص ٤٨١).

بك الكبير ذلك ارتد إلى القاهرة، وتحصن بالقلعة، في حين أن طلائع قوات أبو الذهب قد وصلت قرب القاهرة، فما كان من علي بك إلا أن فر هاربا من مصر إلى حليفه ظاهر العمر، في حين أن أبا الذهب دخل القاهرة، وتولى شياخة البلد^(١)، ثم أمر بإبطال العملة التي تحمل علامة اسم علي بك^(٢).

وقد أيقن محمد بك أبو الذهب أنه لا بقاء له بمصر مادام علي بك على قيد الحياة، لذا أوعز لبعض زعماء المماليك على كتابة الرسائل إلى علي بك يعدونه فيها بالمساعدة إذا عاد إلى مصر، وحاول الشيخ ظاهر منع علي بك من العودة إلى مصر لشكه في صحة هذه الرسائل، ولعدم يقينه من المساعدة الروسية له، ولكن الأخير لم يستمع لرأي الشيخ ظاهر، وعلى الرغم من ذلك زوده الأخير ببعض قواته، وخرج علي بك من الشام متجها إلى مصر، وعند الصالحية دارت المعركة الفاصلة بين قوات علي بك بقيادة علي بك الطنطاوى، وقوات محمد بك أبو الذهب في ٥ صفر ١١٨٧هـ / ٢٨ أبريل ١٧٧٣م، وقد هزمت قوات علي بك الكبير، وقتل علي بك الطنطاوى، ولما رأى علي بك الكبير ذلك نزل يقاتل في ساحة المعركة، حتى جرح، وما لبث أن توفى في ١٥ صفر ١١٨٧هـ / ٨ مايو ١٧٧٣م، وانتهت الزعامة في مصر لمحمد بك أبو الذهب ولكنه مالبث أن توفى هو الآخر فجأة في ٨ ربيع ثانی ١١٨٩هـ / ٨ يونيو ١٧٧٥م أثناء حروبه في بلاد الشام^(٣).

سابعا - الموقف بين بيتي الإبراهيمية والمرادية:

بعد وفاة محمد بك أبو الذهب تولى مملوكاه إبراهيم بك، ومراد بك مقاليد الأمور في البلاد، حيث تولى الأول شياخة البلد، في حين تولى الثاني الدفتردارية،

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج١، ص ٤٨١-٤٨٧-٤٨٨، فولقي، ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، الجزء الأول، ترجمة ادوار البستان، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩، ص ٩١، موسى موسى نصر، تلخيص مصر من نهاية حكم علي بك إلى مجي الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٧٧، ص ١٩ وما بعدها، دانيال كريسيوليوس، المرجع السابق، ص ٢٠١.

(٢) عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق، ص ٥٦٠.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج١، ص ٤٩٤-٥٥١، دانيال كريسيوليوس المرجع السابق، ص ٢٠٦-٢٠٧، موسى موسى نصر، المرجع السابق، ص ٢٩ وما بعدها، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق، ١٤٩، إمام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والفنّانين الفرنسيين في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين العدد (٥٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣٩ وما بعدها.

وصار لكل منهما أتباعه ومماليكه، فكون إبراهيم بك بيت الإبراهيمية، ومراد بك بيت المرادية، وقد نافسهما على الزعامة إسماعيل بك الكبير تابع على بك الكبير، ودار بينه، وبينهما صراع عنيف أسفر عن تغلب إسماعيل بك، على إبراهيم بك ومراد بك، وطردهما إلى الصعيد، وأصبح إسماعيل بك شيخا للبلاد^(١).

وباستيلاء إبراهيم بك ومراد بك على الصعيد، شعر إسماعيل بك أن مركزه في خطر، سيما وأنهما منعا إرسال المال الميرى من الصعيد إلى العاصمة، فما كان من إسماعيل بك إلا أن قرر إرسال تجريدة إلى الصعيد للقضاء عليهما، وخرج إسماعيل بك من القاهرة في ٢١ ذى القعدة ١١٩١هـ / ٢١ ديسمبر ١٧٧٧م، ولما علم إبراهيم بك ومراد بك بخبر هذه التجريدة فرا إلى المنيا، فعاد إسماعيل بك إلى القاهرة في ٩ محرم ١١٩٢هـ / ٧ فبراير ١٧٧٨م، سيما وأن بعض قواته قد تخلت عنه مما أثار على وضعه، ومركزه في القاهرة فشجع ذلك قوات إبراهيم بك، ومراد بك على التقدم نحو القاهرة، فما كان من إسماعيل بك إلا أن فر إلى غزة، ومنها توجه إلى استانبول^(٢)، ويقول الجبرتي "فكانت مدة إمارة إسماعيل بك وأتباعه على مصر في هذه المرة ستة أشهر وأياما بما فيها أيام سفره إلى قبلى ورجوعه"^(٣).

وعلى أثر فرار إسماعيل بك دخل إبراهيم بك، ومراد بك القاهرة، وفي ٢١ محرم ١١٩٢هـ / ٢٠ فبراير ١٧٧٨م خلع الباشا على إبراهيم بك قفطانا، واستقر في شياخة البلد كما كان، وبعد فترة تمكن إسماعيل بك من العودة إلى مصر، ولكنه لم يتوجه إلى القاهرة بك توجه إلى الصعيد، ولم يتمكن إبراهيم بك ومراد بك من القضاء عليه^(٤).

(١) الدشت: محفظة ٢٩٦، ص ١٩٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جماد أول ١١٩١هـ / ٢٧ يونيو ١٧٧٧م، عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢ وما بعدها، عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٢، ص ١١٢-١١٣.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٤١٣، عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي، ص ١٤٧-١٤٨، إمام محمد على ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل، ص ١٤٧.

Deherain. Henri., op. Cit., p. 143.

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٧.

(٤) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٤١٣.

وكما هي طبيعة العلاقة بين الأمراء المماليك، فعندما يزول العدو المشترك — ولو مؤقتا — يدخل هؤلاء الأمراء فى نزاعات، وحروب فيما بينهم، وهو ما حدث بين إبراهيم بك، ومراد بك، لأمر لا تخلو عن الزعامة، ففي سنة ١١٩٤هـ / ١٧٨٠م حدث خلاف بينهما توجه إبراهيم بك على أثره إلى الصعيد، وتولى مراد بك مشيخة البلد، علاوة على القائمقامية، ولكن الأخير أرسل إلى إبراهيم بك وصالحه فعاد إلى القاهرة، ولكن حدث بينهما خلاف مرة ثانية خرج على أثره مراد بك إلى الصعيد فأرسل إليه إبراهيم بك كى يصالحه، ولكنه أبى الصلح، وتقدم نحو الجيزة، فخرج إبراهيم بك لقتاله، وقد دارت بينهما مناوشات حربية توجه على أثرها مراد بك إلى الصعيد مرة أخرى، وفي نهاية الأمر تمكن علماء الأزهر من عقد الصلح بينهما، وظلا يحكمان البلاد دون منازع^(١)، وعانت مصر من جراء حكم إبراهيم بك، ومراد بك معاناة شديدة اقتصاديا، واجتماعيا، علاوة على أنهما منعا إرسال الخزينة إلى استانبول^(٢)، ولذا قررت الدولة العثمانية إرسال حملة حسن باشا القبطان إلى مصر من أجل العمل على استقرار الأوضاع فى البلاد.

وفى ١٣ رمضان ١٢٠٠هـ / ١٢ يونيو ١٧٨٦م، وصل حسن باشا إلى الإسكندرية ثم تقدم نحو رشيد، وحاول جذب قلوب الأهالى، فأرسل فرمانات باللغة العربية إلى شتى فئات الشعب، يعلمهم فيها بتخفيض الضرائب، ورفع الظلم عن الرعية، وإعادة تطبيق قانون نامه سليمان "حتى كادت الناس تطير من الفرح"^(٣)، وتشير سجلات محكمة البحيرة إلى العديد من الفرمانات التى أصدرها حسن باشا لرفع المظالم عن الرعية — وإن كانت بعد دخوله القاهرة — فنذكر منها على سبيل المثال أن حسن باشا قد أرسل إلى كاشف وقاضى البحيرة، وأصحاب الكلمة فى

(١) عبد الرحمن الجيرى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ١١٩-١٢١-١٣٥-١٣٦، إسماعيل بن سعد الحشاش، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) Shaw., The financial, P. 300.

(٣) عبد الرحمن الجيرى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٥٨-١٥٩، عبد الوهاب بكر، المرجع السابق، ص ١٣٣-١٣٤، عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموائى المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٧٨.

الولاية بضرورة رفع المظالم بأنواعها عن أهالى ناحية بسطرة^(١) بولاية البحيرة^(٢)، فكان من الطبيعى أن تميل قلوب الأهالى نحو حسن باشا، وتتصرف عن الأمراء والمماليك.

ولما نما إلى علم إبراهيم بك، ومراد بك ذلك قررا مقاومة حسن باشا عسكريا، فقاد مراد بك تجريدة عسكرية لمنع حسن باشا من دخول القاهرة، ولكن الأخير تمكن من هزيمته عند الرحمانية^(٣)، فى الوقت الذى كان يحاول فيه إبراهيم السيطرة على الأمور فى القاهرة، ولكنه فشل، ولما وصلت الأمور لهذا الحد لم يكن أمام إبراهيم بك ومراد بك سوى الفرار إلى الصعيد، ولذا عرفا بالأمراء القبلى، وعلى أثر ذلك دخل حسن باشا القاهرة فى ١٢ شوال ١٢٠٠هـ / ٨ أغسطس ١٧٨٦م^(٤).

وقد وصلت إمدادات لحسن باشا بقيادة كل من عابدى باشا، ودرويش باشا، فعمل الأول على القضاء على إبراهيم بك ومراد بك، فأقلعت بعض السفن فى النيل جنوبا، واشتبكت مع قوات الأمراء القبلى قرب أسيوط، ولكن هذا الاشتباك لم يسفر عن نتيجة حاسمة، فأرسل حسن باشا تجريدة عسكرية إلى الصعيد بقيادة عابدى باشا، ودرويش باشا ودارت عدة اشتباكات قرب أسيوط، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة، فعاد العثمانيون إلى سفنهم، والمماليك إلى معسكراتهم^(٥)، ولكى يدعم حسن باشا موقفه فى القاهرة، ويعمل على إيجاد قوى توازن قوى المماليك فى

(١) بسطرة: من القرى القديمة التابعة لمركز دمنهور، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٨٤).

(٢) محكمة البحيرة: ص ١٣، ص ٢٢٤، م ٣٩٠، بتاريخ ١٩ ربيع آخر ١٢٠١هـ / فبراير ١٧٨٧م، وعن رفع هذه المظالم، انظر نفس السجل، ص ٢٣٨، م ٤١٤، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٠١هـ / ٢٤ فبراير ١٧٨٧م، انظر الملحق رقم (٧٠٦).

(٣) الرحمانية: من القرى القديمة التابعة لمركز شبراخيت محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٠٥).

(٤) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٩-١٦٠، محمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن عشر، دراسات فى التاريخ الجبرتي، ج ٢، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥٨، موسى موسى نصر، المرجع السابق، ص ٨١-٨٢.

(٥) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص ٢٣٩.

الصعيد، أرسل إلى إسماعيل بك، وعينه شيخا للبلاد كما كان فى ١٤ محرم ١٢٠١هـ/ ٦ نوفمبر ١٧٨٦م^(١).

ولما رأى الأمراء القبالي ذلك أرسلوا إلى حسن باشا طالبين منه الأمان، وعقد الصلح، فما كان من حسن باشا إلا أن عقد ديوانا فى شهر المحرم عام ١٢٠١هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٧٨٦م، جمع فيه الأمراء والأعيان، وعرض عليهم الأمر، فاتفق رأيهم، إن كان غرض الأمراء القبالي عقد الصلح، فعلى إبراهيم بك ومراد بك الحضور، ويأخذ لهم حسن باشا أمانا من السلطان بحيث لا يقيمون فى مصر، أما بقية الأمراء والمماليك، فإذا جاءوا إلى القاهرة طائعين كانوا من عسكر السلطان، وإذا رفضوا فليستقروا بالصعيد فى أماكن محددة لهم، وإن لم يرضوا بهذين الشرطين فستكون الحرب، ولما بلغ البكوات المماليك ذلك أظهروا الامتنال لكل ما يؤمرون به ما عدا الخروج من مصر، لأن فراق الوطن صعب^(٢)، وذلك على حد تعبيرهم^(٣).

ولما بلغ حسن باشا ذلك قرر القضاء على الأمراء القبالي الذين وصلوا إلى بر الجيزة، ودارت مناوشات حربية بين الجانبين على طول البر الغربى للنيل، وحاول الأمراء القبالي فى ١٢ صفر ١٢٠١هـ/ ٤ ديسمبر ١٧٨٦م، اختراق المتاريس التى أقامها حسن باشا هناك، ولكنهم فشلوا، فرجعوا إلى دهشور^(٤)، وعلى أثر ذلك كتب الأمراء القبالي لحسن باشا يطلبون منه أن يحدد لهم أماكن يقيمون فيها بالوجه القبلى، فوافق على ذلك وترك لهم حرية اختيار المكان الذى سيقيمون فيه، بشرط أن يكونوا قلة، ويحضر باقى الأمراء والعسكر إلى القاهرة

(١) عبد الرحمن الجيرتى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٩١، عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٤١٦، إمام محمد علي ذهني، مصر فى كتابات الرحالة والقناصل، ص ١٥١.

(٢) عبد الرحمن الجيرتى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٩٣ - ١٩٤، عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى، ص ١٥٠.

(٣) الأمراء القبالي لم يكونوا جادين فى طلب الصلح، فكان كل ما يهمهم دخول القاهرة فقط، وإذا تمكنوا من ذلك فسوف ينقضون الصلح مع حسن باشا، لذا كانت شروط الأخير فى عقد الصلح معهم فى محلها.

(٤) دهشور: من القرى القديمة التابعة لمركز العياط، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزى: المرجع السابق، ق ٢، جـ ٣، ص ٤٣).

بالأمان، ولكنهم لم يوافقوا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تفرقهم وإضعافهم، فصمموا على مواصلة القتال واستقروا في بني سويف (١).

ولما رأى حسن باشا ذلك أرسل خلفهم تجريدة بقيادة عابدى باشا، ودارت معركة بين الطرفين أسفرت عن هزيمة القبالي، وأخذت تلك التجريدة تطاردهم حتى أجلوهم إلى إبريم (٢)، ثم عاد عابدى باشا إلى القاهرة، وعلى الرغم من ذلك واصل القبالي تقدمهم شمالاً مما أشعل الموقف من جديد (٣).

ونتيجة لاندلاع الحرب بين روسيا والدولة العثمانية أرسلت الأخيرة إلى حسن باشا تستدعيه للاشتراك في الحرب ضد روسيا، التي أستاذت توسعاتها مرة أخرى على حساب الدولة العثمانية في بلاد القرم، وقبل مغادرة حسن باشا القاهرة أبقى إسماعيل بك شيخاً للبلد، وترك له كمية من العتاد الحربى، علاوة على عدد من الجنود، ثم أصدرت الدولة العثمانية العفو عن إبراهيم بك ومراد بك شريطة أن يقيم الأول في قنا (٤) والثانى في إسنا (٥) ويحرم عليهما دخول القاهرة، وأخذ حسن باشا معه بعض الرهائن من المماليك لضمان طاعة المتمردين (٦)، ويقول الجبرتي عن حسن باشا وحملته "لم يحصل من مجيئه إلى مصر وذهابه إلا الضرر، ولم يبطل بدعة، ولم يرفع مظلمة بل تقررته به المظالم والحوادث" (٧)*.

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ٢، ص ١٩٥ وما بعدها

(٢) إبريم: من القرى القديمة التابعة لمركز عينية محافظة أسوان (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ٤، ص ٢٣٠).

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ٢، ص ٢٠١-٢٠٢.

Holt. P.M., Egypt, p. 100

(٤) قنا: قاعدة محافظة قنا، وهي من المدن القديمة التي تقع على الضفة الشرقية للنيل (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ٤، ص ١٧٨).

(٥) إسنا: قاعدة مركز إسنا، التابع لمحافظة قنا (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ٤، ص ١٥١).

(٦) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ٢، ص ٢١٤، موسى موسى نصر، المرجع السابق، ص ١١٨، إمام محمد على ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل، ص ١٥١.

(٧) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، جـ٢، ص ٢١٥ * يظهر أن الجبرتي كان متحاملاً على حسن باشا، ونظر إلى الموضوع من زاوية واحدة، فالدولة العثمانية عندما أرسلته لمصر كانت ترغب بحق في إعادة استقرار الأوضاع مرة أخرى، ولكنه واجه صعوبات بالغة في إخضاع المماليك القبالي، فكلما أعد تجريدة كانوا يفرون منها جنوباً، وحتى الانتصارات التي حققها لم تكن مؤثرة، وكان من الطبيعي أن تتكلف هذه التجاريد أموالاً طائلة، فاضطر حسن باشا غصبا إلى فرض الأموال على فئات معينة لإعداد هذه التجاريد، كى يتمكن من القضاء على المماليك، وإعادة الحيلة في مصر لطبيعتها، ولكنه لم يتمكن من ذلك، لذا فالباحث لا يتفق مع الجبرتي في هذا الرأي.

بعد سفر حسن باشا بقی عابدى باشا بالقلعة متوليا أمور مصر (١٢٠١-١٢٠٣هـ / ١٧٨٦-١٧٨٨م) على حين أن شياخة البلد ظلت مع إسماعيل بك، وكان صدور العفو عن إبراهيم بك، ومراد بك إذنا بعودة الاضطرابات لرغبتهما القوية فى استعادة مركزهما القديم^(١).

وعلى هذا الأساس واصلت قوات إبراهيم بك ومراد بك تقدمها شمالا إلى أن وصلت إلى أسيوط، فما كان من الباشا إلا أن حصل على فتوى من العلماء بقتالهم، وردا على ذلك أرسل القبلى للسلطات الحاكمة فى القاهرة تقترح عليها أن تترك لهم المنطقة الواقعة جنوب أسيوط، ويتركوا لهم الجهة البحرية، ويبدو أن ذلك كلن تمويها من الأمراء القبلى بهدف كسب الوقت، بدليل أنهم واصلوا تقدمهم حتى بنى سويف بقيادة مراد بك، ومن الواضح أنهم كانوا لا يرضون عن القاهرة بديلا، فما كان من الباشا إلا أن أرسل فرمانا لإسماعيل بك شيخ البلد بقتالهم، ودارت مناوشات حربية بين الطرفين، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة لأى منهما^(٢).

وأثناء المعارك الدائرة بين الطرفين دارت المراسلات بين الأمراء القبلى وعابدى باشا لعقد الصلح، فاجتمع الأخير مع أحمد أغا مندوب إبراهيم بك ومراد بك، وتم الاتفاق بينهما على ترك الإقليم الواقع جنوبى أسيوط على البرين الشرقى، والغربى للأمراء القبلى، على أن يقوم الأخيرون بدفع ميرى البلاد التى تحت سيطرتهم من المال والغلال، وأن يطلقوا سراح المراكب المحجوزة لديهم، وتم عقد الصلح بين الطرفين، ولكن هذا الصلح لم يكتب له البقاء، فقد استدعت الدولة العثمانية عابدى باشا، وعينت بدلا منه إسماعيل باشا (١٢٠٣-١٢٠٥هـ / ١٧٨٨-١٧٩٠م) فنقض الأمراء القبلى الصلح؛ بحجة أنهم عقده مع باشا معزول، فعقد الباشا الجديد ديوانا بحضور المشايخ، والقضاة الذين وافقوا على

(١) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٢) عبد الرحمن الجيرتى: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٧-٢٢٥-٢٥٣-٢٥٤، صلاح هريدى، دور الصعيد،

الاستمرار في القتال، ويعنى ذلك الاستمرار في جمع الأموال اللازمة لإعداد حملة جديد ضد الأمراء القبالي (١).

وفي شهر رجب ١٢٠٥هـ/ مارس - أبريل ١٧٩١م، انتشر وباء الطاعون في مصر، وكان من أبرز ضحاياه إسماعيل بك شيخ البلد، فحل محله تابعه عثمان بك طبل، ولكنه كان شخصية ضعيفة، مما شجع إبراهيم بك، ومراد بك على التقدم نحو القاهرة، وتمكنت قواتهما من دخولها، في ٢١ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٧٩١م (٢).

وفي ٢٦ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ٢٧ يوليو ١٧٩١م، صعد إبراهيم بك ومراد بك إلى الديوان، فخلع عليهما الباشا الخلع، ثم توسط لهما لدى السلطان العثماني (٣)، فوصل مرسوم سلطاني بالعفو عنهما (٤)، ونتيجة لذلك انفرد إبراهيم بك ومراد بك بالأمور في البلاد، وظلا يحكمان دون منازع حتى وصول الحملة الفرنسية في ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، وكان من الطبيعي أن تقاسى مصر أثناء فترة حكمهما المحن والأهوال الكثيرة.

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج٢، ص٢٥٥-٢٥٦، جلال يحيى، المرجع السابق، ص٣٠١-٣٠٢، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص٢٤٣.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج٢، ص٢٨١-٢٨٥، إسماعيل بن سعد الخشاب، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣) من الواضح أن الباشا كان مرغما على ذلك، لعدائه لإبراهيم بك ومراد بك.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج٢، ص٢٨٧.

الفصل الخامس

أهم المقومات الاقتصادية للبيوتات المملوكية

أولاً - الالتزام الزراعي

ثانياً - التزام المقاطعات الحضرية

ثالثاً - التجارة

(١) تجارة الحاصلات الزراعية

(٢) تجارة الثروة الحيوانية

الفصل الخامس

أهم المقومات الاقتصادية للبيوتات المملوكية

لم يكن من الطبيعي أن يقوم الصراع بين البيوتات المملوكية دون أن تكون له قوي اقتصادية تدعمه، وتمثلت تلك القوي في الالتزام الزراعي (الريفي)، والالتزام الحضري، والتجارة سواء كانت تجارة حاصلات زراعية، أو ثروة حيوانية، ونظراً لأن غالب الأمراء المماليك كانوا ينفقون ربع ما سبق علي الصراع فيما بينهم؛ لإعداد التجاريد العسكرية، ودفع الرشاوى، ومن هنا لم تتمتع البلاد بوضع اقتصادي يسمح لها بالتطور والنمو، وسنتعرض فيما يلي لأهم هذه المقومات.

أولاً - الالتزام الزراعي:

قبل الحديث عن نظام الالتزام، يجب أن نشير إلي النظام السائد قبل تطبيقه في عام ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م، وهو نظام الأمانات. لقد أدار العثمانيون الأراضي المصرية منذ عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى منتصف القرن السابع عشر عن طريق نظام الأمانات، أو المقاطعات، وقام هذا النظام علي أساس أن كل قرية أو عدة قري متقاربة تكون مقاطعة "أمانة" أي أنها وحدة إدارية ومالية في نفس الوقت، وكان يشرف علي كل مقاطعة عامل مسئول عن المال الميري المقرر عليها، وكان هذا العامل يقوم بدور الملتزم قبل تطبيق نظام الالتزام، وإن لم يكن مثل الملتزم فلم تكن له أرض أوسية^(١) أو غيرها من الحقوق التي تمتع بها الملتزم، فكان يتقاضى أجراً

(١) أوسية: أصبح الملتزم طبقاً لنظام الالتزام ممثلاً للحكومة ونائباً عنها في إدارة الأرض، وحولته الإدارة المركزية سلطات واسعة في حصة التزامه، وكان الجهاز الإداري المحلي يعمل علي صيانة المرافق التي توجد في حصة التزامه، وفي نظير قيامه بهذا العمل خصصت له الإدارة جزء من أرض القرية معني من الضرائب، عرف باسم "أرض الأوسية" وكان علي فلاحي الناحية القيام بزراعة هذا الجزء سخرة لنفع الملتزم إذا أراد زراعته لنفسه، وإن كان في بعض الأحيان يقوم بتأجير هذا الجزء للفلاحين، نظير مبلغ من المال يحصله لنفسه، وذلك في الأحوال التي كان الملتزم يقيم فيها في حصة التزامه (انظر: أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٢١-١٢٢، جب، وبون، المرجع السابق، ج٢، ص ٩٢، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري، ص ٩٦-٩٧).

مقابل عمله شأنه في ذلك شأن موظفي نظام الالتزام^(١).

وقد تم العثور في محافظ الدشت علي مادة تشير إلي نظام الأمانات - وإن كانت ترجع إلي ما بعد تطبيق نظام الالتزام - فقد أسقط^(٢) الأمير مصطفى أغا ابن عبد الله - من أعيان أمراء الجراكسة - لايواز بك أمير اللوا جميع كامل أمانة شعشاع^(٣) بولاية المنوفية في نظير مبلغ الحلوان، وقيمته (٤٧٥) ألف نصف فضة، أي ما يعادل تسعة عشر كيسا، وذلك بما تحويه الأمانة المذكورة من غلال ومواشي^(٤).

ولكن نظام الأمانات لم ينجح في تحقيق أهدافه بسبب الأساليب غير المشروعة التي اتبعتها المشرفون لزيادة متحصلاتهم، وعدم تسديد المال الميري، كما أن الفوضى التي استخدمت في تقدير الضرائب وجمعها أرهقت الفلاحين مما اضطرهم لترك أراضيهم دون زراعة؛ فأدي ذلك إلي تدهور الزراعة في كثير من المناطق^(٥) مما أثر بالسلب علي الناحية الاقتصادية، فاضطرت الدولة إلي تطبيق نظام الالتزام في مصر.

ولم تبتكر الدولة العثمانية هذا النظام، فقد كان معمولا به في بعض الأقاليم التي خضعت لها سواء في الأناضول، أو في البلقان، أو في شمال العراق، وبمقتضى نظام الالتزام كانت الدولة تعهد إلي أشخاص من ذوى النفوذ والثراء وغالبيتهم من الأمراء المماليك - بجباية الضرائب المربوطة علي الأراضي

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري، ص ٨٩، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، ص ١٥٨-١٥٩.
(٢) إسقاط: يعني تنازل أحد الملتزمين عن حصة التزامه، أو جزء منها لآخر مقابل حصوله علي حلوانها* (خلو الانتفاع)، ويمر ذلك في الديوان العالي، أو في مجالس الشرع المختلفة (انظر: عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي، ص ٤٣٩).

* حلوان: هو الثمن الذي يدفع عن طريق المزار، أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية التي تخلو لموت أصحابها، أو فراغهم عنها، وكانت إيرادات الحلوان من هذا النوع تدفع لخزينة مصر (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ٣٧٣)، وكانت ضريبة الحلوان تقدر في أول الأمر بمقدار سنة من الأموال الأميرية المقررة علي الحصة، ثم أصبحت بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذي أصبح يفوق مقدار المال الموري (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, PP. 143-144)

(٣) شعشاع: من البلاد الحديثة التابعة لمركز أشمون، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ح ٢، ص ١٦٨).

(٤) الدشت: محفظة ١٩٠، ص ١٩٤، مادة بدون رقم بتاريخ ١٤ جماد ثاني ١٠٧٨هـ / ١ ديسمبر ١٦٦٧م.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري، ص ٩١، عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر، ص ١٥٨-١٥٩.

الزراعية، والمقررة علي الفلاحين في قرية أو أكثر لمدة زمنية محددة أول الأمر^(١) وكان يطلق علي هذا الشخص اسم "الملتزم"، وكان عليه قبل أن يباشر عمله كملتزم يقوم بدفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة علي المنطقة التي يمارس فيها اختصاصاته، وتسمي هذه المنطقة دائرة الالتزام، وكانت الحكومة تعطي هذا الحق بطريقة المزاد بين راغبي الحصول علي حق الالتزام، أو بطريقة الاتفاق، وكان إجراء المزاد هو أكثر الطريقتين تطبيقاً، ويطلق علي المزاد لفظ "مزايدة"، والذي يرسو عليه المزاد يقوم بتسديد مبلغ من الحلوآن في ديوان الروزنامه، ويحمل هذا الشخص بصفة رسمية لقب ملتزم، ويتلقى ثلاث مستندات رسمية: أولها "تفسيط الالتزام"، ويحدد فيه المال الميرى الواجب سداداه، واسم القرية أو القري الملتزمة، وعدد مساحة القراريط، أما المستند الثاني فكان يسمي "التمكين"^(٢) وكان بمثابة عقد يحمل ختم الباشا العثماني والدفتردار، وتوضح فيه منطقة التزامه، والأموال الميرية المقررة عليها، كما يرد في هذا المستند نص صريح موجه إلى الملتزم بضرورة معاملة الفلاحين وسائر الرعية بالعدل، والرحمة، ويتسلم الملتزم مستند ثالث يطلق عليه "تميقة" أو "قاميك" وهو بمثابة أمر موجه من الحكومة إلى فلاحى الالتزام بالخضوع لأوامر الملتزم^(٣).

وطبقا لنظام الالتزام كانت الأرض الزراعية في القرية تنقسم إلى أربعة وعشرين قيراطا، وهذا التقسيم لا علاقة له بقراريط الفدان المعروفه، فقد يصل القيراط في الالتزام إلى عشرات الأفدنة^(٤).

(١) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٦.

(٢) التمكين: جمعها تمكينات وهو من أهم الاصلاحات التي سادت في ذلك العصر، وتكتب بالتركية "تمكينلي" بمعنى الثبات، والتقرير، وكانت التمكينات ضرورة لاكتساب حق، أو الانتفاع بحق، فكان السلطان يكتب تمكينات للباشوات، لتثبيتهم في مناصبهم، كما كان من حق الباشوات إعطاء تمكينات، أو تقاسيط للملتزمين يمكنون بواسطتها من حصص التزامهم (انظر: محمد شفيق غربال، المراجع السابق، ص ١١، هامش ١، إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص ١٧٤، هامش ١).

(٣) أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادية في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٣٨-٣٩، محمد فهمي لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٢٤، هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤١.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري، ص ٩٤، عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ج١، ص ١٤٧.

ولكن ما هي أهمية الالتزام للبيت المملوكي؟ لقد كان للالتزام دور اقتصادي مهم في حياة الممالك، فالبيت المملوكي يستطيع أن يحافظ على وضعه عن طريق سيطرته على مصادر الدخل المخصصة لأهم مقاطعات الالتزام^(١)، لذا كان الالتزام هو ميزان قوة البيوتات المملوكية، فمن بين الستة آلاف ملتزم كان هناك ثلاثة آلاف من الممالك الذين كانوا يحوزون ثلثي الأرض الزراعية في مصر^(٢)، ونلاحظ من الوثائق أن الالتزام الزراعي للبيوتات المملوكية شمل مختلف أقاليم مصر في الوجهين البحري والقبلي.

مثال ذلك الأمير محمد بك بن قانصوه بك من أمراء المتفرقة، كان ملتزماً بعدة نواحي وهي المنصورة، والبد ماص^(٣)، وكفر الشهاب^(٤)، بالدقهلية^(٥) وقد بلغت موجودات هذه النواحي سبعة أكياس و(٢٤٥٢١) نصف فضة^(٦). واستأجر الأمير ماماي بك القاسمي من الأمير محمد أغا دار السعادة^(٧)،

(١) دانيال كريسيوليوس: المرجع السابق، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٤١.

(٣) البد ماص: من البلاد القديمة التابعة لمركز المنصورة، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٢٢).

(٤) كفر الشهاب: من البلاد الحديثة التابعة لمركز المنصورة، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٢٧).

(٥) الدقهلية: تكون إقليم الدقهلية باسمه الحال في عهد الدولة الفاطمية، وكان قبل ذلك مقسماً إلى كور صغيرة، كل كورة قائمة بذاتها ثم ضم بعضها إلى بعض، وسميت بالدقهلية نسبة لقاعدتها دقهلة، وفي سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م أطلق عليه اسم ولاية الدقهلية، ونقلت قاعدتها من أشمون الرمان إلى المنصورة، وفي سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م قسمت الدقهلية إلى مأموريات، وكانت كل مأمورية قائمة بذاتها، وفي سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م ضمت هذه المأموريات بعضها إلى بعض، وأصبحت إقليماً واحداً باسم مديرية الدقهلية وقاعدتها الآن مدينة المنصورة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٦).

(٦) القسمة العسكرية: س ٤٣، ص ٣٤-٣٨، م ١٥٣ بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٠٤٢هـ/ ٢٧ مايو ١٦٣٣م.

(٧) أغا دار السعادة: هو في التركيبة "دار السعادة أغاسي" وهو أكبر موظفي القصر الممايوني، ويعرف باسم "أغا البنات" (قزير أغاسي) ولا يكون إلا أسوداً خصياً، يشرف هو ومن تحته من الأغوات السود على الحرم الممايوني، وهو الجناح الذي تسكنه النساء، وقد شغل هذا المنصب بعض البيض في القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ولكن ذلك لم يدم وأعيد المنصب إلى الأغوات السود في ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م، وبقي فيهم إلى أن ألغى، وكان معظم هؤلاء الأغوات السود هدايا يقدمهم ولاية مصر إلى السلطان، وكان الأغا الذي يعين في هذا المنصب يخلع عليه خلعة التنصيب في حضرة السلطان، ويعلن التعيين بخط همايوني يرسل إليه، وقد عظم نفوذ أغوات دار السعادة في بداية القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، حتى استطاع بعضهم التدخل في تعيين الصادر العظام وعزلهم، وكانت لأغوات دار السعادة نظارة أوقاف الحرمين الشريفين ابتداء من ٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م، فكان أغا =

وناظر وقف الدشيشة^(١) المحمدية^(٢) جميع أراضي ناحية صنافير بالقليوبية، لينتفع ماماي بك بالزراعة، والإجارة بأجرة قدرها عن سنة ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م (٨٠) ألف نصف فضة مدفوعة على ثلاثة أقساط متساوية^(٣)، وفي محاولة أخرى من ماماي بك لزيادة دخله قام باستئجار جميع أراضي ناحية مطوبس الرمان^(٤) من دولار أغا دار السعادة، وناظر وقف الدشيشة الكبرى^(٥)؛ لينتفع ماماي بك بالزراعة والإجارة، وذلك بأجرة قدرها سبعة عشر كيساً

= دار السعادة هو المشرف على الدولا ب (الاسم الذي كان يطلق على خزانة أوقاف الحرمين الشريفين)، والمشرف على الصرر المرسلة إلى مكة والمدينة، والقدس، وفي سنة ١٠٠٦هـ / ١٥٩٧م، صدرت أوامر بإلحاق بعض الأوقاف بنظارة أغا دار السعادة، بالإضافة لأوقاف الحرمين الشريفين، وفي سنة ١١٢٨هـ / ١٧١٦م، ألحقت أوقاف السلاطين بنظارته، ثم تنظر الأغا نيابة عن السلطان نفسه على الأوقاف التي ينتظر عليها السلطان بحكم سلطته، واحتفظ السلاطين مع هذا بتقاضى رواتبهم عن النظارة على تلك الأوقاف، وكانت هذه الرواتب تسمى "جيب همايون أقجه سي" أي نقود الجيب همايون، وفي سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م، أنشئت مديرية أوقاف الحرمين، ثم تحولت في سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م، إلى نظارة أوقاف الحرمين، وحلت الأخيرة محل نظارة أغا دار السعادة، وقد ألغى هذا المنصب بإلغاء السلطنة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٨-١٩).

(١) الدشيشة: جمعها دشيش، والدشيشة قمح مجروش يرسل لفقراء الحرمين الشريفين، والمدن المقدسة (مكة والمدينة)، وكانت الدشيشة تمثل الإيرادات المرسلة مالا وغلالا إلى الحرمين وتعرف بصرف الأوقاف، وكانت تسلم لأمير الحج (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر، ص ١٤٣-١٤٤).

(٢) الدشيشة المحمدية: مؤسس هذا الوقف السلطان محمد الثالث (١٠٠٣-١٠١٢هـ / ١٥٩٤-١٦٠٣م)، وقد سمي بوقف الدشيشة المحمدية الكبرى، أو "وقف المحمدية" تشريفاً للمؤسسة، وأوقف لهذا الوقف العديد من قرى مصر بالوجهين البحري والقبلي (انظر: سميرة فهمي عمر، إمارة الحج، ص ٢٨٦-٢٨٧) ويذكر حسين أفندي في أجوبته، أن وقف المحمدية كان يقبض من الملتزمين وقدره خمسون كيساً (٥٦٠٤) نصف فضة، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدرها (٢٠٧٨٩، ٥) أردب * سنوياً، وتصرف الأموال والغلال بموجب دفتر بختم الناظر على الوقف المذكور، وبمباشرة كتبة هذا الوقف (انظر: محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص ٤٦).

* أردب: يستخدم في وزن الحبوب وكان حجمه يختلف تبعاً للحبوب الموزونة وكذلك المكان الذي كان يستخدم فيه عملية الوزن، وفي القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي كان يقدر بـ ٩٠ لتر، وفي سنة ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥م قدر بـ ٧٥ لتر، وفي القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي ضعفت قيمته، وأصبح يساوي (١٨٤) بوشل، وفي نهاية القرن الثامن عشر كان الإردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً وأحياناً ما كان ينقسم إلى ١٣٠ أوقية (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p. 170).

(٣) الدشت: محفظة ١٥٨، ص ٧٤٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٤ جماد أول ١٠٥٠هـ / ٢٢ أغسطس ١٦٤٠م.
(٤) مطوبس الرمان أو لطويس: من القرى القديمة التابعة لمركز فوه محافظة الغربية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢٠٢، ص ١١٥) وفوه الآن تتبع محافظة كفر الشيخ.

(٥) الدشيشة الكبرى: أسسه السلطان المملوكي قايتباي (٨٧٢-٩٠١هـ / ١٤٦٨-١٤٩٦م) (انظر: سميرة فهمي عمر، إمارة الحج، ص ٢٧٣، هامش ٢) ويذكر حسين أفندي في أجوبته أن المبلغ الذي كان يقبض من الملتزمين =

عن سنة ١٠٥٠هـ / ١٦٤٠م^(١).

وفى محاوله من على بك حاكم جرجا وأمير عربان هواره الفقارى لزيادة دخله قام بتأجير مساحة (٥٤٠) فدان بناحية الشناب^(٢)، بولاية الجيزية لكل من عبيد بن عبد الله، وأبو زيد بن موسى، وعبد الكريم بن مصطفى، والحاج أبو الخير ابن على، وإبراهيم بن محمد، من أهالي الناحية المذكورة، بأجرة قدرها عن سنة ١٠٥٢هـ / ١٦٤٢م، عن كل فدان تسعة أنصاف^(٣) مما يدل على مدى الثراء الواسع الذى تمتع به على بك.

ويظهر من سجلات الالتزام بروز العنصر المملوكى فى مجال الالتزام بصورة واضحة، ففى قرية دنشال^(٤) التزم كل من يوسف بن عبد الله تابع قيطاس بك متفرقة بحق الثلثين، وحسن بن عبد الله تابع حسن بك تفكجيان بحق الثلث^(٥)، وفى قريتي بيلة^(٦)، وكفر طوخ^(٧) التزم كل من الأمير قانصوه بك القاسمى أمير اللوا بحق الربع، وسليمان بك، وإبراهيم بك من أتباع قانصوه بك كل منهما بحق الثمن، ومصطفى بن عبد الله من أمراء الجراكسة بحق النصف^(٨)، كما التزم ذو الفقار بك الفقارى أمير الحج

= لصالح ذلك الوقف أربعة وسبعين كيسا و(١٥,٩٨٨) نصف فضة، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة بالوجهين القبلى والبحرى، وقدرها (٣/١, ٣٣٣٣٣) أردب كل عام (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٤٨).

(١) الدشت: محفظة ١٥٨، ص٧٤٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٤ جماد أول ١٠٥٠هـ / ٢٢ أغسطس ١٦٤٠م.

(٢) الشناب: من النواحي القديمة التابعة لمركز العياط، محافظ الجيزة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص٣٩).

(٣) الدشت: محفظة ١٦١، ص٧٨٤ مادة بدون رقم بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٥٢هـ / ١٨ سبتمبر ١٦٤٢م.

(٤) دنشال: من القرى القديمة التابعة لمركز دمنهور، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢٨٥).

(٥) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٨١٢، عام ١٠٩٢هـ / ١٦٨١م.

(٦) بيلة أوبيل: قاعدة مركز بيللا محافظة الغربية، وهى من القرى القديمة، اسمها الأصلى بيولا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٣٧).

(٧) كفر طوخ أو كفر عليم: تكون فى آخر أيام المماليك، وكان كفر غليم من توابع ناحية طوخ طنشبا، ثم فصل عنها فى العهد المذكور، وكفر عليم هو المبين على خريطة الحملة الفرنسية باسم كفر طوخ لمجاورته ناحية طوخ طنشبا التى فصل عنها، وهو تابع لمركز قويسنا محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢٠٥).

(٨) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٨١٦، عام ١٠٩٤هـ / ١٦٨٣م.

بعدة قرى بالبحيرة وهى فرنوى، ولقانة، ومحلة داود، ومحلة نصر^(١) والصايم^(٢).*

وزيادة فى تدعيم القوة الاقتصادية للفقارية قام الأمير موسى بن عبد الله من الجاويشية بإسقاط حصة قدرها اثنا عشر قيراطا بناحية الأحراز^(٣) بالقلوبية، بما تحويه من غلال ومواشى للأمير إبراهيم بك ابن ذى الفقار بك أمير الحج نظير مبلغ وقيمته (٥٥) ألف نصف فضة^(٤)، وإستأجر قيطاس بك الفقارى لنفسه من الأمير على جوربجى طائفة الجراكسة جميع أراضى ناحية بلنكمونة^(٥) بالمنوفية نظير أجرة قدرها عن ذلك بواجب سنة ١٠٩٩هـ / ١٦٨٨م، كيسين و(١٣٧٣٠) نصف فضة^(٦).

وكان الأمير سليمان جاويش كتخدا أيوب بك الفقارى أمير الحج ملتزما بناحية مهياط^(٧)، وبلغت موجودات هذه الناحية من غلال، وأموال مستحقة بذمم بعض الأفراد خمسة أكياس، و(١٥٧٤٠) نصف فضة^(٨) وفى قرينى صفط العرفا، وصفط الخرسة^(٩)، التزم عدد من الفقاريـة، وهم: محمد بن عبد الله، تابع ذى الفقار بك بحق^(٦) قراريط، وخليـل بن عبد الله تابع

(١) قرى فرنوى، ولقانة، ومحلة داود، ومحلة نصر: من البلاد القديمة التابعة لمركز شبراخيت، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٠٧-٣١٠).

(٢) الصايم: من البلاد الحديثة التابعة لمركز شبراخيت، محافظة البحيرة، وتعرف بعزة فرنوى (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣١٣). * سجلات التزام فروغت ومقاطعات: س ٨٢٠، عام ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م.

(٣) الأحراز: من القرى القديمة التابعة لمركز شبين القناطر، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٣١).

(٤) الدشت: محفظة ٢٠٦، ص ١٩٠، مادة بدون رقم بتاريخ ١٢ صفر ١٠٩٩هـ / ١٨ ديسمبر ١٦٨٧م.

(٥) بلنكمونه: اسمها الأصلي بلنكمونة، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز كفر الزيات، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٢٤).

(٦) الدشت: محفظة ٢٠٦، ص ١٤٦، مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٠٩٩هـ / ١٢ ديسمبر ١٦٨٨م، انظر الملحق رقم (٨).

(٧) مهياط أو مهيطة: من توابع ناحية منفلوط، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ١، ص ٤٤٩).

(٨) القسبة العسكرية: س ٩١، ص ٣٩٩-٤٠٢، م ٥٨٨ بتاريخ ٨ شوال ١١١٠هـ / ٩ أبريل ١٦٩٩م.

(٩) صفط العرفا وصفط الخرسة: هما من القرى القديمة التابعة لمركز الفشن، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٩١-١٩٣).

حسين كتحدا مستحفظان بحق (٦) قراريط، وأحمد بن عبدالله تابع محمد كتحدا مستحفظان بحق (١٢) قيراط (١).

أما الأمير إسماعيل بك الدفتردار (الفقاري) فقد كان ملتزماً بعدة نواحي وهي زفتية^(٢) ومحلة المرحوم^(٣) والدلجمون^(٤)، وطحلة^(٥)، والشوبك^(٦)، وكفر محمود^(٧) وديو الوسطى^(٨)، وقد بلغت موجودات هذه النواحي من غلال، ومواشي ونوارج، وقروض بضم بعض الأفراد ما يعادل ثلاثة وثلاثين كيساً و(٢٣٤٤١) نصف فضة^(٩).

وكان لبني الإيوائية باع طويل في مجال الالتزام، فقد قام الأمير إيواظ بك باستبدال حصة قدرها خمسة قراريط وثلاث بناحية الكلية^(١٠) من مبدليه الشيخ محيى، والشيخ حسن، ولدى الشيخ درويش نظير مبلغ وقيمته (٢٠٠٠) نصف فضة، وبناء على ذلك أصبح لإيواظ بك حق التصرف في هذه الحصة^(١١)، والتزم

(١) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٨٦١، عام ١١١٧هـ / ١٧٠٥.

(٢) زفتية: هي من القرى القديمة، والمقصود بما زفتى، قاعدة مركز زفتى، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٥٧).

(٣) محلة المرحوم: من القرى القديمة التابعة لمركز طنطا، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٠٧).

(٤) الدلجمون: من القرى القديمة التابعة لمركز كفر الزيات، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٢١).

(٥) طحلة: من القرى القديمة التابعة لمركز، بنها محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٢).

(٦) الشوبك: من القرى الحديثة التابعة لمركز شبين القناطر، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٣٩).

(٧) كفر محمود: من القرى الحديثة التابعة لمركز منوف، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٢٧).

(٨) ديو الوسطى: من القرى القديمة التابعة لمركز السنبلوين، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ١٩٠).

(٩) القسم العسكرية: س ١٠٠، ص ٢٨-٣٤، م ٤٣ بتاريخ ٨ جماد آخر ١١١٩هـ / ٦ سبتمبر ١٧٠٧م.

(١٠) الكلية: وتعرف بالكريمات، وهي من القرى القديمة التابعة لمركز الصف، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٣١).

(١١) الباب العالى: س ١٨٠، ص ١٨٥، م ٤٤٦ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٠٥هـ / ٢٤ يوليو ١٦٩٤م.

أيضا إيواظ بك كاشف البحيرة في ذلك الوقت بمقاطعة ناحية الطرانة وقراها وهى
البريجات^(١) وأبو شامة^(٢) وكفر داود^(٣) *.

وكان الأمير يوسف بك أمير الحج المعروف بالجزار تابع الأمير إيواظ بك
ملتزما بحصة قدرها اثنا عشر قيراطا بناحية زفيتة مشتول^(٤) بالقلوبية وقد قام
بإسقاطها للأمير أحمد أغا، وذلك فى نظير مبلغ وقيمته أربعة أكياس، وقبض الأمير
يوسف بك ثلث المبلغ حالا، وباقي المبلغ عند تمام سنة ١١٢٣هـ / ١٧١١م^(٥).

وأسقط الأمير أحمد كتحدا طائفة عزبان للأمير إسماعيل بك ابن إيواظ حصة
قدرها ثلاثة قرايط بناحية برديس بولاية جرجا نظير مبلغ وقيمته خمسة عشر
كيسا^(٦)، كما أسقط الأمير محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب زعيم الشنبيه حصة
قدرها اثنا عشر قيراطا بناحية الفت^(٧) للأمير إسماعيل بك بن إيواظ - على
الرغم من العداء المستحكم بين البيتين - وربما يرجع
ذلك إلى الصلح المؤقت الذى عقد بينهما - نظير مبلغ
وقيمته سبعة وأربعون كيسا^(٨).

وتشير حجة مخلفات الأمير يوسف بك الجزار أنه كان ملتزما
بالعهد من النواحي، وهى سمالوط^(٩)،

(١) البريجات: من البلاد الحديثة، وأصلها من توابع ناحية الطرانة، ثم فصلت عنها في تربع ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م، وهى

تابعة لمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٤١).

(٢) أبو شامة: كما تظهر من سجلات التزام الوجه البحرى من توابع ناحية الطرانة.

(٣) كفر داود: من توابع ناحية الطرانة، ثم فصل عنها في العهد العثمانى (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢،

ج ٢، ص ٣٤٢) * سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٨٤١، عام ١١٠٩هـ / ١٦٩٧م.

(٤) زفيتة مشتول: من القرى القديمة التابعة لمركز شبين القناطر محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق،

ق ٢، ج ١، ص ٣٥).

(٥) الباب العالى: س ١٩٢، ص ٢٨٢، م ٩٦١ بتاريخ ٣٠ رمضان ١١٢٣هـ / ١٠ نوفمبر ١٧١١م.

(٦) نفسه: س ٢٠١، ص ٤٢، م ١٥١ بتاريخ ٦ رجب ١١٣١هـ / ٢٥ مايو ١٧١٨م، انظر الملحق رقم (٩).

(٧) الفت: من القرى القديمة التابعة لمركز الفشن، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣،

ص ١٨٩).

(٨) الباب العالى: س ٢٠١، ص ١٩٤، م ٦٧٨ بتاريخ ١٤ شوال ١١٣١هـ / ٣١ أغسطس ١٧١٩م.

(٩) سمالوط: قاعدة مركز سمالوط، محافظة المنيا، وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢،

ج ٣، ص ٢٣٣).

وشنوا^(١)، وأطفيح^(٢)، وشبين القناطر^(٣)، والدير^(٤)، وبنى سامط^(٥)، وبلوان^(٦)، وكفر الزيات^(٧)، ومجول^(٨) بالغربية، وناحية بنى سويف، وبلغت موجودات هذه النواحي من غلال، ومواشى ما يعادل سبعة أكياس و(٢١٤٢٢) نصف فضة^(٩)، وكان الأمير إسماعيل بك الدفتردار^(١٠) ملتزماً بالعديد من النواحي وهى المراغة^(١١)، وطحطا، والعمار الكبرى^(١٢) وناحية شبراخيت^(١٣) بالبحيرة، وكفر محمود، ومطوبس، وقد بلغ موجودات هذه النواحي من غلال، ومواشى، وبواقى أموال بضم بعض الفلاحين، والملتزمين والكشاف، ما يعادل ثمانية عشر كيساً،

-
- (١) شنوا: من القرى القديمة التابعة لمركز كفر الشيخ، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٤٢)، وكفر الشيخ محافظة قائمة بذلك الآن.
- (٢) أطفيح: من المدن القديمة التابعة لمركز الصف، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٤).
- (٣) شبن القناطر: قاعدة مركز شبن القناطر، محافظة القليوبية وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٣٥-٣٦).
- (٤) الدير: من القرى القديمة التابعة لمركز أجا، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ١٦٨).
- (٥) بنى سامط: من القرى القديمة التابعة لمركز بنى مزار، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٢١٦).
- (٦) بلوان: وتعرف بالبلامون، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز السنبلوين، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٢٨).
- (٧) كفر الزيات: قاعدة مركز كفر الزيات محافظة الغربية، هى القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٢٨).
- (٨) مجول: من القرى القديمة التابعة لمركز سمند، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٧٣).
- (٩) القسمة العسكرية: س ١١٩، ص ٤٥٩-٤٦٤، م ٤٨٩، بتاريخ ١٠ جماد الثانى ١١٣٤هـ / ٢٨ مارس ١٧٢٢م.
- (١٠) إسماعيل بك الدفتردار: من أتباع إسماعيل بك ابن إيواظ، قلده الصنحية سنة ١١٢٨هـ / ١٧١٥م، وتولى الدفتردارية سنة ١١٣١هـ / ١٧١٨م، واستمر فيها سنتين وخمسة أشهر، وقتل فى أوائل سنة ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٤٨).
- (١١) المراغة: من القرى القديمة التابعة لمركز سوهاج، بمديرية جرجا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٢٤).
- (١٢) العمار الكبرى: من القرى القديمة التابعة لمركز طوخ، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٤٣).
- (١٣) شبراخيت: قاعدة مركز شبراخيت، محافظة البحيرة، وهى من المدن القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٠٧).

و(١٨٧٦٤) نصف فضة^(١)، ويظهر مما سبق كيف ساهم الالتزام في زيادة الدعم الاقتصادي لبيت الإيواضية.

وساهم بيت الشنبية بدور بارز في مجال الالتزام، مما زاد من قوته الاقتصادية، ولولا ذلك لما تصدى لبيت الإيواضية، والفقارية، فقد قام الأمير إبراهيم بك أبو شنب باستئجار حصة قدرها اثنا عشر قيراطا من عثمان جوربجي طائفة مستحفظان بنواحي علقام^(٢)، وأبو الخاوي^(٣)، وكفر الشهابي^(٤) بالبحيرة بأجرة قيمتها ثلاثة أكياس بواجب سنة ١٠٩٩هـ / ١٦٨٨م^(٥).

وفي محاولة أخرى من جانب الأمير إبراهيم بك أبو شنب حاكم ولاية البحيرة لتدعيم قوة بيته الاقتصادية، ورواج المال الميرى لجهة الديوان العالي، قلم بإسقاط جميع ما هو جارٍ في تصرفه من أراضي بناحية كنيسة الغيط^(٦) لتابعه الأمير أحمد جركس، ولشيخ العرب خطاب المطاوعى، وذلك لأن الزراعة في هذه الناحية معطلة، لذا أمرهم بإصلاح أراضي هذه الناحية، وإصلاح جسورها لتنظيم وسائل الري بها، وتعهد إبراهيم بك أبو شنب برفع المظالم عن هذه الناحية، حتى يتسنى تحقيق ما يربو إليه^(٧)، كما التزم إبراهيم بك أبو شنب بمقاطعة قرية قرطسا^(٨) والتزم كل من قانصوه بن عبد الله وعثمان بن عبد الله، كل منهم على حده بحق النصف بناحية

(١) القسمة العسكرية: س ١١٩، ص ٥٣٩-٥٥٤، م ٥٧٢ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١١٣٤هـ / ١٧ يناير ١٧٢٢م.

(٢) علقام: من القرى القديمة التابعة لمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٣٩).

(٣) أبو الخاوي: اسمها الأصلي البلخاوي، وهي من النواحي القديمة التابعة لمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٣٠).

(٤) كفر الشهابي: وردت في تاريخ سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣ بخط الطرانة بالبحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ١، ص ٣٦٦).

(٥) الدشت: محفظة، ٢٠٦، ص ٤، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٠٠هـ / ٢٨ مارس ١٦٨٨م، انظر الملحق رقم (١٠).

(٦) كنيسة الغيط: من أعمال مركز دمنهور، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ١، ص ٣٩١).

(٧) محكمة البحيرة: س ١، ص ٢٤، م ٥٣ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١١٠٣هـ / ٩ ديسمبر ١٦٩٠م.

(٨) قرطسا: من القرى القديمة التابعة لمركز دمنهور، محافظة البحيرة، (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٩٠).

الحلفاية (١)*.

كما قام الأمير محمد بك جركس "الكبير" تابع الأمير إبراهيم بك أبو شنب باستئجار حصة قدرها ستة عشر قيراطا بناحية برسق (٢) بالبحيرة من عبد الله القازدغلي، وكانت مدة الإيجار عقد مدته ثلاث سنوات بأجرة قدرها عن الحصة المؤجرة عن كل سنة (٤٦) ألف فضة، مدفوعة على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغا شريطة أن يقوم عبد الله القازدغلي بدفع المال الميرى لجهة الديوان العالى، وباقي المصاريف الكلية تقع على المستأجر (٣) كذلك استأجر الأمير محمد بك جركس الكبير حصة قدرها اثنان وعشرون قيراطا بناحية جبارس (٤) بالبحيرة من الأمير مصطفى كتحدا طائفة مستحفظان نظير مبلغ وقيمته أربعة أكياس بواجاب سنة ١١٣٥هـ / ١٧٢٢م (٥).

والتزم الأمير أحمد بن عبد الله، ومحمد بن عبد الله تابعا الأمير إبراهيم بك أبو شنب "أمير الحج" كل منهما بحصة قدرها اثنا عشر قيراطا بناحية زاوية غزال (٦) بالبحيرة (٧).

واستأجر الأمير محمد بك بن إبراهيم أبو شنب حصة قدرها ثلاثة قرايط بناحية الطرانة بالبحيرة من الخواجا (٨)

(١) الحلفاية: وتعرف حاليا بدسونس الحلفاية، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز أبو حمص، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٤٠)، * سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٨٤١، عام ١١٠٩هـ / ١٦٩٧م.

(٢) برسق: من القرى القديمة التابعة لمركز أبو حمص، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٣٩).

(٣) الباب العالى: س ١٩٢، ص ٢٣١، م ٧٤١ بتاريخ ٢ شعبان ١١٢٣هـ / ١٦ أغسطس ١٧١١م.
(٤) جبارس: من القرى القديمة التابعة لمركز إيتاى البارود، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٤٨).

(٥) الباب العالى: س ٢٠٦، ص ١٤٢، م ٣١١ بتاريخ غرة محرم ١١٣٥هـ / ١٢ أكتوبر ١٧٢٢م.
(٦) زاوية غزال: من القرى القديمة التابعة لمركز دمنهور، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٨٦).

(٧) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٨٧٦، عام ١١٢٤هـ / ١٧١٢م.
(٨) الخواجا: تعنى السيد، ورب البيت والتاجر الغنى، والحاكم، والخصى (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٩١).

محمد الداداه الشرايبي^(١) بأجرة قدرها عن ذلك أربعة أكياس^(٢)، ونلاحظ مما سبق تركيز معظم التزام القاسمية بولاية البحيرة، ويرجع ذلك أن البحيرة كانت تميل إلى نصف حرام.

ونلاحظ أن ذا الفقار بك الفقاري الذي دار صراع عنيف بينه وبين جركس محمد بك " الكبير" لم يكن على مقدرة من تحمل كلفة الصراع دون أن تكون لديه مناطق التزام، يتمكن عن طريقها من الانفاق على كلفة الصراع - وهذا يؤكد ما قلناه أنفاً أن تركته لم توف ما عليه من ديون - فقد التزم بالعديد من النواحي وهي: قم من العروس، والطرائفة، وعلقام، وصفط الملوكة^(٣)، وششت الأنعام^(٤)، وشبام^(٥)، والكردى^(٦)،

(١) محمد الداداه الشرايبي: كان إنساناً كريم الأخلاق طيب الأعراق، حسن الصفات يسعى في قضاء حوائج الناس ويواسي الفقراء، ولما ثقل به المرض قسم ماله البالغ ألف وأربعمائة ومائون كيساً على أولاده، وبعض أقربائه، وذلك خلاف خان الحمزاوى*، وغيره من الأملاك، علاوة على الرهن الذي تحت يده من البلاد وفائضها ستون كيساً، والبلاد المختصة به أربعون كيساً، وذلك خلاف الوكائل والحمامات، وثلاث مراكب بالبحر الأحمر، وتوفي في عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٤، وحضر جنازته جميع الأمراء والعلماء، وقواد الأوجاقات السبعة، والتجار، وأولاد البلد، وكان مشهده عظيماً (انظر: عبدالرحمن الجبرتي، المصدر السابق، ج١، ص ١١٦-١١٧).

* خان الحمزاوى: يقع بشارع الحمزاوى، وهذا الشارع منسوب إلى الأمير جاثم الحمزاوى، لما أنشأ به الخان الكبير المعروف بالحمزاوى، وذلك في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي إلى (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ج٣، ص ١٦٣).

(٢) الباب العالي: س ٢٠١، ص ١٤٣، ١٥٧م بتاريخ ١٢ شعبان ١١٣١هـ / ٣٠ يونيو ١٧١٩م.

(٣) صفط الملوكة: من القرى القديمة التابعة لمركز إيتاي البارود، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص ٢٥٠).

(٤) ششت الأنعام: من القرى القديمة التابعة لمركز إيتاي البارود محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص ١، ص ٢٥٠).

(٥) شبام بخوم: من القرى القديمة التابعة لمركز قويسنا، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص ٢٠٢).

(٦) الكردى: من البلاد الحديثة التابعة لمركز كفر الشيخ، محافظة الغربية "سابقاً" (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص ١٤٩).

و بشبش (١)، ومنية جنان (٢)، والرقعة (٣) وأبو صير (٤)، وكتبش (٥) والمنصورية (٦)*.

ونلاحظ بعد القضاء على القاسمية بمقتل محمد بك جركس "الكبير" زعيم الشنبيه - لم يحل الفقارية مكانهم في النواحي السياسية فقط، بل في مناطق الالتزام أيضا، فنجد أن ناحية الطرانة التي كانت على الدوام في التزام القاسمية (إيوانية وشنبيه) قام الأمير عثمان بك الفقاري بإسقاط حصّة قدرها ثمانية قراريط بناحية الطرانة بالبحيرة للأمير عثمان كتحدا القازدغلي، عن حلوان قيمته ثمانية وستون كيسا و (١٥٨٢١) نصف فضة (٧)، وزيادة في قوة الأمير عثمان بك الفقاري، استأجر من الأمير على جوربجي اختيار كومليان حصّة قدرها ثمانية قراريط وربّع بناحية منشية بنى بكار (٨) بولاية الجيزية، وكانت مدة الإيجار تسعة سننات، بأجرة قدرها عمن كل سنة (٢٧) ألف نصف فضة (٩).

-
- (١) بشبش: هناك قرينان من القرى القديمة تحملان هذا الاسم تابعتين لمركز بيلا محافظة الغربية، هما نصف أول بشبش، ونصف ثان بشبش (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٣٨-٣٩).
- (٢) منية جنان: من القرى القديمة التابعة لمركز منيا القمح، محافظة الشرقية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق١، ص٤٣٩).
- (٣) الرقعة: وتعرف بالرقعة الغربية، وهي من النواحي القديمة التابعة لمركز العياط، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص٣٩).
- (٤) أبو صير: من القرى القديمة التابعة لمركز، ومحافظة الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص٣).
- (٥) كتبشو: من القرى القديمة التابعة لمركز السنطة، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص١٠).
- (٦) المنصورية: من النواحي القديمة التابعة لمركز إمبابة، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص٥٥)*. القسم العسكرية: س١٣١، ص٤٤٨-٤٤٩، م٤٨٠ بتوايح غايتها ٢٩ جماد الثاني ١١٤٣هـ / ٩ يناير ١٩٣١.
- (٧) سجلات إسقاطات القرى: س٣، ص٥٩، م١٦٤ بتاريخ غرة شعبان ١١٤٥هـ / ١٧ يناير ١٧٢٣م.
- (٨) منشية بنى بكار: من النواحي القديمة التابعة لمركز إمبابة، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق١، ص١٧١).
- (٩) الباب العالي: س٢١٧، ص٢٥٩، م٤٦٠ بتاريخ غرة شعبان ١١٤٩هـ / ٥ ديسمبر ١٧٣٦م، انظر الملحق رقم (١١).

وقد ساهم البيت الصابونجي في مجال التزام، مثال ذلك الأمير إبراهيم جوربجي الصابونجي^(١) كان ملتزماً بعدة نواحي هي: ططون، وقلمشاة، وقلهانة، ومنشأة ربيع^(٢)، ومنشأة عبد الله^(٣)، وسدرا^(٤)، ومعصرة عرفة^(٥)، وأبوتيج^(٦) وبرديس، وشدونبة^(٧)، وقد بلغت موجودات هذه النواحي من غلال، ومواشي بالإضافة للمال الذي بضم بعض الفلاحين، ثمانية وستين كيساً و(٥٤) نصف فضة^(٨).

وكان لبيت القطامشة دور واضح في مجال الالتزام، فنظراً لوضع محمد بك قطامش في ذلك الوقت، والمناصب المهمة التي تولاها، والثراء العريض الذي تمتع به، فنجد أن العديد من الأمراء المماليك كانوا يقومون بإسقاط حصص التزامهم إليه، فعلى سبيل المثال، أسقط الأمير عثمان بك الفقاري حصصه قسماً قدرها اثنا عشر

(١) إبراهيم جوربجي الصابونجي: كان ظهوره سنة ١١٢٢هـ / ١٧١٠م، وقد ذاع صيته، ولما ذكره في البلاد، وصار من أصحاب الحل، والعقد خاصة أيام إسماعيل بك ابن إيواظ، وكان يحشاه أمراء مصر وصنـاجقها، وسبب تسميته بإبراهيم الصابونجي، أنه كان متزوجاً بانه الحاج عبد الله الشامي الصابونجي، لكونه كان ملتزماً بوكالة الصابون، وكان له عزوة عظيمة وماليك وأتباع، توفي سنة ١١٣١هـ / ١٧١٨م (انظر: عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق، جـ ١، ص ١٤٥).

(٢) ططون وقلمشاة وقلهانة ومنشأة ربيع: هذه القرى من توابع مركز إطسا، محافظة الفيوم (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٣، ص ٨٤-٨٦).

(٣) منشأة عبد الله: من القرى القديمة التابعة لمركز، ومحافظة الفيوم (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٣، ص ١٠٢).

(٤) سدرا: من النواحي التابعة للفيوم، واندثرت بسبب عدم وصول الماء إليها (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ١، ص ٢٧٤).

(٥) معصرة عرفة: من البلاد القديمة التابعة لمركز إطسا، محافظة الفيوم، وسميت بذلك لوجود معصرة للسكر بها (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٣، ص ٨٧).

(٦) أبوتيج: من المدن المصرية القديمة، وهي قاعدة مركز أبوتيج محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٤، ص ١١٤).

(٧) شدونبة: من القرى القديمة التابعة لمركز الأقصر، التابع لمحافظة قنا "سابقاً" (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٢، ص ١٦٣).

(٨) القسم العسكرية: س ١١٥، ص ٣٠١-٣٠٩، ٤٥٢م بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١١٣١هـ / ٢ أكتوبر ١٧١٩م.

قيراطا بناحية منية برة^(١) للأمير محمد بك قيطاس "قطامش" وذلك نظير حلوان قيمته عشرون كيسا^(٢)، كما قام الأمير يوسف باش اختيار طائفة عزبان بإسقاط حصه قدرها ستة قراريط بناحية الرملة^(٣) بالقلوبية للأمير محمد بك قطامش أيضا، نظير حلوان قيمته خمسة أكياس و(٢٤٨) نصف فضة^(٤).

وكان الأمير يوسف بك قيطاس "قطامش" حاكم ولاية البهنساوية ملتزما بحصه قدرها ستة عشر قيراطا بناحية الرواحة^(٥) وقام بإسقاطها للشيخ بدر الدين حسين بن المرحوم الشيخ أبو السرور، نظير حلوان وقدره أربعمئة دينار ذهباً زجرليا^(٦).

وقد دخل البيت البلقي مجال الالتزام فقد التزم خليل بك زاده^(٧) البلقي بحصه قدرها ستة قراريط بناحية المنصورة^(٨)، التابعة لبني سويف بعد أن أسقطها إليه رضوان جلبى من طائفة جاويشان نظير حلوان قيمته (٦٥) ألف نصف فضة^(٩)، كما استأجر خليل بك المذكور "الدفتدار" حصه قدرها ستة عشر فدانا بناحية طنطا بولاية الغربية، من الشيخ زين الدين حسين بن الشيخ حسين الشهاوى، الناظر الشرعى على وقف قطيفا الذهبى، وكانت مدة الإيجار تسعين سنة بأجرة معجلة عن تلك المدة خمسة آلاف نصف فضة^(١٠)، واستأجر خليل بك أيضا والذي عزل

(١) مينة برة أو مية برى أو ميت برة: من القرى القديمة التابعة لمركز قويسنا، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٠٨).

(٢) سجلات إسقاطات القرى: س ٢، ص ٢٢ مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ رجب ١١٤٣هـ / ٢٤ يناير ١٧٣١م.

(٣) الرملة: من القرى القديمة التابعة لمركز بنها، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ١٩).

(٤) سجلات إسقاطات القرى س ٢، ص ٩٩، م ٢٦٩ بتاريخ ٢٠ محرم ١١٤٤هـ / ٢٥ يوليو ١٧٣١م.

(٥) الرواحة: من القرى التابعة لناحية الأشمونيين بمركز ملوى، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ١، ص ٦٣).

(٦) سجلات إسقاطات القرى: س ٣، ص ٢٠-٢١، م ٥٧ بتاريخ ١١ رجب ١١٤٥هـ / ٢٨ ديسمبر ١٧٣٢، انظر الملحق رقم (١٢).

(٧) زاده: تعنى مولود، ولد، بجل، ابن (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص ٢٧٨).

(٨) المنصورة: من القرى الحديثة التابعة لمركز، ومحافظة بني سويف (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٦٥).

(٩) سجلات إسقاطات القرى: س ٤، ص ٤٨، م ٤٩ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١١٥٩هـ / ٧ ديسمبر ١٧٤٦م.

(١٠) الباب العالى: س ٢٥٦، ص ٢٠٧، م ٢٤١ بتاريخ ٢ شوال ١١٧٤هـ / ٧ مايو ١٧٦١م.

من الدفتردارية حصة قدرها أربعة أفدنة بناحية منية الأمراء^(١) المعروفة بمنية السيرج من محمد أغا ابن المرحوم إبراهيم أغا ابن المرحوم سيباي الدمشقي الشامي، وكانت مدة الإيجار تسعين سنة، بأجرة قدرها عن تلك المدة خمسون ريالاً حجراً بطاقة^(٢) على أن يدفع المبلغ مقدماً^(٣).

وساهم بيت الجلفية بدور ملحوظ في مجال الالتزام، فقد كان الأمير على جوربجي طائفة عزبان الجلفي ملتزماً بحصة قدرها ثلاثة قراريط بناحية بنى عدى^(٤) بولاية المنفلوطية، وأسقطها للأمير مصطفى جوربجي طائفة عزبان نظير مبلغ وقيمته أربعة أكياس^(٥)، والتزم على كتحدا الجلفي المذكور بحصة قدرها ستة قراريط بناحية ترسا^(٦) بولاية الجيزة بعد أن أسقطها إليه الحاج عبد الكريم ابن محمد الدردلي التاجر من طائفة مستحفظان، وذلك نظير حلوان وقدره ثمانية أكياس^(٧).

أما الأمير رضوان كتحدا الجلفي فقد التزم بحصة قدرها ثلاثة عشر قيراطاً بناحية كوم بره^(٨) بولاية الجيزة^(٩)، علاوة على جميع

(١) منية الأمراء: من القرى القديمة التابعة لمأمورية ضواحي مصر، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص ١٥-١٦).

(٢) ريال حجر بطاقة: اللفظ مقتبس من ريال "Real" بمعنى ملكي، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضي المسمى "بيزو" وأطلق الريال في العالم العربي منذ القرن الحادي عشر الهجري/ السابع الميلادي على نفود فضية كبيرة، فرنسية، وأسبانية، وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوي، والذي سمي "بالثالر" أو "ريال ماريا تريزا" الذي ضرب لأول مرة سنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م وسمي في مصر باسم "الريال أهر طاقة"، نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهي الريال (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٥٧٨).

(٣) الباب العالي: س ٢٦١، ص ١، م ٣ بتاريخ ٢٥ جماد آخر ١١٧١هـ/ ٦ يناير ١٧٦٣م.

(٤) بنى عدى: من البلاد الحديثة التابعة لمركز منفلوط، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٤، ص ٨٢).

(٥) الباب العالي: س ٢٠١، ص ١، م ٤ بتاريخ ٦ جماد آخر ١١٣١هـ/ ٧ مايو ١٧١٨م.

(٦) ترسا: من القرى القديمة التابعة لمركز، ومحافظة الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص ١١).

(٧) سجلات إسقاطات القرى: س ١، ص ١٦٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٨ جماد أول ١١٤٢هـ/ ١٨ يناير ١٧٣٠م.

(٨) كوم بره: من القرى القديمة التابعة لمركز إمبابية، محافظة الجيزة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص ٦٣).

(٩) ديوان عالي (١): ص ١٤، م ٢٣ بتاريخ ١٢ ربيع ثان ١١٥٤هـ/ ٢٧ يونيو ١٧٤١م.

أراضى ناحية مغاغة^(١) * بالإضافة لجميع أراضى ناحية فرسيس الحلق^(٢) بالقلوبية^(٣)، وكان الأمير سليمان كتحدا طائفة عزبان الجلفى ملتزما بحصة قدرها قيراطان بناحية أشمون^(٤) بالمنوفية، وقام بإسقاطها للأمير إبراهيم أوده باش طائفة عزبان نظير حلوان قيمته سبعة عشر كيسا ونصف^(٥)، ولعل هذا يوضح مدى ما تمتع به البيت الجلفى من ثراء وقوة إقتصادية وبالتالي سياسية.

أما بيت الدمايطية فقد ساهم لحد ما فى الالتزام، فقد كان الأمير على بك الدمايطى^(٦) حاكم ولاية جرجا ملتزما بحصة قدرها قيراطان بناحية شبين القصر المعروفة بالقناطر بالقلوبية، وكان ملتزما أيضا بحصة قدرها خمسة قرايط بناحية نوسا الغيط بولاية المنصورة^(٧)، واستأجر الأمير يوسف كتحدا طائفة مستحفظان الدمايطى من الأمير حسن جوربجى طائفة عزبان حصة قدرها اثنا عشر قيراطا بناحية معنية^(٨) بولاية البحيرة نظير حلوان قيمته ثلاثة أكياس مصرية، وكانت مدة الإيجار سنة واحدة^(٩).

-
- (١) مغاغة: قاعدة مركز مغاغة، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص٢٤٩) * ديوان على (١): ص٥١، م١٠١، بتاريخ ٢٢ جمادى آخر ١١٥٤هـ / ٤ سبتمبر ١٧٤١م.
- (٢) فرسيس الحلق: من القرى القديمة التابعة لمركز بنها، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٢٣).
- (٣) سجلات إسقاطات القرى: س٧، ص٣٧-٣٨، م٧٩، بتاريخ ٢٦ شعبان ١١٦٦هـ / ٢٨ مايو ١٧٥٣م.
- (٤) أشمون: قاعدة مركز أشمون، محافظة المنوفية، وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص١٥٧).
- (٥) ديوان على (١): ص٢٢، م٣٩، بتاريخ ١٢ ربيع ثانى ١١٥٤هـ / ٢٧ يونيو ١٧٤١م.
- (٦) على بك الدمايطى: من الأمراء المعدودين والبارزين، وعندما تولى محمد باشا راغب (١١٥٩-١١٦١هـ / ١٧٤٦-١٧٤٨م)، وصلت إليه أوامر سلطانية بالقضاء على بيت الدمايطية، فتمكن من تدبير مؤامرة قتل فيها على بك الدمايطى بالديوان فى القلعة (انظر: عبد الرحمن الجبرتى، المصدر السابق، ج١، ص٢٠٠-٢٤٢).
- (٧) ديوان على (١): ص١٢٨، م٢٧٥، بتاريخ ٩ محرم ١١٥٥هـ / ١٦ مارس ١٧٤٢م.
- (٨) معنية: من القرى القديمة التابعة لمركز إيتاى البارود، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢٥٢).
- (٩) ديوان على (١): ص٢٦١، م٥٥٠، بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١١٥٦هـ / ٨ يونيو ١٧٤٣م، انظر الملحق رقم (١٣).

وحاز البيت القازدغلى نصيب الأسد فى التزام الأراضى، مما يفسر لنا سر قوة هذا البيت وسيادته على مصر فترة طويلة، فتشير سجلات إسقاطات القرى أن الأمير عثمان باش جاويش طائفة مستحفظان القازدغلى كان ملتزما بحصة قدرها ثلاثة قراريط بناحية جروانة^(١) بالمنوفية، وقام بإسقاط هذه الحصة للأمير إبراهيم جوربجى مستحفظان نظير حلوان قيمته ثلاثة أكياس و(٨٣٣٣) نصف فضة^(٢).

والتزم الأمير عبد الرحمن باش جاويش طائفة مستحفظان القازدغلى بحصة قدرها إثنا عشر قيراطا بنواحي طنان^(٣) وطوخ^(٤)، وكفر منصور^(٥)، وكفر علوان^(٦) بالقلوبية^(٧) وفى قرية شلشمون^(٨) التزم كل من إسماعيل بك بن عبد الله، وعثمان بن عبد الله، وسليم بن عبد الله كل منهم على حدة بحصة قدرها إثنا عشر قيراطا وثلاثا قيراط، والتزم أيضا حسين بن عبد الله، وبشير أغا ابن عبد الله كل منهما بحصة قدرها قيراطان، والكل من أتباع خليل جاويش مستحفظان القازدغلى، وفى نفس القرية التزم عبد الرحمن بن عبد الله، ومصطفى بن عبد الله، وعلى ابن عبد الله، ورضوان بن عبد الله، وعلى أغا بن عبد الله كل منهم بحصة قدرها قيراطين، والكل من أتباع الأمير أحمد جاويش مستحفظان القازدغلى^(٩).

(١) جروانة: من القرى القديمة التابعة لمركز منوف، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١١٢).

(٢) سجلات إسقاطات القرى: س ١، ص ٩٢، مادة بدون رقم بتاريخ ١٢ شوال ١١٤١هـ / ٣١ مايو ١٧٢٩م.

(٣) طنان: من القرى القديمة التابعة لمركز قليوب، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٥٧).

(٤) طوخ: قاعدة مركز محافظة القليوبية، وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٤٦).

(٥) كفر منصور: من القرى القديمة التابعة لمركز طوخ، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٤٧).

(٦) كفر علوان: من القرى القديمة التابعة لمركز طوخ، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٥٢).

(٧) ديوان على (١): ص ٢٧٢ - ٢٧٣، م ٥٧٢ بتاريخ ١٠ جماد آخر ١١٥٦هـ / ١٩ أغسطس ١٧٤٣م.

(٨) شلشمون: اسمها الأصلي شلشمون، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز منيا القمح، محافظة الشرقية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٠١).

(٩) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٩٤٥، عام ١١٧٠هـ / ١٧٥٦م.

وفى قرية البسراطين^(١) التزم كل من خليل جاويش مستحفظان القازدغلى بحصة قدرها اثنا عشر قيراطا ونصف قيراط، وإسماعيل بن عبد الله تابع إبراهيم كتحذا القازدغلى بحصة قدرها اثنا عشر قيراطا وسدس قيراط، و خليل أغا باش جاويش القازدغلى بحصه قدرها اثنا عشر قيراطا وثلاث قيراط^(٢)، فى حين التزم أحمد بن عبد الله تابع إبراهيم كتحذا القازدغلى بقرية المراغة^(٣) وكان الأمير حسين بك القازدغلى "كشكش" أمير الحج ملتزما بحصة قدرها ستة عشر قيراطا بناحية سمسطا^(٤)، وقام بإسقاطها للأمير عبد الله أوده باشى طائفة مستحفظان القازدغلى، وذلك نظير حلوان قيمته خمسة عشر كيسا^(٥).

وكان للبيت العلوى نصيب وافر فى الالتزام، فقد التزم على بك الكبير أمير الحج آنذاك بحصة قدرها أربعة قراريط بناحية منية سلامة^(٦) بالبحيرة^(٧)، ونلاحظ من سجلات الالتزام بعد قضاء على بك على الشيخ همام بن يوسف، ازدياد مناطق التزامه فى الصعيد — ويعنى ذلك زيادة لقوته ولبيته — فقد التزم على بك بقرى

(١) البسراطين أو البسراط: من القرى القديمة التابعة لمركز المنزلة، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٢٠١).

(٢) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س٩٤٥، عام ١١٧٠هـ/١٧٥٦م.

(٣) نفس: —————: س٩٥٩، عام ١١٧٨هـ/١٧٦٤م.

(٤) سمسطا: من القرى القديمة التابعة لمركز ببا محافظة بنى سويف (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٣، ص١٣٩).

(٥) سجلات إسقاطات القرى: س١٠، ص٤٧، مادة بدون رقم بتاريخ ٤ محرم ١١٧٨هـ/٤ يوليو ١٧٦٤م.

(٦) منية سلامة: من القرى القديمة التابعة لمركز شبراخيت، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٣١٠).

(٧) سجلات إسقاطات القرى: س١٠، ص٢١٣، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ جماد أول ١١٧٨هـ/٧ نوفمبر ١٧٦٤م.

إبويط^(١) والبدارى^(٢)، والنواميس^(٣)، وبرديس، والترامسة^(٤)،
وسنابسة^(٥) وبنى خالدا^(٦)،
والطوابية^(٧)، والقوصية^(٨)، وطحطا، والقطايط^(٩) وهوارة^(١٠)، ومراغة،
وعنبيس^(١١) وبنى عواد^(١٢)، وهور^(١٣) والعامرى^(١٤)، وابوان^(١٥)،
وكوم العرب^(١٦) رب^(١٧)،

-
- (١) إبويط: من القرى القديمة التابعة لمركز الواسطى، محافظة بنى سويف (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٢٥).
- (٢) البدارى: قاعدة مركز البدارى، محافظة أسيوط، وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٣٣).
- (٣) النواميس: من القرى القديمة التابعة لمركز البدارى، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٣٥).
- (٤) الترامسة: من القرى الحديثة التابعة لمركز ومحافظة قنا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٨٠).
- (٥) سنابسة: وردت فى دفتر المقاطعات سنة ١٠٧١هـ / ١٦٦٠م من نواحي أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ١، ص ٢٨٣).
- (٦) بنى خالد: من القرى القديمة التابعة لمركز ملوى، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٦٤).
- (٧) الطوابية: من القرى الحديثة التابعة لمركز أهنوب، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٧٧).
- (٨) القوصية: من القرى القديمة التابعة لمركز منفوط، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٧٥).
- (٩) القطايط: من القرى التى اندثرت، وكانت تابعة لمحافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ١، ص ٩٨).
- (١٠) هوارة: من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظة الفيوم (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٠٣).
- (١١) عنبيس من القرى القديمة التابعة لمركز طهطا، محافظة سوهاج (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٤٤).
- (١٢) بنى عواد أو بنى عوض: وهى من القرى الحديثة التابعة لمركز ببا، محافظة بنى سويف (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٤٥).
- (١٣) هور: من القرى القديمة التابعة لمركز ملوى، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٦٩).
- (١٤) العامرى: من القرى الحديثة التابعة لمركز أبو تيج، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٥).
- (١٥) ابوان: من القرى القديمة التابعة لمركز سمالوط، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ٢٢٧).
- (١٦) كوم العرب: من البلاد الحديثة التابعة لمركز طما، محافظة سوهاج (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٤٠).

والبراجيل^(١) وشندويل^(٢)، والمحارزة^(٣)* وازداد نطاق التزامه بالوجه البحرى، فعلى سبيل المثال التزم على بك بناحيتى صهرجت الكبرى^(٤)، والرملة بالقليوبية^(٥)، وكان الأمير إسماعيل بك الكبير تابع على بـك ملتزمًا بحصة قدرها أربعة قراريطة قراريط بناحية فرسيس^(٦) بالغربية، وقام بإسقاطها لإسماعيل أغا من طائفة الجاويشية، نظير حلوان قيمته ستة أكياس^(٧).

وكان لبیت المحمدية نصيب وافر فى مجال الالتزام، فقد كان محمد بك أبو الذهب، ملتزماً بحصة قدرها ستة قراريط بناحية الخيرية^(٨)، وحصة قدرها أربعة قراريط بناحية منية جراح^(٩)، وقام بإسقاط هاتين الحصتين للأمير أحمد باش جاويش طائفة مستحفظان القازدغلى نظير حلوان قيمته خمسة آلاف ريال حجر بطاقة^(١٠)، والتزم أيضا محمد بك أبو الذهب بناحية

(١) البراجيل: من القرى القديمة التابعة لمركز ملوى، محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٦١).

(٢) شندويل: من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظة سوهاج (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٢٨).

(٣) المحارزة: من القرى الحديثة التابعة لمركز مجمع حمادى، محافظة قنا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ٢٠٥)* سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٩٧٠، عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م.

(٤) صهرجت الكبرى: من القرى القديمة التابعة لمركز ميت غمر، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٥٧).

(٥) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٩٧٦، عام ١١٨٧هـ/ ١٧٧٠م.

(٦) فرسيس: من القرى القديمة التابعة لمركز زفتى، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٦٠).

(٧) سجلات إسقاطات القرى: س ١٤، ص ٣٠٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٨ ربيع ثان ١١٨٧هـ/ ٢٩ يونيو ١٧٧٣م.

(٨) الخيرية: من القرى القديمة التابعة لمركز المنصورة، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢١٤).

(٩) منية جراح، أو ميت جراح: من القرى القديمة التابعة لمركز المنصورة، محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٢٢٥).

(١٠) سجلات إسقاطات القرى: س ١٤، ص ١٧٤-١٧٥، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١١٨٦هـ/ ١٨ فبراير ١٧٧٣م، انظر الملحق رقم (١٤).

القصبة^(١)، والعساكرة^(٢) علاوة على حصّة قدرها واحد وعشرين قيراطا بناحية برديس^(٣)، فى حين التزم إبراهيم بك قائم مقام تابع محمد بك أبو الذهب، وزعيم بيت الإبراهيمية بحصّة قدرها اثنا عشر قيراطا بناوحى دجوة، وبهجورة وكوم الأحمر^(٤).*

والشئى الملفت للنظر نلاحظ دخول فئة التجار مجال الالتزام، فقد أتاحت ظروف الصراعات السياسية بين الأمراء المماليك الفرصة أمام كبار التجار لاستثمار فائض رؤوس أموالهم فى التزام الأراضى الزراعية، فقد احتاج الأمراء المماليك نتيجة للصراع فيما بينهم إلى الأموال للإنفاق منها على قواتهم الخاصة وتابعيهم، وكانت أبرز فئات التجار التى تم الإسقاط لها، تجار البن، والأقمشة، والسلاح^(٥).

على سبيل المثال قام الأمير قيطاس بك الفقارى بإسقاط حق تابعه داود ابن عبد الله للخواجه محمد الداده الشرايبي من جميع الحصّة التى قدرها ستة قراريط من أراضى ناحية نوى^(٦)، وتوابعها بالقليوبية، نظير حلوان قيمته أربعة أكياس^(٧)، وقام الأمير عثمان جوربجى طائفة عزبان ابن عبد الله تابع المرحوم إبراهيم جوربجى الصابونجى، بإسقاط حصّة موكلية، وهما حسن بن عبد الله والملتزم بحصّة قدرها ستة قراريط بناحية أشمون بالمنوفية، وعلى بن عبد الله والملتزم

(١) القصبة: من البلاد الحديثة التابعة لمركز بها، محافظة بنى سويف (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٣، ص ١٤٣).

(٢) العساكرة: من القرى الحديثة التابعة لمركز البلينا، محافظة سوهاج (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٩٦).

(٣) سجلات التزام فروخت ومقاطعات: س ٩٧٦، عام ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م.

(٤) هجورة وكوم الأحمر: هما من القرى القديمة التى تتبع مركز نجع جمادى، محافظة قنا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٤، ص ١٩٦)، * سجلات التزام فروخت ومقاطعات، س ١٠٠٧، عام ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصرى، ص ١٠٩-١١٠.

(٦) نوى: من القرى القديمة التابعة لمركز شبين القناطر، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٣٨).

(٧) القسم العسكرية: س ١٠٢، ص ٥٦٨، ٧٦٦ بتاريخ ١٢ رجب ١١٢٣هـ / ٢٦ أغسطس ١٧١١م.

بحصة قدرها قيراطين بناحية دملو^(١) بالمنوفية للخوaja محمد الداداه الشرايبي،
نظير حلوان قيمته عن الحصاة الأولى خمسون كيسا، وعن الحصاة الثانية ثمانية
عشر كيسا^(٢).

وأسقط الأمير خليل جوربجى باش اختيار طائفة الجراكسة حصاة قدرها ثلاثة
قاراريط بنواحي طنان، والسد^(٣) وكفر منصور، وكفر علوان بالقليوبية للخوaja
عثمان عزبان ابن حسن الشامى من أعيان التجار في البن نظير حلوان قيمته ثمانية
عشر كيسا^(٤)، وأسقط الأمير عثمان بك الفقارى حصاة قدرها أربعة قاراريط بناحية
فارسكور^(٥) للخوaja قاسم الشرايبي^(٦) نظير حلوان اثنا عشر كيسا^(٧).

وقد دخلت نساء أمراء الممالك مجال الالتزام، وكان يطلق على الملزمة
مصطلح عثمانى عربى هو خاتون ومعناه سيدة^(٨)، ولكن ما هو السبب في دخول
نساء الممالك مجال الالتزام؟ يرتبط ذلك بالصراع بين البيوتات المملوكية، وعدم
استقرار كثير من الأمراء في مراكز النفوذ، فأدى ذلك إلى قيام بعض الأمراء
بإسقاط بعض حصص التزامهم لزوجاتهم، ومعنقاتهم حتى يضمنوا بقاء هذه
الالتزامات في حوزتهم^(٩).

(١) دملو: من القرى القديمة التابعة لمركز قويسنا، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٢٠٢).

(٢) الدشت: محفظة ٢٣١، ص٤٨٢، مادة بدون رقم بتاريخ ١٠ رمضان ١١٣٢هـ/ ١٦ يوليو ١٧٢٠م.

(٣) السد: من البلاد الحديثة التابعة لمركز قلوب، محافظة القليوبية، وكانت من توابع ناحية طنان، ثم فصلت عنها في
العصر العثمان (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج١، ص٥٩).

(٤) سجلات إسقاطات القرى: س١، ص٥٦، م ٢١٤٤ بتاريخ ١٠ رجب ١١٤١هـ/ ١٠ فبراير ١٧٢٨م.

(٥) فارسكور: قاعدة مركز فارسكور، محافظة الدقهلية، وهى من القرى القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق،
ق٢، ج١، ص٢٤٤).

(٦) قاسم الشرايبي: هو ابن محمد الداداه الشرايبي، من بيت المجد والسيادة، والإمارة والتجارة، توفى عام ١١٤٧هـ/
١٧٣٤م (انظر: عبد الرحمن الجيرتى، المصدر السابق، ج١، ص٢٣٠-٢٣١).

(٧) سجلات إسقاطات القرى: س٢، ص٢٠٠، م ٦٢١٠ بتاريخ ٤ شعبان ١١٤٤هـ/ ٣ فبراير ١٧٣١م.

(٨) عبد العزيز محمد الشناوى: المرجع السابق، ج١، ص١٥٠.

(٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصرى، ص١١٥.

على سبيل المثال أسقط الأمير محمد بك قيطاس "قطامش" حصة قدرها قيراطان وربع قيراط بناحية زاوية الناعورة (١) بالمنوفية لزليخا خاتون، نظير حلوان قيمته (٤٨٧٥٠) نصف فضة (٢).

وأسقط الأمير أحمد بن عبد الله تابع المرحوم سليمان كتحدا طائفة مستحفظان الجلفى حصة قدرها نصف قيراط بناحية دميصة (٣) بالبحيرة لزوجته فاطمة خلتون بنت عبد الله البيضاء، وذلك نظير حلوان قيمته (١٧) ألف نصف فضة (٤) على حين أسقط الأمير حسين بك القازدغلى "كشكش" حصة قدرها ثمانية قيراط بناحية ميت أبو الكوم (٥) بالمنوفية، لزوجته زينب خانون بنت المرحوم على أوده باشى طائفة مستحفظان، نظير حلوان قيمته ثلاثة عشر كيسا، و(١٥) ألف نصف فضة (٦)، وقام الأمير على بك الكبير "بلوت قبان" بإسقاط حصة قدرها تسعة قيراط بناحية نوسا بالمنصورة، لزوجته عائشة خاتون بنت عبد الله البيضاء معتوقة إبراهيم كتحدا مستحفظان القازدغلى نظير حلوان قيمته تسعة عشر كيسا (٧).

ويتضح من ذلك كيف ساهم الالتزام الزراعى فى زيادة القوة الاقتصادية للبيوتات المملوكية، مما جعل لهم وضعاً سياسياً لا يستهان به، فتحكموا فى مجريات الأمور فى البلاد ولكنهم لم يستخدموا هذا المورد الاقتصادى الهام فى العمل على تحسين الوضع الاقتصادى لمصر، بل استخدموه فى الغالب للإتفاق على عمليات الصراع فيما بينهم.

(١) زاوية الناعورة: من القرى القديمة التابعة لمركز شبين الكوم، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص١٨٨).

(٢) سجلات إسقاطات القرى: س٢، ص١٥٦-١٥٧، ٤٦٣م بتاريخ غرة جماد أول ١١٤٤هـ / ١ ديسمبر ١٧٣١م.

(٣) دميصة: من القرى القديمة التابعة لمركز إيتاى البارود، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص٢٤٩).

(٤) سجلات إسقاطات القرى: س٧، ص١٦٠، ٣٨٦م بتاريخ ٢ صفر ١١٦٧هـ / ٢٩ نوفمبر ١٧٥٣م.

(٥) ميت أبو الكوم: من القرى القديمة التابعة لمركز تلا، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، ج٢، ص١٧٩).

(٦) سجلات إسقاطات القرى: س١٠، ص١٦-١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١١٧٧هـ / ٢٧ مايو ١٧٦٤م.

(٧) ديوان على (٢): ص١٢١-١٢٢، ١٥٨م بتاريخ ١٣ محرم ١١٨٢هـ / ٣٠ مايو ١٧٦٨م.

ولكن مع بدايات القرن الثالث عشر الهجرى/ نهايات القرن الثامن عشر الميلادي، ومجئ الحملة الفرنسية بدأت قوة الممالك الاقتصادية فى الانهيار، لأن الحملة كان من نتائجها إضعاف قوة الممالك الاقتصادية بمصادرة أطيان الملتزمين منهم، وقتل وتشريد البعض الآخر^(١)، وأيقن محمد على أنه لا بقاء لمملكه بمصر ما دام هناك وجود للممالك، ولايتأتى ذلك إلا بانتزاع مناطق التزامهم، فأعلن فى علم (١٢٢٤هـ / ١٨٠٩) إلغاء نظام الالتزام، ثم قام فى عام (١٢٢٦هـ / ١٨١١م) بالقضاء على الممالك فى مذبحة القلعة^(٢).

ثانيا - التزام المقاطعات الحضرية:

يعد التزام المقاطعات الحضرية "أى التزام الجمارك"^(٣) من المقومات الاقتصادية المهمة للبيوتات المملوكية نظرا لإيراداتها الضخمة، والتي أسهمت بدور فعال فى تدعيم الصراع بين تلك البيوتات، وقد طبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام على الجمارك التى كانت قائمة فى جميع موانئ الدولة، وكان يطلق على هذه الموانئ كلمة أساكل، كما كان يطلق على إيرادات الجمارك "محصول اسكلة"، وكانت تباع رسوم كل جمرك إلى الشخص الذى يرسو عليه المزداد مقابل مبلغ من المال يؤديه للحكومة، ويصبح لقبه الملتزم، ثم يشرف على جباية الرسوم الجمركية^(٤)، وكانت أهم الجمارك فى مصر العثمانية هى: الإسكندرية ورشيد،

(١) أحمد أحمد الحنة: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢) محمد فهمى لطيفة: المرجع السابق، ص ٩٥-٩٦، أمين مصطفى عفيفى، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) الجمارك: مفردا جمر من الإيطالية "Commercio"، واليونانية "Commercium"، وحرفت إلى جمر في العربية، وكمر في التركية، والجمر هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضريبة على التجارة الصادرة، والواردة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧٠، صلاح هريدى، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر (الإسكندرية - دمياط - رشيد - البرلس)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٢٣، هامش ١)، وعرفت الجمارك بالاساكل، ومفردا اسكلة، اقتبست من الإيطالية سكال "scala"، بمعنى ميناء أو نغر، وهى تكتب فى المصادر، والمراجع العربية فى أشكال شتى فى صيغة المفرد، اسقاله - سقالة - صقالة - اسكلة، وفى صيغة الجمع، اسقالات سقالات - اساكل - اساكل، وترد أحيانا فى بعض المصادر التاريخية العربية كلمة سكلر، وهى مقتبسة من اللغة الأسبانية، ومعناها ميناء للعبارة، أو المارين (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٠، هامش ٢).

(٤) عبد العزيز محمد الشناوى: المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٠-١٧١.

وتوابعهما، وجمرك بولاق، ومصر القديمة، وبرلس^(١)، ودمياط، وجمرك "عشور
أصناف بهار" بالسويس^(٢) المخصص لباشا مصر^(٣).

وفي القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى يلاحظ من دفاتر
التزامات الجمارك أن جمارك مصر كانت بيد الباشا، ولكن بنمو سيطرة الأمراء
المماليك، وتغلغلهم فى الجهاز الإدارى سيطروا على معظم الجمارك المهمة،
وسلبوها من الباشا الذى لم يبق له سوى التزام جمر "عشور بهار" أى جمر
السويس^(٤) وهو ما سنستعرضه على النحو التالى.

فى عام ١١٠٦هـ / ١٦٩٤م التزم محمد أغا مستحفظان
سابقا باسكلة دمياط، وتوابعها، وبرلس^(٥) كما التزم محمد كتحدا مستحفظان سابقا
باسكلة إسكندرية، ورشيد، وتوابعهما^(٦) والتزم إبراهيم كتحدا مستحفظان سابقا
بمقاطعة اسكلة بولاق، ومصر القديمة، ودمياط وتوابعها، وبرلس^(٧) ومن الأمراء
المماليك المشهورين الذين كان لهم نصيب فى التزام الجمارك الأمير إسماعيل بك
الدفتردار الفقارى، فقد التزم بمقاطعة اسكلة بولاق، ومصر القديمة، ودمياط
وتوابعها^(٨).

(١) البرلس: هى من الثغور المصرية القديمة الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بين دمياط ورشيد، وإليها تنسب
بحيرة البرلس، الواقعة بمركز بيلا، محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٣).
(٢) السويس: لما استمر انسحاب البحر الأحمر إلى الجنوب، وانفصلت عنه البحيرات المرة، أصبحت ميناء مصر عند
النهاية الشمالية لخليج السويس هى مدينة كلميسا التى سماها العرب مدينة القلزم، وفى القرن العاشر الميلادى، نشأت
قرية صغيرة جنوب مدينة القلزم، اسمها السويس، وما لبثت أن شملت القلزم، وأصبحت هى ميناء مصر على البحر
الأحمر، وقد أنشئت محافظة السويس سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م، وفى سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م، وصلت إليها المياه
العذبة من ترعة الإسماعيلية فزاد عدد سكانها، وفى سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م افتتحت قناة السويس فأصبحت مدينة
السويس نقطة هامة للاتصال بين الشرق والغرب، (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ١، ص ٧).
(٣) ليلى عبد اللطيف أحمد الإدارة فى مصر، ص ١٢٣، عبد العزيز محمد الشناوى، المرجع السابق، ج ١،
ص ١٧١-١٧٢).

(٤) ليلى عبد اللطيف أحمد: دراسات فى تاريخ، ص ٣١.

(٥) دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات: دفتر ٤١٤٧، عام ١١٠٦هـ / ١٦٩٤م.

(٦) نفسه: دفتر ٤١٥٣، عام ١١١١هـ / ١٦٩٩م.

(٧) نفسه: نفس الدفتر.

(٨) نفسه: دفتر ٤١٦٤، عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م.

ويلاحظ دخول بعض أتباع الأمراء المماليك، مجال التزام الجمارك، فقد التزم مصطفى بن عبد الله، وأحمد بن عبد الله تابعي محمد أغا، ومحمد بن عبد الله تابع حسن كتخدا بمقاطعة اسكلة برلس^(١)، وفي نفس المقاطعة التزم كل من عثمان ابن عبد الله، وإسماعيل بن عبد الله من أتباع على كتخدا الجلفي، وأحمد بن عبد الله تابع حسين أغا مستحفظان ومصطفى بن عبد الله تابع أحمد أغا مستحفظان^(٢).

وفي عام ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م، التزم الأمير عبد الله كتخدا مستحفظان بمقاطعة اسكلة كل من الإسكندرية، ورشيد وتوابعها، وبولاق ومصر القديمة، وتوابعها، ودمياط وتوابعها، كما التزم كل من عثمان بن عبد الله، وإسماعيل ابن عبد الله من أتباع على كتخدا الجلفي، وبكر بن عبد الله تابع أحمد كتخدا عزبان، وإسماعيل ابن عبد الله تابع محمد جلبى، وعلى بن عبد الله تابع عبد الرحمن أغا، ومحمد بن عبد الله تابع عثمان أغا، وبشير أغا تابع عثمان بك، ومصطفى ابن عبد الله، وعنبر بن عبد الله، ورضوان بن عبد الله من أتباع إسماعيل أغا، ومحمد ابن عبد الله جركس تابع محمد أغا، جميعهم بمقاطعة اسكلة برلس^(٣).

والتزم الأمير عبد الرحمن كتخدا مستحفظان سابقا بمقاطعة اسكلة الإسكندرية، ورشيد وتوابعها، وبولاق ومصر القديمة، ودمياط وتوابعها^(٤)، وبفس المقاطعات، التزم الأمير إبراهيم كتخدا مستحفظان سابقا القازدغلى، على حين التزم كل من رضوان بن عبد الله، وحسن بن عبد الله، وعثمان بن عبد الله من أتباع محمد أغا بمقاطعة اسكلة برلس^(٥)، والتزم الأمير مصطفى كتخدا مستحفظان بمقاطعة اسكلة الإسكندرية، ورشيد وتوابعها، وبولاق، ومصر القديمة، ودمياط وتوابعها^(٦).

(١) دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات: دفتر ٤١٧٥، عام ١١٢٦هـ / ١٧١٤م.

(٢) نفس: دفتر ٤١٩١، عام ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.

(٣) نفس: دفتر ٤١٩٧، عام ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م.

(٤) نفس: دفتر ٤٢٠٠، عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م.

(٥) نفس: دفتر ٤٢١٥، عام ١١٦٦هـ / ١٧٥٢م.

(٦) نفس: دفتر ٤٢٢٤، عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م.

وأثناء انفراد إبراهيم بك، ومراد بك بالأمور في البلاد، نلاحظ أنهما قد اقتسما جمارك مصر، فكان جمرک القصير^(١) متروكا لحكام الجهات القبلية، أما جمارك بولاق ومصر القديمة، ودمياط والإسكندرية ورشيد، فقد اختص بهم جميعا مراد بك، أما جمرک السويس فقد اختص به إبراهيم بك، وكان إيراده يعادل إيراد بقية الجمارك المذكورة؛ لأنه ترد إليه معظم بضائع الهند وبلاد العرب^(٢).

ولكن كما سبق القول قضى محمد على، على المماليك بالغائه نظام الالتزام أولا، ثم مذبحه القلعة ثانيا.

ثالثا - التجارة:

على الرغم من تحول تجارة الشرق من مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح، إلا أن مصر ظلت لحدما سوقا رائجة تقوم بإستيراد، وتوريد العديد من المنتجات والسلع؛ ويرجع ذلك إلى تميز موقعها الجغرافي، فهي ملتقى أهم الطرق التي تصل بين الشرق الغرب، إذ أنها تقع في وسط العالم القديم بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، مما جعلها مركزا لتبادل حاصلات هذه القارات المختلفة^(٣) وكانت أهم الثغور المصرية الإسكندرية، ودمياط، والسويس، وبولاق، ومصر القديمة، فأما الإسكندرية فكانت تأتي إليها السفن من أوروبا حاملة الحرير، والقطيفة، والورق، والحديد، والنحاس، والخشب، والرخام، والزجاج، والأسلحة، أما دمياط فكانت تصل إليها البضائع الواردة من الدولة العثمانية، وسوريا وفلسطين، ومنها التبغ، والصابون، والزيت، والأخشاب، والحرير، وأما السويس فكان أكثر الثغور المصرية حركة، فكانت ترد إليه بضائع اليمن، والحجاز، والهند، كالحرير، والبهار، والبن، والتوابل، أما بولاق ومصر القديمة، فقد اختص بالمتاجر الواردة من الدلتا، والصعيد^(٤).

(١) القصير: بقسم البحر الأحمر بمصلحة الحدود، وهي من الثغور المصرية، وتعرف بالقصير الجديدة، لأنها استجذبت بعد القصير القديمة التي كانت واقعة في شمال هذه والدثرت، والقصير ميناء واقع على البحر الأحمر، للتجارة الواردة إلى مصر عن طريق مدينة قوص الواقعة تجاهها على النيل، والتجارة الصادرة منها إلى بلاد البحر الأحمر، والمسافة بين قنا والقصير ١٥٥ كيلو متر على خط مستقيم (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ٢٢، ج٤، ص ١٨٧).

(٢) محمد فهمي لهيطة: المرجع السابق، ص ٤٥، صلاح هريدى، دراسة عن بعض، ص ٥٣.

(٣) نفس: ص ٣٢-٣٣.

(٤) أمين مصطفى عفيفي: المرجع السابق، ص ٢٨٤، صلاح هريدى، دراسة عن بعض، ص ١٦-١٧.

وكانت تجارة أفريقيا تعتمد على القوافل التي تأتي من السودان، والحبشة، وأواسط أفريقيا حاملة العاج، والصمغ العربي، وريش النعام، والتمر الهندي، والجلود، والكحل، والرقيق من الجنسين، وكانت أهم محطات القوافل في السودان دارفور، وسنار، وفي مصر القاهرة، وأسيوط، وإسنا، وكانت هناك قوافل أخرى تأتي من بلاد شمال أفريقيا، من طرابلس، وتونس، والجزائر، ومراكش، حاملة الأصواف، والشيلان، والطرابيش، والأحذية، والزيت، والعسل، والشمع^(١)، أما تجارة مصر التصديرية فكانت تشمل الأرز، والبن، والسكر، والعسل، والقمح، والفل، والزعفران، وملح النشادر، والجلود، والعبيد بالإضافة إلى الأقمشة القطنية، والمنسوجات الحريرية^(٢).

وبناء على ذلك شارك الأمراء المماليك مشاركة فعالة في نشاط العملية التجارية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حرص الالتزام الزراعي التي كانت في حوزتهم، وتمثلت العملية التجارية في تجارة المحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية، ولكن للأسف الشديد كان ريع هذه التجارة في الغالب ينفق على عمليات الصراع بين الأمراء المماليك، وسوف نستعرض فيما يلي نماذج توضح إسهام الأمراء المماليك في العملية التجارية، ولنبدأ بتجارة الحاصلات الزراعية.

(١) تجارة الحاصلات الزراعية:

لقد تنوعت هذه الحاصلات، والتي من أهمها البن، والسكر، والقمح، والشعير، والفل، والعدس... الخ.

يعد البن من السلع المهمة، والمربحة التي تاجر فيها الأمراء المماليك وإن كان لا يزرع في مصر، بل يتم استيراده من الخارج خاصة من اليمن^(٣)، فعلى سبيل المثال قام الأمير محمد بك أمير اللوا الشريف السلطاني، وحاكم بندر^(٤) جدة

(١) محمد فهمي لحيطة: المرجع السابق، ص ٤٠، جب وبون، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٥.

(٢) سيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق، ج ١، ١٧٢، إلهام محمد على ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل، ص ١٨٣.

(٤) بندر: كلمة فارسية بمعنى ميناء التجارة، أو المرسى، أو مقر التجار من المدن البحرية (انظر: محمد على الأنسي، المرجع السابق، ص ١١٧).

بشراء ثمانين قنطاراً^(١) من البن من الأمير مصطفى جاويش طائفة مستحفظان نظير مبلغ قيمته (٢٤٠٠) قرش، بما يعادل عن كل قنطار ثلاثين قرشاً^(٢).

وكانت لدى الأمير مصطفى كتحدا القازدغلى كمية كبيرة من البن تقدر بحوالى (٣٣) فرق بن^(٣) قيمتها أربعة أكياس و(٤٥٥) نصف فضة، وكانت هذه الكمية مباعه على اسم الأمير سليمان جاويش، والأمير ناصف كتحدا، والخوارج عبد الله^(٤)، ويعد الأمير إبراهيم جوربجى الصابونجى من كبار تجار البن، فقد كانت لديه كمية كبيرة من البن بيعت بحضرة الأمير عثمان جوربجى بلغت قيمتها (١٣٩٨٣٩٤) نصف فضة، أى ما يعادل خمسة وخمسين كيساً، و(٢٣٣٩٤) نصف فضة^(٥).

ومن المحاصيل الزراعية المهمة التى تاجر فيها الأمراء المماليك، وحققوا من وراءها مكاسب طائلة تجارة السكر، وكانت تكثر زراعة قصب السكر بوجه عام فى جرجا؛ لذ أقام الأمراء المماليك مصانع للسكر فى الوجه القبلى، وتفاوتت هذه المصانع فى حجمها تبعاً لمساحة الأراضى المزروعة بالقصب^(٦).

وقد انتشرت زراعة قصب السكر، والذى يحول فيما بعد إلى سكر خام، فعلى سبيل المثال كانت لدى الأمير محمد بك بن قانصوه بك، مساحات واسعة من قصب السكر بمنطق التزائم به بنى احيتى المنصورة، والبدماص^(٧).

(١) قنطار: وحدة من وحدات الوزن، وكان حجمه يختلف تبعاً للزمان، والمكان الذى كان يستخدم فيه عملية الوزن، وفى أواخر العصر المملوكى كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٩٦,٤٥ كيلو جرام، وفى النصف الثانى من القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى، وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, P. 170).

(٢) الدشت: محفظة ١٨٠، ص ٢١٠، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ رجب ١٠٧١ هـ/ مارس ١٦٦١م.

(٣) فرق بن: زنبيل يسع نحو ٣,٥ قنطار (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ٤٥١).

(٤) صبرى أحمد العدل على: المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٥) القسمة العسكرية: ص ١١٥، ص ٣٠٩-٣٠٩، ٤٥٢م بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١١٣١ هـ/ ٢ أكتوبر ١٧١٩م.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى، ص ٢٠٢، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٧) القسمة العسكرية: ص ٤٣، ص ٣٨-٣٨، ٥٣م بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٠٤٢ هـ/ ٢٧ مايو ١٦٣٣م.

ويشير عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم أن قصب السكر لم يزرع فى الدلتا بقصد استخراج السكر منه، وإنما كان يزرع فى مساحات صغيرة كفاكهة للمص^(١)، ولكن بالاطلاع على الوثائق تبين أن صناعة السكر كانت موجودة فى الدلتا، فعلى سبيل المثال قام الخواجا رمضان بن محمد أمين سكر^(٢) السلطنة الشريفة، والذي كان موجودا بمصر فى ذلك الوقت بشراء ألف وثمانمائة قنطار من السكر الخام من الأمير إيواظ بك أمير اللوا الشريف السلطاني، والدفتردار بمصر وقتها، نظير مبلغ قيمته تسعة آلاف قرش، بما يعادل عن كل قنطار خمسة قروش، وأذن إيواظ بك للخواجا رمضان بتسلم السكر المبتاع من ناحيتي كوم شريك^(٣) وعمروس^(٤)، وكانت الكمية التى تم استلامها من الناحية الأولى ألف قنطار، والناحية الثانية ثمانمائة قنطار، وتصادق كل من البائع والمشتري على ذلك^(٥).

وتشير حجة مخلفات الأمير يوسف أغا طائفة عزبان أن ثمن الأقصاب السكرية التى كانت فى مناطق التزامه بناحيتي إشليمية^(٦)، ودميسنة بالبحيرة قد بلغت قيمتها عشرين كيسا، و(٤٠٠) نصف فضة^(٧) وكان الأمير إسماعيل بك

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري، ص ٢٠٣.

(٢) أمين السكر: كانت إدارة إنتاج وتوزيع السكر فى مصر مسندة إلى أمين مقاطعة السكر بالأمانة، وكان هذا الأمين يرسل من الباب العالى ليجمع السكر الذى يدفع كضريبة عينية للخرينة ويرسل للباب العالى المقدار المطلوب ويبيع الباقي فى أسواق القاهرة، ويدفع الأرباح الناتجة من ذلك إلى الخزينة، وبعد عام ١٠٢٣هـ / ١٦١٤م، أضيف إلى اختصاص هذا الموظف مهمة تجهيز وإرسال كل البضائع المطلوبة للسلطان من مصر، وتغير لقبه من أمين السكر إلى أمين خرج خاصة، أو أمين الجراية السلطانية، وأصبحت مدفوعاته للخرينة السلطانية مقصورة على الكشوفية الكبيرة، ورفعت من الإيرادات المنفردة للخرينة (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص ٣٣٧-٣٣٨).

(٣) كوم شريك: من القرى القديمة التابعة لمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٣٣٩).

(٤) عمروس: من القرى الحديثة التابعة لمركز تلا، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ١٨٠).

(٥) الدشت: محفظة ١٨٠، ص ٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٣ محرم ١٠٧١هـ / ٢٦ سبتمبر ١٦٦٠م.

(٦) إشليمية: من القرى القديمة التابعة لمركز إيتاى البارود، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٤٥).

(٧) القسمة العسكرية: ص ٧٧، ص ٢٣٨-٢٤٤، ٣٣٢م، بتاريخ ١٠ محرم ١٠٩٤هـ / ٩ يناير ١٦٨٣م.

الدفتردار "قاسمى" قد صدر كمية من السكر إلى استانبول بلغت قيمتها خمسة عشر كيسا و(٤٣٢) نصف فضة^(١) ويتضح مما سبق إلى أى مدى كانت تجارة البن والسكر من التجارات المربحة للأمراء المماليك.

واهتم الأمراء المماليك بتجارة الغلال، ويرجع ذلك لعدة أسباب هي:-
أولا - مناطق الالتزام الواسعة التى حازها الأمراء المماليك.

ثانيا - لما تدره تلك التجارة من مكاسب طائلة، وهو ما يظهر فى تركات الأمراء المماليك.

ثالثا - توفر السفن التى تقوم بنقل الحبوب داخل وخارج مصر، والتى كلن الأمراء المماليك يمتلكون منها أعدادا كبيرة.

وسوف نستعرض فيما يلى نماذج لما أسهم به الأمراء المماليك من قدر كبير فى تجارة الحبوب، والتى كان من أهمها القمح، والأرز، والفل، والشعير، والحنطة، والعدس، والأذرة، والسسم... الخ، ويظهر ذلك بوضوح فى تركات هؤلاء الأمراء؛ فتشريحجة مخلفات الأمير محمد بك ابن قانصوه بك أنه ترك كميات كبيرة من القمح، والشعير، والفل، والأرز، ما يعادل قيمة ذلك ستة أكياس، و (١٧٦٠) نصف فضة^(٢).

وقام الأمير مصطفى بك أمير اللوا الشريف السلطانى بشراء مركب محملة (١٥٠٠) أردب من الغلال من الأمير على بك أمير اللوا الشريف السلطانى، وحاكم ولاية جرجا، وذلك نظير مبلغ قيمته (٤٠,٠٠٠) نصف فضة^(٣)، ومن الأمراء الكبار الذين أسهموا بدور كبير فى تجارة الحبوب الأمير رضوان بك الفقارى أمير الحج، فقد قام بشراء مركب محملة (١٥٠٠) أردب من شهاب الدين أحمد المتحدث سابقا بمقاطعة بولاق، وذلك بمبلغ قيمته خمسة عشر ألف نصف فضة^(٤)، وفى محاولة من إبراهيم بك أمير الحج، لتدعيم تجارته الخارجية، وزيادة دخله، قام

(١) القسمة العسكرية: س١١٩، ص٥٣٩-٥٥٤، م ٥٧٢، بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١١٣٤هـ/ ١٧ يناير ١٧٢٢م.

(٢) نفسه: س٤٣، ص٣٨-٣٩، م ٥٣، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٠٤٢هـ/ ٢٧ مايو ١٦٣٣م.

(٣) الدشت: محفظة ١٥٨، ص٦١٥، مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٠٥٠هـ/ ٢٨ مارس ١٦٤١م.

(٤) الدشت: محفظة ١٦١، ص٢٣٦، مادة بدون رقم بتاريخ ٧ رجب ١٠٥٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٦٤٢م.

بشراء سفينة تجارية لحمل الغلال، والتي كانت موجودة بالسويس من محمد بك حاكم بندر جدة، وذلك نظير مبلغ قيمته عشرون كيساً^(١).

ومن الأمراء العسكريين الذين كان لهم نصيب وافر في تجارة الغلال الأمير مصطفى أغا طائفة مستحفظان، فتشير حجة مخلفاته أن الغلال التي كانت لديه من أرز، وشعير، وفول، وعدس، وحمص، وقمح بلغت قيمتها بالنصف فضة (٤٨٤٤٦) نصفاً^(٢)، وشارك الأمير يوسف أغا طائفة عزبان في مجال تجارة الغلال، فقد كانت لديه كمية كبيرة من قمح، وشعير، وفول، وعدس، وأذرة بلغت قيمتها كيسين و(٥٦٤٠) نصف فضة^(٣).

وكان لسليمان جاويش كتحدا الأمير أيوب بك الفقاري أمير الحج نصيب في تجارة الغلال، فقد بلغت قيمة الغلال التي كانت لديه في منطقة التزامه بناحية مهياط، أو مهينة (٣٠٢٩٨) نصف فضة^(٤)، ومن الأمراء الفقارية الذين كانت لديهم كمية كبيرة من الغلال الأمير إسماعيل بك الدفتردار، وبلغت قيمتها ثمانية أكياس و(٨٠٨٧) نصف فضة^(٥).

وكان الأمير يوسف بك الجزار له دور في تجارة الغلال، فتشير حجة مخلفاته أن الغلال التي كانت لديه من قمح، وشعير، وعدس بلغت قيمتها خمسة أكياس و(٥٥٠٤) نصف فضة^(٦)، ومن الأمراء القاسمية، الذين أسهموا في تجارة الغلال الأمير إسماعيل بك الدفتردار، فقد بلغت كمية القمح التي وجدت بمنزله الكائن ببولاق (٣٥٨٣) أردب بلغت قيمتها (١٦٤٩٣٥) نصف فضة أي ما يعادل ستة أكياس، و (١٤٩٣٥) نصف فضة، ولضخامة هذه الكمية بلغت أجرة المراكب المحضرة للقمح قبل تخزينه بالمكان المذكور (٣٠٤٤٢) نصف فضة، أي ما يعادل كيس، و(٥٤٤٢) نصف فضة، في حين بلغت كمية الغلال الواردة إلى ساحل بولاق

(١) الدشت: محفظة ١٨٠، ص ٣٩٥، مادة بدون رقم بتاريخ ١١ رجب ١٠٧١هـ / ١٢ مارس ١٦٦٠م.

(٢) القسمة العسكرية: ص ٧٣، ص ٣٣٣ - ٣٣٦، م ٤٩٠، بتاريخ ١٨ رمضان ١٠٨٨هـ / ١٤ نوفمبر ١٦٧٧م.

(٣) نفسه: ص ٧٧، ص ٢٣٨ - ٢٤٤، م ٣٣٢، بتاريخ ١٠ محرم ١٠٩٤هـ / ٩ يناير ١٦٨٣م.

(٤) نفسه: ص ٩١، ص ٣٩٩ - ٤٠٢، م ٥٨٨، بتاريخ ٨ شوال ١١١٠هـ / ٩ أبريل ١٦٩٩م.

(٥) نفسه: ص ١٠٠، ص ٢٨ - ٣٤، م ٤٣، بتاريخ ٨ جماد آخر ١١١٩هـ / ٦ سبتمبر ١٧٠٧م.

(٦) نفسه: ص ١١٩، ص ٤٥٩ - ٤٦٤، م ٤٨٩، بتاريخ ١٠ جماد آخر ١١٣٤هـ / ٢٨ مارس ١٧٢٢م.

من ناحية المراغة بعد وفاة إسماعيل بك من قمح، وشعير، وفول، وحنطة، وعدس (٢١٨٧٦) أردب، بلغت قيمتها بعد خصم أجره المراكب المتوجهة لנاحية المراغة لإحضار الغلال (١٤٤٦٢٣) نصف فضة، أى ما يعادل خمسة أكياس و(١٩٦٢٣) نصف فضة^(١).

ومن الأمراء الفقارية المشهورين، والذين كان لهم دور كبير فى تجارة الحبوب الأمير قيطاس بك الصغير (الأعور)، فقد كانت لديه كمية من الحبوب تقدر بـ(٩٦١٠) أردب من قمح، وشعير، وفول، وعدس، وبرسيم، بلغت قيمتها ثمانية أكياس، و(١١١١٥) نصف فضة^(٢).

وساهم الأمير ذو الفقار بك الفقارى بنصيب وافر فى تجارة الغلال، فتوضح التركة الخاصة به أن قيمة الغلال التى كانت بحوزته بلغت ما يقرب من الثمانين كيسا، وعدة كسور، علاوة على أنه كانت لديه ثلاثة مراكب بالنيل تقوم بنقل الغلال^(٣)، وفى محاولة من تابعه عثمان بك الفقارى لتوسيع نطاق تجارته الخارجية قام بشراء سفينة بالبحر الأحمر من محمد سرحان بن المرحوم محمد الديب نظير مبلغ وقيمته عشرة أكياس^(٤).

ولكى يدعم إبراهيم بك الكبير تابع محمد بك أبو الذهب تجارته الخارجية قام بشراء مركب وثلاثة قطاير^(٥)، والموجدين بالبحر الأحمر من الحاج أحمد الألاتلى ابن المرحوم رجب الألاتلى نظير مبلغ قيمته ثلاثون ألف ريال حجر بطاقة^(٦)،

(١) القسمة العسكرية: س ١١٩، ص ٥٣٩-٥٥٤، م ٥٧٢ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١١٣٤هـ/ ١٧ يناير ١٧٢٢م.

(٢) نفسه: س ١٣٠، ص ٢٦٨-٢٧١، م ٤٥٥ بتاريخ ١٧ جماد أول ١١٤١هـ/ ١٩ ديسمبر ١٧٢٨م، وانظر الملحق رقم (١٥).

(٣) القسمة العسكرية: س ١٣١، ص ٤٤٣-٤٤٨، م ٨٤٠ بتاريخ غابها ٢٩ جماد ثان ١١٤٣هـ/ ٩ يناير ١٧٣١م.

(٤) الباب العالى: س ٢٢٣، ص ١٢، م ١٩ بتاريخ ١٨ شوال ١١٠٣هـ/ ٦ يناير ١٧٤١م.

(٥) قطاير: مفردا قطيرة، وهى تطلق على القارب الصغير الملحق بالأنواع الكبيرة من المراكب، والذي يجر ربطه إلى تلك المراكب، وسمى بذلك نسبة إلى عملية قطره خلف المركب (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٩٤).

(٦) القسمة العسكرية: س ١٩٨، ص ٣٠٩-٣١٠، م ٢٧١ بتاريخ ٧ رجب ١١٨٩/ ٣ سبتمبر ١٧٧٥م.

ولكى يدعم تجارته الداخلية قام بشراء مركبتين راسيتين بالنيل من الحاج أحمد الصباغ، والمعلم إبراهيم الجوهري، وذلك نظير مبلغ قيمته ألف ريال حجر بطاقة^(١).

وإذا كنا بصدد الحديث عن دور البيوتات المملوكية في تجارة الغلال، فيجب أن نوضح أنه من أجل تدعيم وتنشيط تلك التجارة - خاصة وغيرها عامة - كلن أمراء هذه البيوتات يهتمون بحيازة الوكالات والحوانيت المعدة لحفظ السلع، ففي عام ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م، قام كل من خليل بن الشيخ أحمد الإنبابي، وولده الزينى حسين بإسقاط حانوت بسوق الدجاجين^(٢) بالقاهرة، للأمير عبد الرحمن باش جاويش طائفة مستحفظان القازدغلى، وذلك مقابل مبلغ وقيمه خمسة وسبعون دينارا ذهباً زنجريا^(٣)، وقام الأمير سليمان جورجى ابن عبد الله تابع الأمير سليمان كتحدا طائفة عزبان الجلفى، والوكيل عنه بإسقاط حقه وحق موكله من كامل الوكالة المستجدة الإنشاء والعمارة، خارج باب الشعرية^(٤)، للأمير على بك القازدغلى، وتشتمل هذه الوكالة على فسحة كبيرة معدة لببيع الغلال، وحانوتين مستجدين، ومنافع ومرافق، وذلك نظير مبلغ قيمته خمسمائة ريال حجر بطاقة^(٥).

وفى عام ١١٨٢هـ / ١٧٦٩م، قام الأمير على بك شيخ البلد، وقائمقام مصر "بلوت قبان" بطريق وكالته عن مستورة خاتون بنت عبد الله البيضاء بشراء الوكالة المعروفة بوكالة الجواهرجية بسوق

(١) القسمة العسكرية: س١٩٨، ص٢٦٥، م٢٢٩ بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١١٨٩هـ / ١٦ أغسطس ١٧٧٥م.

(٢) سوق الدجاجين: يلى سوق الشمايين بالقرب من الجامع الأحمر، وكان يباع فيه الدجاج، والأوز، وأصناف القمارى، والمزازات، والشحارير، والبيغاء، والسمن (انظر: شحاته عيسى إبراهيم، القاهرة، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٦٦).

(٣) الباب العالى: س٢٢٨، ص١١٤، م٢٣٣ بتاريخ غرة ذى القعدة ١١٥٦هـ / ١٧ ديسمبر ١٧٤٣م.

(٤) باب الشعرية: هناك باب الشعرية الصغير، ويبدأ من شارع الطنبلى بجوار قنطرة العدوى، وينتهى لشارع باب الشعرية الكبير وطوله ٢٤٠ متراً، أما باب الشعرية الكبير فيبدأ من آخر شارع مرجوش وينتهى لشارع أبى بدير ويقطعه الخليج المصرى (انظر: على باشا مبارك، المرجع السابق، ج٣، ص٢٧٢ - ٢٧٥).

(٥) الباب العالى: س٢٦١، ص١٩٩ - ٢٠٠، م٢٨٠ بتاريخ ١١ رمضان ١١٧٦هـ / ٢٦ مارس ١٧٦٣م.

السلاح^(١)، وتشتمل هذه الوكالة على ثلاثة وعشرين حانوتا، وذلك نظير مبلغ قيمته ثلاثة آلاف ومائة ريال حجر بطاقة^(٢)، ويظهر من هذه المادة، مدى ضخامة هذه الوكالة، وما سوف تدره من دخل كبير يعود على علي بك، والمدعوه مستورة خاتون.

وقام الأمير محمد بك أبو الذهب قائمقام مصر، عن طريق موكله بشراء حانوت بخط الجامع الأزهر من زينب خاتون بنت المرحوم عبد الشافي، وهي الناطرة الشرعية على وقف المرحومة نفيسة بنت عبد الله الشامي، نظير مبلغ قيمته (٩٢٠٠) نصف فضة^(٣).

ويظهر من واقع ما تم التعرض له مدى إسهام أمراء البيوتات المملوكية في تجارة الغلال، والتي كانت لها دور كبير في ثرائهم، باعتبارها مقوم اقتصادي، وكدعامة للصراع فيما بينهم.

(٢) تجارة الثروة الحيوانية:

لم يقتصر النشاط التجاري للأمراء المماليك عند هذا الحد، بك تعداه إلى تجارة الثروة الحيوانية، فبطبيعة الالتزامات الواسعة التي حازها الأمراء المماليك كانوا يقومون بتربية الحيوانات بأعداد هائلة، من جمال، وأثوار، وأبقار، وأغنام، وبغال، وجاموس... الخ، وهو ما يظهر بوضوح في تركات الأمراء المماليك.

فتشير حجة مخلفات الأمير قانصوه بك القاسمي أن ثمن الخيول التي كانت لديه تقدر بكيسين، و(١٩٢٠) نصف فضة^(٤)، وقد بلغت قيمة الخيول، والبغال، والأبقار، والأغنام، التي كانت في حوزة الأمير حسين أغا كاشف ولاية البحيرة، أربعة أكياس و(٢٣٧١) نصف فضة^(٥).

(١) سوق السلاح: ويقع فيما بين مدرسة الظاهر بيبرس، وبين قصر بشتاك، وقد استجد فيما بعد الدولة الفاطمية، وخط ما بين القصرين، وجعل لبيع القسي، والنشاب، والزرديات وغير ذلك من آلات وسلاح (انظر: شحاته عيسى إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٦٧).

(٢) الباب العالي: س ٢٧٢، ص ٩-١٠، ٦م بتاريخ ٨ ذي القعدة ١١٨٢هـ / ١٥ مارس ١٧٦٩م.

(٣) الباب العالي: س ٢٨٣، ص ١٣٢، ١٨٢م بتاريخ غرة رجب ١١٨٨هـ / ١٨ سبتمبر ١٧٧٤م.

(٤) القسمة العسكرية: س ٥٥، ص ٧٨-٨٥، ١١٠م بتاريخ ٢٥ رمضان ١٠٥٧هـ / ٢٤ أكتوبر ١٦٤٧م.

(٥) نفسه: س ٧٠، ص ٨٤٠-٨٤٢، ٨٩٨م بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٠٨٤هـ / ٧ سبتمبر ١٦٧٣م.

ومن الأمراء العسكريين الذين كان لهم دور فى تجارة الثروة الحيوانية الأمير مصطفى أغا طائفة مستحفظان فقد بلغت قيمة ماله من جمال، وأثوار، وأبقار، وأغنام، وجاموس ثلاثة أكياس و(٢٤٣١٢) نصف فضة^(١)، وتوضح تركة الأمير يوسف أغا طائفة عزبان أنه كان يمتلك ثروة حيوانية متنوعة، من أثوار، وجمال، وأبقار، وأغنام، وجاموس، وخيول، وحمير بلغت قيمتها سبعة أكياس، و(٩٧٢٦) نصف فضة^(٢) أما الأمير إسماعيل بك الدفتردار "الفقار" فقد بلغت قيمة الأثوار، والأبقار، والجاموس، والبغال التى كانت فى نطاق التزامه أربعة أكياس، وخمسة آلاف نصف فضة^(٣).

ومن الأمراء القاسمية الذين أدلوا بدلوهم فى تجارة الثروة الحيوانية الأمير يوسف بك الجزار، حيث بلغت قيمة المواشى التى كانت فى حوزته، وتم حصرها بعد وفاته كيسين، و(١٤١٤٠) نصف فضة^(٤) وكان لإسماعيل بك الدفتردار "القاسمى" هو الآخر نصيب وافر فى تجارة الأبقار، والعجول، والجمال، والحمير، والأثوار والبغال^(٥).

ومن الأمراء الفقارية الذين كانت لديهم ثروة حيوانية كبيرة بلغت قيمتها قرابة العشرة أكياس الأمير الكبير ذو الفقار بك الفقارى أمير الحج^(٦)، أما الأمير مصطفى بك شاهين القازدغلى فقد كان لديه عددا كبيرا من الخيول، والأبقار، والجمال، والجاموس والأغنام^(٧).

وفيما يتعلق بتجارة الثروة السمكية، نجد أن بعض أمراء المماليك كانوا يقومون بتأجير البحيرات المعدة لصيد الأسماك، فقد قام إبراهيم بك أمير اللـوا، بتأجير جميع بحيرة

(١) القسمة العسكرية: س٧٣، ص٣٣٣-٣٣٦، م٤٩ بتاريخ ١٨ رمضان ١٠٨٨هـ/ ١٤ نوفمبر ١٦٧٧م.
 (٢) نفسه: س٧٧، ص٢٣٨-٢٤٤، م٣٣٢ بتاريخ ١٠ محرم ١٠٩٤هـ/ ٩ يناير ١٦٨٣م.
 (٣) نفسه: س١٠٠، ص٢٨-٣٤، م٤٣ بتاريخ ٨ جمادى آخر ١١١٩هـ/ ٦ سبتمبر ١٧٠٧م.
 (٤) نفسه: س١١٩، ص٤٥٩-٤٦٤، م٤٨٩، بتاريخ ١٠ جمادى ثانيا ١١٣٤هـ/ ٢٨ مارس ١٧٢٢م.
 (٥) نفسه: س١١٩، ص٥٣٩-٥٥٤، م٥٧٢ بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١١٣٤هـ/ ١٧ يناير ١٧٢٢م.
 (٦) نفسه: س١٣١، ص٤٤٣-٤٤٨، م٨٤٠ بتاريخ غايتها ٢٩ جمادى الثانية ١١٤٣هـ/ ٩ يناير ١٧٣١م.
 (٧) القسمة العسكرية: س١٦٣، ص٤٥٢-٤٥٤، م٧٠٠ بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١١٦٧هـ/ ٧ يناير ١٧٥٤م.

إدكو^(١) المعدة لصيد الأسماك ليوسف بن عبد الله من طائفة مستحفظان تابع أحمد جوريجي، وكانت مدة الإيجار، خمسة أشهر، وخمسة عشر يوما، بأجرة قدرها عن هذه المدة خمسة وأربعون ألف نصف فضة، قبض منها المؤجر خمسة عشر ألف نصف فضة على سبيل التعجيل، والثلاثون ألف نصف الباقية تدفع عند انتهاء مدة الإيجار^(٢).

هكذا ساهم الأمراء المماليك في مجالات اقتصادية مختلفة، في الالتزام الزراعي، والحضري، وتجارة الحاصلات الزراعية، والثروة الحيوانية، ولكن للأسف الشديد — كما أسلفنا القول — كان ريع هذه المصادر الاقتصادية موجهه وبالدرجة الأولى في الإنفاق على عمليات الصراع بين البيوتات المملوكية.

(١) إدكو: اسمها القديم "اتكو" وهي من المدن القدية التابعة لمركز رشيد، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزي، المرحع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٩٨) وادكو حاليا مركز تابع لمحافظة البحيرة.
(٢) الباب العالي: ١٦٥، ص ٣٧٥ — ٣٧٦، م ١١٢٤ بتاريخ ١٠ صفر ١٠٩٠هـ / ٢٣ مارس ١٦٧٩م.

الفصل السادس

بعض الملامح الاجتماعية للبيوتات المملوكية

أولاً — تطور حياة الممالك

ثانياً — الأوقاف

ثالثاً — الزواج

رابعاً — الإهتمامات العلمية للأمراء الممالك

الفصل السادس

بعض الملامح الاجتماعية للبيوتات المملوكية

ترسم الملامح الاجتماعية صورة هامة من حياة الأمراء المماليك، وتمثلت هذه الملامح أولاً: فى تطور حياة المماليك منذ مجيئهم إلى مصر، مروراً بتربيتهم، وتعليمهم دينياً وعسكرياً، ثم عتقهم وتوليهم المناصب؛ إلى أن يقوموا بتعيين الأوصياء على مملكتهم، أو يعين الأوصياء من قبل القسم العسكري^(١)، وثانى هذه الملامح إسهام الأمراء المماليك فى مجال الأوقاف، والدافع من وراء ذلك، وما هى نوعية الأوقاف التى أوقفوها، وعلى أى شئ وقفت، وثالث هذه الملامح هى الزواج وما يتعلق به من صداق، والزواج من الجوارى البيض والسود، والزواج من المصريات، وأخيراً الحديث عن الإهتمامات العلمية للأمراء المماليك، وإن كانت محدودة، وسبب ذلك.

أولاً - تطور حياة المماليك:

المماليك هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامى، لا سيما فى مصر والشام فى صراعهم ضد بعضهم البعض؛ فى خضم الفوضى السياسية التى نشبت مخالفاً فى هذه الأنحاء، عقب وفاة الناصر صلاح الدين الأيوبي، وكان أولئك الحكام المتنازعون يشترون المماليك صغاراً فى سن الطفولة، وينشئونهم تنشئة عسكرية، وسياسية خاصة ليكونوا عدتهم فى الصراع المرتقب، وبدأ عنصر المماليك يتزايد فى جيوش أولئك الحكام مما أدى إلى ازدياد دورهم فى الحياة السياسية فى مصر والشام منذ أخريات القرن السادس الهجرى/ الثانى عشر الميلادى، وبعد السلطان الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧-٦٤٧هـ/ ١٢٤٠-١٢٤٩م) المسئول عن ازدياد نفوذ المماليك على النحو الذى أدى إلى استيلائهم على الحكم بعد وفاته؛ وذلك لأن تجاربه مع الجنود المرتزقة من الخوارزمية، والاكراذ، علمته أن الاعتماد عليهم أمر غير مأمون

(١) القسم العسكري: هو القاضى المسئول بمحكمة القسمة العسكرية، للنظر فى كافة شئون العسكر، فيرسل رجاله لحصر تركاتهم، ويعين الأوصياء، والنظار لمباشرة شئون أبنائهم القصر، وهو يحصل لقاء ذلك على عوائد معينة (انظر: عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكى، ص ٤٤١، عبد الرازق إبراهيم عيسى، المرجع السابق، ص ١٠٣ وما بعدها).

العاقبة؛ ولهذا اشترى عددا كبيرا من المماليك، ودرّبهم ليكونوا غالبية جيشه، أما في العصر المملوكي فقد صار المماليك حكاما للبلاد، فكان منهم قواد الجيش والسلطين وكان هؤلاء يدعمون نفوذهم بما يجلبه تجار الرقيق إلى مصر من المماليك^(١)، واستمروا على ذلك الحال حتى مجئ العثمانيين. واستمرت عملية جلب الرقيق في مصرفى العصر العثماني، فقد شهدت أسواق الرقيق في القاهرة العديد من الصفقات التجارية سنويا، وصار لتجار الرقيق، والذين كان يطلق عليهم الجلالة طائفة حرفية كغيرها من الطوائف الحرفية بالقاهرة برئاسة شيخ الجلالة^(٢).*

وكان يتم استيراد الرقيق من عدة مناطق هي شمال البلقان، وجنوب روسيا، وبعض الأقاليم الألمانية، وكريت واليونان، ومن إيطاليا وإسبانيا في بعض الحالات، إلا أن غالبيتهم كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الأسود، وبحر أزوف، ومن القرم، وبلاد الجركس، وجورجيا^(٣)، بينما نجد جماعات أخرى قادمة من أفريقيا (أواسط وغرب أفريقيا) على أيدي تجار الرقيق القادمين من السودان، والمغرب^(٤)، وكان المملوك بعد مجيئه إلى مصر تجرّى له جراحة الختان، ويتم إعطاؤه اسما عربيا كمحمد، وعلى وحسن، وحسين، وعبد الله ١٠٠، إلخ، ويباع بعد ذلك لأحد الكبراء في القاهرة^(٥).

وبعد دخول المملوك بيت البك كان يجد نفسه بدون رابطة أسرية، أو روابط تربطه ببلاده الأصلي، التي ولد وشب فيها، فتصبح مصر وطنه،

(١) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٩ — ١٠ — ١٩، جب، وهورن، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٠.

(٢) عراقى يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي، ص ٣٥، * تم العثور على مادة تشير إلى وظيفة شيخ الجلالة، فقد تم تعيين الأمير إسماعيل بك، أمير الحج الشريف المصري سابقا وشيخ البلد وقتها وصيا شرعيا على يتيمة المرحوم الحاج أبو النجا شيخ طائفة الجلالة بمصر، على أن يقوم إسماعيل بك بضبط جميع ما هو مخلف عن الحاج أبو النجا، وأن يوفى ما عليه من ديون، وأن يحفظ الباقي لمجورته لحين بلوغها (انظر: القسمة العسكرية: ص ٢١٦، ص ٣٢، ٤٣م بتاريخ ٢٠ ربيع ثاني ١٢٠٥هـ / ٢٧ ديسمبر ١٧٩٠م).

(٣) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ١٥٩ — ١٦٠، سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١١٨.

(٤) عراقى يوسف محمد: الوجود العثماني المملوكي، ص ٣٥.

(٥) De herain, Henri., op. Cit, pp. 50-51.

(٥)

ويصبح البك الذى اشتراه كوالده، وكانت العلاقة بين المملوك وسيدده الأمير أو أستاذه علاقة روحية، إذ كان المملوك مدينا بحق حياته وتربيته وتنعمه لسيدده الأمير، وكانت هذه الصلة بين الأمير ومملوكه أقوى من صلة القرابة والدم^(١)، أما الرابطة التى كانت تربط بين أعضاء البيت المملوكى الواحد فهى رابطة الخشداشية أو الزمالة، وهذه الرابطة تبقى حتى بعد العتق، وخروجهم إلى الحياة العسكرية، وقامت هذه العلاقة على أساس الإخلاص والاحترام بين الخشداشية بعضهم البعض، وبينهم وبين سيدهم، ولكن ليس معنى ذلك أن الخشداشية عاشوا فى سلام دائم فقد تقاتلوا مع بعضهم البعض من أجل الزعامة والسيطرة^(٢).

وكان المملوك فى بداية حياته يتعلم القرآن الكريم، والخط، وأحكام الدين، وآداب الشريعة^(٣)، وبعدها يخضع للتدريب العسكرى، فقد كان يتم تدريبه على الفروسية، وأعمال القتال، وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب مماليكه، بمساعدة بعض المدربين، وكان يشجعهم ويكافئ الأكفاء منهم^(٤)، وبعد ذلك كان سيده يعتقه^(٥) ثم يسمح له بإرخاء لحيته كى يتولى معتوقه منصباً إما لديه

(١) حسن عثمان: المرجع السابق، ص ٢٥٢، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٦٠-١٦١.

(٢) دانيال كريستيلوس: المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٤) سيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٣٣، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٥) انشرت عملية عتق الرقاب التى كان يقوم بها الأمراء المماليك لمقوقهم، سواء أكانوا بيضا، أو سودا، وكما تشير الوثائق كان هدف الأمير المملوكى من عتق رقبة أى مملوك التقرب إلى الله وطمعا فى ثوابه، وعلى هذا الأساس يصير المملوك حرا من أحرار المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم من القضايا والأحكام، وليس لأحد عليه ولاء إلا السواء الشرعى فإنه لمعتقه ثم لمن يستحقه من بعده، فعلى سبيل المثال أعتق الأمير قاسم بك مرقوقه ذا الفقار بن عبد الله، ورزاق بن عبد الله الجرجان الجنس (انظر: القسمة العسكرية، ص ٤٦، ص ١١٥، ٢١١م بتاريخ ٩ جماد آخر ١٠٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٦٣٧م)، وكان الأمير ماماى بك القاسمى قبل وفاته قد أعتق مرقوقه سليمان بن عبد الله الجركسى (انظر: الباب العالى، ص ١٣٦، ص ٢٠، ٧٠م بتاريخ ٥ محرم ١٠٦٩هـ / ٣ أكتوبر ١٦٥٨م) كما قام الأمير إبراهيم بك ذو الفقار بعتق رقبة مرقوقه، على الحبشى، ويوسف بن عبد الله الروسى (انظر: الباب العالى، ص ١٦٥، ص ٥٠٤-٥٠٥، مواد ١٤٧٧-١٤٨٣ بتاريخ ٩ جماد أول ١٠٩٠هـ / ١٩ يونيو ١٦٧٩م) وأعتق الأمير محمد بك حاكم ولاية الغربية رقبة مرقوقه إيواف بن عبد الله الروسى الجنس، وحسين بن عبد الله الجركسى الجنس (انظر: القسمة العسكرية، ص ١٠١، ص ٨١، ١٥٩م بتاريخ ٢٠ شعبان ١١٢١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٧٠٩م) انظر الملحق رقم (١٦) كما قام الأمير محمد بك بن إسماعيل بك الدفتردار "الفقارى" بعتق رقبة مرقوقه يوسف بن عبد الله =

مثل خازن داره^(١) أو كتحذاه أو جوخداره، أو يرقيه إلى الصنجدية^(٢).

ومن التقاليد التي اتبعها الممالك للحفاظ على وضعهم، ووضع أنجالهم داخل بيوتاتهم تعيين الأوصياء، فكانوا يحرصون بصفة عامة على اختيارهم في حياتهم، لمباشرة شئون قاصريهم، وتركاتهم، وسداد ما عليهم من ديون، ورهون، وحفظ ما يبقى للقصر إلى حين بلوغهم السن التي تسمح لهم بالتصرف فيما بقي لهم من أموال، خاصة ونحن نعلم مدى حدة الصراع الذي دار بين البيوتات المملوكية وما تركه من آثار سلبية.

وكان يتم اختيار الوصي على أساس صلة القربى أى الانتساب لنفس البيت، وإذا توفى أحد الممالك دون أن يعين وصي نجد القسم العسكى يتولى تعيين الوصى، وكان يقوم بمراقبة تصرفات الوصى ناظر كى يضمن عدم تلاعب الوصى، ولا يتصرف الأخير فى شىء دون الرجوع للناظر^(٣).

فى عام ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧ قام الأمير قاسم بك " القاسمى " بتعيين الأمير مامى كتحذا وصيا على مخلفاته، كما عين الأمير قانصوه كاشف إقليم الغربية ناظرا شرعيا^(٤)، وقد توفى الأمير حسن كاشف ولاية المنصورة دون أن يعين وصيا، أو ناظرا، فتم تعيين الأمير رضوان بك الفقارى أمير الحج ناظرا شرعيا على أيتامه، وتم تعيين الأمير أحمد بك وصيا شرعيا^(٥)، وبمعرفة إبراهيم بك "أبو

= الجركسى (انظر: الباب العالى، س١٩٧، ص٢٨٣، م ٩٥٥ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١١٣٠هـ / ٢٤ مايو ١٧١٨م)، انظر الملحق رقم (١٧).

(١) خازندار: كان من أهم أتباع الباشا وهو المختص بالعناية بخزينة مصر وله عوائد على الأمراء والكشاف، وأرباب المناصب وقت توليتهم (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص١٢٥) وكان الخازندار يعمل فى خدمة الباشا الخصرية، وكان يخدم معه فى أى مكان يذهب، وكان مكلفا بحفظ خزينة الباشا الشخصية ويتسلم الإمرادات التي تأتي عن طريق الكتحذا، كما كان يقوم بعمل التوزيعات اللازمة، وكان مكلفا بالإشراف على المباني التي تحفظ بها الخزنة، وكذلك برج القلعة الذي بنى عام ٩٣١هـ / ١٥٢٤م (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٣٦٧، هامش ٧) وعلى هذا الأساس فالخازندار فى العرف المملوكى هو المملوك الذى يعهد إليه سيده بحفظ ماله وحساباته.

(٢) صبرى أحمد العدل على: المرجع السابق، ص٦٠-٦١.

(٣) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى، ص٣٩٣-٣٩٤.

(٤) القسمة العسكرية: س٤٦، ١١٢، مواد ٢٠٢-٢٠٣ بتاريخ ٩ جماد ثان ١٠٤٧هـ / ٢٩ أكتوبر ١٦٣٧م.

(٥) نفسه: س٦٠، ص١٥٩، م ٢١٢ بتاريخ ٥ رمضان ١٠٦٣هـ / ٣٠ يوليو ١٦٥٣م.

شئب" تم تعيين الأمير إسماعيل جلبى تابع إبراهيم بك المذكور وصيا شرعيا على أيتام عمه سليمان كاشف من أعيان أمراء الجاوشية^(١).

والشئ الملفت للنظر أنه على الرغم من العداء المستحكم بين الفقارية والقاسمية، إلا أننا نجد الأمير إبراهيم جرجى الصابنجى قبل وفاته كان قد عين الأمير إسماعيل بك ابن إيواظ وصيا شرعيا على مخلفاته^(٢) وربما يرجع ذلك إلى أنه كانت هناك علاقة طيبة بين بيتى الإيواظية، والصابونجية، علاوة على ما تمتع به إسماعيل بك ابن إيواظ من سمعة طيبة وأمانة شديدة.

وفى عام ١١٤٢هـ/ ١٧٣٠م تم تعيين الأمير عثمان بك الفقارى وصيا شرعيا على على بك القاصر يتيم ذى الفقار بك سيد عثمان بك المذكور^(٣)، وعين سليمان جاويش طائفة مستحفظان القازدغلى وصيا شرعيا على مخلفات معتقه المرحوم عثمان كتخدا القازدغلى، فى حين كان الناظر الشرعى على مخلفات المتوفى، الأمير عبد الرحمن جاويش باش جاويش طائفة مستحفظان القازدغلى^(٤). ويتضح أن النظام المملوكى لم يكن قائما على روابط قوية تدعمه؛ وهو الذى جعل الممالك عرضة للانقسامات والتقلبات، وهو ما ظهر بوضوح فى الفصلين الثالث والرابع.

ثانيا - الأوقاف:

لقد كان للأمراء الممالك دور بارز فى مجال الأوقاف، سواء كان هذا الوقف مخصصا للفقراء، والمساكين، أو المساجد والأضرحة، والكتاتيب، أو على الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) وفقرائهما، أو على الواقف وأسرته وعتقائه وعبيده ببيضا وسودا.

ولكن ما الدوافع التى حركت غالبية الأمراء الممالك كى يوقفوا هذه الأوقاف؟ فى الغالب لم يكن ذلك نابعا من حب الخير أو تمكن العقيدة، أو العمل على طاعة الله، فالدوافع من وراء ذلك هى الأنانية، والرياء، والتكفير عما أجرموه

(١) القسمة العسكرية: س ٩٤، ص ٣٢٦، م ٤٥١ بتاريخ ١٠ جماد أول ١١١٣هـ/ ١٣ أكتوبر ١٧٠١م.

(٢) نفسه: س ١١٥، ص ٢٣٧، م ٣٤٥، م ٤٥١ بتاريخ ١٠ شوال ١١٣١هـ/ ٢٦ أغسطس ١٧١٩م،

انظر الملحق رقم (١٨).

(٣) القسمة العسكرية: س ١٣١، ص ٣٨، م ٧٠، بتاريخ ١٧ شوال ١١٤٢هـ/ ٥ مايو ١٧٣٠م، انظر الملحق رقم (١٩).

(٤) نفسه: س ١٤٤، ص ١٧٤-١٧٥، م ٢٦٦ بتاريخ ١٥ شعبان ١١٤٩هـ/ ١٩ ديسمبر ١٧٣٦م.

من شرور، وآثام^(١) على الرغم من أن أمراء المماليك كانوا يؤكدون فى حجج أوقافهم أن الغرض من ذلك الرغبة فى الخير، وأن يكون الوقف صدقة يبتغى بها وجه الله سبحانه وتعالى، وفيما يلى سيتم التعرض لبعض النماذج التى توضح دور الأمراء المماليك فى مجال الأوقاف.

كان قاسم بك القاسمى، قد أوصى أن يصدق من مخلفاته بعد وفاته فى عمل موالد شريفة، يقرأ فيها القرآن الكريم، وعمل أطعمة فى ليلة السبوع "الخميس" وفى الأربعين، وعند تمام السنة من وفاته، وفى الأعياد، وفى وجوه البر والخيرات، وبلغت جملة ذلك خمسة أكياس، وأوصى أن يصدق على عتقائه خمسة أكياس، والباقى من تركته يقسم على ورثته وهن زوجته وابنتاه^(٢).

وفى عام ١١١٠هـ / ١٦٩٨م، أوقف الأمير قيطاس بك جميع المكان الموجود خارج بابى زويلة، والخرق^(٣) المشتل على دهليز كبير يتصل به حوش كبير، وقاعات سفلية، وعلوية، واسطبل، ومنافع، ومرافق بحيث يخصص ريعه للفقراء، والمحتاجين^(٤).

ومن الأمراء من أوقف أرضاً فقد أوقف الأمير عثمان أغا ابن عبد الله من أعيان أمراء المتفرقة، حصة قدرها سبعة أفدنة ونصف فدان بناحية رمرلى^(٥) بالمنوفية، واعتبرها صدقة جارية على الدوام فلا تباع، ولا توهب، ولا ترهن^(٦) كما أوقف الأمير يوسف بك قيطاس "قطامش" حصة قدرها خمسة عشر فدانا بناحية طليوه^(٧) بالمنوفية على نفسه ما دام على قيد الحياة، فإذا توفى فإن تلك الحصة

(١) محمود الشرقاوى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٢، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى، ص ٢٣١ - ٢٣٢، صلاح هريدى، دور الصعيد، ص ٣٥٨.

(٢) القسمة العسكرية: س ٤٣، ص ١٩٤، ٣٠٨م بتاريخ ١٤ رجب ١٠٤٣هـ / ١٤ يناير ١٦٣٤م.

(٣) باب الخرق: المقصود شارع باب الخرق، ويبدأ من آخر شارع تحت الربع وينتهى عند أول شارع غيط العدة بجوار مسجد السلطان شاه (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ ٣، ص ٢٠٢).

(٤) الباب العالى: س ١٨٣، أرقام صفحات السجل غير واضحة من أوله لآخره، ٢٠٢م بتاريخ ١٠ ربيع ثان ١١١٠هـ / ١٦ أكتوبر ١٦٩٨م.

(٥) رمرلى: من البلاد الحديثة التابعة لمركز قويسنا محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٢، ص ٢٠٩).

(٦) الباب العالى: س ١٩٧، ص ١٩٩ - ٢٠٠، ٧٢٣م بتاريخ ٢٥ صفر ١١٣٠هـ / ٢٨ يناير ١٧١٨م.

(٧) طليوه: من القرى القديمة التابعة لمركز أشمون، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، جـ ٢، ص ١٦٥).

تكون وقفا على أولاده ذكورا، وإناثا ونسلهم، وعلى عتقائه، وعتقائه بيضا، وسودا إلى فنائهم جميعا، وإذا حدث ذلك كان ذلك وقفا على الموالد الشريفة كنبيلة عاشوراء، والمولد النبوى الشريف، والإسراء والمعراج، والنصف من شعبان، وليالى الأعياد من كل سنة، ويصرف أطعمة وخبزلفقهاء هذه الليالى، ويصرف كذلك فى هلال كل شهر (٢١٠) نصف فضة لعشرة أفراد يقرؤون فى صباح كل يوم بمنزل الواقف عشرة أجزاء من القرآن الكريم^(١)، وأوقف الأمير حسن بك القازدغلى حاكم البحيرة إيراد فدان بناحية قراقص^(٢) للإنفاق على مقام الولي العارف بالله حسن بن نصير بناحية محلة نصر، وجعل الشيخ عيسى من ذرية الولي المذكور ناظرا على ذلك الوقف^(٣).

وكان الأمير عبد الرحمن كتحدا مستحفظان القازدغلى يمتلك عددا كبيرا من الحوانيت، والأماكن بالقرب من مسجد الإمام الحسين بن على بن أبى طالب، ونظرا لضيق المسجد تبرع بكل ذلك؛ من أجل توسيع، وتجديد بناء المسجد، وأذن له الشريف بن أحمد أفندى الوفاى ناظر أوقاف المشهد الحسينى بتنفيذ ذلك، وبعد أن نفذه أوقف كل ما أنشأه بالمسجد لله سبحانه وتعالى، كما أوقف إيراد خمسة حوانيت، للإنفاق على ما يلزم المسجد من إقامة الصلوات، والشعائر وغير ذلك^(٤). ومن الأمراء من أوقف راتبا، فقد أوقف الأمير عثمان أغا بن عبد الله تلبع المرحوم إبراهيم أغا طائفة عزبان جميع المرتب الذى قدره مائتان وخمسون عثمانيا^(٥) المقيد بدفتر متقاعدین عزبان، ورصد ذلك المرتب على الدوام على قراء القرآن الكريم، والفقراء، والمساكين، وجميع الخيرات^(٦).

(١) محكمة بابى سعادة والخرق: س٤١٦، ص٣٤٣-٣٤٤، م ٨٥٤ بتاريخ ٨ شعبان ١١٤٨هـ / ٢٤ ديسمبر

١٧٣٥م، انظر الملحق رقم (٢٠).

(٢) قراقص: من القرى القديمة التابعة لمركز دمنهور، محافظة البحيرة (انظر: محمدرمزي، المرجع السابق، ج٢، ص٢٨٩).

(٣) محكمة البحيرة: س٤، ص٧٧، ١٢٨م بتاريخ ١٠ رجب ١١٦٤هـ / ٤ يونيو ١٧٥١م.

(٤) الباب العالى: س٢٥٦، ص٤٦٨-٤٧٠، ٦٢١م بتاريخ ١٨ رجب ١١٧٥هـ / ١٢ فبراير ١٧٦٢م.

(٥) عثمانى: عملة عثمانية فضية قديمة نسبة الفضة فيها تسعون فى المائة ووزنها خمسة قراريط وثلاثة حبات، وكان كل ٢,٧٥ عثمانى تساوى درهما من الفضة (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تحقيق كتاب الدرر المصانة، ص٣٣ هامش ١).

(٦) الباب العالى: س٢٦١، ص١٢٣، ١٦٤م بتاريخ ١٨ رجب ١١٧٦هـ / ٢ يناير ١٧٦٣م.

ومن الأمراء المشهورين الذين رصدوا أوقافا الأمير إسماعيل بك الذى كان شيخا للبلد، فقد أوقف مقاطعة غلال شرق أطيح؛ كى ينفق من ريعها على قراءة القرآن الكريم كاملا كل يوم، بحيث يقوم ثلاثون فردا بقراءته كاملا من الصباح، ويخصص لكل فرد منهم ثلاثون نصف فضة، وينفق من ريع الوقف على من يقومون بشرح دروس الفقه، والحديث، والتفسير فى المساجد، ويصرف من ريع الوقف على الفقراء، والمجاورين لمسجدى السيدة زينب^(١)، والسيدة نفيسة^(٢)، وعمل موالد للواقف بعد وفاته، وينفق أيضا من ريع الوقف على عتقاء الواقف بيضا وسودا على السواء، ويستمر هذا الوقف على أولاده ونسلهم ذكورا وإناثا إلى حين فنائهم، فإذا حدث ذلك دخلت حصة الوقف بما عليها من خيرات من جملة أوقاف الحرمين الشريفين^(٣).

ولكى يظهر مراد بك بمظهر التقوى، والورع قام بتعيين الشيخ على ابن المرحوم الشيخ عبد الواحد الزواوى من ذرية الولي أحمد الزواوى الكائن مقامه الشريف بجامعة المنسوب إليه بدمهور^(٤) ناظرا شرعيا على وقف أسلافة المكون من أراضي زراعية؛ لأن مراد بك نما إلى علمه أن أحمد بن سليمان الزواوى الناظر على الوقف يتصف بعدم الأمانة، لأنه منذ أن تولى النظارة على الوقف المذكور يصرف خراجه على شهواته، ولا يصرف شيئا من ذلك على الجامع

(١) السيدة زينب ومسجدها: ابنة الإمام على بن أبى طالب زوج السيدة فاطمة الزهراء، وقد ولدت السيدة زينب فى حياة جدها (محمد صلى الله عليه وسلم)، وكانت تتميز بالفطنة والعقلانية، أما مسجدها فيقع بخط قناطر السباع من لمن درب الجماميز (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٢-٢٣-٢٩).

(٢) السيدة نفيسة ومسجدها: ابنة الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن أبى طالب، أمها أم ولد، ولدت بمكة سنة ١٤٥هـ/٧٦٢م، ونشأت بالمدينة، وقد تزوجها إسحاق بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين، وقد أقامت بمصر سبع سنوات وتوفيت بها سنة ٢٠٨هـ/٨٢٣م، أما مسجدها فيقع خارج حط الخليفة داخل البوابة الكبيرة الموصلة إلى القرافة الصغرى بقرب العيون التى عليها مجرى القلعة عن شمال الذهاب إلى القرافة، وهذا الجامع أمر بإنشائه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٤هـ/١٣١٤م (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ ٥، ص ٣٠٣-٣٠٧، سعاد ماهر، أهم الآثار الإسلامية التى جاء ذكرها فى كتاب الجيرتى "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" بحث منشور ضمن كتاب "بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجيرتى" بإشراف الدكتور أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٣١-٥٣٢).

(٣) الباب العالى: ص ٢٩١، ص ١٧٢-١٧٦، ٢٨٤م بتاريخ ٥ صفر ١١٩١هـ/ ١٥ مارس ١٧٧٧م.

(٤) دمنهور: قاعدة عافطة البحيرة، وهى من المدن المصرية القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٢٨٤).

والمقام لا من عمارة ولا ترميم، ونتج عن ذلك تخرب الجامع، ومطهرته، والحمام؛ لذا أذن مراد بك للشيخ على بالتصرف فى ذلك الوقف بالزراعة والإجارة، وصرف ما يحصل من ذلك على مهمات الجامع، ومقام جده من عمارة، وترميم، وفرش، ووقود، وآذان، وإمامة، وعمارة المطهرة، والحمام^(١).

ومن ضمن المنشآت التى أقامها الأمراء المماليك وأوقفوها، الأسبلة، والسبيل منشأة مائية أقيمت لتزويد نابرى السبيل بالمياه، وقد كان إنشاؤه عادة جارية عند كل المل منذ القدم، إلا أنها كانت بصفة أكثر عند المسلمين فى معظم مناطق الشرق العربى، ولاسيما فى الجهات قليلة الماء، ومن هنا لعبت الأسبلة دورا مهما فى تقديم أهم خدمات الرعاية الاجتماعية إلى سكان هذه المناطق^(٢).

ومن الأمراء المماليك الذين أوقفوا الأسبلة الأمير قيطاس بك الذى قتل عام ١٠٤٠هـ / ١٦٣١م، وسبيله يقع بشارع الجمالية، وقد ورد فى النص الكتابى بسقف السبيل "البسمة وسقاهاهم ربهم شرابا طهورا، هو أمير اللوا قيطاس الذى علاه ورب السماء بالفضل فى مصر أظهره بنى مكتبا لله قصد ثوابه، وخير سبيل قد سقى الناس كوثره"^(٣)، وكان للأمير على بك الدمياطى سبيلا بشارع درب سعادة^(٤)، أنشأه فى عام ١١٢٢هـ / ١٧١٠م^(٥) كما أنشأ الأمير إبراهيم كتحدا القازدغلى سبيلا بشارع الداودية^(٦) عام ١١٦٧هـ / ١٧٥٤م^(٧)، ومن

(١) محكمة البحيرة: ص ١٣، ١٧٣، ٢٢٤م بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٠٠هـ / ٨ يونيو ١٧٨٦م.

(٢) محمود حامد الحسيى، الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة (١٥١٧-١٧٩٨م)، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٩.

(٣) نفسه: ص ١٤١.

(٤) شارع درب سعادة: يبدأ من آخر شارع اللبودية بجوار جامع السلطان جقمق، وينتهى لرأس حارة الحمام، وطوله (٤٢٨) متر، عرف بأحد أبواب القاهرة الذى بناه القائد جوهر المعروف بباب سعادة (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٩١).

(٥) محمود حامد الحسيى: المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٦) شارع الداودية: هناك شارعين يحملان هذا الاسم، هما شارع الداودية القبلى، ويقع على يسار المار من شارع سوقة عصفور قبلى مسجد الست صفية وطوله (١٧٥) متر، أما شارع الداودية البحرى فيقع فى الجهة البحرية لمسجد الست صفية، ويبدأ من شارع سوق العصر وينتهى لشارع المغربلين (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ص ٢٤٢-٢٤٣).

(٧) محمود حامد الحسيى: المرجع السابق، ص ٢٤٨.

الأمراء الكبار الذين أنشأوا الأسبلة الأمير محمد بك أبو الذهب، فقد أنشأ في عام ١١٨٨ هـ / ٧٤ - ١٧٧٥ م، سبيلا بشارع التبليطة، بالقرب من الجامع الأزهر^(١).

هذا ماتم التعرض له عن دور الممالك في مجال الأوقاف، ولكن بعد أن انتهى محمد على من إلغاء نظام الالتزام قرر تعديل نظام الوقف، فاستولى على الأراضي الموقوفة على الأعمال الخيرية، على أن يقوم بالصرف عليها من موارد المالية العامة^(٢)، ولا شك أن ذلك خطوه اتخذها محمد على لإضعاف هيبة ونفوذ الممالك.

ثالثا - الزواج:

يمثل الزواج مظهرا اجتماعيا مهما للبيوتات المملوكية، فقد شكل الممالك في مصر العثمانية طبقة عسكرية متميزة، شاركت العثمانيين في السيطرة على المجتمع المصري، وذلك منذ بداية العصر العثماني في مصر حسب أوامر السلاطين العثمانيين، وقوانينهم، وتميز الممالك بأصلهم الخاص ونشأتهم، وطريقة تربيتهم الخاصة، وعدم الاختلاط بأهالي البلاد، فلم يحاولوا الزواج من المصريات - باستثناء بعض الحالات - بل اختاروا زوجاتهم، وجوارهم من بنى جنسهم اللاتى جلبهم تجار الرقيق^(٣).

وسوف يتم التعرض للمصاهرات المملوكية من خلال الحديث عن قيمة الصداق، علاوة على الزواج من الجوارى السود، ومن المصريات، بالإضافة للإحتفال بمظاهر الزواج.

اختلفت قيمة الصداق المدفوع سواء أكان ذهبا، أم فضة، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الوضع الاقتصادي، والاجتماعى بل؛ والسياسى لكل من الزوج والزوجة، ويلاحظ في معظم حجج الزواج أن الصداق المتفق عليه، كان الزوج يدفع منه الثلثين فورا، والثلث الباقي يحل للزوجة بفراق زوجها، أو وفاته، وفي بعض الأحيان كان الزوج يدفع ثلاثة أرباع الصداق فورا، والربع الباقي يحل للزوجة بفراق زوجها أو وفاته وفي بعض الأحيان كان يتم دفع الصداق مرة

(١) محمود حامد الحسين: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٢) محمد فهمى لطيفة: المرجع السابق، ص ٩٦.

(٣) ليلى عبد اللطيف أحمد: المجتمع المصرى في العصر العثمانى، درة الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٩ - ٢٠.

واحدة، وهناك ثلاث درجات للصدّاق وهى الصدّاق المرتفع، والمتوسط، والمنخفض.

تشير بعض الوثائق إلى ارتفاع قيمة الصدّاق، فعلى سبيل المثال أصدّق حمزة بن عبد الله الجركسى على مخطوبته حبانة بنت عبد الله البيضاء على صدّاق قيمته مائة دينار ذهب، وتعهد الزوج بكسوة زوجته شتاء، وصيفاً^(١)، كما أصدّق الأمير إسماعيل كتحدا مستحفظان سابقاً تابع المرحوم مراد كتحدا الطائفة المذكورة على مخطوبته زينب بنت عبد الله البيضاء، على صدّاق قيمته مائة وخمسون ديناراً ذهباً زنجرياً^(٢).

وفى بعض الأحيان كان الصدّاق يرتفع عن ذلك بمراحل، فقد أصدّق الأمير حسين بك أمير اللوا على معتوقته حسن شاه بنت عبد الله البيضاء على صدّاق قيمته خمسمائة دينار ذهب زنجرياً وكان وكيل الزوجة الأمير عثمان بك الفقارى^(٣)، كما أصدّق الأمير على بك أمير اللوا والحج الشريف على أمنه بنت عبد الله البيضاء، على صدّاق قيمته خمسمائة دينار ذهب زنجرياً^(٤).

ويلاحظ فى بعض الزيجات المملوكية من دفع صدّاقاً متوسطاً، وعليه فقد أصدّق الأمير إبراهيم أغا ابن عبد الله من طائفة المتفرقة تابع قيطاس بك الدفتردار على خديجة بنت عبد الله البيضاء معتوقة إسماعيل أغا دار السعادة، على صدّاق قيمته خمسة عشر ألف نصف فضة^(٥)، كما أصدّق الأمير أحمد جوربى طائفة تفنكجيان ابن عبد الله تابع على جوربى الطائفة المذكورة على رقية بنت عبد الله البيضاء معتوقة زينب خاتون، على صدّاق قيمته عشرة آلاف نصف فضة، وتعهد الزوج بكسوة زوجته شتاء، وصيفاً^(٦)، وأصدّق الأمير إبراهيم أغا طائفة تفنكجيان تابع المرحوم إبراهيم جربى على أمنه بنت عبد الله البيضاء الجرجية الجنس، وعلى صدّاق قيمته خمسة عشر ألف نصف فضة^(٧).

(١) القسمّة العسكرية: س ١٣، ص ٩١، م ٢٦٢ بتاريخ ١٧ محرم ٩٨٩هـ / ٢١ يناير ١٥٨١م.

(٢) نفسه: س ١٣١، ص ٦٣١، م ١١٥٠ بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١١٤٣هـ / ٣٠ سبتمبر ١٧١٩م.

(٣) الدشت: محفظة ٢٥٥، ص ١١٠٧، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٣ شعبان ١١٤٨هـ / ٧ يناير ١٧٣٦م.

(٤) محكمة بابى سعادة والخرق: س ٤٢٣، ص ١٦٦، م ٣٦٠ بتاريخ ١٥ شوال ١١٦٥هـ / ٢٧ مارس ١٧٦٦م.

(٥) الباب العالى: س ١٩٢، ص ١٩٥، م ٢٦٠ بتاريخ ١٦ صفر ١١٢٣هـ / ٥ أبريل ١٧١١م.

(٦) القسمّة العسكرية: س ١٢٧، ص ٤٥، م ٧٩ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١١٣٩هـ / ٢٠ ديسمبر ١٧٢٦م.

(٧) نفسه: س ١٥٢، ص ٤٢٤، م ٦٥١ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١١٥٦هـ / ٧ يونيو ١٧٤٣م.

ومن الممالك من دفع صداقا متدنيا، فقد أصدق حسن بن عبد الله على حليلة بنت عبد الله البيضاء، وعلى صداق قيمته أربعون قرشا، وتعهّد الزوج بكسوة زوجته شتاء، وصيفا^(١)، كما أصدق الأمير أحمد بن المرحوم الأمير على من أمراء الجراكسة، على عائشة بنت عبد الله البيضاء، وعلى صداق قيمته أربعة آلاف وخمسمائة نصف فضة^(٢)، في حين أصدق على أوده باشى طائفة مستحفظان على فاطمة بنت عبد الله البيضاء معتوقة الأمير عثمان جرجى الطائفة المذكورة، وعلى صداق قيمته أربعة آلاف نصف فضة^(٣)، وأخيرا أصدق الأمير على بن عبد الله من طائفة الجاويشية تابع إسماعيل بك الدفتردار على فاطمة بنت عبد الله البيضاء نظير صداق قيمته سبعة آلاف نصف فضة^(٤).

وفي بعض الحالات قد يكون الهدف من الزواج عدم تطلع أى من الزوجين الزواج من خارج نطاق البيت الواحد؛ ويرجع ذلك إلى العصبية المملوكية المتأصلة في نفوس الممالك، وبناء على ذلك فقد أصدق الأمير محمد كتخدا الأمير قيطاس بك أمير اللوا، والدفتردار بمصر، على ابنة أخى الأخير المدعوة صافية^(٥)، كما أصدق الأمير على بن عبد الله معتوق المرحوم مصطفى أغا مستحفظان على صفية خاتون بنت عبد الله البيضاء معتوقة وزوجة المرحوم مصطفى أغا المذكور^(٦)، وأصدق الأمير إسماعيل جرجى طائفة الجراكسة ابن عبد الله معتوق المرحوم إبراهيم جرجى جراكسة، على مخطوبته عائشة بنت عبد الله البيضاء معتوقة معتق زوجها^(٧).

ولم يقتصر زواج الممالك على الجوارى البيض فقط، بل شمل ذلك الزواج من جوارى سود؛ وربما يرجع ذلك إلى رغبة الممالك في الحفاظ على النسيج المملوكى، علاوة على انخفاض قيمة صداقاتهن.

(١) القسمة العسكرية: س٤٣، ص٣٧٣، م٦٠٣ بتاريخ ١٨ ربيع ثان ١٠٤٤هـ / ١١ سبتمبر ١٦٣٤م.

(٢) الباب العالى: س١٥٠، ص١٥٧، م٥٠٩ بتاريخ ١٥ ربيع ثان ١٠٨٢هـ / ٢١ أغسطس ١٦٧١م.

(٣) نفسه: س١٩٧، ص٥٣، م١٨٦ بتاريخ ١٥ جماد أول ١١٢٩هـ / ٢٧ أبريل ١٧١٧م.

(٤) نفسه: س١٩٧، ص١٥٨، م٥٧٨ بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١١٢٩هـ / ٢٢ أكتوبر ١٧١٧م.

(٥) الدشت: محظلة ٢٠٦، ص١٢٣-١٢٤، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ ربيع ثان ١١٠٠هـ / ٢٨ يناير ١٦٨٨م.

(٦) القسمة العسكرية: س١١٤، ص٤٥٢، م٤٣٤ بتاريخ ٣ جماد أول ١١٣١هـ / ٢٤ مارس ١٧١٩م.

(٧) ديوان عالى (١): ص٨٤-٨٥، م١٧٤ بتاريخ ١٧ شعبان ١١٥٤هـ / ٢٨ أكتوبر ١٧٤١م.

فى عام ٩٧٣هـ / ١٥٦٥م أصدق يوسف بن عبد الله على دام السرور بنت عبد الله الحبشية معتوقة أحمد بن عبد الله الجركسى، وعلى صداق قدره سبعة دنانير من الذهب^(١)، كما كان الأمير أحمد جرجى ابن عبد الله من طائفة الجراكسة، معتوق عثمان أغا دار السعادة متزوجا من فاطمة بنت عبد الله السوداء^(٢).

وأصدق الأمير مصطفى بن عبد الله معتوق محمد كتحدا مستحفظان الخربطلى، على محبوبة بنت عبد الله السوداء، وعلى صداق قدره عاجلة، وآجله عشرون ديناراً ذهباً زر محبوب، وتعهد الزوج بكسوة زوجته شتاء، وصيفاً^(٣)، وتشير حجة مخلفات حسين جرجى طائفة تفكجيان أنه كان متزوجاً من سكيئة، وتحفة الحبشيتين^(٤).

ويلاحظ أن بعض الممالك قد أقدموا على الزواج من مصريات — وخاصة بنات المشايخ والأشراف — ويرجع ذلك إلى المكانة المرموقة التى تميزت بها تلك الزوجة، ورغبة المملوك فى تحسين وضعه الاجتماعى، فعلى سبيل المثال أصدق الزينى حسن بن عبد الله من طائفة الجراكسة على أمه بنت الشيخ حسن^(٥)، كما أصدق عثمان بن عبد الله معتوق المرحوم أحمد جلى من طائفة الجاويشية، على محسنة بنت السيد الشريف أحمد^(٦)، وكان الأمير إسماعيل بك الدفتردار "القاسمى" متزوجاً بثلاث زوجات، الأولى كانت مصرية تدعى مناخاتون بنت المرحوم الشيخ على عبد المنعم، أما الأخيرتان فكانتا مملوكيتين^(٧).

ونلاحظ أن معظم الأمراء الممالك قد غالوا مغالة شديدة فى الاحتفال بالزواج، ويرجع ذلك — فى الغالب — إلى إظهار ثرائهم الواسع، وقوتهم ونفوذهم السياسى، خاصة أمام أصهارهم، حتى لا يتطلعوا فى يوم من الأيام إلى التمرد

(١) القسمة العسكرية: س٦، ص٢١٤، ٥٣١م بتاريخ ٢٧ شوال ٩٧٣هـ / ١٧ مايو ١٥٦٥م.

(٢) نفسه: س١٢٧، ص١٢٧، ١٢٣م بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٣٩هـ / ١٣ يناير ١٧٢٧م.

(٣) نفسه: س١٦٣، ص٦٣٥، ٩٩٧م بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٦٧هـ / ١٢ مارس ١٧٥٣م.

(٤) نفسه: س١٩٠، ص١٨٢—١٨٣، ٢٢٣م بتاريخ ٩ جماد ثان ١١٨٧هـ / ٢٩ يوليو ١٧٧٣م.

(٥) نفسه: س٦، ص١٤، ٣١م بتاريخ ٢٧ شوال ٩٧٣هـ / ١٧ مايو ١٥٦٥م.

(٦) نفسه: س١١٩، ص٢١٠، ٢٢٢م بتاريخ ١٢ محرم ١١٣٤هـ / ٢ نوفمبر ١٧٢١م.

(٧) نفسه: س١١٩، ص٥٣٩—٥٥٤، ٥٧٢م بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١١٣٤هـ / ١٩ يناير ١٧٢٢م.

عليهم، وكان أمراء الممالك يحرصون على دعوة أصحاب الكلمة في البلاد لحضور هذه الاحتفالات.

ففي عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م، بعد أن ظهر أمر على بك، وقد إسماعيل بك الصنجدية، زوجه من هانم بنت سيده إبراهيم كندا، واحتفل بهذا الزواج احتفالا مبالغا فيه، استمر طيلة شهر كامل، وقد وردت على علي بك الهدايا من الأمراء، والأعيان، والاختيارية، والوجاقلية، والتجار، والأقباط، واليهود، وغيرهم، وبعد تمام الشهر يقول الجبرتي "وزفت العروس في موكب عظيم شقوا به من وسط المدينة بأنواع الملاعب، والبهلوانات، والطبول، ومعظم الأعيان، والجاويشية، والملازمين، والسعاة، والأغوات أمام الحريمات، وعليهم الخلع والتخاليق المثمنة، وكذلك المهاترة، والطبالون، وغيرهم من المقدمين، والخدم، والجاويشية، والعروس في عربة مزينة، ومشى بجوارها خازناره محمد بك أبو الذهب" (١).

وفي عام ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م، شرع إسماعيل بك في تزويج ابنته لخازناره ومملوكه إبراهيم أغا، ودعى الباشا لهذا الحفل، وعندما وصل نزل الأمراء لملاقاته، وقدموا له الهدايا، ولما انقضت أيام الولايم، زفت الزوجة لزوجها في موكب عظيم (٢).

ويظهر من الزيجات المملوكية السابقة كيف حاول الممالك - قدر المستطاع - الحفاظ على التقاليد، والعادات الموروثة في الزواج، من حيث الزواج بالمملوكيات، ونظام الطبقة في الزواج بحيث لا نجد مملوكا في مستوى متواضع يتطلع للزواج من أميرة مملوكية، سواء كانت ابنة، أو أخت أمير، أو زوجه أمير متوف، وبعبك ذلك الأمير المملوكي، ولو تخلى الممالك عن هذه التقاليد لأثروا وتأثروا بالمجتمع المصري في هذه الفترة.

رابعا - الإهتمامات العلمية للأمراء الممالك:

من الطبيعي أن يؤثر الصراع بين البيوتات المملوكية على الإهتمامات العلمية للممالك، فلم يكن هناك مناخ مناسب لممارسة الحياة العلمية على الوجه المطلوب، والذي عهدناه في العصر المملوكي، إلا أنه هناك بعض الاستثناءات، فقد

(١) عبد الرحمن الجبرتي: المصدر السابق، ج-١، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) نفس: ج-٢، ص ٣.

كان لبعض الأمراء المماليك - رغم اشتراك بعضهم فى الصراع - إهتمامات علمية، وإن كانت فى معظمها منصبة على النواحي الدينية، والأدبية؛ وربما يرجع ذلك لطبيعة العصر الذى لم يسمح بممارسة العلوم الأخرى، وسوف نتعرض فيما يلى لنماذج توضح إهتمامات الأمراء المماليك العلمية، وإن كانت بسيطة.

مثال ذلك احتفظ الأمير قانصوه بك القاسمى بالعديد من أمهات الكتب، وهى كتاب البرق اليمانى للنهروالى، وكتاب شرح البخارى، وكتاب تاريخ مكة للأزرقى، وكتاب حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، وكتاب الجامع الصغير للسيوطى، وتاريخ ابن إياس، وكتاب ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، لابن حجر العسقلانى، وكتاب الشفعة للقاضى عياض، وكتاب المنن للقرانى، وكتاب تفسير المغنى لملا أبو السعود^(١).

ومن الأمراء الذين كانت لهم إهتمامات علمية، الأمير مصطفى أغا طائفة مستحفظان، حيث كانت لديه مجموعة نادرة، وقيمة من الكتب، وهى كتاب شرح المناوى الكبير، وكتاب حياة الحيوان، للدميرى، وكتاب الجامع الصغير للسيوطى، وكتاب الشفاء فى الطب، لابن سينا، وكتاب الجلالين، لجلال الدين السيوطى، وجلال الدين المحلى، وكتاب الخطط للمقرئى، وكتاب من التقوى، وكتاب تاريخ مصر تركى، وكتاب النقد الأكبر، وقد بلغت قيمة هذه الكتب (١٣٧٠٣) نصف فضة^(٢).

ومن الأمراء من أوقف مكتبة فقد أوقف الأمير محمد قانصوه بك أمير اللوا جميع ما هو جارى فى ملكه وتصرفه من جميع كتب الفقه، والحديث، والتفسير، والمعين ذلك بالدفتى الجامع بمكتبته، وشرط الواقف عدة شروط: أولها أن ذلك الوقف لا يباع، ولا يرهن، ولا يوهب، ولا يورث، ثانيها أن يكون مقر هذه الكتب الموقوفة بمنزله، وأخيرا أن يكون هو الناظر على الوقف أيام حياته، ثم بعد ذلك للأرشد فالأرشد من أولاده إلى حين فنائهم، وإذا حدث ذلك، ولم يبق منهم أحد يتم إحضار الكتب المذكورة بالجامع الأزهر برواق^(٣) المغاربة، وتسجل بذلك الرواق،

(١) القسمة العسكرية: س ٥٥، ص ٧٨-٨٥، ١١٠م بتاريخ ٢٥ رمضان ١٠٥٧هـ / ٢٤ أكتوبر ١٦٤٧م.

(٢) نفسه: س ٧٣، ص ٣٣٣-٣٣٦، ٤٩٠م بتاريخ ١٨ رمضان ١٠٨٨هـ / ١٤ نوفمبر ١٦٧٧م.

(٣) الرواق: عبارة عن غرفة أو مجموعة غرف يقيم فيها جماعة من طلاب العلم من إقليم واحد أو أصحاب مذهب واحد من جهاب مختلفة، وكان الأزهر يحتوى على (٢٢) رواق للرباء الوافدين مثل رواق المغاربة والتكرانة أو =

وشرط ألا يخرج من الكتب المذكورة شئ إلا الفقراء طلبة العلم الشريف بمصر^(١)، وكان لدى الأمير ذو الفقار بك الفقارى أمير الحج، مجموعة من الكتب، إلا أنه لم يذكر منها سوى صحيح البخارى^(٢).

وحرصا من الأمير عثمان كتخذا القازدغلى على نشر التعليم، قام فى غوة محرم سنة ١١٤٥هـ / ٢٤ يونيو ١٧٣٢م، بعمارة الصهريج، والمسجد اللذين ببركة الأربكية^(٣)، وتم بناؤه، وصلى فى المسجد يوم الجمعة فى غرة رجب سنة ١١٤٧هـ / ٢٧ نوفمبر ١٧٣٤م، وقد أحكم بناؤه، ورتب له الرواتب، وجعل على الصهريج مكتبا لتعليم أطفال المسلمين^(٤).

ومن الأمراء المشهورين الذين كانت لهم إهتمامات علمية الأمير عثمان بك الفقارى، الذى كان يعرف علوم اللغة، ويتقنها، ويدرس الكتب العسيرة الشاقة ويشغل بالأدب الخالص، فقد كان يقرأ على الشيخ حسن الجبرتى مقامات الحريري، وقام الأخير بكتابتها لهذا الأمير فى خمسين جزءا كل جزء على حده، وكان يقرأ عليه أيضا كتباً فى فقه أبى حنيفة، وألف الشيخ للأمير عثمان بك كتابا

= للأقاليم المصرية مثل رواق الصاعدة ورواق الشراقة أو على المذاهب مثل رواق الحنفية (انظر: حسام محمد عبدالمعطى، المرجع السابق، ص ٣٤٦، هامش ١٣).

(١) القسمة العسكرية: ص ٧٧، ص ٢٨١، ٣٧٥م بتاريخ غاية صفر ١٠٩٤هـ / ٢٧ فبراير ١٦٨٣م.

(٢) نفسه: ص ١٣١، ص ٤٤٣-٤٤٨، ٤٤٠م بتاريخ غايتها جماد الثانى ١١٤٣هـ / ٩ يناير ١٧٣١م.

(٣) بركة الأربكية: يقول المقرئى إنما كانت بستانا كبيرا غربى الخليج يمتد فيما بين المقس وجنان الزهرى، وكان يشرف على بحر النيل من غربيه وكان يعرف بالبستان المقسى نسبة إلى المقس، لما صارت مصر للخلفاء الفاطميين أمر الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بإزالة أنشأ هذا البستان، وأن ينشأ بركة أمام المنطرة التى تعرف باللولوة فعملت بركة، ولكن من يتأمل فى عظم بستان المقس وتحديدات المقرئى له يجد أنه لم يحفر كله بركة، إذ أن مساحته كانت تزيد عن أربعمئة فدان، ولا يتصور حفر جميع ذلك بركة، بل الذى حفر هو الجزء القريب من منطرة اللؤلؤة فقط، وقد ذكر أبو السرور البكرى أن هذه البقعة قبل بناء الأمير أربك بها عمارته كانت أرض خراب، وبها كيمان من روث المواشى علاوة على أشجار الأثل والسنت، واستمرت على ذلك إلى سنة (٨٨٠هـ / ١٤٧٥م)، فاستحسن الاتابكى أربك أن يعمر هناك مناخا لجماله، وكان سكنه قريبا منها، فلما عمر المناخ حلت له العمارة، فبنى القاعات والدور والمقاعد، ثم أحضر أبقارا ومحاريث وجرف ما احتاج إلى جرفه من الكيمان، ومهداها، وصارت بركة، وبنى حولها رصيفا يحيط بها، ثم شرع الناس فى البناء عليها، فبنيت القصور الفخمة، وتزايدت العمارات، وصارت بلدة بانفرادها، وأنشأ بها الاتابكى أربك الجامع الكبير، ثم أنشأ حولها الربوع والحمامات، والطواحين والأفران، ثم سكن أربك فى تلك القصور إلى أن مات، فخربت بعد وفاته، وظلت على ذلك إلى زمن الخديو إسماعيل فقام بتنظيمها (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٤٩-٢٥١).

(٤) أحمد شلى: المصدر السابق، ص ٥٧٧.

عن مناسك الحج، واستصحبه معه ثلاث مرات إلى الحج، وكان عثمان بك فى الغالب لا يجالس إلا أرباب الفضائل، والعلم (١).

وبعد أن دانت الأمور فى مصر لإبراهيم كتحدا القازدغلى، ورضوان كتحدا الجلفى ترك الأخير الأمور فى مصر للأول، وعكف على حياة المجون، والترف، وأنشأ العديد من القصور، وبالغ فى زخرفتها، وتأنيقها، فقصدته الشعراء، ومدحوه بالقصائد، والمقامات، والتواشيح، وكان يمنحهم الجوائز، واتخذ له جلساء، وندماء من المشايخ والأدباء (٢).

وفى أواخر عام ١١٨٧هـ/ أوائل عام ١٧٧٤م، شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته تجاه الجامع الأزهر، ولما انتهى من بنائها وتجهيزها عين فيها مفتين للمذاهب الثلاثة الشافعى، والمالكى، والحنفى، وعين بها إماما، وعين لها ميقاتا، وجعل بها خزانة كتب عظيمة، وعين لها خازنا، وجعل له نائباً، كما خصص رواتب للمدرسين الكبار، ومن دونهم علاوة على الطلبة، ولكن بعد وفاة أبى الذهب اختل نظام المدرسة، بسبب الصراع بين أتباعه، مما أثر بالسلب على ما هو موقوف لتلك المدرسة من أراضى وحوالين (٣).

يتضح مما سبق أن إسهام الأمراء المماليك فى الناحية العلمية كان ضئيلاً؛ وذلك شىء طبيعى لأن زعماء المماليك فى هذه الفترة كان شغلهم الشاغل هو السيطرة والزعامة، ورغبة كل بيت فى أن يقضى على الآخر، وعلى هذا الأساس لم يكن أمام المماليك الفرصة الكافية لإحراز أى تقدم علمى، لذا كان الاحتلال الفرنسى انطلاقة حضارية لحد ما، تختلف عن العصر السابق، واستكمل هذه الانطلاقة فيما بعد محمد على باشا.

(١) عبد الرحمن الجيرتى: المصدر السابق، جـ ١، ص ٥١٩، صلاح هريدى، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر، دار

المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٥١.

(٢) عبد الرحمن الجيرتى: المصدر السابق، جـ ١، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) نفسه: جـ ١، ص ٥٥٢-٥٥٣، على باشا مبارك، المصدر السابق، ص ٢٣٨-٢٤٠.

الخاتمة

الخاتمة

مما سبق يتضح الدور المهم الذى لعبته البيوتات المملوكية فى تاريخ مصر العثمانية فى النواحي السياسية، والإدارية، والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية شارك المماليك مشاركة فعالة فى صنع التاريخ السياسى لمصر العثمانية، بداية من الفتح العثمانى حتى مجئ الحملة الفرنسية، فقد كان للمماليك موقف من الفتح العثمانى بين مؤيد ومعارض، فالفريق المؤيد للفتح كان يطمع فى الحصول على مناصب كبرى، وحدث ذلك بالفعل، أما الفريق المعارض للفتح العثمانى، فقد صعب عليهم القضاء على نفوذهم، وتحولهم من حاكمين إلى محكومين، ومن هنا كانت نعمتهم على الإدارة العثمانية، وظهر ذلك بوضوح فى حركات العصيان التى أعقبت الفتح العثمانى، والتى تم القضاء عليها بفضل الإدارة العثمانية القوية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل للكيان المملوكى وجود فى ظل السيادة العثمانية، بدليل أنهم كونوا فرقة عسكرية هى فرقة الجراكسة، كما أنهم كانوا عصب أوجاق المتفرقة.

ومع مرور الوقت أصبح وضع المماليك لا يستهان به فقد استغلوا السلطات التى منحتها لهم الإدارة العثمانية لصالحهم الخاص، ودخلوا فى صراعات ضد بعضهم البعض، مروراً بفتنة السباهية، ثم واقعة الصناجق، ثم فتنة أفرنج أحمد، ثم الصراع بين بيتى الإيواضية والشنبية، والصراع بين بيت الشنبية والفقارية، ثم الصراع بين أمراء البيت القازدغلى، ثم الصراع بين بيتى العلوية والمحمدية، وأخيراً الموقف المتردى بين بيتى الإبراهيمية والمرادية، مما أثر ذلك على استقرار الأوضاع فى مصر، فلم تجد الإدارة العثمانية فرصة كافية لتلنقط أنفاسها، كى تعمل على تنمية البلاد سياسياً، واقتصادياً، بل واجتماعياً، فالمماليك كانوا العقبة الأولى فى تحقيق أى تقدم فى هذه النواحي، وليتهم تعاونوا مع العثمانيين فتغير الوضع؛ من الأسوأ إلى الأحسن، ولكن للأسف الشديد كان كل ما يشغلهم المصالح الشخصية، والوصول للزعامة فى مصر، بغض النظر عن أى شيء، من هنا لا يجب أن نلقى اللوم كله على الإدارة العثمانية، بل يشترك المماليك، وبنسبة كبيرة فى ذلك، لذا فإننى أؤيد محمد على، عندما قام فى عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، بالقضاء على المماليك فى مذبحة القلعة؛ لأنه أيقن أن بقاء المماليك سيكون حائلاً فى سبيل

تحقيق طموحاته — على الرغم من ضعف شأنهم بعد دخول الفرنسيين مصر — فقد نظر للأمور نظرة مستقبلية، وخشى إن أبقى عليهم، واستعان بهم في إدارة البلاد؛ لتكرر ما فعلوه في عهد الإدارة العثمانية، لذلك لم يتردد في القضاء عليهم.

ومن الناحية الإدارية سيطرت البيوتات المملوكية على المناصب المهمة في مصر، كمنصب إمارة الحج، والدفتردارية، والروزنامة، والحسبة، وحكم الأقاليم، واستغل المماليك هذا النفوذ الإداري أسوأ استغلال، بل كان ذلك محركاً للصراع فيما بينهم، للإستيلاء على هذه المناصب تقوية لنفوذهم، وبيوتاتهم.

وعلى أية حال يرجع ازدياد النفوذ المملوكي سياسياً وإدارياً بهذه الصورة، إلى ضعف الدولة العثمانية، وما كانت تواجهه من أزمات داخلية وخارجية، فاستغل المماليك ذلك أسوأ استغلال، من هنا لم يكن أمام الدولة العثمانية وإدارتها متسع من الوقت لتحسين الأوضاع في مصر.

ومن الناحية الاقتصادية سيطر المماليك على مجريات الأمور الاقتصادية في مصر، فكان لهم نصيب وافر في الالتزام الزراعي، والالتزام الحضري، وتجارة الحاصلات الزراعية داخلياً، وخارجياً، وتجارة الثروة الحيوانية بأنواعها، بل إنهم تدخلوا في بعض الصناعات، كصناعة السكر، نظراً لتكاليف صناعته، وإيراداته الضخمة، ولكن استفادة مصر مما سبق كانت عديمة الجدوى؛ نظراً لأن الصراعات المملوكية، لم تتيح أية فرصة لإحراز أى تقدم اقتصادي.

أما من الناحية الاجتماعية، فنلاحظ أن البناء المملوكي لم يكن قائماً على أسس قوية تربطه، فليست هناك صلات قرى بين المماليك، وإنما الذى كان يربطهم ببعضهم البعض، رابطتى الأستاذية، والخشداشية، وهاتين الرابطتين — فى الغالب — لم يستمرا على الدوام، فكثيراً ما كان ينشب الصراع بين المملوك وأستاذه، وبين الخشداشية وبعضهم البعض، فقد كان ذلك من عوامل عدم استمرار أى بيت من البيوتات المملوكية بالانفراد بالأمور فى مصر لفترة طويلة، فقد كان المماليك من عوامل القضاء على أنفسهم.

ومما يعاب على المماليك أنهم لم يحاولوا الاندماج بالمجتمع المصرى بصفة عامة، ولو أنهم فعلوا ذلك لأثروا فيه، وتأثروا به، وربما لتغير وضعهم فى البلاد،

بل ظلوا على الدوام طبقة متميزة، ومنعزلة، تنظر لنفسها على أساس أنها هي الأولى بحكم مصر.

وأخيراً هناك خلاف جذرى بين المماليك فى العصر المملوكى، والمماليك فى العصر العثمانى، فالمماليك فى العصر الأول، كانوا — غالباً — عنصر بناء للعلم، والحضارة، والعمل على رقى وتطوير البلاد، أما فى العصر الثانى، فكانوا — فى الغالب — عنصر هدم لا يسعى إلا للسيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد، متجاهلين العرف، والتقاليد، ويستثنى من هذه القاعدة إسماعيل بك ابن إيواظ، وعبدالرحمن كتخدا القازدغلى.

الملاحق

ملحق رقم (١)

محتوى الوثيقة: تولى أحد الأمراء الأمراء المماليك قيادة الخزينة الإرسالية.
المصدر: سجلات محكمة القسمة العسكرية.

رقم السجل: (١٦٣). رقم الصفحة: (٧٥).

رقم المادة وتاريخها: مادة (١٠٥) بتاريخ ٦ رمضان ١١٦٦هـ / ٦ يوليو ١٧٥٣م.

ثبت لديه بشهادة كل من فخر الأعيان الكرام كمال ذوى الشأن الفخام الجنب المكرم الأمير مصطفى كتحدا باش اختيار طائفة مستحفظان حالاً الدرندلى وفخر أقرانه المكرمين الأمير على جلبى الدرندلى والشيخ الأكمل زين الدين بن عبد الله تابعى الأمير مصطفى كتحدا باش اختيار مستحفظان المشار إليه أعلاه دام كمالهم أمين بمعرفة قدوة الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام الجنب الكريم الأمير يوسف بك أمير اللوا الشريف السلطانى ودفتردار مصر المحروسة سابقاً المتوجه فى سنة تاريخه إلى الديار الرومية صارى عسكر الخزينة العامرة كتب الله سلامتهم أجمعين ومعرفة المرحوم قدوة الأمرا الكرام الأمير على بك الدمياطى أمير اللوا الشريف السلطانى ودفتردار مصر المحروسة كان المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعاً وأن فى العوائد المقررة الحاوى فى العادة قديماً وحديثاً أن مطلوب فى كل سنة فى جهة التزام مقاطعة مصر المحروسة من الأرز الأبيض السلطانى ألف أردب واحد أرز سلطانى برسم كلار الميرى يرسل لحضرة الدولة العلية فى كل سنة حسب الميعاد وأن فى سنة ثمان وخمسين ومائة وألف الخراجية كان الأمير يوسف بك المشار إليه أعلاه دفتردار مصر ومطلوب منه مبلغ الألف أردب الأرز المذكورة أعلاه المطلوبة لجهة الميرى من التزام المقاطعة فى كل سنة ودخلت سنة تسع وخمسين ومائة وألف الخراجية ورفع الأمير يوسف بك المشار إليه أعلاه من الدفتردارية وتولى حين ذلك الجنب العالى الأمير على بك الدمياطى دفتردار بمصر المحروسة كان والتزم بالتزام المقاطعة بثغر دمياط المحروس سنة تسع وخمسين ومائة وألف الخراجية المذكورة أعلاه فصار مبلغ الألف أردب المطلوبة

المعين أعلاه محمية الميرى التزام المقاطعة سنة ثمان وخمسين ومائة وألف
الخارجية الداخلة فى حساب الجناب العالى الأمير يوسف بك المشار إليه أعلاه من
المرحوم أمير اللوا الأمير على بك الدمياطى دفتر دار مصر المحروسة وملتزم
المقاطعة بثغر دمياط سنة تسع وخمسين ومائة وألف المذكورة أعلاه وطلب منه
مبلغ الألف أردب المذكورة أعلاه ليتسلمها الأمير يوسف بك المشار إليه أعلاه
ويرسلها إلى الدولة العلية عن حساب سنة ثمان وخمسين ومائة وألف الخارجية
المذكورة فلم يدفع ذلك المرحوم على بك الدمياطى المذكور أعلاه وتوفى إلى رحمة
الله تعالى المرحوم الأمير على بك فى أواسط سنة تسع وخمسين ومائة وألف
الخارجية المذكورة ومبلغ الألف أردب أرز المذكورة أعلاه باقية بدمته لم يدفع منها
شيئاً ومطلوبة منه ومن جهة تركاته ومخلفاته من هذه للأمير يوسف بك المشار إليه
أعلاه ليدفعها لجهة الدولة العلية حسب الميعاد وأشهد على نفسه الشريفة بذلك وبه
شهد وحرر ووقع واطر فى اليوم المبارك الموافق لسادس شهر رمضان المعظم
سنة ست وستين ومائة وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الشيخ

عبد القادر

الشيخ

أحمد الحموى

ملحق رقم (٢).

محتوى الوثيقة: تعيين الأمير ذى الفقار بك الفقارى ناظر وقف.

المصدر: الباب العالى.

رقم السجل: (١٣٦). رقم الصفحة: (١٠٩).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٥١٩) بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٠٦٩هـ / ٢٨ ديسمبر ١٦٥٨م.

قرر مولانا النائب الحنفى قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام الجنباب العالى حاوى المفاخر والمعالي ذا الفقار بك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة زيد قدره النظر والتحدث على وقف المرحوم سلامة القلعى رحمه الله تعالى عوضاً فى ذلك عن الشيخ نور الدين بن على وقبل ذلك بالطريق الشرعى وذلك بحضرة ولدى المتوفى هما الشيخ أحمد والشيخ قاسم وباطلاعهما على ذلك وتصديقاً عليه الاطلاع الشرعى والتصديق الشرعى تحريراً فى ثانى شهر ربيع آخر سنة تسع وستين ألف.

ملحق رقم (٣).

محتوى الوثيقة: تعيين حسين جورجى مستحفظان ناظر وقف.

المصدر: الباب العالى:

رقم السجل: (١٨٣). رقم الصفحة: (٤٠٥).

رقم المادة وتاريخها: مادة (١١٣٣) بتاريخ غرة شعبان ١١١٠هـ / ٢ فبراير ١٦٩٩م.

قرر مولانا شيخ الإسلام فخر ذوى التكریم حسين جورجى مستحفظان تابع فخر الأعيان الأمير مصطفى كتحدا مستحفظان سابقاً القازدغلى دام كمالهما فى النظر والتحدث على وقف جركس الخليلى عوضاً فى ذلك عن المرحوم الأمير مصطفى جورجى قيصرلى من طائفة مستحفظان كان لوفاته إلى رحمه الله تعالى تقريراً شرعياً تحريراً فى غرة شعبان سنة عشر ومائة وألف.

درويش محمد أفندى.

۱. لاحق رقم (۴)

محتوى الوثيقة: وصية لرضوان بك الفقارى أمير الحج.

المصدر: سجلات محكمة القسمة العسكرية.

رقم السجل: (٦٢).

رقم الصفحة (٨٧ - ٨٩).

رقم المادة وتاريخها: مادة (١٠١) بتاريخ ١٣ جماد الثاني ١٠٦٦هـ / ٨ مارس

١٦٥٦ م.

[illegible]

ملحق رقم (٦).

محتوى الوثيقة: فرمان من ديوان حسن باشا القبطان برفع المظالم عن أهالى ناحية بسطرة بالبحيرة.

المصدر: سجلات محكمة البحيرة.

رقم السجل: (١٣). رقم الصفحة: (٢٢٤).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٣٩٠) بتاريخ ١٩ ربيع آخر ١٢٠١هـ / ٨ فبراير ١٧٨٧م.

صورة فرمان شريف.

صدر هذا فرمان الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف والاتباع من ديوان الغازى حسن باشا يسر الله له من الخير ما يشاء خطاباً وإنهاءً إلى قاضى أفندى بولاية البحيرة حالاً وقدوة الأمائل والأعيان محمد كاشف زيد قدره والمتولية والجور بجية والسدادرة بلوكات السبعة وجميع المتكلمين بولاية البحيرة حالاً نعلمكم أنه حضر بديواننا قدوة الأمائل والأقران إبراهيم كتحدا مناو باش اختيار مستحفظان حالاً وعرفنا أن بناحية بسطرة الكائنة بالولاية المذكورة لما عليها من قديم الزمان من المظالم والكلف وبمقتضى ذلك أصدرنا هذا فرمان فعند وروده إليكم ووصوله تمنعوا المظالم والكلف وحش البرسيم وجميع بدع المظالم وتمنعوا القرب عن الناحية المذكورة بالأذية ويكون العلم بمقتضاه حكم المشروح أعلاه ولا مخالفون والكف الكريم والختم الفخيم عليهما الاعتماد تحريراً فى تاسع عشر ربيع آخر سنة إحدى ومائتين وألف.

ملحق رقم (٧).

محتوى الوثيقة: رفع المظالم عن أهالى ناحية بسطرة رداً على فرمان حسن باشا.
المصدر: سجلات محكمة البحيرة.

رقم السجل: (١٣). رقم الصفحة: (٢٣٨).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٤١٤) بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٠١هـ / ٢٤ فبراير ١٧٨٧م.

لدى مولانا أفندى.

لما ورد فرمان الشريف الواجب القبول والتشريف الوارد من الديوان العالى بمصر المحروسة من حضرة مولانا الوزير المعظم والدستور المكرم والمشير المفخم مولانا الحاج محمد باشا يسر الله له من الخيرات ما يشاء المؤرخ بتاسع عشرين ذى الحجة سنة مائتين وألف وفرمان ثانى شريف واجب القبول والتشريف من حضرة مولانا الوزير المعظم والدستور المكرم والمشير المفخم ناصف المظلوم ممن ظلم مولانا حسن باشا يسر الله له من الخيرات ما يشاء كافل المملكة الشريفة الإسلامية بالديار المصرية والأقطار الحجازية مؤرخ بتاسع عشر شهر ربيع آخر سنة إحدى ومائتين وألف كل منهما خطاباً لكل من مولانا أفندى المومى إليه أعلاه وقدوة الأكابر والأعيان الأمير محمد أغا كاشف الولاية حالا والجرجية المتولين بالولاية حالا وسردارية السبع بلوكات بالولاية وجميع المتكلمين بالولاية على انها حضرة الجناح العالى حاوى رتب المفاز والمعالى الأمير إبراهيم كتحدا باش اختيار مستحفظان مناو بمصر المحروسة مضمونها الشريف أن بولاية البحيرة ناحية بسطرة لما عليها من قديم الزمان من حوادث لحكام الولاية من كاشف وقائمقام من شكوة وبياتة وتسوية وكلفة وغير ذلك من أنواع المظالم وأن يرفع عن أهالى الناحية كامل أنواع المظالم لحكام الولاية من كاشف وقائمقام من كلفة وبياتة وتسوية وحش برسيم وغير ذلك من أنواع المظالم إلى آخر ما هو مشروح بهما وقويل بمزيد القبول والامثال وقيد بالسجل المصان رفع مولانا أفندى المومى إليه أعلاه عن أهالى ناحية وقائمقام من كلفة وتسوية وبياتة وحش برسيم وغير ذلك

عملاً على ما برز به أمر صاحب السعادة وعملاً على الفرمانات التي بأيديهم
وعملاً بقول المصطفى صلى الله عليه السلام "من استن في الإسلام سنة حسنة فله
أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن استن في الإسلام سنة سيئة فعليه
وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة" وجرى ذلك وحرر وسطر ورقم في
اليوم المبارك السادس من شهر جماد أول أحد شهور سنة إحدى ومائتين وألف.

ملحق رقم (٨).

محتوى الوثيقة: الأمير قيطاس بك الدفتردار يستأجر حصة أرض بناحية بلنكمونة من على جرجى طائفة الجراكسة.

المصدر: محافظ الدشت.

رقم المحفوظة: (٢٠٦). رقم الصفحة: (١٤٦).

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٠٩٩ هـ / ١٢ ديسمبر ١٦٨٨ م.

استأجر افتخار أمرا الإسلام عين أرباب الألوية والأعلام صاحب المقال والمقام المقر العالى حايى المجد والمعالي مولانا الأمير قيطاس بك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة ودفتردارها حالاً دام مجده لنفسه الزكية من فخر الأكابر والأعيان عين أولى المفاخر ذوى الشأن الجنب العالى الأمير على جورجى طائفة الجراكسة والملتزم بناحية بلنكمونة بولاية المنوفية بواجب سنة تسع وتسعين وألف الخراجية فأجره جميع أطيان أراضى ناحية بلنكمونة المرقومة أعلاه المعلوم ذلك عندهما شرعاً والجارى ذلك فى تصرف وانتفاع والتزام الأمير على جورجى المشار إليه وتقسيط أمر الديوان العالى وله ولاية وإيجار ذلك شرعاً وقبض أجرته بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك لينتفع مولانا الأمير قيطاس بك المومى إليه بذلك بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى بواجب سنة تسع وتسعين وألف الخراجية بأجرة مبلغها عن ذلك بواجب السنة المذكورة من الفضة الأنصاف العديدة ثلاثة وستون ألف نصف وسبعمائة نصف وثلاثون نصفاً فضة وعلى الأمير على جورجى المؤجر المشار إليه القيام بما على ذلك من المال لجهة الديوان العالى إيجاراً صحيحاً شرعياً قائماً على القبول والإيجاب والعلم والتعلم الشرعيات بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافيين للجهالة شرعاً وثبت وحكم بذلك وحرر فى خامس عشر شهر ذى الحجة الحرام سنة تسع وتسعين وألف.

الشـيـخ

محمد الأحمدي

الشـيـخ

محرر الهواشى

ملحق رقم (٩).

محتوى الوثيقة: الأمير أحمد كتخدا عزبان يسقط حصة أرض بناحية برديس بولاية جرجا للأمير إسماعيل بك بن إيواظ.

المصدر: سجلات محكمة الباب العالى.

رقم السجل: (٢٠١). رقم الصفحة: (٤٢).

رقم المادة وتاريخها: مادة (١٥١) بتاريخ ٦ رجب ١١٣١هـ / ٢٥ مايو ١٧١٨م.

لدى الحنفى لقدوة الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى إسماعيل بك أمير اللوا الشريف السلطانى والحج الشريف المصرى حالا ابن عوض بك أمير اللوا والحج الشريف المصرى كان تغمده الله تعالى بالرحمة والرضوان وأعز جناب ولده المومى إليه دام مجده أشهد على نفسه فخر الأعيان كمال نوى الشأن الجناب العالى الأمير أحمد كتخدا طائفة عزبان شهودة الإشهاد الشرعى وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا أنه فرغ ونزل وأسقط حقه للأمير إسماعيل بك المومى إليه أعلاه من التحدث والتصرف والالتزام بجميع الحصة التى قدرها ثلاثة قرارات على الشيوخ بكامل أراضى ناحية برديس بولاية جرجا من غرة شهر توت القبطى سنة ثلاثين ومائة وألف الخراجية والمعلوم ذلك عندهما شرعا والجارى الحصة المسقطة المذكورة فى تصرف والتزام المسقط المرقوم أعلاه بموجب تقسيط ديوانى مؤرخ فى سادس عشر القعدة الحرام سنة أربع وعشرين ومائة وألف وبالتصادق على ذلك فراغا ونزولا وإسقاطا شرعيات عن طيب قلب وانشراح صدر لما علم المسقط المشار إليه أعلاه لنفسه فى ذلك من الحظ والمصلحة وقبل ذلك منه لنفسه الأمير إسماعيل بك المسقط له المرقوم أعلاه نظير مبلغ وقدره من الفضة الأنصاف العددية ثلاثمائة ألف نصف وخمسة وسبعون ألف نصف فضة يعد لها من الأكياس المصرية الديوانية والتى عيرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف فضة خمسة عشر كيسا مصرية ديوانية مقبوض ذلك من الأمير إسماعيل بك المسقط له المرقوم أعلاه بيد الأمير أحمد كتخدا المسقط المشار إليه أعلاه القبض الشرعى بتمام ذلك وكمالها وبمقتضى ذلك

صار الأمير إسماعيل بك يستحق التصرف والتحدث والالتزام بجميع الحصة المذكورة من الناحية المذكورة وتصادقا على ذلك التصادق الشرعى المقبول وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المومى إليه أعلاه بشهادة شهودة ثبوتنا شرعيا وبه شهد وحرر فى سادس شهر رجب الفرد الحرام سنة إحدى وثلاثين ومائة وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الشيخ

يوسف الوزيرى

الشيخ

صالح الوسىمى

ملحق رقم (١٠).

محتوى الوثيقة: الأمير إبراهيم بك أبو شنب يستأجر حصة أرض بعدد من النواحي بولاية البحيرة من عثمان جوربجي طائفة مستحفظان.

المصدر: محافظ الدشت.

رقم المحفظة: (٢٠٦).

رقم الصفحة: (٤).

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٠٠هـ / ٢٨ مارس ١٦٨٨م.

استأجر قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام ذو القدر والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى مولانا الأمير إبراهيم بك أمير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحمية وأمير الحج الشريف بها حالاً لنفسه الزكية من مؤجره فخر الأعيان الجنب العالى الأمير عثمان جوربجي طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة جميع الحصة التى قدرها النصف اثنا عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً شايعاً ذلك فى كامل أراضى ناحية علقام وأبو الخاوى وكثر الشهابى بولاية البحيرة المعلوم ذلك عندهما شرعاً والجارى النصف المؤجر المرقوم فى التزام الأمير عثمان جوربجي المشار إليه وللأمير عثمان جوربجي المشار إليه ولاية إيجار ذلك وقبض أجرته شرعاً بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك لينتفع مولانا المستأجر المشار إليه بالنصف المؤجر المرقوم بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى أسوة أمثاله فى ذلك بواجب سنة تسع وتسعين وألف الخراجية بأجرة مبلغها عن ذلك بواجب السنة المرقومة من الفضة الأنصاف العددية خمسة وسبعون ألف فضة وعلى المستأجر المرقوم أعلاه القيام بما على النواحي المرقومة أعلاه من المال لجهة الديوان العالى والعوائد والخدم والجسور والكلف وغيره إيجاراً صحيحاً شرعياً قائماً على الإيجاب والقبول الشرعيين بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافيين للجهالة شرعاً وثبت وحكم به شهد وحرر فى خامس عشرى شهر جمادى الأولى سنة مائة وألف.

الشيخ

الشيخ

محرم

مصطفى الفضلى

ملحق رقم (۱۱)

محتوى الوثيقة: الأمير عثمان بك الفقاري يستأجر حصة أرض بناحية منشية بنى

بكار بولاية الجيزة من الأمير على جرجي اختيار كومليان.

المصدر: سجلات محكمة الباب العالي.

رقم السجل: (٢١٧).

رقم الصفحة: (٢٥٩).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٦٠) بتاريخ غرة شعبان ١٤٩١هـ / ٥ ديسمبر

١٧٣٦ م.



ملحق رقم (١٢).

محتوى الوثيقة: الأمير يوسف بك قيطاس يسقط حصة أرض بناحية الرواحة للشيخ بدر الدين حسين.

المصدر: سجلات إسقاطات القرى.

رقم السجل: (٣). رقم الصفحة: (٢٠ - ٢١).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٥٧) بتاريخ ١١ رجب ١١٤٥ هـ / ٢٨ ديسمبر ١٧٣٢ م.

لدى مولانا شيخ الإسلام بمعرفة قدوة الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام أمير اللوا الشريف السلطاني وصاحب العلم المنيف الخاقاني مولانا الأمير محمد بك قيطاس أمير الحج الشريف المصرى سابقاً دام مجده أشهد على نفسه افتخار الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام المقر الكريم العالي حايـز رتب المفـاخر والمعالـى الأمير يوسف بك قيطاس حاكم ولاية البهنساوية حالاً شهودة الإشهاد الشرعى وهو بحمد الله تعالى فى كمال صحته وسلامته وطواعيته واختياره وجواز الإشهاد عليه شرعاً أنه فرغ ونزل وأسقط حقه لفخر أرباب الوجاهة والإقبال مولانا الشيخ بدر الدين حسين بن المرحوم الشيخ أبو السرور المعروف بمستوفى المرحوم المقر العالي مولانا الأمير قيطاس بك الكبير دفتردار مصر المحروسة كان من التصرف والتحدث والالتزام والتقسيت بجميع الحصة التى قدرها الثلثان ستة عشر قيراطا من أصل أربعة وعشرين قيراطا شايعا ذلك فى كامل أراضى ناحية الرواحة تابع ولاية الأشمونيين فراغا ونزولا وإسقاطا شرعيا من ابتداء توت القبطى سنة خمس وأربعين ومائة وألف عن طيب قلب وأنشراح صدر لما علم المسقط المرقوم لنفسه فى ذلك من الحظ والمصلحة باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى وقبل ذلك منه لنفسه مولانا الشيخ المسقط له المذكور أعلاه قبولاً شرعياً وذلك فى نظير ما قبضه المسقط المشار إليه أعلاه من المسقط له المرقوم عن حلوان وقدره من الدنانير الذهب الزنجلى أربعمئة دينار ذهب زنجريا القبض الشرعى بتمام ذلك وكمالـه بحضرة شهوده وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه صار مولانا الشيخ حسن المسقط له

المذكور يستحق التصرف والتحدث والالتزام والتفسيط بجميع الحصص المذكورة من الناحية المرقومة وذلك من ابتداء السنة المذكورة في نظير مبلغ الحلوان المقبوض المرقوم وتصادقا على ذلك تصادقا شرعياً مقبولاً وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الإسلام وبه شهد وحرر في حادي عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة خمس وأربعين ومائة وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الشيخ

داود الأزهرى

الشيخ

أحمد هلال

ملحق رقم (١٣).

محتوى الوثيقة: الأمير يوسف كتحدا طائفة مستحفظان الدمياطى يستأجر حصة أرض بناحية معنية بالبحيرة من الأمير حسن جرجى طائفة عزبان. المصدر: الديوان العالى.

رقم السجل: (١). رقم الصفحة: (٢٦١).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٥٥٠) بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١١٥٦هـ / ٨ يونيو ١٧٤٣م.

هو أنه بالديوان العالى بمصر المحروسة لدى شيخ الإسلام استأجر فخر الأكابر وعمدة الأعيان الأمير يوسف كتحدا طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة سابقا الدمياطى من مؤجره فخر الأعيان الكرام كمال ذوى الشأن الأمير حسن جرجى طائفة عزبان جميع الحصة التى قدرها النصف اثنا عشر قيراطا على الشيوخ فى كامل أراضى ناحية المعنية تابع ولاية البحيرة عن حلوان قدره من الفضة الأنصاف العددية خمسة وسبعون ألف فضة ديوانى يعدها من الأكياس المصرية التى عيرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة ثلاثة أكياس مصرية ديوانى لينتفع الأمير يوسف كتحدا المذكور المستأجر المشار إليه أعلاه بالحصة المؤجرة المذكورة من الناحية المذكورة بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى لمدة سنة واحدة وذلك عما يقوم به المستأجر المشار إليه أعلاه بسداد ما على الحصة المذكورة من المال الميرى لجانب الديوان العالى وتوابعه والكشوفية والخدمة الرزق والأوقاف وجرف الجسور وسارى المصاريف الجارى بها العادة وتصادقا على ذلك التصديق الشرعى وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً تحريراً فى خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وخمسين ومائة وألف.

الشيخ

إبراهيم السلمونى

الشيخ

على الحنفى

ملحق رقم (١٤).

محتوى الوثيقة: الأمير محمد بك أبو الذهب يسقط حصتين أرض بناحيتي الخيرية ومنية جراح بولاية المنصورة للأمير قازدغلي.

المصدر: سجلات إسقاطات القرى.

رقم السجل: (١٤). رقم الصفحة: (١٧٤ - ١٧٥).

رقم المادة وتاريخها: مادة بدون رقم بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١١٨٦هـ / ١٨ فبراير ١٧٧٣م.

لدى مولانا شيخ الإسلام أشهد على نفسه فخر الامرا الكرام كبير الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى حايـز رتب المفاخر والمعالي مولانا الأمير محمد بك أمير اللوا الشريف السلطاني وقائمقام مصر المحروسة خالاً أنه أسقط حقه لقدة الأكابر وعمدة الأعيان الأمير أحمد جاويش باش جاويش طائفة مستحفظان سابقاً القازدغلي الشهير بالكبير من التصرف والتحدث والالتزام والتفسيـط بجميع الحصة التى قدرها الربع ستة قراريـط من أصل أربعة وعشرين قيراطا شايـعا من كامل أراضى ناحية الخيرية وجميع الحصة التى قدرها السدس أربعة قراريـط من أصل أربعة وعشرين قيراطا من كامل أراضى ناحية منية جراح كلاهما تابع ولاية المنصورة فراغا ونزولا وإسقاطا شرعيا من ابتداء سنة ست وثمانين ومائة وألف الخراجية عن طيب قلب وانشراح صدر لما علم المسقط المذكور لنفسه فى ذلك من الحظ والمصلحة وقبل ذلك منه لنفسه الأمير أحمد جاويش المسقط له المذكور أعلاه نظير حلوان قدره من الريالات الحجر الأبي بطاقة خمسة آلاف ريال حجر بطاقة وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه صار الأمير أحمد جاويش المسقط له يستحق كامل التحدث والتصرف والالتزام والتفسيـط بجميع الحصتين المذكورتين بالناحيتين المذكورتين أعلاه من ابتداء السنة المذكورة أعلاه نظير مبلغ الحلوان المقبوض وتصادقا على ذلك التصادق الشرعى المقبول وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا شيخ الإسلام المومى إليه أعلاه ثبوتا شرعيا وبه شهد فى سادس عشرى ذى القعدة الحرام سنة ست وثمانين ومائة وألف.

۲ ۲ ۲

ملحق رقم (١٦).

محتوى الوثيقة: حاكم الغربية يعتق اثنين من مماليكه.

المصدر: سجلات محكمة القسمة العسكرية.

رقم السجل: (١٠١). رقم الصفحة: (٨١).

رقم المادة وتاريخها: مادة (١٥٩) بتاريخ ٢٠ شعبان ١١٢١هـ / ٢٥ أكتوبر ١٧٠٩م.

أشهد على نفسه فخر الأكابر المكرمين محمد بك حاكم ولاية الغربية حالاً
ابن المقر الكريم العالى المرحوم درويش بك أمير اللوا الشريف السلطاني بمصر
كان شهودة الإشهاد الشرعى وهو فى كمال صحته وسلامته وطواعيته واختياره
وجواز الإشهاد عليه شرعاً أنه أعتق كل من معتوقيه هما الزينى إيواظ بن عبد الله
الرومى الجنس وحسين بن عبد الله الجركسى الجنس ابتغاء لوجه الله العظيم وطلباً
لثوابه الجسيم، وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه صار الزينى إيواظ بن عبد الله
والزينى حسين بن عبد الله حرين من أحرار المسلمين لهما مالهم وعليهما ما عليهم
وثبت الإشهاد بذلك كما شرح لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه بشهادة شهودة
وصدوره بن يديه شفاهاً ووجاهاً بالمجلس ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً
شرعياً وأشهد على نفسه بذلك فى عشرى شهر شعبان سنة إحدى وعشرين ومائة
و ألف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الشيخ

الشيخ

محلّق رقم (١٧).

محتوى الوثيقة: الأمير محمد بك ابن إسماعيل الدفتردار يعتق رقبة مملوك.

المصدر: سجلات محكمة الباب العالي.

رقم السجل: (١٩٧). رقم الصفحة: (٢٨٣).

رقم السادة وتاريخها: مادة (٩٥٥) بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١١٣٠هـ / ٢٤ مايو ١٧١٨م.

لدى الحنفى أشهد على نفسه قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام المقر الكريم العالى حاوى رتب المفاخر والمعالي الأمير محمد بك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة نجل المرحوم قدوة الأمرا الكرام وعمدة الكبرا الفخام المقر الكريم العالى الأمير إسماعيل بك دفتردار مصر المحروسة كان تغمده الله برحمته شهودة الإشهاد الشرعى وهو فى صحته وسلامته وطواعيته واختياره وجواز الإشهاد عليه شرعا أنه نجز عتق مرقوقه فخر أمثاله وأقرانه الزينى يوسف ابن عبد الله الجركسى الجنس تنجيزاً وعتقا شرعيين ابتغاء لوجه الله الكريم وطلباً لثوابه الجسيم يوم يجزى الله المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين وعملا بقول نبيه العظيم محمد عليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة وأزكى التسليم من أعتق نسمة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى الفرج بالفرج وبمقتضى ذلك صار يوسف المرقوق حراً من أحرار المسلمين له مالهم وعليه ما عليهم من القضايا والأحكام ليس لأحد عليه ولاء إلا الولاء الشرعى فإنه للمعتق المشار إليه أعلاه وثبت الإشهاد بذلك وحكم بموجب ذلك وبه شهد وحرر فى ثالث عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائة وألف.

الشيخ

محمد العاملى

وعمر الوسيمى

ملحق رقم (١٨).

محتوى الوثيقة: الأمير إبراهيم جوربجي الصابنجي يعين الأمير إسماعيل بك ابن
إيواظ وصياً شرعياً على خلفاته وذلك قبل وفاته.
المصدر: سجلات محكمة القسمة العسكرية.

رقم السجل: (١١٥).
رقم الصفحة: (٢٣٧).
رقم المادة وتاريخها: مادة (٣٤٥) بتاريخ ١٠ شوال ١١٣١هـ / ٢٦ أغسطس
١٧١٩م.

بمعرفة الجنب العالى مستجمع أنواع المفاخر والمعالي مولانا إسماعيل بك
أمير اللوا والحج الشريف المصرى حالا دامت عزته وبمعرفة المرحوم الأمير
إبراهيم جوربجي طائفة عزبان الشهير بالصابنجي كان المعرفة الشرعية النافية
للجهالة شرعا أن المرحوم إبراهيم جوربجي المتوفى المرقوم حال حياته قد أقر
وإعترف لفخر الأعيان إسماعيل كتخدا الجاويشية بمصر حالاً ومحمد أوده باشى
طائفة عزبان وفخر الأكابر الأمير عبد الله كتندا أنه قد جعل مولانا إسماعيل بك
المشار إليه أعلاه وصياً مختاراً على خلفاته وأولاده من بعده بحيث إذا نزل به
حادث الموت المحتم من الله تعالى على خليفته وسار بين يدي بارئه يتولى تجهيزه
وتكفينه ومواراته فى التراب ويضبط جميع خلفاته من قليل وكثير وجليل وحقير
بمعرفة الشرع الشريف ويصرف ما تدعوه الضرورة لصرفه ويحوز حصص أيتام
المتوفى المذكور تحت يده إلى حين بلوغ كل منهم رشيداً صالحاً لدينه وماله وجعل
معتوقه فخر الأعيان الأمير عثمان بن عبد الله طائفة عزبان ناظراً مختاراً على
مخلفات وأيتام المتوفى تحريراً فى عاشر شوال سنة إحدى وثلاثين ومائة وألف.

الشيخ

الشيخ

ملحق رقم (١٩).

محتوى الوثيقة: تعيين الأمير عثمان بك الفقارى وصى شرعى على ابن سيده ذى الفقار بك.

المصدر: سجلات القسمة العسكرية.

رقم السجل: (١٣١).

رقم الصفحة: (٣٨).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٧٠) بتاريخ ١٧ شوال ١١٤٢ هـ / ٥ مايو ١٧٣٠ م.

بمعرفة كل من قدوة الأمرا الكرام كبير الكبار الفخام المقر الكريم العالى
حاوى رتب المفاهر والمعالى مولانا الحاج رضوان بك أمير اللوا بمصر
المحروسة والدفتردار بها حالاً وسيدنا ومولانا قدوة الأمرا الكرام كبير الكبار الفخام
المقر الكريم العالى مولانا محمد بك قيطاس أمير اللوا بمصر المحروسة وعين
أعيانها حالاً والدفتردار وأمير الحج المصرى بها سابقاً وفخر الأعيان الكرام الأمير
عثمان كتحدا القازدغلى طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة حالاً وفخر الأماجد
العظام مولانا الحاج على كتحدا طائفة مستحفظان بمصر سابقاً والأمير سليمان
جاويش باش جاويش طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة حالاً الشهير
بالقازدغلى والأمير إسماعيل باش أوده باشى طائفة عزبان بمصر المحروسة حالاً
دام الله سبحانه وتعالى سيادتهم ودولتهم نصب قدوة الأمرا الكرام كبير الكبار الفخام
صاحب العز والمجد والاحتشام مولانا الأمير عثمان بك أمير اللوا بمصر
المحروسة حالاً وحاكم ولاية المنصورة فى سنة تاريخه المعروف بتابع قدوة الأمرا
الكرام كبير الكبار الفخام المرحوم ذى الفقار بك أمير اللوا والحج الشريف
المصرى كان تغمده الله سبحانه وتعالى بالرحمة وصياً شرعياً ومتحدثاً ومتكلماً
مرضياً على على بك القاصر يتيم سيده المرحوم ذى الفقار بك المرزوق لوالده من
زوجته المصون ستيته خاتون بنت المرحوم محمد أفندى لينظر الوصى المذكور في
أموره كلها وتعلقاته بأسرها ويضبط ويحرر جميع ما هو مخلف عن والده المذكور
فى أحوال القاصر المذكور من قليل وكثير وجليل وحقير ويتصرف فيها بالبيع
بمعرفة الشرع الشريف ويصرف من ذلك ما تدعوه الضرورة لصرفه ويوفى ما

على ذمة والد القاصر المذكور من الديون الشرعية والأموال الديوانية وما فضل
بعد ذلك يحوزه تحت يده لحين بلوغ القاصر المذكور رشيداً صالحاً لدينه وماله
نصباً شرعياً مقبولاً بالطريق الشرعى تحريراً فى سابع عشر شوال سنة اثنتين
وأربعين ومائة وألف.

الشيخ

الشيخ

ملحق رقم (٢٠).

محتوى الوثيقة: وقف للأمير يوسف بك قيطاس.

المصدر: سجلات محكمة بابى سعادة والخرق.

رقم السجل: (٤١٦). رقم الصفحة: (٣٤٣ - ٣٤٤).

رقم المادة وتاريخها: مادة (٨٥٤) بتاريخ ٨ شعبان ١١٤٨هـ / ٢٤ ديسمبر ١٧٣٥م.

لدى الحاكم الحنفى.

بعد الخطبة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أشهد على نفسه الزكية الفاخرة قدوة الأمرا الكرام كبير الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام من خضعت له الرايات والأعلام وأتمت له وجود اللبالي والأيام أمير اللوا الشريف السلطاني وصاحب العلم المنيف الخاقاني المقر الكريم العالى الطيب الأنفاس مولانا يوسف بك قيطاس أيد الله تعالى سيادته وأدام سعادته أمين شهودة الإشهاد الشرعى وهو فى كمال صحته وطواعيته وسلامته واختياره ورغبته فى الخير وإرادته له وجواز الإشهاد عليه شرعا أنه وقف وحبس وسبل وأرصد وخلد وتصدق لله سبحانه وتعالى بجميع الرزقة الطين السواد واللى عيرتها خمسة عشر فدانا طينا سوادا الكائنة بأراضى ناحية طليوه بولاية المنوفية وقفا صحيحا شرعيا وإرصادا صريحا مرعيا لا يباع ذلك ولا يوهب ولا يرهن ولا ينقل به ولا يبعضه قائما على أصوله محفوظا على شروطه ووقفه على نفسه أيام حياته أحياء الله تعالى حياة طيبة ورزقه أطول الأعمار لينتفع بذلك وبما عليه بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى أبدا ما عاش ودائما ما بقى ثم من بعده يكون ذلك وقفا على أولاده ذكورا وإناثا بالسوية فيما بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد أولاد ذكورا وإناثا وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين فإذا انقراضوا جميعا كان ذلك وقفا على عتقاء مولانا الواقف المشار إليه أعلاه من الذكور والإناث ببضا وسودا بالسوية بينهم وأولادهم

وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروحين أعلاه فإذا انقراض أولاد
الواقف وعقبائه وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ولم يبق منهم أحد كان ذلك وقفاً
على عتقاء عتقاء مولانا الواقف المشار إليه أعلاه من الذكور والإناث بيضاً وسوداً
بالسوية بينهم وعلى أولادهم ذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب
المشروحين أعلاه فإذا انقراضوا بأسرهم وأفناهم الموت عن آخرهم كان ذلك وقفاً
على الموالد الشريفة كليلة عاشوراء وليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم وليلة
المعراج وليلة نصف شعبان وليالي الأعياد في كل سنة وثمان أفعمة وخبز ومعلوم
فقهاء في الليالي المذكورة وغير ذلك من المصاريف اللازمة ويصرف كذلك في
كل شهر من شهور الأهلة من خراج الرزقة المذكورة مائتان وعشرة أنصاف
مقسمة لعشرة أنفار من حفظة كتاب الله تعالى يقرأون في كل يوم من صبيحة
النهار بمنزل الواقف المشار إليه أعلاه عشرة أجزاء شريفة وأشهد على نفسه
الكريمه بذلك بحضور كل من مولانا الشيخ جمال الدين يوسف بن المرحوم الشيخ
محمد إمام الواقف المذكور والجناب العالي الأمير محمد أغا المغربي زعيم مصر
سابقاً والأمير حسن جوربجي تابع المرحوم الأمير سليمان أغا كتحدا الجاوشية كان
والأمير صالح أغا كتحدا مولانا الواقف المذكور والجناب العالي الأمير مصطفى
من طائفة الجاوشية بديوان مصر المحروسة والجناب العالي الأمير عثمان ابن
عبدالله تابع الواقف المذكور والجناب العالي الأمير عثمان أغا قائم مقام طنطا سابقاً
وتابع مولانا الواقف المذكور وباطلاعهم على ذلك تحريراً في ثامن شهر شعبان
المكرم سنة ثمان وأربعين ومائة و ألف.

الشيخ
حسن الداودي

الشيخ
محمد الصفطي

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً - وثائق غير منشورة:

أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(١) دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات.

(٢) سجلات اسقاطات القرى.

(٣) سجلات التزام فروخت ومقاطعات.

(٤) سجلات الديوان العالى.

(٥) سجلات محكمة الباب العالى.

(٦) سجلات محكمة البحيرة.

(٧) سجلات محكمة القسمة العسكرية.

(٨) سجلات محكمة بابى سعادة الخرق.

(٩) محافظ الدشت.

ثانياً - المخطوطات:

(١) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية،

تحت رقم (١١٠٥) بمكتبة جامعة

الأزهر، بالقاهرة.

(٢) الكواكب السائرة فى أخبار مصر

والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار

الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم

(٣٤١٩٣).

ثالثاً - مصادر عربية منشورة:

(١) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق،

العوفى الحنبلى: تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن

عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى

للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦، وقد
نالت به السيدة/ عصمت محمد حسن
درجة الدكتوراه من قسم التاريخ آداب
الإسكندرية، عام ١٩٨٨.

(٢) أحمد بن زنبيل المحلى الرمال:

تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن
السلطان بايزيد خان مع السلطان
قأنصوه الغورى سلطان مصر، تحقيق
عبد المنعم عامر، تحت عنوان "آخرة
المماليك" إشراف دكتور/ عبدالرحمن
الشيخ، الألف كتاب الثانى، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
١٩٩٨.

(٣) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان:

كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة
فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة
المماليك من الصناجق والكشاف
والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا إلى
آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف،
تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن
عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى
للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩.

(٤) أحمد شلبى بن عبد الغنى
الحنفى المصــــرى:

أوضح الإشارات فيمن تولى مصر
القاهر من الوزراء والباشا، تحقيق
الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن
عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨.

(٥) إسماعيل بن سعد الخشاب:

أخبار أهل القرن الثانى عشر "تاريخ
المماليك فى القاهرة" تحقيق عبدالعزيز

جمال الدين - عماد أبوغازي،
مراجعة يحيى السيد حسين، العربى
للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٦.

(٦) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار،
الجزئين الأول والثانى، بولاق،
١١٩٧هـ / ١٨٧٩ - ١٨٨٠م.

(٧) عبد الله الشرقاوى: تحفة الناظرين فىمن تولى مصر من
الولاة والسلطين، تحقيق، رحاب
عبد الحميد القارى، مكتبة مدبولي،
القاهرة، ١٩٩٦.

(٨) على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها
وبلادها القديمة والشهيرة، الأجزاء
٣-٤-٥، الطبعة الثانية، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
١٩٨٣ - ١٩٨٥، ١٩٨٦.

(٩) على بن محمد اللخمى الإشبيلي: الدر المصان فى سيرة المظفر سليم
خان، تحقيق هانس أرنست، دار
البستانى القاهرة، ١٩٦٢.

(١٠) قانون نامه مصر الذى اصدره ترجمه وقدم له وعلق عليه الدكتور/
السلطان القانونى لحكم مصر: أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة،
القاهرة، ١٩٨٦.

(١١) محمد بن أبى السرور البكرى: النزهة الزهية فى ذكر ولاية مصر
والقاهرة المعزية، تحقيق، عبدالرازق
إبراهيم عيسى، العربى للنشر
والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

(١٢) محمد بن أحمد بن إياس بدائع الزهور فى وقائع الدهور، الجزء المصرى الحنفى: الخامس، تحقيق الدكتور/ محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦١.

(١٣) محمد بن عبد المعطى لطائف أخبار الأول فىمن تصرف فى الإسحاقى: مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١هـ / ١٨٩٣ - ١٨٩٤م.

(١٤) مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة الأمير حسن كتحدا عزبان الدمرداشى: كنانة الله فى أرضه، تحقيق الدكتور/ صلاح أحمد هريدى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

رابعاً - القواميس:

(١) محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥، القسمين الأول والثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢) محمد على الأنسى: قاموس اللغة العثمانية المسمى: الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركىة والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية) بيروت، ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م.

خامساً - رسائل جامعية غير منشورة:

(١) إبراهيم يونس محمد سلطح: تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣ - ١١٣١هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩م) من خلال

مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من
الملوك والنواب" ليوسف الملوانى الشهير
بابن الوكيل، رسالة ماجستير، آداب
الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨١.

(٢) سميرة فهمى على عمر:
إمارة الحج فى مصر العثمانية (٩٢٣-
١٢١٣هـ / ١٥١٧-١٧٩٨م) رسالة
ماجستير، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ،
عام ١٩٨٣.

(٣)
دور عربان الوجه البحرى فى تاريخ مصر
العثمانية (٩٢٣-١٢١٣هـ / ١٥١٧-
١٧٩٨م) رسالة دكتوراه، آداب الإسكندرية،
قسم التاريخ عام ١٩٩٢.

(٤) صبرى أحمد العدل على:
سيادة البيت القازدغلى على مصر
(١٦٦٢-١٧٦٩م) رسالة ماجستير، آداب
عين شمس، قسم التاريخ، عام ١٩٩٥.

(٥) موسى موسى نصر:
تاريخ مصر من نهاية حكم على بك إلى
مجئ الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير،
آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٧٧.

سادساً - المراجع العربية:

دكتور/ إبراهيم على طرخان:
مصر فى عصر دولة المماليك
الجراسية (١٣٨٢-١٥١٧م) مكتبة
النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.

(٢) دكتور/ أحمد أحمد الحنة:
تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع
عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،
١٩٥٨.

- (٣) دكتور/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- (٤) أحمد جـــــودت: تاريخ جودت، المجلد الأول، ترجمة، عبدالقادر الدنا، بيروت ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.
- (٥) دكتور/ أحمد عبدالرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢.
- (٦) دكتور/ أحمد فؤاد متولى: الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة له، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٥.
- (٧) دكتورة/ إلهام محمد على ذهـــــن: مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد (٣٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
- (٨).....: مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٥٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- (٩) أمين مصطفى عفيف: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.
- (١٠) أندريه ريمـــــون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة، زهير الشايب، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٤.
- (١١).....: المدن العربية الكبرى فى العصر

العثماني، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر
للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة،
١٩٩١.

(١٢) دكتور/ جلال مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥) دار
يحيى: المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢.

(١٣) حسام محمد عبد المعطى: العلاقات المصرية الحجازية فى القرن
الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين،
العدد (١٤٩) الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

(١٤) دكتور/ حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ -
١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ
المصرى، نشر، حسن إبراهيم حسن،
القاهرة، ١٩٤٢.

(١٥) دانيال كريسيلايوس: جذور مصر الحديثة، ترجمة الدكتور/
عبد الوهاب بكر، مكتبة نهضة الشرق،
القاهرة، ١٩٨٥.

(١٦) دكتورة/ سعاد أهم الآثار الإسلامية التى جاء ذكرها فى
ماهر: كتاب الجبرتي "عجائب الآثار فى التراجم
والأخبار" بحث منشور ضمن كتاب
"بحوث ودراسات عن عبدالرحمن
الجبرتي" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت
عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة، ١٩٧٦.

(١٧) دكتور/ سعيد عبدالفتاح مصر فى عصر دولة المماليك البحرية،
عاشور: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.
(١٨) دكتور/ سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث

الأول، ترجمة إدوار البستاني، الطبعة

الثانية، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩.

(٤٢) ف. ويستفلا ————— د: جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها

بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها

وشهورها، ترجمة الدكتور/ عبد المنعم

ماجد، وعبد المحسن رمضان، مكتبة

الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

(٤٣) دكتور/ قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي

(عصر سلاطين المماليك) دار المعارف،

القاهرة، ١٩٧٩.

(٤٤) دكتورة/ ليلى عبد اللطيف الإدارة في مصر العصر العثماني، مطبعة

أحمد ————— د: جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.

(٤٥) ————— د: دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام

إبان العصر العثماني، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ١٩٨٠.

(٤٦) ————— د: الصعيد في عهد شيخ العرب همام، الهيئة

المصرية انعاما للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

(٤٧) ————— د: المجتمع المصري في العصر العثماني،

دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧.

(٤٨) دكتور/ محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤—

١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،

١٩٩٣.

(٤٩) دكتور/ محمد رفعت على بك الكبير، دار الفكر العربي،

القاهرة، ١٩٥٠.

(٥٠) دكتور/ محمد عبد المنعم الغزو العثماني لمصر ونتائجه على

السيد الراقى ————— د: الوطن العربي، الإسكندرية، ١٩٦٨.

- (٥١) دكتور/ محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين العدد (٤٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
- (٥٢) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩١٢.
- (٥٣) دكتور/ محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادية فى العصور الحديثة، القاهرة، ١٩٣٨.
- (٥٤) محمد محمود زيتون: إقليم البحيرة "صفحات جيدة من الحضارة والثقافة والكفاح" دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.
- (٥٥) محمود الشرقاوى: مصر فى القرن الثامن عشر، دراسات فى تاريخ الجبرتى، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٥٦.
- (٥٦) محمود حامد الحسينى: الاسئلة العثمانية بمدينة القاهرة (١٥١٧-١٧٨٩م) مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨.
- (٥٧) هاملتون جب، وهارولد بـ: ترجمة الدكتور/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة الدكتور، أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- (٥٨) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة الدكتور/ أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

سابعاً — المراجع الأجنبية:

- 1- Combe. Etienne., L' Egypte Ottoman de la conquete par Selim I (1517) a L'arrivée de Bonaparte (1798) en precis de L'histoire de Egypt, T. 3, Le caire 1933.
- 2- Creasy. E. S., History of the Ottoman Turks from the beginning of their empire to the present time, vol, I, London, 1854.
- 3- Deherain. Henri., L'Egypte Turque (histoire de la nation Egyptienne, T. 3) paris, 1931.
- 4- Holt.P. M., Egypt and the fertile Crescent (1516- 1922) a poLitical history London, 1966.
- 5-: The pattern of Egyptian history from (1517- 1798) in political and social change in modern Egypt, London, 1969.
- 6- Shaw. S. J., The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517- 1798) princeton New Jersey, 1962.
- 7-: Ottoman Egypt in the age of the French revolution, cambridje Massachustter, 1964.

ثامناً - الدوريات العربية:

- (١) على بن محمد الشاذلى الفراء: ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة (١١٢٣هـ / ١٧١١م) تحقيق الدكتور/ عبد القادر أحمد طليمات، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع عشر، القاهرة، ١٩٦٨.
- (٢) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة برفع الطلبة، تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثالث والعشرون، القاهرة، ١٩٧٦.
- (٣) محمد البرلسى السعدى: بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٧.
- (٤) محمد شفيق غربال: "مصر عند مفترق الطرق" (١٧٩٨ - ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى، بعنوان "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.

تاسعاً: الدوريات الأجنبية:

- 1- Holt. P..M., The exaleted lineage of Ridwan Bey,
some observations on a seventeenth
century Mamluk geneology
(BSOAS) XX11,P,2, London, 1959.
- 2- The beylicate in Ottoman Egypt
during the seventeenth century
(BSOAS) XXIV, P,2, London, 1961.
- 3- The career of Kucuk Mohammed
(1676-94)(BSOAS) XXVI, P,2,
London, 1963.
- 4- Livingston. J., The rise of Shaykh – albalad Ali Bey
Al- Kabir: Study in the accuracy of
the chronicle of Al- Jabarti (BSOAS)
XXX1, P,2, London, 1970.

المحتوي

الصفحة	الموضوع
٢	قائمة الاختصارات.
٧-٣	المقدمة.
	الفصل الأول.
٣٨-٨	دراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع البحث.
١٩-٩	أولاً: الوثائق.
٢٣-١٩	ثانياً: المخطوطات.
٢٩-٢٣	ثالثاً: مصادر عربية منشورة.
٣٢-٢٩	رابعاً: المراجع العربية.
٣٢	خامساً: المراجع الأجنبية.
٣٧-٣٢	سادساً: الدوريات العربية.
٣٨-٣٧	سابعاً: الدوريات الأجنبية.
	الفصل الثاني.
٥٨-٣٩	الفتح العثماني لمصر وموقف المماليك.
٤٦-٤٠	أولاً: الفتح العثماني لمصر.
٥١-٤٦	ثانياً: العثمانيون والمماليك.
٥٣-٥١	ثالثاً: خيربك والمماليك.
٥٨-٥٣	رابعاً: المماليك بعد وفاة خيربك حتى عام (٩٣١هـ/—٢٤-٢٥ م).
	الفصل الثالث.
٨٨-٥٩	الصراع المملوكي من فترة السباهية حتى نهاية واقعة الصناجيق (٩٩٥-١٠٧١هـ/—١٥٨٦-١٦٦٠م).

- أولاً: دور المماليك في فتنة السباهية
٧٠-٦٠ (٩٩٥-١٠١٨هـ/١٥٨٦-١٦٠٩م)
- ثانياً: حادثة مقتل فيطاس بك وازدياد النفوذ المملوكي عام
٧٤-٧١ (١٠٤٠هـ/١٦٣١م).
- ثالثاً: ظهور طائفتي الفقارية والقاسمية.
٧٨-٧٤
- رابعاً: الصراع الفقاري القاسمي حتى نهاية واقعة الصناجق
٨٨-٧٨ (١٠٤٧-١٠٧١هـ/١٦٣٧-١٦٦٠م).
- الفصل الرابع.
- الصراع بين البيوتات المملوكية من (١٠٧٣-١٣٧-٨٩
١٢١٣هـ/١٦٦٢-١٧٩٨م).
- أولاً: دور كوجك محمد في الصراع بين البيوتات المملوكية.
٩٥-٩٠
- ثانياً: دور البيوتات المملوكية في فتنة أفرنج أحمد
١٠٨-٩٥ (١١٢٣هـ/١٧١١م).
- ثالثاً: الصراع بين بيتي الإيواضية والشنبية وموقف الفقارية.
١١٥-١٠٨
- رابعاً: الصراع بين بيت الشنبية والفقارية.
١١٩-١١٥
- خامساً: انفراد البيت القازدغلي بالأمر في مصر والصراع
١٢٨-١١٩ بين بكواته.
- سادساً: الصراع بين بيتي العلوية والمحمدية.
١٣٠-١٢٨
- سابعاً: الموقف بين بيتي الإبراهيمية والمرادية.
١٣٧-١٣٠
- الفصل الخامس.
- أهم المقومات الاقتصادية للبيوتات المملوكية.
١٧٧-١٣٨
- أولاً: الالتزام الزراعي.
١٦٤-١٣٩
- ثانياً: التزام المقاطعات الحضرية.
١٦٧-١٦٤
- ثالثاً: التجارة.
١٧٧-١٦٧
- (١) تجارة الحاصلات الزراعية.
١٧٥-١٦٨
- (٢) تجارة الثروة الحيوانية.
١٧٧-١٧٥
- الفصل السادس.
- بعض الملامح الاجتماعية للبيوتات المملوكية.
١٩٥-١٧٨
- أولاً: تطور حياة المماليك.
١٨٣-١٧٩
- ثانياً: الأوقاف.
١٨٨-١٨٣
- ثالثاً: الزواج.
١٩٢-١٨٨

١٩٥-١٩٢	رابعاً: الإهتمامات العلمية للأمراء المماليك.
١٩٩-١٩٦	الخاتمة.
٢٣١-٢٠٠	الملاحق.
٢٤٧-٢٣٢	ثبت بالمصادر والمراجع.

